

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي
بعنوان:

تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية متوسطة دراسة حالة الجزائر

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

مفتاح صالح

إعداد الطالب:

نادية بلورغي

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ داودي الطيب
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ مفتاح صالح
ممتحنا	جامعة خنشلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بن الطاهر حسين
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر - أ-	د/ بن الزاوي عبد الرزاق

السنة الجامعية: 2013 / 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق
الإنسان من علق (2) اقرأ وربك
الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم
الإنسان ما لم يعلم (5))

الآية (5) سورة العلق (صدق الله العظيم)

شكر وعرفان

قال الله تعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم)

قال رسول الله عليه الصلاة والسلام (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

في البداية اشكر الله على نعمة بأن أتم هذا البحث ثم أتقدم

بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مفتاح صالح

الذي تفضل بالإشراف على بحثنا هذا وعلى نصائحه وتوجيهاته وصبره وحرصه

الدائم على البحث فأكن له كل الإحترام والتقدير ، كما أتوجه بالشكر المسبق

للأعضاء اللجنة الموقرة

الإهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى

إخوتي عبد المليك، مصطفى، منيرة، مليكة

إلى

كل زملاء الدراسة

إلى

كل من ساهم في انجاز هذا البحث سواء من قريب أو بعيد ولو بكلمة

إلى

كل طالب علم

الملخص (باللغة العربية)

يشهد الإقتصاد العالمي توجها متزايدا نحو إزالة مختلف الحواجز أمام إنسياب حركة عوامل الإنتاج وتحريرها للتجارة من القيود، وتسارعا للعلاقات بين الدول. يسعى الإتحاد الأوروبي إلى نشر علاقاته الإقتصادية، في إطار الشراكة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط عن طريق مشروع الشراكة الأوروبيةمتوسطية، بل تعدت هذه الشراكة إلى سياسة الجوار الأوروبي. لكن أزمة الديون السيادية التي عصفت بدول الإتحاد الأوروبي أدت إلى زعزعة أهم ركائز قيامه، وانتقال تداعيات أزمة الديون السيادية إلى الدول المجاورة التي دخلت معه في شراكة تعاون اقتصادي ومالي.

باعتبار الجزائر من الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة الأوروبية فالأثر من جراء الأزمة المالية الأوروبية يكون على المدى المتوسط وذلك بسبب تراجع الطلب على مواد الطاقة نتيجة تراجع أسعارها في الأسواق العالمية وارتفاع قيمة (أو كمية) المواد التي تستوردها الجزائر من بلدان الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى تراجع حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية من دول الإتحاد الأوروبي يظهر الأثر مباشرة ، على إيرادات الجزائر.

الكلمات المفتاحية

أزمة الديون السيادية، الشراكة الأوروبيةمتوسطية، سياسة الجوار الأوروبي.

Résumé

الملخص (باللغة الفرنسية)

L'économie mondiale tend, de plus en plus, vers l'élimination des divers obstacles à la circulation des facteurs de production, la libéralisation du commerce et l'accélération des relations entre les pays. L'union européenne vise à déployer ses relations économiques, dans le cadre d'un partenariat avec les pays du sud méditerranéen, grâce à un projet de partenariat euro-méditerranéen, qui est transformé en politique de voisinage européen. Cependant, la crise des dettes souveraines qui a dévasté l'Union européenne a conduit à la déstabilisation des piliers les plus importants de son existence, et la répercussion de cette crise dans les pays voisins ayant conclu une coopération économique et financière.

En considérant que l'Algérie est signataire de l'accord de partenariat européen, l'impact de la crise financière européenne sera perçu à moyen terme en raison de la baisse de la demande des produits énergétiques à cause de la baisse de leur prix sur les marchés mondiaux et l'augmentation des importations algériennes, et la baisse des flux d'investissements étrangers émanant des pays de l'Union européenne. Cet impact influe de manière directe sur les revenus de l'Algérie.

Les Mots-clés

Crise de la dette souveraine , le partenariat euro-méditerranéen, la politique européenne de voisinage

**فهرس المحتويات
والجداول والأشكال**

فهرس المحتويات

I.....	كلمة شكر وتقدير
II	الإهداء
III	ملخص البحث بالعربية
IV.....	ملخص البحث بالفرنسية
V.....	فهرس المحتويات والجداول و الأشكال
IX.....	قائمة الجداول
XI.....	قائمة الأشكال البيانية

المقدمة العامة (أ - هـ)

أ.....	تمهيد
أ.....	تحديد إشكالية البحث
ب.....	فرضيات الدراسة
ب.....	أسباب اختيار الموضوع
ب.....	أهمية الموضوع
ج.....	أهداف الموضوع
ج.....	منهج الدراسة والأدوات المستخدمة
ج.....	موقع البحث من الدراسات السابقة
د.....	خطة وهيكل البحث

الفصل الأول : الإتحاد الأوروبي و أزمة الديون السيادية

(2-88)

2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والتاريخي للأزمات المالية
3.....	المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية

فهرس المحتويات

- المطلب الثاني : أنواع الأزمات وأسباب نشوئها والمراحل التي تمر بها.....9
- المطلب الثالث : تحليل تاريخي لأشهر الأزمات المالية.....21
- المبحث الثاني: تدرج التكتل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي43
- المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة التكتل الاقتصادي الأوروبي44
- المطلب الثاني: تطور النظام النقدي الأوروبي52
- المطلب الثالث : معاهدة ماسترخت والتدرج إلى الوحدة النقدية الأوروبية.....55
- المبحث الثالث : أزمة الديون السيادية(المفهوم، الأسباب،المظاهر).....58
- المطلب الأول : الإطار النظري للديون السيادية.....58
- المطلب الثاني : تطور أزمة الديون السيادية الأوروبية.....61
- المطلب الثالث : أزمة الديون السيادية في اليونان72
- خلاصة الفصل الأول.....88

الفصل الثاني : افرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد وعلى الشراكة الأورومتوسطية

(89-181)

- تمهيد89
- المبحث الأول : مسار الشراكة الأورومتوسطية90
- المطلب الأول : السياق التاريخي للعلاقات الأورومتوسطية.....90
- المطلب الثاني : اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.....95
- المطلب الثالث : التعاون عبر الحدود سياسة الجوار الأوروبية.....117
- المبحث الثاني:تداعيات الأزمة المالية اليونانية على دول الإتحاد الأوروبي والحلول المقترحة..126
- المطلب الأول: إنطلاقة شرارة أزمة المديونية الأوروبية وانتقالها126
- المطلب الثاني: انعكاسات أزمة الديون السيادية130

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: اجراءات وحلول مواجهة ازمة الديون السيادية.....	144
المبحث الثالث: انتقال أزمة منطقة اليورو إلى الدول الشريكة	153
المطلب الأول: افرازات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الإقتصاد العالمي.....	153
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الاوروبية على دول المشرق العربي في اطار الشراكة الاورومتوسطية (دول مختارة)	158
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الأوروبية على دول المغرب العربي في اطار الشراكة الأورومتوسطية.....	169
خلاصة الفصل الثاني.....	180
الفصل الثالث: الشراكة الأوروجزائرية بين واقع الازمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية	
(182-227)	
تمهيد.....	182
المبحث الأول: اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	183
المطلب الأول: تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية	183
المطلب الثاني: الخطوط العريضة لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية	188
المطلب الثالث: ميكانيزم الشراكة الأوروجزائرية	194
المبحث الثاني: تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروجزائرية	201
المطلب الأول: تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر	201
المطلب الثاني: تأثير الأزمة الأوروبية على التجارة الخارجية	204
المطلب الثالث: أثر الأزمة الأوروبية على الإستثمار الاجنبي	210
المبحث الثالث: وضعية الجزائر في ظل الظروف الإقتصادية الراهنة	214
المطلب الأول: جهود الجزائر في الألفية الثالثة.....	215
المطلب الثاني: من الشراكة إلى سياسة الجوار الأوروبي.....	222

فهرس المحتويات

225.....	المطلب الثالث: فرصة الجزائر في ظل الأزمة المالية الأوروبية و تحدياتها المستقبلية.....
227.....	خلاصة الفصل الثالث.....
228.....	الخاتمة العامة.....
232.....	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	تسمية الجدول	الصفحة
(1-1)	مجموع الديون السيادية لدول الإتحاد الأوروبي	61
(2-1)	نسبة عجز الموازنة في بعض دول الإتحاد الأوروبي خلال عام 2012	65
(3-1)	درجات التصنيف لإئتمان حسب وكالات Fitch،Modys،S&P	70
(4-1)	الإستهلاك في اليونان	80
(5-1)	التجارة الخارجية لليونان	81
(6-1)	الاستثمار والإدخار في اليونان	82
(7-1)	البطالة في اليونان	84
(8-1)	النتائج والدخل القومي الإجمالي لليونان	85
(9-1)	الدين الإجمالي والتوازن العام لليونان	87
(1-2)	نسبة المبالغ المعتمدة خلال الفترة (1995-2000)	104
(2-2)	برنامج ميديا 1 (1995-2000)	108
(3-2)	حصة بعض الدول الضفة الجنوبية في إطار برنامج الثاني (2000-2006)	109
(4-2)	نصيب بعض دول الضفة الجنوبية للمتوسط من برنامج ميديا الاول والثاني	110
(5-2)	قائمة الوثائق التي تحدد شكل العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة من دول جنوب المتوسط	118
(6-2)	المبالغ المخصصة في إطار برنامج ENPI للفترة (2007-2010)	121
(7-2)	بعض المؤشرات الإقتصادية لإرلندا	130
(8-2)	بعض المؤشرات الإقتصادية لإسبانيا	131
(9-2)	بعض المؤشرات الإقتصادية للبرتغال	132
(10-2)	بعض المؤشرات الإقتصادية لإيطاليا	133
(11-2)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	135
(12-2)	معدل البطالة الحقيقي والمتوقع	138
(13-2)	مساهمة الدول الأعضاء 27 في التجارة الخارجية	140
(14-2)	معدل نمو التضخم في دول الإتحاد الأوروبي 27	143
(15-2)	القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة (2010-2011)	152

قائمة الجداول

160	المؤشرات الإقتصادية الكلية لمصر	(16-2)
166	المؤشرات الإقتصادية الكلية للأردن	(17-2)
170	المبالغ المعتمدة للمغرب في إطار سياسة الجوار الأوروبية	(18-2)
171	المؤشرات الإقتصادية الكلية للمغرب	(19-2)
174	الميزان التجاري للخدمات بين الإتحاد الأوروبي والمغرب للفترة (2009-2013)	(20-2)
176	المجاميع الإقتصادية الكلية لتونس للفترة (2009-2013)	(21-2)
185	حصيلة البروتوكولات المالية مع الجزائر خلال الفترة (1978-1996)	(1-3)
198	التزامات مشروع ميدا المخصص للجزائر للفترة (1995-1999)	(2-3)
199	التوزيع السنوي لإلتزامات ميدا لصالح الجزائر (1995-1999)	(3-3)
200	التوزيع السنوي لإلتزامات ميدا لصالح الجزائر (2000-2004)	(4-3)
202	تطور معدل نمو الإقتصاد الجزائري للفترة (2007-2012)	(5-3)
203	نسبة إيرادات المحروقات من هيكل الصادرات الجزائرية	(6-3)
204	معدلات التضخم للفترة (2009-2012)	(7-3)
205	أبرز المتعاملين التجاريين مع الجزائر	(8-3)
207	تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2003-2012)	(9-3)
209	المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر	(10-3)
212	متوسط تدفقات الإستثمار الأجنبي من بعض دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر	(11-3)
217	مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	(12-3)
219	البرنامج التكميلي لدعم النمو ومخصصات المضافة له (2005-2009)	(13-3)
224	مخصصات البرنامج الإستدلالي (2007-2010)	(14-3)
225	مخصصات البرنامج الاستدلالي (2011-2013).	(15-3)

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	إسم الشكل	الصفحة
(1-1)	أسباب نشوء الأزمات	16
(2-1)	الدين الحكومي لمنطقة اليورو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2011)	64
(3-1)	الحساب الجاري لبعض دول منطقة اليورو لسنة 2010	65
(4-1)	مقارنة بين معدلات الفائدة للسندات طويلة الأجل (10 سنوات) للدول الأكثر مديونية في منطقة الأورو مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية	66
(5-1)	الناتج القومي الحقيقي للفرد	79
(6-1)	مجممل الإستثمارات اليونان	83
(7-1)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومكوناته الأساسية	86
(1-2)	توزيع التمويل بحسب المنطقة	113
(2-2)	توزيع التمويل بحسب البلد	113
(3-2)	توزيع التمويل بحسب القطاع	114
(4-2)	الناتج المحلي الحقيقي للإتحاد الأوروبي	137
(5-2)	معدل البطالة في منطقة اليورو	139
(6-2)	معدل نمو ربع سنوي لتجارة السلع والخدمات في دول الإتحاد الأوروبي 27	142
(7-2)	الآلية الأوروبية للإستقرار المالي	149
(8-2)	تطور لمعدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي	154
(9-2)	قيمة الصادرات والواردات السلعية في العالم خلال الفترة (2007- 2011)	155
(10-2)	الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع مصر	163
(11-2)	المنتجات المتبادلة بين الإتحاد الأوروبي ومصر	164
(12-2)	الميزان التجاري بين الإتحاد الأوروبي مع الأردن	169
(13-2)	الميزان التجاري بين الإتحاد الأوروبي مع المغرب	174
(14-2)	الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع تونس	180
(1-3)	تطور الاحتياطات خلال الفترة (2007-2013)	203
(2-3)	أهم السلع المتبادلة من الإتحاد الأوروبي والجزائر لسنة 2012	206

قائمة الأشكال البيانية

208	الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر	(3-3)
211	تطور ونصيب الجزائر وبعض الدول من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة	(4-3)
214	المبالغ المدرجة في القطاعات الثلاث للفترة (2012-2007)	(5-3)
220	برامج الاستثمار العمومي	(6-3)

المقدمة العامة

1- تمهيد

يشهد الاقتصاد العالمي العديد من التغيرات الهامة و عدة تطورات ناجمة عن عوامل كثيرة من تحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير التجارة من القيود، وتسارع العلاقات فيما بين الدول، في ظل هذه التغيرات الجذرية سعت العديد من الدول للتكامل الاقتصادي الاقليمي فيما بينها أو الانضمام تحت لواء هذه التكتلات لتفادي البقاء لوحدها في بنية اقتصادية يتخللها الكثير من المخاطر، وقد عمل الاتحاد الأوروبي باعتباره أبرز التكتلات الرائدة على الصعيد العالمي على توسيع ونشر علاقاته الاقتصادية في شكل شراكة مع دول ضفتي جنوبي البحر الأبيض المتوسط وذلك بتبنيه لمشروع الشراكة الأورو المتوسطية والذي بموجبه عقد مؤتمر برشلونة سنة 1995 بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط مما إنبثق عنه عقد إتفاقيات شراكة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي ككل بدوله 27 مع كل دولة متوسطة على حدى بهدف انشاء منطقة تبادل حرة وتوسيع الشراكة إلى السياسة الحوار الأوروبي دون منح العضوية في الإتحاد الأوروبي من خلال مجموعة من البرامج الارشادية الخاصة بكل دولة على حسب درجة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية

وفي ظل هذه التغيرات الإقليمية للعلاقات الدولية ظهرت انهيارات مالية بأوربا أدت الى زعزعة أهم الركائز الاقتصادية لقيام الاتحاد الأوروبي واهتزاز التكتل في حد ذاته، فإذا كان هذا التكتل الاقتصادي الأوروبي ما زال يعاني من انتقال آثار أزمة الديون السيادية، فإن ارهاسات هذه الأزمة يمكن ان تؤثر على العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي، فإنه مازال الخوف يحوم على اقتصاديات الدول المجاورة والتي دخلت معه في شراكة تعاون اقتصادي بإعتبار أن الجزائر من بين الدول المتوسطية الموقعة على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في افريل 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2005، وترتبط به بعلاقات وطيدة أهمها العامل الجغرافي والتاريخي نظرا لأن الجزائر تعتبر متعاملة قديمة معه، إضافة إلى العامل الاقتصادي إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول في المبادلات التجارية، ، ولهذا فإن تأثير الإتحاد الأوروبي بالأزمة التي كادت تعصف به كإتحاد وتكتل فإن انتقال الآثار والتداعيات على الدول الشريكة معه سيكون سريعا وسهلا .

2- تحديد إشكالية البحث

خلقت الأزمة المالية الأوروبية موجة من الاضطرابات على مستوى دول منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي ككل بانهيار بعض الدول وتعثر للبعض الاخر إنطلاقا من إنتقال الأزمة لدوله ودول شريكة في إطار علاقات تعاون اقتصادي مشترك، ومن هنا يمكننا طرح اشكالية الدراسة كما يلي :

ما هي إنعكاسات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة ؟

المقدمة العامة

ويمكن تحليل الاشكالية العامة لهذه الدراسة على ضوء الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي الخلفية الاقتصادية لأزمة الديون السيادية وأسبابها في أوروبا؟
2. ما هي آثار الأزمة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للإتحاد الأوروبي و الإقتصاد العالمي؟
3. هل يمكن للدول المتوسطة التي دخلت في شراكة مع الإتحاد الأوروبي أن تستفيد من الجوانب المالية والإقتصادية كاملة ومن دون شروط مسبقة؟
4. هل يمكن أن تمتد إلى دول الشراكة الأورومتوسطية؟
5. هل سوف تتأثر الجزائر من جراء أزمة منطقة اليورو باعتبارها شريك اقتصادي لها وهل يمكن لها تعديل اتفاقها ؟

3- فرضيات الدراسة

1. الديون السيادية الأوروبية هي ديون آمنة وفي حالة تعرض إحدى دول الإتحاد إلى أزمة سيولة تكون مخاطرها كبيرة على الأسواق الكبيرة.
2. تستفيد الدول المتوسطة التي دخلت في شراكة مع الإتحاد الأوروبي من الجوانب المالية والإقتصادية كاملة وبدون شروط مسبقة.
3. تأثرت المتغيرات الاقتصادية الكلية للإتحاد بالأزمة كما انتقلت إلى الدول التي دخلت معه في شراكة تعاون اقتصادي
4. تأثرت الجزائر من جراء أزمة منطقة الأورو وعليه لها أن لها أن تتفاوض من جديد

4- أسباب إختيار الموضوع

- تسليط الضوء على الأزمة في منطقة اليورو وإرتباط هذه الأخيرة في إطار الشراكة الأوروبية جزائرية.
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات الأكاديمية التي تناولته.

5- أهمية الموضوع

يستمد هذا البحث أهميته من خلال ما يلي:

- تسليط الضوء على الأزمات المالية التي حدثت خلال الفترة الأخيرة وما نتج عنها آثار سلبية على اقتصاديات العالم دفعت بالكثير من الباحثين في إعادة دراستها من حيث الأسباب والمظاهر وحلول لتفادي الوقوع فيها في المستقبل.

المقدمة العامة

- تحليل أزمة منطقة اليورو ومدى تأثير هذه الأخيرة على الشراكة الأوروبية المتوسطية والأوروبية جزائرية على وجه التحديد.

6- أهداف الموضوع

الغرض من هذا الموضوع هو :

- محاولة الوقوف على دائرة توسع الأزمات داخل حدود الجغرافية أو خارجها.
- دراسة أزمة منطقة اليورو وتحليلها من خلال أسباب هذه الأزمة والنتائج التي أدت إليها والوقوف على تداعياتها على الإقتصاد العالمي والدول الشريكة والحلول التي سعت لها قادة الدول.

7- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع تم الإعتماد على مجموعة من المنهج العلمي الذي يتوافق مع الدراسة والمتمثل في:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعني بوصف والرصد من أجل الفهم وتقويم الأوضاع القائمة وتفسير الظواهر لمعرفة الأسباب وتحليل العوامل لإستخلاص النتائج يمكن تعميمها وذلك من خلال مجموعة من الإحصائيات لدراسة هذا البحث وإعطاء رؤية واضحة ومجملة لتسلسل الوقائع وهذا ما تم التركيز عليه في معظم فصول البحث.

أما الأدوات المستخدمة في البحث: فقد اعتمدنا على عدة مراجع من الكتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية ودولية، بالإضافة إلى شبكة الأنترنت و التحليل العددي للجدول الإحصائية وتحليل للرسوم البيانية.

8- موقع البحث من الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت جانب من هذا الموضوع نذكر منها:

1. شريط عابد: دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأوروبية المتوسطية حالة دول المغرب العربي أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة جامعة الجزائر 2004/2003، حيث تناولت هذه الدراسة مراحل الشراكة الإقتصادية الأوروبية المغربية ومسار التعاون الأوروبي المتوسطي وعرض تجارب الدول المغربية وتقييمها.

2. بوصبيح صالح رحيمة: التكتلات الإقتصادية في ميزان الأزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الإقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي

المقدمة العامة

مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2010/2011، حيث تناولت هذه الدراسة التكتلات الاقتصادية والأزمة الراهنة ومعابر التدويل وأخذ أزمة اليونان نموذجا، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية كشفت النقاب على أزمة اليورو التي هددت بإنهيار الإتحاد النقدي الأوروبي واضعة إياه أمام أكبر وأشد اختبار عرفه خلال مسيرته التكاملية نتيجة معامل الارتباط المرتفع فيما بين دول الإتحاد عبر قنوات الصفقات التجارية والأسواق المالية، وأثر حالة الإستقرار في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء.

3. الدراسة التي أجرتها حملاوي سكينة تحت عنوان واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية - دول المغرب العربي - مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2011/2012، وقد توصلت هذه الدراسة أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة ساهمت بانتشار الأزمة المالية، بإعتبار أنها قناة اقتصادية غير مباشرة لتداعيات الأزمة المالية العالمية بمساعدة عولمة رأس المال.

وقد جاء بحثنا ليتم ذلك بدراسة تداعيات منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائر والذي سنحاول من خلال ذلك توضيح أثر الأزمة الأوروبية على الدول الشراكة الأورومتوسطية عموما والجزائر بصفة خاصة.

9- خطة وهيكل البحث

حتى نتمكن من الإلمام بجواب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة اعتمدنا تقسيم خطة البحث وفق مايلي:

الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي و أزمة الديون السيادية

سنتناول من خلال هذا الفصل الإطار المفاهيمي والتاريخي للأزمات المالية من خلال أنواع وأسباب نشوء ومراحل التي تمر بها الأزمات ثم تحليل لأشهر الأزمات المالية، ثم سنتطرق إلى تدرج الوحدة النقدية الأوروبية والمراحل التي مرت بها وفي الأخير نتطرق إلى أزمة الديون السيادية من خلال المفهوم والأسباب التي أدت إلى تفاقمها داخل الوحدة النقدية الأوروبية وجذورها.

الفصل الثاني: إفرزات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد وعلى الشراكة الأورومتوسطية

وقد سنتناول في هذا الفصل السياق التاريخي للعلاقات الأورومتوسطية ودوافع وأهداف الشراكة الأورومتوسطية و آليات الدخول للشراكة وسياسة الجوار الأوروبي ثم نتطرق لتداعيات الأزمة المالية

المقدمة العامة

اليونانية على دول الإتحاد الأوروبي وحلول المقترحة وقنوات انتقالها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي وعلى دول المشرق والمغرب العربي في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروجزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

حيث سنتناول في هذا الفصل إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بجميع جوانبها وأثر أزمة منطقة اليورو على الشراكة من خلال تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية ثم نتطرق إلى وضعية الجزائر في ظل الظروف الإقتصادية الراهنة من خلال البرامج الإقتصادية وتوسيع آفاق الشراكة إلى سياسة الجوار الأوروبي وفرص الجزائر في ظل أزمة المالية الأوروبية وتحدياتها المستقبلية.

الفصل الأول

الإتحاد الأوروبي

و أزمة الديون السيادية

تمهيد

شهد العالم في السنوات القليلة الأخيرة أزمات عنيفة تعتبر من أشد الأزمات التي عرفها الإقتصاد العالمي وأصبح مشهد لا إستقرار الحالة الطبيعية التي يجب أن يكون عليها الإقتصاد للبدأ بدورة إقتصادية جديدة بالإضافة للظروف الراهنة من تشابك لإقتصاديات الدول من خلال الإتحادات الإقتصادية لتسهيل تدفق لرؤوس الأموال والإستثمارات عبر الحدود وتكامل الأسواق وانفتاحها وانتشار تكنولوجيا الإعلام والإتصال كل هذه العوامل ساعدت على انتشار الأزمات عبر الزمن كان آخرها أزمة الديون السيادية لتشكل تحديا جديدا للإقتصاد العالمي والإقتصاد الأوروبي بصفة خاصة لما لوزن الإتحاد الأوروبي على الساحة الدولية ولبقاء العملة الموحدة اليورو وبالتالي بقاء التكامل الأوروبي، ولما يمكن أن تؤدي له هذه الأزمة من ضغوطات متزايدة وآثار بإنتقالها إلى بقية دول منطقة اليورو.

نحاول من خلال هذا الفصل التركيز على اطار النظري والتاريخي للأزمات ثم التدرج نحو الوحدة النقدية الأوروبية ومن ثم الوصول إلى أزمة منطقة اليورو وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للأزمات المالية

المبحث الثاني: تدرج التكتل الإقتصادي للإتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية (المفهوم، الأسباب، المظاهر)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للأزمات المالية

يواجه الاقتصاد الدولي المعاصر أنواعا متعددة ومتباينة من الأزمات التي تختلف في أسباب حدوثها ومستويات حدتها وشدتها ونتيجة التغيرات السريعة لأسبابها مختلفة إلا أن الأزمات تتشابه في نقاط معينة ينبغي دراستها، الأمر الذي يدفعنا للتطرق للأزمات المالية السابقة، ولعل ما يندرج نحو ذلك التطرق للتعريف بالأزمات وأسباب حدوثها ومراحلها وأنواعها ثم العمل على فهم الأزمات الحديثة التي أصبحت المظهر الذي يجتاح العالم فترة وأخرى.

المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية

تعد الأزمات المالية من أهم المواضيع الاقتصادية التي درج الاقتصاديين على دراستها وتحليلها، نظرا لطبيعتها الدورية وارتباطها الوثيق بالحياة الاقتصادية.

أولاً: المفهوم اللغوي للأزمة

مصطلح الأزمة* مشتق من الكلمة اليونانية krisis والتي تعني لحظة القرار moment of decision وتعني الأزمة في معاجم اللغة الانجليزية نقطة تحول في مرض أو في تطور الحياة أو في التاريخ، وفي معاجم اللغة الفرنسية معان متعددة أهمها: النزاع، التوتر، النوبة، الفقر، الفاقة، والأزمة في معاجم اللغة العربية تعني القحط والشدّة وضيق⁽¹⁾.

لقد حدد قاموس webster معنى الأزمة كم يلي⁽²⁾:

- "فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم، هجمة مبرمجة من الألم، كرب أو خلل وظيفي" وهي أيضا:
- "نقطة تحول إلى الاحسن أو إلى الأسوء في مرض خطير، أو خلل في الوظائف أو تغيير جذري في حالة الانسان وفي أوضاع غير مستقرة".

وعرفها قاموس oxford "فترة انتقالية ونقطة تحول أو بداية في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع"⁽³⁾.

* تعود الأصول الأولى لإستخدام كلمة أزمة إلى علم الطب الإغريقي القديم وقد كانت هذه الكلمة تستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة، ووجود لحظة مصيرية في تطور مرض ما، ويترتب على هذه النقطة إما شفاء المريض خلال مدة قصيرة وإما موته.

⁽¹⁾ يوسف أحمد أبو قارة، إدارة الأزمات - مدخل متكامل -، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 21.

⁽²⁾ نعيم ابراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 4.

⁽³⁾ عماد صالح سلام، ادارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، أبو ظبي، 2002، ص: 21.

ثانياً: المفهوم الاصطلاحي للأزمة

بصفة عامة لا يوجد مفهوم محدد لمفردة الأزمة، ولاكن المعنى الاصطلاحي لها يدور حول موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات وتتلاحق فيه الأحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج ويزيد الأمر سوءاً إذا ضاعت وضعفت قدرة صناع القرار في السيطرة على ذلك الموقف وعلى اتجاهاته المستقبلية⁽¹⁾ وتعرف بأنها أيضاً:

الانقطاع المفاجئ في مسيرة النظام الاقتصادي بحيث يهدد سلامة هذا النظام ويقوضه⁽²⁾، فهي عبارة عن تحول فجائي عن السلوك المعتاد نعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد⁽³⁾، كما تعرف الأزمة على أنها تأثيرات حادث معين تخطت حدود الحادث لتؤثر على النظام ككل وتشكل تهديداً لمستقبل المنظمة وتهدد الخطط الرئيسية التي تقوم عليها⁽⁴⁾ فأى قرار يتخذ في ظل دائرة خبيثة من عدم التأكد وقصور المعرفة واختلاط الأسباب بالنتائج وتداعي كل منها بشكل متلاحق ليزيد من درجة المجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلاً من الأزمة وفي الأزمة في حد ذاتها⁽⁵⁾ والأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع، وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير يؤدي إلى نتائج سلبية، فتصبح الأولوية المطلقة في ضرورة التعامل معه واتخاذ قرار لحسمه⁽⁶⁾.

(1) معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، ادارة الصراع والازمات وضغوط العمل والتغيير، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 75.

(2) : أحمد محمد غنيم، أساسيات الإدارة في عصر العولمة، بدون دار وبلد نشر، 2005، ص: 335.

(3) : رجب عبد الحميد السيد، دور القيادة في اتخاذ القرار خلال الازمات، طبعت بمطبعة الأمل، بدون بلد نشر، 2000، ص: 26.

(4) : صلاح عباس، ادارة الازمات في المنشآت التجارية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007، ص: 30.

(5) : محسن أحمد الخضير، ادارة الازمات منهج اقتصادي إداري لحل الازمات على المستوى الاقتصادي القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص ص : 53، 54.

(6) : محمود جاد الله، ادارة الازمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص: 9، 10.

ثالثاً: تعريف الازمة المالية

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية ولكن من التعاريف المبسطة نذكر:

هي عبارة عن مصطلح مركب من كلمة أزمة ومالية، وقد عرفت على انها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى⁽¹⁾ لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها مسببة انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها أزمات سيولة وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في اسواق المال⁽²⁾ وبالتالي يمكن أن تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، كذلك اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف⁽³⁾ كما تعرف بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، فالأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية وإما أصول مالية، وهي حقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الإيداع مثلاً أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية ومنها العقود المستقبلية، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة فإن ذلك قد يعني افلاس أو انهيار المؤسسات التي تملكها⁽⁴⁾ وعرفت أيضاً التدهور الحاد في الأسواق المالية للدولة أو مجموعة من الدول، والتي من ابرز سماتها هو فشل النظام المصرفي، الإنتاج، العمالة، مما ينجم عنه إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية⁽⁵⁾.

الفرع الثاني: الفرق بين الأزمة وبعض الصطلحات المرتبطة بها

ينبغي التمييز بين الأزمة وبعض المفاهيم الأخرى الشائعة والتي قد تتشابه مع الأزمة في بعض الخصائص ولكنها في الواقع ليست أزمة، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

(1): عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية " أزمة الرهن العقاري الأمريكية "، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص: 189.

(2): الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس (لبنان)، أيام 13 / 14، مارس 2009، ص: 3.

(3): زكريا سلامة عيسى شطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 191.

(4): عمر يوسف عبد الله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة "تقدير اقتصادي اسلامي"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 17.

(5): عرفان نقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص: 200.

أولا : المشكلة

تمثل حالة من التوتر وعدم الرضا وهي السبب لحالة غير مرغوب فيها نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعيق تحقيق الأهداف أو الوصول إليها⁽¹⁾، وتعتبر المشكلة عن حدث له شواهد وأدلة تنذر بوقوعه بشكل غير مفاجئ يجعل من السهولة امكانية التوصل لأفضل حل بشأنها⁽²⁾ وتظهر المشكلة بوضوح عندما تعجز في الحصول على النتائج المتوقعة من أعمالنا وأنشطتها المختلفة، وبالتالي يمكن أن تعمل بمثابة تمهيد للأزمة إذا اتخذت مسارا حادا ومعقما⁽³⁾ ولاكن بالطبع لن تكون هي الأزمة في حد ذاتها وبالتالي فالمشكلة عادة ما تحتاج إلى جهد منظم للوصول إليها والتعامل معها⁽⁴⁾.

ثانيا: الصدمة

هي حدث ينتج عنه شعور فجائي حاد غير متوقع الحدوث، وهذا الشعور مركب من الغضب والذهول والخوف⁽⁵⁾ ومن هنا قد تكون الصدمة هي احدى عوارض الأزمات أو أحد نتائجها التي تولدت عند انفجارها في شكل فجائي سريع ودون سابق تمهيد أو إنذار، بإعتبار أن الصدمة لا تمثل أكثر من اطار عام خارجي يغلف أسبابها، ومن ثم فإن التعامل مع الصدمة باعتبارها غلاف لا يستدعي سوى استعاب تأثير هذا الغلاف في أقرب وقت ممكن تمهيدا لقصة والوصول إلى جوهر الأزمة الذي نجم عنه الصدمة⁽⁶⁾.

ثالثا: الواقعة

هي خلل في أحد مكونات النظام، حدث وانتهى أثره⁽⁷⁾، ويكون تأثيرها على جزء من النظام، ومن ثم لا يترتب عليها حدوث تهديد للنظام بأكمله كما هو الحال بالنسبة للأزمة⁽⁸⁾.

(1) حسن البزاز، ادارة الأزمات بين نقطتي الغليان والتحول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ص: 22

(2) معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، مرجع سابق، ص: 76.

(3) نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص: 5.

(4) محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص: 62.

(5) عماد صالح سلام، مرجع سابق: 30.

(6) محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص: 60.

(7) أحمد ماهر، ادارة الأزمات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص: 13.

(8) عمر يوسف عبد الله عباينة، مرجع سابق، ص: 15.

رابعاً: الكارثة

المشكلة التي تبقى دون حسم فترة طويلة تتحول إلى كارثة هي غالباً المسببة للأزمات⁽¹⁾، وتعتبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلاً ونجم عنها ضرر في الماديات أو غير الماديات أو كلاهما معاً⁽²⁾، فرغم اتفاق الأزمة والكارثة في كون كل منهما موقفاً مفاجئاً إلا أن الكارثة تختلف عن الأزمة فيما ينتج عنها من خسائر فادحة وليست في حد ذاتها أزمة وإنما قد تنتج الأزمة من حدوث كارثة طبيعية كالبراكين والزلازل والأعاصير أو نتيجة تدخل الإنسان بصورة سيئة⁽³⁾ وبالتالي فهي كوارث لا يمكن توقعها أو توقع حجم الضرر الناجم عنها ومن ثم ينتظر حتى تنتهي الكارثة ومعرفة ما أسفرت عنه من نتائج التي قد تسبب أزمات مثل أزمات السكن والمأوى، أزمات الاتصالات والمواصلات، أزمات انعدام الأمن وسيطرة الفوضى⁽⁴⁾.

الفرع الثالث: العناصر والخصائص الأساسية للأزمة المالية

بمعنى أن أي شيء لا يخلو من عناصر وخصائص تميزه عن غيره ولعل أبرزها في الأزمة نذكر:

أولاً: عناصر الأزمة المالية

لا بد من توفر شروط ضرورية لحدوث الأزمة⁽⁵⁾:

1. المفاجأة وعدم التوقع

إذ لا يجد صاحب القرار نفسه في أزمة ما إلا إذا حدثت ظروف تتسم بعدم التوقع، تهدد المصالح الأساسية المنوط به حمايتها وفي هذه الحالة يمكن أن تتسم قراراته بعدم الرشادة، ويقدر المفاجأة في حدوث الأزمة وقدر عدم توقعها تكون قوة قسوتها وعدم مقدرة صاحب القرار على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهتها.

2. التهديد للمصالح الأساسية للدولة

يجب أن تتصل المشكلة بإحدى أو بعض مصالح الأساسية للدولة، ولا شك أن المصالح الاقتصادية والمالية تأتي على رأس المصالح الأساسية للدولة وبالتالي بقدر التهديد لهذه المصالح تكمن خطورة الأزمة المالية.

(1): نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص: 6

(2): السيد عليوة، إدارة التغيير ومواجهة الأزمات، دار الأمين طبع ونشر وتوزيع، القاهرة، 2005، ص: 73.

(3): محمود جاد الله، مرجع سابق، ص: 11.

(4): محسن أحمد الخضري، مرجع سابق، ص: 60.

(5): ابراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص: 19، 20.

3. الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار

كلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار ما في مواجهة الأزمة، كلما كان ذلك دليلاً على حدتها، بحيث تشتد خطورتها كلما كان العمر الزمني قصيراً، كما ترتفع درجة الصعوبة في التعامل معها بحسب كثرة تداخل المصالح ومدى تشابك موضوعاتها أو تعدد أطرافها وبالتالي يتسم الوقت بضيقه وعدم كفايته.

ثانياً: الخصائص الأساسية للأزمة المالية

هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الأزمة، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1. التهديد الذي يصدر من فرد أو مجموعة أفراد سواء بالقول أو الفعل من أجل الاستجابة لمطالب أو شروط محددة يسعى الطرف الأول لتحقيقها من قبل الطرف الثاني مع التلويح باستخدام القوة عند عدم الاستجابة⁽¹⁾.
2. إن مصدر الأزمة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متتابعة ومنتسرة.
3. التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها، وعواملها وأسبابها، وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.
4. أنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها⁽²⁾.
5. وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة في أثناء وقوع الأزمة بما يعكس في صورة من عدم وضوح الرؤية لدى ضياع القرار.
6. تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتداخل في العناصر والمسببات ودرجة عالية من التشابك والتناقض بين أصحاب المصالح وبالتالي تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات القائمة وإلى حدوث علاقات جديدة.
7. وجود حالة من الشعور بالحيرة والضعف وعدم قدرة صناع القرار على التعاطي مع الأزمة والتعامل معها، وعدم تأكدهم من جدوى ما يبذلونه لمواجهة الأزمة، ومن هنا فيلجأ بعض صناع القرار إلى الكذب والتضليل من أجل التغطية على عجزهم وفشلهم⁽³⁾.
8. وجود مجموعة من القوى ذات الاتجاهات الضاغطة على منفذ القرار لإملاء إرادتها سواء في شكل ضغوط نفسية أو مادية أو اجتماعية.

⁽¹⁾: محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات "قراءة في المنهج"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص: 244.

⁽²⁾: عماد صلاح سلام، مرجع سابق، ص: 31.

⁽³⁾: يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سابق، ص: 27.

9. تمثل نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد والمخاطرة.
10. تسبب حالة من التوتر العصبي والتشتت الذهني وذلك لإنطوائها على عنصر المفاجأة.
11. تتسم أحداثها بالسرعة والديناميكية والتداخل وقد يفقد أحد طرفي الأزمة أو كلاهما السيطرة على مجرياتها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات واسباب نشؤها والمراحل التي تمر بها

إن تصنيف الأزمات وأسباب نشؤها والمراحل التي تمر بها يفيدنا في تعميق التفكير في الأزمة ومحاولة توحيد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بها من أجل الإدارة السليمة بحكم طبيعتها التي تتطوي على عدة جوانب متشابكة اقتصادية وإنسانية وجغرافية.

الفرع الأول: أنواع الأزمات وتقسيماتها

لا يوجد تصنيف موحد لأنواع الأزمات، حيث تختلف تصنيفات الأزمات باختلاف الأسس التي يعتمدها الباحثون في إجراء التقسيم لهذه الأزمات فتتعدد أنواع الأزمات وتختلف إلا أنه يمكن تصنيفها وفقا لعدة أسس منها:

أولاً: الأزمات وفقا لدرجة شدتها

يمكن تقسيم الأزمات حسب درجة شدة الأزمة إلى نوعين رئيسيين هما⁽²⁾:

1 _ أزمات الخفيفة

هي تلك الأزمات التي يكون تأثيرها على البيئة الداخلية والخارجية تأثيرا محدودا وخفيفا، ويكون من السهل ادارته والتعاطي معه وعلاجه بصورة سريعة وفورية بعد التعرف على الأسباب الخفية للأزمة ويجري التعامل والتعاطي مع هذا النوع من الأزمات بصورة ايجابية ويمثل هذا النوع من الأزمات عابرة نتيجة ظروف لحظية وأنية ولا تترك بصمات واضحة على المنظمة ومكوناتها.

2_ الأزمات الخفيفة

هي أزمات بالغة الشدة والعنف تعصف بالمنظمة، ويكون تأثيرها على المنظمة تأثيرا عنيفا، وهي تؤثر أو تكاد تؤثر في كل مكونات المنظمة بمستوياتها المختلفة، ولا يمكن أن تتجح المنظمة في إدارة هذا النوع من الأزمات إلا من خلال التركيز على افقاد الأزمة لقوة الدفع الخاصة بها، والعمل على تجزئة هذه

⁽¹⁾ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، مرجع سابق، ص: 77.

⁽²⁾ يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سابق، ص ص: 103، 104.

الأزمة وتفتيتها إلى أجزاء والتعامل مع كل جزء بالإستراتيجيات والتكتيكات والسياسات والاجراءات التي تناسبه.

ثانيا: الأزمات وفقا لمحور الأزمة

وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف الأزمات إلى نوعين أساسيين⁽¹⁾:

1_ أزمات مادية

تدور حول محور موضوعي مادي ملموس، يمكن التحقق منه ودراسته والتعامل معه ماديا وطبيعيا بأدوات التعامل المختلفة، وقياس مدى توافق أدوات التعامل في إدارة الأزمة بنجاح، ومعرفة ذلك بالنتائج المادية المترتبة على هذا التدخل

2_ أزمات معنوية

تدور حول محور غير موضوعي يرتبط بذاتية الأشخاص المحيطين بالأزمة مثل أزمة الثقة أو أزمة مصداقية، أزمة ولاء، وهذه الأزمات جميعها تدور حول محور معنوي شخصي غير ملموس، بمعنى أنه لا يمكن الإمساك به ماديا، أو لمسه، أو سماعه وإنما التعامل معه من خلال إدراكه المضموني.

3_ أزمات تجمع ما بين المادية والمعنوية

هذا النوع كثيرا ما نلمسه في المشكلات الدولية والمحلية مثل: أزمة الرهائن، أزمة الإرهاب، فكل منها جانبان، جانب مادي متمثل في الواقع المادي الذي أحدثته الأزمة أو نجمت عنه، وجانب معنوي الذي تحدثه الأزمة في نفس المحيطين بها.

ثالثا: الأزمات وفقا لمعدل تكرارها

يجري تصنيف الأزمات حسب معدل تكرارها إلى⁽²⁾:

1_ أزمات الدورية

هي أزمات تعصف بالمنظمة بصورة دورية، وتحدث في الأغلب نتيجة أسباب خارجية (معظمها اقتصادية) وهذه الأزمات تختلف من حيث الأسباب وقوة التأثير وحجم الانتعاش ووسائل الإدارة والعلاج، وتنبأين بتباين النظم الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

(1) محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص ص: 86، 87.

(2) يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سابق، ص ص: 104، 109.

2_ الأزمات غير دورية

هي أزمات لا يرتبط حدوثها بأسباب دورية متكررة الحدوث، وهي تنشأ وتحدث بصورة عشوائية، ومن الصعب توقعها، إذ تتطلب من الإدارة استخدام نظام فاعل لتوقع الأزمات وذلك حتى تكون نتائجها غير عنيفة وغير مدمرة، وتحدث دون إنذارات واضحة ومن بينها أزمات الناجمة عن الفضائح المالية، الأزمات الناجمة عن الأحوال الجوية السيئة، الأزمات الناجمة عن الزلازل والبراكين، ويجري التعامل معها من خلال المعالجة لهذه النتائج.

رابعاً: أنواع الأزمات وفقاً لمستوى حدوث الأزمة

يمكن تقسيم الأزمات حسب المستوى الذي تقع فيه الأزمة إلى الأنواع الآتية⁽¹⁾:

1_ أزمات جزئية

وهي أزمات تطول جزءاً من كيان المنظمة أو النظام وليس من كيان المنظمة أو النظام وليس كله، ويكون الخوف من أن استمرار الأزمة قد يمتد إلى باقي أجزاء النظام ومن أمثلته ما يلي:

حريق في أحد وحدات الإنتاج، اعتصام بعض العاملين في أحد الأقسام، ظهور وباء في أحد المدن الصغيرة... الخ.

2_ أزمات عامة

وهي أزمات تغطي كافة أجزاء النظام (سواء كان شركة أو منظمة أو دولة) وهو يؤثر على كافة أطراف النظام وأشخاصه ومنتجاته، ومن أمثلته ما يلي:

تدهور حاد في إنتاجية المصنع، إضراب عام لكافة الموظفين والعاملين بالشركة.

خامساً: أنواع الأزمات من حيث العلاقة مع العالم الخارجي

نحن نعيش في عالم الأزمات، عالم الكيانات الكبرى، والتكتلات الكبرى والذي لا توجد فيه حدود أو فواصل تحمي الكيانات القزمية والمتصاغرة من تأثيرات أي أزمة تحدث لدى دولة كبرى أو أحدثتها الدولة الكبرى، ولهذا ينظر البعض إلى أنواع الأزمات على أنها نوعين نوع محلي، ونوع دولي، ومن هنا فإنه يمكن تصنيف الأزمة وفق الأنواع التالية⁽²⁾:

⁽¹⁾: أحمد ماهر، مرجع سابق، ص: 32.

⁽²⁾: محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص: 85، 86.

1_ أزمة عالمية مستوردة من الخارج

كثيرا ما تتجح الكيانات الكبرى عن طريق علاقات التبعية في نقل أزماتها إلى الدول الصغرى، وذلك في اطار علاقات " المركز " وأن تتحمل ما أفرزته هذه الأزمات من نتائج وبل قد يكون وقع الأزمة على الكيانات الصغرى أشد من الدولة أصل الأزمة.

2_ أزمة محلية أمكن تصديرها إلى الخارج

كلما كانت الدول النامية منتظمة ومتكثلة كلما استطاعت أن تعالج أزماتها ومشاكلها بنقلها إلى الخارج، وتحميل الدول الكبرى فاتورة عبء هذه الأزمات وتجعلها تدفعها نيابة عنها، وخير مثال على ذلك ما قامت به الدول المنتجة للبتروول من نقل الأزمة البترولية إلى جميع الدول المستهلكة للبتروول، وفي نفس الوقت ما قامت به الدول الصناعية من نقل عبء هذه الأزمة مرة أخرى إلى كافة دول العالم التي تعتمد على منتجات هذه الدول.

3_ أزمات محلية لا يمكن تصديرها إلى الخارج

هذا النوع من الأزمات لا يتعدى حدود الدولة، على أنه كثيرا ما يقتصر تأثيره على جزء محدود من هذه الدولة ولا يتعداه إلى باقي الأجزاء منها.

سادسا: أنواع الأزمات حسب المدى الزمني لظهورها وتأثيرها

يعتمد هذا المعيار على عمر الأزمة وتأثيرها إلى نوعين هما⁽¹⁾:

1_ الأزمة الانفجارية السريعة

وتحدث عادة فجأة وبسرعة، كما تختفي أيضا بسرعة، وتتوقف نتائج هذه الأزمات على كفاءة في ادارة الأزمة مثل اندلاع حريق ضخم في مصنع لإنتاج المواد الكيماوية.

2_ الأزمة البطيئة الطويلة

تتطور هذه الأزمة بالتدرج، وتظهر على السطح رغم كثرة الإشارات التي صدرت عنها، ولا تختفي هذه الأزمة سريعا بل قد تهدد المجتمع لعدة أيام، ومن هنا لا بد من وضع خطة جديدة لمواجهة الأزمة والتعامل معها بسرعة وحسم فكل دقيقة لها قيمتها ستواجه بتحديات وضغوط من الرؤساء والجمهور، بل ومن بعض وسائل الاعلام المحلية أو الأجنبية.

⁽¹⁾ نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص ص: 32، 33.

سابعاً: أنواع الأزمات من حيث مضمونها

فهناك أزمة تقع في المجال الاقتصادي أو السياسي.... إلخ، وفق هذا المعيار قد تظهر أزمة بيئية أو أزمة سياسية أو أزمة اجتماعية أو أزمة اقتصادية، وفي داخل كل نوع قد تظهر تصنيفات فرعية مثل أزمة المالية ضمن الأزمة الاقتصادية⁽¹⁾

الفرع الثاني: أسباب نشوء الأزمات

الأزمات ليست وليدة ذاتها بل نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل المناخية المؤدية لنشوتها وأن معالجة الأزمات لا يتم دون معرفة لأسبابها وإلا أصبحت عملية اهدار للوقت والجهد والمال وتؤدي إلى تفاقم الأزمة⁽²⁾ وللأزمة مقدمات تدل عليها وشواهد تشير إلى حدوثها، ويمكن تحديد الأسباب الرئيسية فيما يلي:

- أسباب خارجية عن قدرات الانسان وبالتالي لا يمكنه التحكم فيها أو ايقافها أو اضعافها، ولا قدرة له على التنبؤ بحدوثها، وقد يمكن التنبؤ بحدوثها ولكن متى؟ وأين؟ لا نعرف.
- أسباب ترجع إلى الانسان مثل سوء الفهم، سوء الإدراك، سوء التقدير، الإدارة غير رشيدة.
- ضعف الامكانيات المالية والمادية والتكنولوجية والعسكرية، وتعارض المصالح والأهداف، والصراع على الموارد والسلطة⁽³⁾.
- نتيجة عدم الإحتراس فقد تدرك الإدارة مؤشرات وبوادر الحدث وتهمل الأمر مما يدعو إلى تفاقم الأزمة وتستفحل ويصعب حلها ومن أمثلة ذلك التلوث البيئي، انقطاع الكهرباء⁽⁴⁾.

وتعتبر الاسباب الرئيسية لنشوء الأزمات فيما يلي:

1_ سوء الفهم

يمثل أحد أهم أسباب نشوء الأزمات لنقص في المعلومات والتسرع في اصدار القرارات أو الحكم في أمر قبل أن تتبين حقيقته.

(1): محمود جاد الله ، مرجع سابق، ص: 12.

(2): معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، مرجع سابق، ص: 79.

(3): محمود جاد الله، مرجع سابق، ص: 30.

(4): نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص: 17.

2_ سوء الادراك

يمثل الادراك مرحلة استعاب المعلومات التي أمكن الحصول عليها والحكم التقديري على الأمر المعروف فإذا ما كان الادراك غير سليم أو نجم عنه تداخل في الرؤية فإنه يؤدي إلى عدم سلامة الإتجاه الذي اتخذه القائد⁽¹⁾.

3_ الإدارة العشوائية

وهي الإدارة التي تفتقد إلى التخطيط والأساليب العلمية والتنظيم الجيد، وتقوم على أساليب الفعل واتخاذ القرار الذي يمليه الموقف تبعاً للرؤية الشخصية⁽²⁾.

4_ سوء التقدير والتقويم

وهي أكثر أسباب حدوث الأزمات في كافة المجالات من خلال جانبين هما:

_ المغالاة والافراط في الثقة في النفس على مواجهة الطرف الآخر.

_ سوء تقدير الطرف الآخر والتقليل من شأنه.

ومن ثم تكون النتيجة الاستهانة بالطرف الثاني في الوقت الذي تستفحل فيه ويشند خطره وفي اطار غياب المعرفة الكاملة يحدث التخاذل الذي يستغلها الطرف الثاني⁽³⁾.

5_ الرغبة في الابتزاز

هو تعريض متخذ القرار لضغوط نفسية ومادية وشخصية، واستغلال التصرفات الخاطئة التي قام بها متخذ القرار لإجباره على مزيد من التصرفات أكثر ضرراً، ويصبح ذلك مرة أخرى مصدراً للإجبار، والابتزاز، ومن أسباب ابتزاز بعض الناس للآخرين استعراض القوة أمام الآخرين، تعارض المصالح، الرغبة في تدمير الآخرين أو تدمير المنظمات الأخرى، عدم وجود وازع ديني أو أخلاقي⁽⁴⁾.

6_ الإشاعات

ان نشر الاشاعات حول موضوع محدد في المنظمة يكون سبباً كبيراً لنشوء الأزمة، وتزداد حدة الأزمة عندما يجري توظيف وإستغلال اشاعة ما وتعزيزها وتوفير كل المعطيات والظروف التي تدعمها ويتم

(1): رجب عبد الحميد السيد، مرجع سابق، ص: 28.

(2): عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 40.

(3): رجب عبد الحميد السيد، مرجع سابق، ص: 28.

(4): أحمد ماهر، مرجع سابق، ص: 26.

استخدام بعض البيانات الصادقة والحقائق بصورة غير أخلاقية لدعم الإشاعة ودعم البيانات الكاذبة والمعلومات غير صحيحة التي تنظمها هذه الإشاعة⁽¹⁾.

7_ تعارض الأهداف

فعندما تتعارض الأهداف الخاصة بكل جزء من أجزاء المنظمة، وقيام متخذ القرار بمحاولات توفيقية لاسترضاء وكسب تأييد كل مجموعة على حساب المجموعات الأخرى، مما يؤدي إلى فشل القرارات والتوجيهات، وعدم المصادقية والشك في قدرات متخذ القرار وافتقاد الوحدة الفكرية والعملية للمنظمة، ومن ثم حدود الأزمة⁽²⁾.

8_ التعارض بين الأطراف المختلفة في المنظمة

إن أحد أسباب نشوء الأزمات في المنظمة هو وقوع التعارض بين صانعي القرارات ومنفذيها والمستفيدين منها، إذ أن هذا التعارض يؤدي إلى عدم تنفيذ القرارات وفق ما هو مخطط لها وقد يقوم صناع القرار بإعادة النظر في القرارات وتغييرها بهدف التوفيق بين الأطراف المختلفة، وهذا الأمر قد يعزز مصالح بعض الأطراف ويضر بمصالح أطراف أخرى فتؤدي إلى إشعال الأزمة⁽³⁾.

9_ القنوط واليأس والإحباط

نتيجة فقد الرغبة وكبت الحريات وروتينية العمل يؤدي إلى الأزمة النفسية أو السلوكية التي تتبعها دائما أزمة طبيعية تأكل الأخضر واليابس⁽⁴⁾

10_ الاخطاء البشرية

وهي تعني أخطاء تعود لانعدام قدرة أو رغبة أطراف الأزمة على التعامل مع حقائق الأزمة وترجع الأخطاء البشرية إلى إنعدام التدريب، قلة الخبرة في نوعها، التعب والإرهاق، عدم التركيز في العمل، الإهمال⁽⁵⁾.

(1): يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سابق، ص: 91.

(2): عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 41.

(3): يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سابق، ص: 91.

(4): نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص: 16.

(5): أحمد ماهر، مرجع سابق، ص: 25.

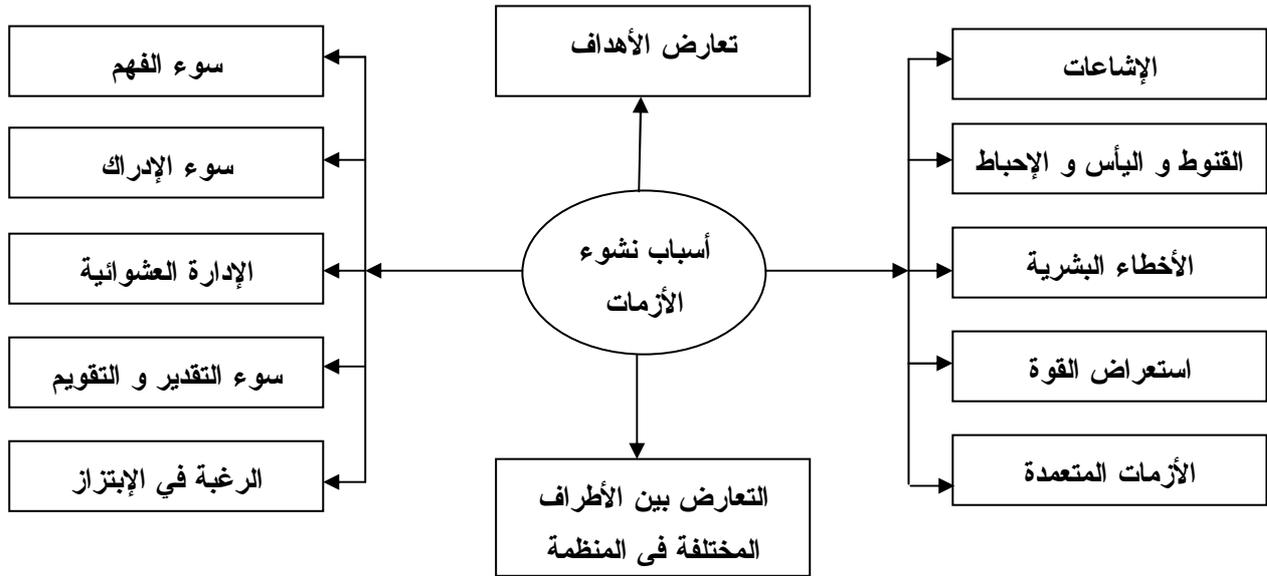
11_ إستعراض القوة

حيث يقوم المدير أو الرئيس بتوبيخ وتعنيف المرؤوسين لاستعراض القوة وسواء تم مقابلة هذا التوبيخ برد فعل صامت أو معاكس فإن له آثار لا بد وأن يؤدي لأزمة⁽¹⁾.

12_ الأزمات المتعمدة

هو افتعال المشاكل والأزمات على أزمات أكبر، وهو محاولة لصرف النظر عن أزمة حقيقية بافتعال أزمات جانبية أو وهمية، ويرجع السبب في افتعالها إلى محاولة التمويه والتغطية على الأزمات الحقيقية، ومحاولة كسب أرضية بصورة غير أخلاقية على حساب الغير وإلى انعدام الثقة في الآخرين⁽²⁾

الشكل (1-1) : أسباب نشوء الأزمات



المصدر: نعيم ابراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 8.

الفرع الثالث: مراحل نشأة الأزمة وتطورها

تمر الأزمة بمجموعة من المراحل الهامة في دورتها، ويمكن تتبع هذه المراحل وفق ما يلي:

أولاً: المراحل السابقة لأي أزمة

وهي عبارة عن البوادر الأولى التي تتبأ بحدوث الأزمة، أو شئ غير واضح غامض يلوح في الأفق.

(1) : نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص: 17.

(2) : أحمد ماهر، مرجع سابق، ص: 28.

1_ مرحلة بؤرة الأزمة

حيث الضغوط المتتالية والمتابعة التي تحدث نوعا من الاختلال والاضطراب في التوازن بشكل عام.

2_ مرحلة المناخ الموالى للأزمة

حيث اللامبالاة، اليأس والاحباط، الفساد، تعارض المصالح، توافر الجهل

3_ مرحلة استخدام التنظيمات غير الرسمية

وهي ذات قوة فعلية حيث تكون آمنة معزولة تكتسب كل يوم مؤيدين جدد.

4_ مرحلة الاستهانة والاستخفاف ببيوادر الأزمة

5_ مرحلة الصراع والتوتر والقلق

6_ مرحلة اندلاع الشرارة

7_ مرحلة الانفجار

حيث عدم التوازن وضع طبيعي والتخبط والعشوائية وضع طبيعي، وفقدان القدرة على مواجهة الأزمة ووقف اعبائه⁽¹⁾.

ثانيا: مراحل تطور الأزمة

تمر الأزمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية بدورة حياة، مثلها في هذا مثل أي كائن حي، وهذه الدورة تمثل أهمية قصوى في متابعتها والاحاطة بها من جانب متخذ القرار، فكلما كان متخذ القرار سريع التنبيه في الإحاطة ببداية ظهور الأزمة، أو بتكوين عواملها كلما كان أقدر على علاجها والتعامل معها⁽²⁾.

وفيما يلي توضيح لملامح كل مرحلة من مراحل الأزمة:

أولاً: مرحلة ميلاد الأزمة

في هذه المرحلة تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة، حيث يكون هناك شئ ما غير واضح أو مبهم يلوح في الأفق، وينذر بموقف غير محدد المعالم أو الاتجاه أو الحجم أو المدى الذي سيصل اليه، ويرجع

(1): نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص: 23.

(2): محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص: 72.

هذا إلى اتساع نطاق المجهول في الأزمة، وغياب كثير من المعلومات حول أسبابها وقوة الدفع المولدة لها وعناصرها وتأثيرها، وعلى متخذ القرار التحضير والاستعداد بما يكفل الحيلولة دون حدوثها واكتشاف إشارات الإنذار أو على الأقل الإعداد لمواجهةها عند حدوثها من خلال تنفيس الأزمة وإفقادها مبركات النمو ومن ثم تجميدها أو القضاء عليها وإلا تقدمت إلى المرحلة الموالية⁽¹⁾.

ثانيا: مرحلة نمو الأزمة

تنمو الأزمة في حالة حدوث سوء فهم لدى متخذ القرار في المرحلة الأولى (ميلاد الأزمة) حيث تتطور نتيجة تغذيتها من خلال المحفزات الذاتية والخارجية التي تفاعلت معها، وفي حالة نمو الأزمة يتزايد الاحساس بها ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها نظرا للظغوط المباشرة التي تسببها الأزمة⁽²⁾.

ثالثا: مرحلة نضج الأزمة

طالما كان هناك استخفاف واستبداد وجهل وكبر ففي مرحلة النضج تصبح ذات قوة تدميرية عالية وتصل إلى أقصى قوتها وعنفها ويستحيل السيطرة عليها بعد ذلك ولا مفر من الصدام معها وتبدأ سلسلة تزييف الخسارة المتتالي⁽³⁾.

رابعا: مرحلة انحسار الأزمة

تبدأ الأزمة بالإنحسار والنقلص بعد الصدام العنيف الذي يفقدها جزءا هاما من قوة الدفع لها ومن ثم تبدأ في الإختفاء التدريجي، وهناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه، ويبنى على ذلك أنه من الأهمية أن يكون لدى القيادة بعد النظر في مرحلة انحسار الأزمة وضرورة متابعة الموقف من كافة جوانبه خشية حدوث عوامل جديدة خارجية تبعث فيها الحيوية ويكون لها القدرة على الظهور والنمو مرة أخرى بعد اختفائها التدريجي⁽⁴⁾.

خامسا: مرحلة اختفاء وتلاشي الأزمة

تدخل الأزمة هذه المرحلة عندما تفقد بصورة كاملة أو شبه كاملة كل قوى الدفع المحركة لها وتتلاشى مكوناتها وعناصرها الفرعية، والمطلوب هنا هو إعادة البناء وليس التكيف مع الواقع الجديد، فتكيف يجلب

(1): عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 35.

(2): محمود جاد الله، مرجع سابق، ص: 32.

(3): نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص: 25.

(4): محمود جاد الله، مرجع سابق، ص: 33.

للمنظمة آثار سلبية، ويؤدي إلى الإبقاء على آثار الأزمة ونتائجها بعد انحسارها وتلاشيها، بينما إعادة البناء إلى علاج الآثار والنتائج واسترجاع كفاءة المنظمة وفعاليتها واكتسابها خبرات وقدرات عالية⁽¹⁾.

الفرع الرابع: أنواع الأزمات المالية ومؤشراتها

هناك العديد من الأزمات المالية التي حدثت في العالم، وكل واحدة تختلف عن الأخرى حسب طبيعتها وظروف حدوثها، وهناك العديد من العناصر التي تشترك فيها مختلف الأزمات المالية التي حدثت، نظرا لتشابها الأسباب التي أدت إلى تفاقمها وقد تم تصنيف الأزمات المالية على اعتبارين أساسيين هما نوعية الأزمة ومسبباتها إلا أن التصنيف الشائع لأنواعها هو ذلك القائم على أساس نوعيتها والذي يعتمد على صندوق النقد الدولي كمعيار لتبني أنواع الأزمات المالية⁽²⁾.

وبالتالي يمكن التمييز بين الأزمات المالية وفق ما يلي:

أولاً: أنواع الأزمات

يمكن التمييز بين الأزمات المالية وفق ما يلي:

1_ أزمة العملة أو أسعار الصرف

تحدث نتيجة التغير المفاجئ في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي قد يؤدي الى انهيار في سعر العملة، كما يمكن ان يحدث نتيجة التدفق الكبير لرؤوس الأموال إلى الداخل يرافقه توسع مفرط وسريع في منح الائتمان، فتزداد حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية⁽³⁾.

2_ الأزمة المصرفية

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو اخفاق البنوك إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل أو إلى ارغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك⁽⁴⁾.

(1) : يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سابق، ص: 38.

(2) : مروة كرامة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000_ 2010، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 78.

(3) : عمر يوسف عبد الله عيابة، مرجع سابق، ص: 22

(4) : زكريا سلامة عيسى شطناوي، مرجع سابق، ص: 162.

3_ أزمة الديون العالمية

تعرف المديونية على أنها تلك العملية التي تتميز بحركة توقعات رؤوس الأموال في اتجاه البلد المقترض من دولة دائنة وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة مديونية ويكون سبب الانقطاع في اغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة الطرف المدين على الوفاء بالتزاماته⁽¹⁾ ، وتحدث هذه الأزمات عندما يتوقف المقترض عن السداد، وقد ارتبط هذا النوع من الأزمات كثيرا بعدم قدرة حكومات ودول العالم الثالث على الوفاء بأعباء الديون وخدماتها ومثل ذلك ماحدث في الجزائر في أوائل التسعينات حيث تطلب الأمر إعادة جدولة ديونها ثلاث مرات⁽²⁾.

4_ أزمة أسواق المال "حالة الفقاعات"

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة (الفقاعة buble)، حيث تتكون (الفقاعة) عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل _ كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، وفي هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى⁽³⁾.

ثانيا: مؤشرات حدوث الأزمات

يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة، فإذا كان الاعتقاد بأن السبب مالي فسوف يركز على دراسة العجز المالي، الإستهلاك الخاص ، الإئتمان المصرفي للقطاع العام، أما اذا كان الإعتقاد أن الأزمة هي مشكلة قطاع خارجي فإن الأولوية سوف تعطى لمؤشرات أخرى كسعر الصرف الحقيقي، ميزان الحساب الجاري، تغيرات معدل التبادل الدولي، تفاوت أسعار الفائدة المحلية.

(1): آمال قحاييرية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 03، 2005، ص: 136.

(2) : ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20_21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ، ص: 4.

(3) : عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 190،191.

ومن بين المؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ بإقتراب الأزمات نذكر:

1_ المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية

والتي ينجم عنها حالة من عدم الثقة لدى المستثمرين في قدرة الاقتصاد الكلي لهذه الدولة على تحقيق طموحاتهم الإستثمارية، حيث دائماً ما تتوجه هذه الاستثمارات إلى حيث نجد المناخ الملائم للنمو ومن بينها⁽¹⁾:

- الارتفاع في معدل البطالة.
- ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية.
- ارتفاع معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار.
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية.
- انخفاض قيمة الإحتياطي النقدي من العملات الحرة.
- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وذلك بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد ثبات استقراره.
- ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: تحليل تاريخي لأشهر الأزمات المالية

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين⁽²⁾ جملة من الأزمات المالية المتعاقبة في إطار ما يعرف بالدورة الإقتصادية، وهي الشكل العادي لوجوده فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش⁽³⁾.

وفيما يأتي أشهر الأزمات المالية التي إجتاحت العالم وألقت بتداعيتها بشكل متباين حسب درجة انفتاح إقتصاديات مختلف دول العالم.

الفرع الأول: أزمة الكساد الكبير 1929

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى إسقراراً نقدياً ومالياً واستفادت المواطنون خاصة في أمريكا من سياسات الإقراض الميسرة وإستخدموا هذه القروض لشراء المواد الإستهلاكية، والأجهزة المنزلية، كما أن

(1) : ابراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص: 20، 21.

(2) : عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 186.

(3) : الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13، 14، مارس، ص: 2.

الحكومة الأمريكية لم تكتفي بأن يسرت القروض الداخلية وإنما شجعت على القروض الخارجية لتحقيق هدفها استراتيجي بربط اقتصاديات الدول الأوروبية برأس المال الأمريكي بغرض السيطرة ونتيجة للإزدهار أعيد توظيف جانب كبير من هذه الأموال في سوق الأسهم، ومما ساعد على تحقيق ذلك تلك التسهيلات التي تميزت بها أنظمة الإقراض في ذلك الوقت⁽¹⁾، ونتيجة للأوضاع المذكورة انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية، وأدت هذه السلوكيات إلى إرتفاع أسعار أسهم أضعف الشركات⁽²⁾ وفي يوم 24 أكتوبر 1929 والذي يعرف بإسم الخميس الأسود تم طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة فكان العرض أكبر بكثير من الطلب مما أدى إلى هبوط أسعار الأسهم بنسبة 13% وإنهارت بذلك بورصة "ول ستريت" ثم توالى الإنهيارت لتمتد آثار هذه الأزمة إلى الجانب الحقيقي للإقتصاد⁽³⁾.

أولاً: أسباب أزمة الكساد العظيم

يمكن إيجاز أهم أسباب انهيار وول ستريت عام 1929 إلى الآتي⁽⁴⁾:

- ارتفاع أسعار الأسهم بما يتجاوز قيمتها العادلة، فوقع الإنهيار بعدها إلى مستويات المعقولة.
- المضاربة الوهمية، حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الآمال وليس لأن توزيعات و أرباح الشركات في إرتفاع، أي أن الأسعار تتصاعد وتصل إلى مستوى لا يقابل أبداً عن أرباح الشركات.
- تجاهل السوق ما نشر بخصوص مؤشرات الإنتاج الصناعي المتواضعة.
- الممارسات غير الأخلاقية التي إنطوت على الغش والخداع والتضليل من قبل فئة من المتعاملين في أسواق رأس المال وأسهمت بدور فعال في تعميق الأزمة.
- زيادة العرض وحدوث المزيد من التدهور في أسعار نتيجة تصفية صفقات الشراء النقدي الجزئي، وذلك بيع الأوراق المالية محل الصفقة لعدم توفر السيولة الكافية لدى بعض المتعاملين لزيادة مساهماتهم وأن البعض الآخر لم تكن لديهم الثقة في إستعادة السوق لتوازنه.
- وجه البعض أصابع الاتهام نحو الرئيس هوفر لإعلانه على الملأ أن السوق البورصة تزداد سخونتها عن الحد الطبيعي، وأن أسعار الأسهم مبالغ فيها⁽⁵⁾.

(1): محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية " قديمها وحديثها، أسبابها و نتائجها، والدروس المستفادة "، اثناء

للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 33.

(2): زكريا عيسى شطناوي، مرجع سابق، ص: 164.

(3): ساعد مرابط، مرجع سابق، ص: 3.

(4): عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 302.

(5): محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص: 36.

ثانيا: خصائص أزمة الكساد الكبير

يمكن أن نميز أزمة 1929 عن باقي الأزمات بالخصائص التالية⁽¹⁾

- كان لها إرتباط وثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
- زعزعة الإستقرار في النظام الرأسمالي بكامله.
- إنخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك انكلترا خلال الفترة 1930 _ 1933 بحدود 3,1% مقابل 5,5% في عام 1929.
- رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار العملات، مما نتج عنه إنهيار النظام الذهبي في معظم الدول.

ثالثا: نتائج أزمة 1929

كانت نتائج أزمة 1929 كما يلي⁽²⁾:

- (1) إنخفضت الأرباح وتراكم رأس المال وارتفعت معدلات البطالة وإنخفضت الأجور، كما إنخفضت مداخيل الطبقة الرأسمالية مما إنعكس على أنشطة رأس المال الداخلية لكل بلد وعلى تصدير رأس المال.
- (2) إنخفضت أسعار المنتجات بين سنتي 1929 و 1933 ب 45,7% وشهدت البلدان الصناعية الأساسية الست (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، انجلترا، إيطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني بقدر النصف.
- (3) انكشمت التجارة الخارجية ب 40 % مقارنة بسنة 1929 و 74% مقارنة بحجمها العادي قبل 1929.
- (4) تسببت في زعزعة الاستقرار في النظام الرأسمالي بكامله.
- (5) استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث استغرقت حوالي اربع سنوات.

(1): ساعد مرابط ، مرجع سابق، ص: 5.

(2) : عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 302.

(6) عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي ففي و م أمثلا انخفضت الودائع بمقدار 33% كما أفلس حتى منتصف 1933 أكثر من 10000 بنك أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغيرة منهم.

(7) إمتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج و م ألتضرب دول أوروبا الغربية.

الفرع الثاني: الأزمات المالية خلال الثمانينات وتسعينات القرن العشرين

أولا: أزمة الإثنين الأسود في 19 أكتوبر 1987

في يوم الاثنين المصادف لـ 19 أكتوبر من عام 1987 عانت أسواق الأسهم في الولايات المتحدة أسوء هبوط لها في تاريخ⁽¹⁾ ذلك بوجود خلل في التوازن بين العرض والطلب في كل من الأسواق الحاضرة (النقدية) وسوق العقود المستقبلية ونشأ الخلل نتيجة لسيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل⁽²⁾.

فقد تدافع المتعاملون من كل حدب وصوب لبيع أعداد كبيرة جدا من الأوراق المالية التي بحوزتهم، ونجم عن هذا الاندفاع المتهور في البيع انخفاض حاد وسريع في أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذا اليوم⁽³⁾ وقد بلغ مجموع الخسائر 500 مليار دولار ومنها إنتقلت الأزمة إلى بقية البورصات العالمية، ومنها بورصة لندن وطوكيو، وفيها تراجع مؤشر نيكاي بمعدل الثلثين⁽⁴⁾.

1_ أسباب أزمة 19 أكتوبر 1987

قدمت عدة تفسيرات مختلفة لأسباب أزمة 1987 وفيما يلي توضيح لأهم الأسباب⁽⁵⁾:

- الأزمة هي إنعكاس لردود أفعال مبالغ فيها من قبل المتعاملين حيث تتابعت موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة وانتقال المدخرين من الاستثمارات الحقيقية إلى الإستثمارات المالية، حتى إنتهى الأمر إلى هبوط شديد في الأسعار.
- استمرار العجز في الموازنة الأمريكية إذ تجاوز 17 مليار دولار خلال شهر ورفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الاصدارات الجديدة من سندات الخزينة.

(1) هوشيار معروف، الإستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 267.

(2) عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص: 37.

(3) عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 304.

(4) راضية بوزيان، الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات العالم العربي" الأسباب، التداعيات، التأثيرات وآفاق التغير على الإقتصاد"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، أيام 21/20 أكتوبر 2004 سطيف، ص: 8.

(5) زكريا سلامة عيسى شطناوي، مرجع سابق، ص: 170.

- في الواقع أن أزمة بورصة الأوراق المالية بدأت قبل عدة أشهر، فقد كانت أسواق رأس المال في حالة غير طبيعية وأخذت أسعار الفائدة بالارتفاع وبدأت قيمة الدولار بالإنخفاض، وقد أدخلت هذه التطورات الخوف في نفوس المستثمرين وشعورهم بوجود أزمة اقتصادية⁽¹⁾.
- توقع لجوء الولايات المتحدة إلى معالجة العجز في ميزانها التجاري عن طريق تخفيض قيمة الدولار، بهدف زيادة الصادرات والحد من الواردات هذا ما أدى إلى تخفيض القيمة الحقيقية للموجودات بالدولار للمستثمرين الأجانب مما دفع هؤلاء المستثمرين للإسراع بالتخلص من أصولهم المالية المحررة بالدولار، وهو ما ساهم في زيادة عرض الأصول المالية (خاصة الأسهم) ومنه انهيار أسعارها.
- تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى سندات مما زاد في عرض هذه الأسهم ومن ثم انهيار أسعارها.
- لجوء الكثير من المستثمرين إلى إستبدال أصولهم المالية الطويلة الأجل بأصول أخرى قصيرة الأجل (الأكثر سيولة).
- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة، أضعفت إلى حد بعيد الثقة بالدولار والأصول المالية المحررة بهذه العملة⁽²⁾.
- الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية.
- التعامل عن طريق أحدث الوسائل والأساليب الإلكترونية مما سهل انتقال الأزمة بسرعة من سوق إلى آخر⁽³⁾.

2_ بعض معالجات أزمة 1987

وتمثلت في حزمة من الإجراءات التالية:

- 1) أوقف التعامل في العديد من الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك وفي أسواق الخيار والعقود المستقبلية.

(1): ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986_1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990، ص: 91.

(2): مروان عطون، مرجع سابق، ص: 200، 201.

(3): محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص: 42.

- (2) دخول الشركات الكبيرة لإعادة شراء أسهمها، كما تدخل البنك المركزي وحث البنوك على منح المزيد من الائتمان لتجار الأوراق المالية⁽¹⁾
- (3) لجوء بعض الدول (خاصة ألمانيا الاتحادية واليابان) للحد من انخفاض قيمة الدولار عن طريق شراء مبالغ ضخمة من الدولارات بعملاتها الوطنية.
- (4) مطالبة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية وخاصة إيقاف العجز في الميزان الجاري والموازنة العامة.
- (5) استخدام إجراءات إقتصادية أكثر شمولية وفعالية في مواجهة مثل هذه الأزمات⁽²⁾.

ثانيا: أزمة الجمعة اليتيمة 13 أكتوبر 1989

أثر إعلان الحكومة الأمريكية عن إرتفاع أسعار الجملة والتجزئة بنسبة 9% و 5% على التوالي مع إمتناع البنك المركزي الأمريكي عن تخفيض أسعار الفائدة إذ تسبب في بداية الأزمة في فقدان مؤشر داوجنز حوالي 190 نقطة، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة نظرا لأن المستثمرين لديهم دراية سابقة عن الأزمة التي لم تكن هناك فاصل زمني كبير بينها وبين أزمة 1989 فقد عرفوا كيف يسايرون الأوضاع وسرعان ما إتجهت الأوضاع إلى الإستقرار تدريجيا، حيث كانت مجرد اضطرابات طفيفة في الأسعار فقط وليس أزمة حقيقية في البورصة مثلما اعتبرت الأوساط المالية في ألمانيا الاتحادية⁽³⁾.

ثالثا: الأزمة المكسيكية

بدأت مقدمات الأزمة المكسيكية منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، في أعقاب عقد كامل من ركود النشاط الاقتصادي وإرتفاع معدلات التضخم التي شهدتها المكسيك⁽⁴⁾ وعند بدأ العمل في منطقة التجارة الحرة لشمال الأطلسي (النافتا NAFTA) التي ضمت أمريكا وكندا والمكسيك البلد النامي حيث أرادت أمريكا بإنضمامها تقديم نموذج يسمح لبلدان الجنوب اللحاق من خلال التجارة الحرة⁽⁵⁾، بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي، ودعم إقتصاد السوق، كما سعت إلى إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فيها وساعدها على تحقيق ذلك عاملان أساسيان:

(1): زكريا سلامة عيسى شطناوي، مرجع سابق، ص: 170.

(2): مروان عطون، مرجع سابق، ص: 206، 207.

(3): مروة كرامة، مرجع سابق، ص: 90.

(4): ابراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص: 31.

(5) : هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،

2010، ص: 211.

العامل الأول داخلي: وهو قيامها بتخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

العامل الثاني خارجي: وهو انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونجحت هذه الخطة بالفعل في تخفيض معدلات التضخم إذ بلغ متوسط النمو الاقتصادي 3,1% سنويا بين عامي 1989 و 1994 هذا بالإضافة إلى موجة من التدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك بعد جولة ناجحة من المفاوضات المكسيكية بشأن ديونها الخارجية غير أن انخفاض قيمة البيزو المكسيكي في ديسمبر 1994 وضع نهاية مفاجئة لتدفقات رؤوس الأموال من الخارج وعجل بالأزمة المالية⁽¹⁾، وانطلاقا من تعاظم الحكومة عن إجراءات تخفيض عملتها لترتفع مدعومة بالتدفقات الرأسمالية الداخلية الممولة للعجز الحادث في الحساب الجاري بذريعة أن السلع المستوردة تساهم في تمويل السلع الرأسمالية، وبالتالي توليد عائد صادرات يكفي ويزيد لسداد الالتزامات على المكسيك، وهو الأمر الذي لم يتحقق، وفي عام 1993 ظهرت العديد من المخاوف حول كفاءة عمليات الإقراض من البنوك نتيجة ارتفاع نسبة الديون غير القابلة للسداد في محفظة البنوك مما أدى إلى انخفاض حاد في معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص صاحبه ارتفاع في سعر الفائدة وتخفيض شديد للبيزو المكسيكي الذي إنخفض بحوالي 40% في 1995، وفي ظل هذه الأجواء إذ اتسمت الأسواق المالية قلقا متزايد حول استمرار العجز الكبير في الحساب الجاري وحوادث تخفيضات متتالية للعملة عكست التدفقات الرأسمالية إتجاهها وانسابت إلى خارج البلاد ونشأ عن ذلك تفاقم المديونية الخارجية مما شل النظام المالي والإقتصادي المكسيكي وأثرت هذه الأزمة على الأسواق الأمريكية والكندية⁽²⁾.

1_ عوامل بروز الأزمة المكسيكية

ساهمت مجموعة من العوامل في بروز الأزمة المالية في المكسيك غير أن السبب الجوهري يكمن في:

➤ انخفاض معدلات الفائدة المصرفية في أمريكا وقد تم تصميم ذلك لمحاربة الانكماش الاقتصادي لعام 1990 _ 1991 بسحب مئات المليارات من حساب الادخار الأمريكي وإدخالها في صناديق المشتركة ذات العوائد العالية، ومن أجل كسب العوائد العالية فقد تم إرسال أموالهم إلى المكسيك وعند عودة معدلات الفائدة الأمريكية للصعود ثانية أراد مدراء الصناديق المشتركة إعادة توازن استثماراتهم وبدؤوا بجلب أموالهم إلى أمريكا⁽³⁾.

(1) إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص: 32.

(2) شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 45، 46.

(3) هيفاء عبد الرحمن التكريتي، مرجع سابق، ص: 211.

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك في أعقاب تنفيذها لبرامج الإصلاح الإقتصادي أدى إلى إخفاء حقيقة العجز في حساب العمليات الجارية والتدهور في المدخرات الخاصة والمغالاة في تقييم سعر الصرف البيزو مما أدى إلى إرتفاع الشديد في الإستهلاك ومن ثم زيادة الواردت زيادة كبيرة لقيام المستوردين بإستيراد السلع التي يخشون أن تصبح أسعارها أعلى فيما بعد⁽¹⁾.
- التأثير المتنامي للرأسمالية المركزية أمريكا والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي) على المؤسسات الاقتصادية المكسيكية وقيادتها وفرض الكيفية التي ستدير فيها المكسيك سياستها النقدية.
- عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الداخلية في ذات الوقت لتطبيق النافتا بدأ التمرد في إحدى دول الإتحاد المكسيكية بدعم من الجيش التحرير الانفصالي الذي حظي بالتأييد الشعبي الكبير والرفض القاطع للبيرالية الجديدة لأنها من حيث الشكل تهدد الوجود الأساسي لملايين الفلاحين⁽²⁾.
- إختلال الموازين الخارجية وإرتفاع كبير في قيمة العملة نتيجة لإرتباطها بسعر صرف ثابت مع الدولار، فقد تدهور وضع ميزان المعاملات الجارية حيث بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 7% عام 1994.
- إعتماها على القروض المقومة بالدولار، واتباعها لنظام سعر صرف غير مرن، مما جعلها أكثر عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية.
- العجز الكبير في الميزان التجاري والخسائر الكبيرة في الاحتياطي النقدي من المعاملات الأجنبية والمضاربة على العملة " البيزو " فقد أجبر السلطات النقدية على اعطاء الحرية لعملتها التي تدهورت قيمتها واتباع سياسة سعر صرف معوم في 22 ديسمبر 1994⁽³⁾.

2_ بعض المعالجات للخروج من الأزمة

ما إن انفجرت الأزمة المكسيكية حتى أدركت الحكومة أنها أزمة مالية لم يسبق لنطاقها مثيل، وتتطلب عددا من تدابير التصحيح البعيدة المدى، ودعما ماليا استثنائيا، ولم يكن التحدي الذي تواجهه السياسة الاقتصادية يتمثل في تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي فحسب، بل أيضا في اتخاذ تدابير تمنع إنهيار القطاعين المالي والإنتاجي بإضافة إلى تصحيح مالي ونقدي واتباع سعر صرف معوم و الإصلاح

(1) عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعة، بدون بلد النشر، 2003/2002، ص: 277.

(2) هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص: 212.

(3) عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 314.

الهيكلية وتحرير للأسواق، فعلى مستوى الخارجي تفاوضت السلطات المكسيكية مع الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية حول دعم مالي طارئ من أجل تجنب التوقف عن دفع الالتزامات الخارجية للبلاد ومنع الأزمة للإمتداد إلى البلدان الأخرى، أما التدابير الوقائية حيال السوق المالية المحلية لتجنب العدوى بتقديم الدعم المالي للبنوك والمقترضين على حد سواء ومنع انهيار واسع المدى للمؤسست المالية، وقيام البنك المركزي بتوفير سيولة من النقد الأجنبي للمصارف التجارية لمنعها من التأخير في سداد التزاماتها الأجنبية⁽¹⁾.

رابعاً: الأزمة الآسيوية " تايلاند " 1997_1999

1_ اقتصاديات دول آسيا قبل الأزمة

نمت إقتصاديات دول شرق آسيا بدايةً باليابان ومروراً بالنمو الأربعة* وانهاء بالنمو الحديثة**، بمعدلات سريعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم وذلك فيما يسمى بالمعجزة الإقتصادية الآسيوية، فقد تمكنت تلك الدول من تحقيق النمو بسرعة تزيد على ضعف سرعة باقي منطقة شرق آسيا، وعلى ثلاثة أمثال سرعة النمو في دول أمريكا اللاتينية وخلال تلك الفترة تضاعف متوسط الدخل الفردي في كوريا عشرة مرات وخمسة مرات في تايلاند وأربعة أمثال في ماليزيا⁽²⁾، بإضافة إلى العمالة المتعلمة والمدرّبة والإدارة الجيدة جذبت الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة وأتى زمن يكفي أن يقول أحدهم أنه من هونج كونج حتى تتدفق عليه القروض الميسرة من أسواق لندن⁽³⁾.

بإضافة إلى السياسات الإقتصادية الموجهة للاستقرار التي عملت على تحقيق معدلات تضخم منخفضة، وتجنب المبالغة في تقييم العملات الوطنية لتلك الدول، مع العمل على تحقيق معدلات مرتفعة لتراكم رأس المال المادي والبشري مع تشجيع وتدعيم الإنتاج الموجه للتصدير والذي ساهم في تشجيع استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة التي أكسبته ميزة جعلته في وضع تنافسي جيد في الأسواق العالمية، وتعزى معدلات النمو المرتفعة في تلك الدول إلى إرتفاع معدلات الإدخار ومن ثم معدلات الإستثمار، إذ أن دول شرق آسيا نجحت في رفع نسبة المدخرات الخاصة إلى الناتج الإجمالي⁽⁴⁾.

(1) نفس المرجع، ص: 315.

* النمر الأربعة : كوريا، هونج كونج، سنغافورة، تايبوان

** النمر الحديثة: ماليزيا، اندونيسيا، تايلاند.

(2) عاطف وليم اندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لإقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص: 170.

(3) أحمد عبد الرحمن أحمد، إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2001، ص: 123.

(4) : عاطف وليد اندراوس، مرجع سابق، ص: 171.

2_ اطار وصفي لأزمة دول آسيا

بدأت بوادر الأزمة الآسيوية في تايلاند 1997 حيث قدم ستة من كبار تجار العملة في عاصمتها بانكوك بالمضاربة على خفض سعر البات التايلندي وذلك بعرض كميات كبيرة منه للبيع مما أدى إلى زيادة طلبات البيع وشكل ذلك ضغوطا في اتجاه خفض قيمة العملة التايلندية وبعد أن فشلت الحكومة التايلندية في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية من تآكل إحتياطي النقد الأجنبي لجأت إلى خفض رسمي في قيمة العملة ما إنجر عن هذا القرار تراجع حاد في أسعار الأسهم حيث قرر المستثمرون الأجانب الإنسحاب من سوق الأوراق المالية في تايلندا⁽¹⁾، ومع ارتباط البات بالدولار الذي إرتفع في ذلك العام إلى فقدان قدرتها التنافسية وبدأت صادراتها بالتراجع وواراداتها بالتزايد، بإضافة إلى أن تخفيض الصين لسعر صرف عملتها 1994 أدى إلى تزايد حصيلتها من الصادرات مما أثر على الوضع التنافسي لصادراتها وتزايد نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في تايلاند من 5,5% في عام 1995 إلى حوالي 8% عام 1997 ومع إرتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لأسباب داخلية وخارجية إرتفع معدل التضخم الأمر الذي اضطر البنك المركزي لرفع سعر الفائدة مما انعكس على النشاط الاقتصادي في شكل إنخفاض أرباح الكثير من الشركات⁽²⁾، ونظرا للروابط القوية بين اقتصاديات دول شرق آسيا واتساع نطاق الأزمة في ظل وجود إرتباط مع الأسواق العالمية، كان لا بد أن تنتقل آثار الأزمة إلى الخارج نطاق المنطقة الآسيوية وقد ساعد على ذلك ما يسمى بأثر العدوي cotagion effect والذي ينشأ نتيجة لإقتناع المستثمرين بسحب أموالهم في عدد من الأسواق التي يعتقدون بتشابهها في الظروف أو السياسات الإقتصادية، الأمر الذي ترتب عليه تصفية الإستثمارات في العديد من الأسواق الناشئة الأخرى التي تتماثل ظروفها مع ظروف دول شرق آسيا⁽³⁾

3 _ أسباب الأزمة الآسيوية

إن انهيار اقتصاديات أكثر من ثماني دول كانت تزحف بسرعة فائقة نحو الصادرة في فترة قصيرة ليؤكد أن جهات معينة تقف خلف إتهيار العملات وأسعار الأسهم في جنوب شرق آسيا ويمكن توضيح الذي حدث من خلال عوامل رئيسية فيما يلي:

عامل داخلي: يتعلق ببنية إقتصاديات دول اليابان والنمور السبعة في جنوب شرق آسيا (تايلاند، الفلبين، ماليزيا، تايوان، اندونيسيا، كوريا الجنوبية) ذلك أن اقتصاديات تلك الدول بنيت على نظام مالي وإقتصادي يعتمد على قروض ذات فوائد عالية و أمد قصير سواء أكان الإقتراض من البنوك داخلية أو بنوك

(1): عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 280 _ 281.

(2): عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 317.

(3): عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص: 183.

خارجية، وكانت تلك القروض تتدفق بشكل كبير وسهولة فائقة دون النظر إلى دراسات الجدوى للسلع التي تنتج أو الخدمات التي يستثمر فيها، وعندما تواجه تلك الشركات الكساد في أسواقها الخارجية فإنها تعجز تماما عن سداد ديونها إلا بمزيد من الإقتراض البنكي.

عامل خارجي: فقد قام المضاربون الرأسماليون نيابة عن الشركات متعددة الجنسيات بشراء كميات هائلة ومبالغ من العملات والأسهم من أسواق تلك الدول، لقد مهدوا لذلك بعمليات التكيف الهيكلي والإصلاح الإقتصادي والمالي إلى تحرير التجارة من خلال رفع قيود الإستيراد والرسوم الجمركية على حركة رؤوس الأموال الأجنبية وتحرير سعر الصرف للعملات المحلية، كذلك أخذ بمبدأ الشفافية على نشر حركة الأسهم وأسعار العملات على الأنترنت ساعة بساعة مما أتاح للمضاربين من نيويورك الذين يملكون تدفقات مالية اقترام تلك الأسواق شراء وبيعا ومضاربة في أسعار العملات مما حقق لهم أرباحا خيالية على حساب المضاربين المحليين والذين كانوا في وضع أدنى من حيث الكفاءة والمعلومات فخسرت تلك الدول على مدى أسابيع محدودة مئات المليارات⁽¹⁾.

العامل البنوي: والذي ساعد على ظهور الأزمة هو تماشي أسعار الصرف لأغلب هذه العملات في خط مستقيم مع الدولار أو مجموعة العملات التي يهيمن عليها الدولار⁽²⁾.

_ اتسمت سياسة الإقراض المصرفي في بلدان آسيا بارتفاع نسبة القروض المجاملة نتيجة الفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ ودون رقابة من البنوك المركزية، وارتفاع مديونيات المصارف المحلية والمشاركة بالعملات الأجنبية⁽³⁾.

_ العجز الكبير والمتزايد في ميزان التجاري وموازن العمليات الجارية في بعض دول جنوب شرق آسيا مما جعلها تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية لتمويل هذا العجز.

_ التوسع في التعامل في المشتقات المصرفية والمالية وفتح مجال واسع أمام المضاربات التي كانت محفوفة بالمخاطر المتزايدة⁽⁴⁾.

(1): زكريا سلامة عيسى شطناوي، مرجع سابق، ص: 171_172.

(2): عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص: 87.

(3): عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص: 188.

(4): عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 285.

4_ خصائص الأزمة الآسيوية

قد تميزت الأزمة الآسيوية بخصائص فريدة بالمقارنة بأي أزمة اقتصادية أخرى ولعل أهم هذه الخصائص ما يلي⁽¹⁾:

- أنها حدثت في أسرع مناطق العالم نمواً.
- أنها حدثت بشكل مفاجئ وعنيف وحاد وبدون أي تدرج.
- عدم قدرة أحد على التنبؤ بحدوث الأزمة سواء حكومات دول أو مؤسسات الإقتصادية العالمية أو البنوك الدولية أو المؤسسات الدولية لتصنيف الجدارة الائتمانية.

5_ أهم نتائج الأزمة الآسيوية وآثارها

على الرغم من أن دول جنوب شرق آسيا الخمس (تايلاند، اندونيسيا، ماليزيا، كوريا، الفلبين) التي تأثرت بالأزمة أكثر من غيرها، فإن الأزمة طالت العديد من الأسواق المالية واقتصاديات دول أخرى على المستويين الإقليمي والدولي، وفي هذه الأزمة وكما غيرها من الأزمات فقد تختلط الأسباب بالنتائج، وقد يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى وفيما يلي أهم النتائج التي ترتبت عن الأزمة الآسيوية⁽²⁾:

- مجموع الخسائر التي تكبدتها أسواق المال لا يقل عن 600 مليار دولار حيث نتج عن الأزمة انخفاض حاد في القيم فقد خسرت أسواق الأسهم حوالي 60 % من قيمتها.
- تخوف الكثير من المستثمرين من تدهور اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا مما جعلهم يسارعون إلى بيع حجم كبير من الأسهم لتقليص خسائرهم، وهو ما زاد من تدهور قيمة الأسهم وزعزعة الثقة لدى المستثمرين.
- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي أسهمت فيه هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة قبل الأزمة.
- إفلاس وإنهيار العديد من المصارف والشركات مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والتضخم.
- آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وارتفاع معدلات الفقر والخلل الاجتماعي وسوء توزيع الثروات والدخول.

(1): عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص: 184.

(2): زكريا سلامة عيسى شطناوي، مرجع سابق، ص: 176_177.

6_ علاج الأزمة الآسيوية

عرض صندوق النقد الدولي حزم إنقاذ بمليارات الدولارات لكل بلد من البلدان المتأثرة وبالمقابل كان على تلك الدول أن تقوم بإعادة هيكلة اقتصادياتها في العديد من النواحي، فمثلا في تايلاند قامت السلطات النقدية بإغلاق المؤسسات الفاشلة وتقوية تلك القابلة للتحسن، كذلك حل مشكلة الديون السيئة، بالإضافة التغييرات الهيكلية وذلك بطلب من صندوق النقد الدولي سياسات مالية ونقدية تقيدية وذلك لتقوية الوضع المالي وتحقيق إنخفاض في الواردات وكذلك تحسين الحساب الجاري للدولة⁽¹⁾

خامسا: الأزمة المالية الروسية 1998

كانت الأزمة الروسية نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، أدخلت روسيا في حلقة مفرغة من المشكلات الاقتصادية اتسمت بالتدخل في قوى السوق ووضع القيود على الأسعار وواردات السلع وانتقال رؤوس الأموال ومن بين هذه العوامل ما يلي⁽²⁾:

- انتشار حالات الإفلاس بين المؤسسات الروسية هذا فضلا عن افلاس نحو 600 بنك.
- تأجيل دفع مدخرات المواطنين لمدة 5 سنوات.
- لجأت الدولة إلى التوسع في الدين العام بأسعار فائدة مرتفعة جدا لتغطية العجز المتزايد.
- تعليق روسيا مدفوعات الدين الخارجي لمدة 90 يوما وحظر الاستثمار الأجنبي في اذون الخزانة قصيرة الأجل

1_ واقع الأزمة الروسية

وقد تجسدت الأزمة الاقتصادية الروسية في دورتها عام 1998 في إنهيار العملة الروسية مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية بسبب عمليات المضاربة العنيفة عليها والتي انفجرت نتيجة رفض روسيا لمطلب صندوق النقد الدولي للحكومة الروسية بتخفيض سعر صرف الروبل بسبب الثقة في أداء الاقتصاد الروسي ونتيجة شعور الأجانب بالتردد وعدم الثقة عقب الأزمة المالية الآسيوية رغم محاولات البنك المركزي الروسي لدعم الروبل بالتدخل بشراءه ورفع أسعار الفائدة عليه إذ ارتفعت إلى 200% ولكن موجة المضاربات كانت أقوى من قدراته الاحتياطية من العملات الحرة لحماية العملة من التدهور، كما

⁽¹⁾ مورد خاي كريانين تعريب محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، الإقتصاد الدولي " مدخل السياسات"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص: 416 _ 417.

⁽²⁾ عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص ص: 330 _ 331.

تدهورت أسعار الأسهم بشكل سريع تحت وطأة عمليات التخلص الجماعية منها بسبب عدم الثقة في مناخ الاقتصادى وعدم توفر الشفافية⁽¹⁾

2_ أسباب تفاقم الأزمة الروسية

من أهم العوامل التي أسهمت في تفاقم الأزمة الروسية ما يلي⁽²⁾:

- عدم الجدية في تنفيذ السياسات الاقتصادية المعلنة وتضارب التصريحات.
- انتشار الفساد والجريمة المظلمة (المافيا) ومحاولتها الاستفادة من برنامج الخصخصة.
- عدم وجود نظام ضريبي كفاء من شأنه توفير الإيرادات المطلوبة.
- تراجع حصيلة الصادرات الروسية بالعملات الحرة نتيجة لأزمة دول جنوب شرق آسيا من ناحية، وانخفاض أسعار البترول من ناحية أخرى.
- انخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية.
- اهتزاز ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي أو اندفاعهم لسحب مدخراتهم من المصارف، وتحويلها إلى عملات أجنبية أخرى وخاصة الدولار الأمريكي.
- الاعتماد الشديد على التدفقات الأجنبية قصيرة الأجل.
- عدم فعالية دعم صندوق النقد الدولي.

سادسا: الأزمة المالية البرازيلية (1998 _ 1999)

1_ الاقتصاد البرازيلي قبل الأزمة

تميز الاقتصاد البرازيلي بالنمو المرتفع ما بين سنوات (1950 _ 1980) كما تميز بالتضخم المرتفع وبلغ أقصاه ما بين 1991 _ 1994 بمعدل 12,61% وسجل في تلك الفترة عدم استقرار الإقتصاد

⁽¹⁾ index.html المضاربات_ أمريكا_ آسيا/2012/08/12/ www. Inc_com/ ar/ rigtnews/ على الساعة 17:03،تاريخ 2012/09/11.

⁽²⁾ عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 332.

الكلية، كما تسببت معدلات الفائدة العالية في ظهور أزمة المديونية وبالتالي زيادة عبء التكاليف على ميزانية الدولة⁽¹⁾.

2_ إطار وصفي لأزمة البرازيل

في فترة 1997 ولتفادي انتقال أزمة جنوب شرق آسيا إلى البرازيل عمدت إلى تثبيت الريال بالدولار، كما قامت بوضع قيود والحد من الخروج القومي أو الكثيف لرؤوس الأموال ولاكن لم تدم طويلا وسارعت إلى وضع اجراءات وذلك برفع معدلات الفائدة وأعلنت تدابير صارمة في الميزانية ولاكنها لم تكن كافية فإستمرت رؤوس الأموال في التدفق نحو الخارج وانتقلت الأزمة التي انفجرت في جنوب شرق آسيا في منتصف 1998، فظهر عجز أساسي حيث كان الإنفاق الحكومي يزيد عن الدخل اذ بلغت الديون المحلية 40% من الناتج الداخلي الخام فقررت البرازيل التخلي عن نظام سعر الصرف المرتبط بالدولار بتخفيض قيمته ب 40% ، وكانت نتائجه زرع الشك في نفوس المستثمرين، وبالتالي خروج رؤوس الأموال وتبعه هذا تخفيض لقيمة الريال⁽²⁾.

3_ أسباب أزمة البرازيل

نشأت أزمة البرازيل نتيجة مجموعة من العوامل المتشابكة نذكر أهمها فيما يلي⁽³⁾:

- إنخفاض الإحياطات من النقد الأجنبي، بسبب حماية الريال البرازيلي عن طريق التدخل في سوق النقد.
- تفاقم عجز الموازنة وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها نظرا لإرتفاع أعباء المديونية.
- إنعدام التوازن في ادارة مالية للعجز الكبير في الميزانية وعدم وجود نظام ضريبي كفاء من شأنه توفير الإيرادات المطلوبة .
- تعد الديون الخارجية للبرازيل أعلى نسبة دين في العالم (148 مليار دولار) والتشكيك في قدرة الحكومة على تحمل أعباء هذه المديونية .
- إرتفاع الواردات وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات .

(1) بن يخلف آسيا ، الأزمات المالية وكيفية التصدي لها وادارتها مع اشارة إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة (2008 _ 2009)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسير، تخصص نفود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر 03، 2009_2010، ص: 96.

(2) نفس المرجع، ص: 98.

(3) عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص ص: 333 _334.

➤ انخفاض الإنتاجية وارتفاع نسبة البطالة.

أدت هذه العوامل وغيرها إلى تفاقم الأزمة البرازيلية، ومن ثم تدهور بورصة البرازيل وإنهيارها بل والتأثير على البورصات العالمية الأخرى، لذا وافق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك التنموية للدول الأمريكية والدول الصناعية السبع* على برنامج دولي لإنقاذ الاقتصاد البرازيلي بقيمة 41 مليار دولار، مرتبط بحصيلة الإصلاح المالي والإقتصادي واتباع السلطات البرازيلية لسياسة تقشفية عن طريق فرض الضرائب والتقليل من النفقات العمومية، رغم هذه الإجراءات إلا أنها أثرت سلباً على التشغيل والنمو الإقتصادي بالتبعية.

سابعاً: الأزمة المالية الأرجنتينية 2001

1_ الاقتصاد الأرجنتيني قبل الأزمة

كان الاقتصاد الأرجنتيني في حالة جيدة ففي فترة مابين 1991/1994 نمت الدخل القومي الإجمالي بمعدل متوسط قدره 7,7% وإنخفض معدل التضخم إلى ذروته 20,666 في مارس سنة 1990 إلى معدل قدره 3,90 سنة 1994، كما أن التدفقات الرأسمالية للداخل قد وصلت 25 بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المتدفق في الفترة مابين 1990 و1993⁽¹⁾.

2_ إطار وصفي لأزمة الأرجنتين

منذ منتصف عام 1998 بدأت الأرجنتين تعاني من حالة ركود قوية نابعة من سوء التخطيط الحكومي، فقد رأت الحكومة منذ تسعينات من القرن الماضي أن الحل الأمثل للخروج من الإرتفاع الرهيب للأسعار والذي وصل في عام 1998 إلى 3000% هو ربط البيزو بالدولار الأمريكي على أساس 1 بيزرز = 1 دولار ونتيجة هذا الربط جعل الصادرات الأرجنتينية أكثر كلفة من صادرات دول الجوار، فالمساواة بين عملتين لا مجال للمقارنة بين اقتصادهما نوعاً وكما من كل الزوايا هو أكبر الأخطاء الإقتصادية التي وقعت في الأرجنتين، ومن سياسات الخطأ أيضاً فرض أعباء ضريبية وجمركية على بعض المواد المستخدمة في الصناعات الوطنية ما أدى إلى ضعفها وفتح الأسواق أمام السلع الاستهلاكية المستوردة لتغطية إحتياجات السوق المحلي وبالتالي هذا ما أدى إلى حالة ركود حاد⁽²⁾، وقد حاولت الحكومة وضع خطة إقتصادية طارئة في 2002 وذلك بفك الإرتباط بين عملتها المحلية البيزو والدولار مما أدى إلى

* الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، كندا.

⁽¹⁾ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص: 50.

⁽²⁾ أسماء دردور، نسرین بن زاوي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، أيام 21/20 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص: 7.

هبوط البيزو بنسبة 41% في أول يوم من تداوله كعملة حرة بعد عشر سنوات من التثبيت، ويعتبر سعر 1,60 بيزو للدولار، وعلى اثر ذلك قامت الحكومة بتطبيق نظام جديد بسعر مزدوج للصرف يقوم على تعويم البيزو وبالنسبة للأنشطة السياحية والصفقات المالية وسعر ثابت قدره 1,40 بيزو للدولار للتجارة الخارجية والتعاملات المصرفية وقد كان محل انتقاد من طرف صندوق النقد الدولي⁽¹⁾.

3_ معالم الأزمة المالية الأرجنتينية

يمكن إيجاز أهم ملامح الأزمة الأرجنتينية فيما يلي⁽²⁾:

- العجز الضخم في ميزانية الدولة وتغطيته بإجبار المصارف على شراء سندات حكومية على نطاق واسع.
- تدهور البنية المالية للمصارف نتيجة الركود الاقتصادي عام 1998.
- انخفاض انتاج السلع الأرجنتينية وضعف جودتها.
- سحب المستثمرين الأجانب استثماراتهم من المصارف المحلية على اثر الانهيار الذي حدث في المكسيك.

الفرع الثالث: الأزمات المالية في بداية القرن الواحد والعشرون

وفي سياق الأزمات دائما والتي أصبحت الحالة العادية التي تميز الدورة الاقتصادية بين فترة وأخرى نذكر من بين الأزمات الحديثة والتي تعتبر بداية الحلقة في أزمة مالية عالمية كادت تعصف بالاقتصاد العالمي عامة وفي أقوى الدول اقتصاديا خاصة وانتشارها إلى دول أخرى بسرعة كبيرة نتيجة إرتباط اقتصاديات العالم فيما بينها .

أولا: أزمة فقاعات شركات الأنترنت

1_ معالم أزمة شركات الأنترنت

عرف العالم نوعا جديدا من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت اسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعرف بمؤشر ناسداك* NASDAQ وقد تم إدراج أسهم

(1) : محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الأسكندرية، 2004/3003، ص ص: 271، 172.

(2) : محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص: 24.

* عبارة عن مؤشر يضم اسهم القطاع التكنولوجي

شركات الأنترنت في سوق الأوراق المالية ضمن هذا المؤشر⁽³⁾ حيث وحسب قول جورج سوروس** أن بورصة وول ستريت قد حلقت عاليا جدا وبقوة كبيرة جدا، إذ لا بد من انفجار البالون المالي، حيث شهدت بورصة وول ستريت أسوأ فترة في شهر أبريل 2000، إذ إنخفضت أسعار الأسهم ما قيمته 25,3% مما يعد أكبر معدل إنخفاض في تاريخ مؤشر ناسداك الممتد عبر 29 عاما⁽¹⁾.

2_ أسباب تفاقم أزمة شركات الأنترنت

تناول الكثير من خبراء الاستثمار والتحليل المالي بعض العوامل الرئيسية التي أدت إلى إنهيار أسعار الأسهم الأمريكية ومن هذه العوامل والأسباب الآتي⁽²⁾:

- المضاربة المفرطة والمبالغة الشديدة في أسعار الأسهم وبخاصة أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات.
- الأخبار غير سارة عن نتائج أعمال بعض الشركات الكبيرة الرائدة في قطاع تكنولوجيا وأثر ذلك على أسواق المال الأمريكية موجة من التراجع الحاد في أسعار أسهم عقب صدور قرار إحدى المحاكم الفدرالية في أبريل 2000 بإدانة شركة مايكروسوفت كبرى شركات البرمجيات الكمبيوتر في العالم لممارسة أنشطة احتكارية الأمر الذي فتح الباب لتعرضها لعقوبات ألحقت بها خسائر 60 مليار دفعة واحدة وأثر ذلك على أسعار الأسهم.
- تزامن الآثار السلبية الناتجة عن الحكم الصادر ضد شركة مايكروسوفت مع تقرير وزارة العمل الأمريكية الذي أظهر ارتفاع معدلات التضخم الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0,7% خلال شهر مارس 2000.

ثانيا: الأزمة المالية العالمية 2007

يكاد يجمع العالم بجميع قاراته على مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن الأزمة المالية العالمية، وهو ما لم تنكره الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وإن أكدت في نفس الوقت على مشاركة المجتمع الدولي لها في حدوث هذه الأزمة وعلى ضرورة مشاركته في إتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهتها والتغلب عليها ونظرا لمكانة الاقتصاد الأمريكي بين اقتصاديات العالم.

⁽³⁾ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 188.

** رجل من رجال المال والأعمال الأمريكيين.

⁽¹⁾ عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 335_336.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص: 338.

فقد كان لتشابك العلاقات الاقتصادية بينه وبين غيره من اقتصاديات العالم الأخرى وخاصة المتقدمة الأثر الواضح في تعدي آثار الأزمة المالية إلى جميع أنحاء العالم في وقت قياسي لم يكن أحد ليتوقعه حتى في أسوأ الظروف⁽¹⁾

1_ بداية الأزمة المالية العالمية

إن الظروف التي أحدثت الأزمة تعود إلى وجود تركيبة تتكون من مقترضين ومستثمرين غير واعين إلى جانب وسطاء أذكياء أقنعوا المقترضين باقتراض مبالغ تفوق قدراتهم الحقيقية على السداد وفي ذات الوقت أقنعوا الطامعين في أرباح غير واقعية بالاستثمار في مجالات لا علم لهم بها⁽²⁾، وعليه فقد أدى الاعتماد المفرط على التمويل بالدين إذ ارتفعت المديونية العامة لولايات المتحدة الأمريكية من 4,3 تريليون عام 1990 إلى 8,9 تريليون دولار عام 2007 مما شكل عشرة أضعاف الناتج المحلي وعلى صعيد الأفراد فقد بلغت نحو 9,2 تريليون دولار ما بين الديون العقارية وديون الشركات⁽³⁾ وقد خسرت البورصات العالمية في ظل الأزمة بما لا يقل عن 5,4 تريليون دولار وقد تراجع مؤشر داو جونز* في بورصة وول ستريت الأمريكية 7% بمقدار 700 نقطة في بداية التعاملات⁽⁴⁾.

2_ مراحل نشأة الأزمة المالية العالمية

بدأت الأزمة من بنك ليمان بروذور فقد أعطى قروضا أكبر بكثير من الأصول التي يملكها وشجع المواطنين الأمريكيين على الاقتراض بدون ضمانات لقروضهم⁽⁵⁾، وفي سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير 1929، أولا في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية ودول الخليج والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي⁽⁶⁾.

(1) : ابراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص: 41.

(2) : محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سابق، ص: 58.

(3) : عمر يوسف عبد الله عباينة، مرجع سابق، ص: 58.

* مؤشر داو جونز الذي يقيس أداء 30 شركة صناعية كبرى.

(4) : عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 320.

(5) : ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 7.

(6) : الداوي الشيخ، مرجع سابق، ص: 9.

وقد حملت الولايات المتحدة الأمريكية شعارا بتوفير منزل لكل مواطن ، فساعد هذا على انتشار المكاتب العقارية والبنوك الاستثمارية في مجال العقار وأصبح يمكن لكل مواطن الحصول على منزل في مقابل دفع ثمنه على أقساط شهرية تعادل في البداية القرض قيمة الإيجار الشهري⁽¹⁾.

ونظرا للاعتقاد الراسخ بأن قيمة الأصول العقارية لا تتراجع فإن المستثمرين والمضاربين يرون أن قيمة العقار السوقية تشكل ضمانا جيدا واستثمروا مربحا وتلجأ المصارف إلى مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية لتحديد المخاطر الائتمانية لطالبي القروض، وقد زاد الطلب على هذه القروض في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الرواج الاقتصادي الكبير الذي عرفه الاقتصاد خلال الفترة ما بين 2000 و 2007 والذي لعبت فيه السياسة النقدية التوسعية والمترخية، والتي صممت لمواجهة فقاعة الأنترنت و أحداث أيلول 2001⁽²⁾ ، ومع توسع الإقراض العقاري بجانب الإقراض لشراء الأثاث والسيارات وغيرها، لجأت البنوك إلى إصدار سندات في مقابل قروضها العقارية، وبيع هذه السندات إلى مستثمرين عالميين مقابل فوائد، وقام هؤلاء المستثمرون ببيع هذه السندات مرة أخرى أو رهنها لدى صناديق استثمار أو تحولت لشراء المزيد من السندات العقارية⁽³⁾، غير أن عقد القرض كان يتضمن شروطا مجحفة أهمها:

(1) أن أسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصفة تلقائية كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة.

(2) إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط من القرض يحل أجله فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو 3 مرات.

(3) أن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض، وهذا يعني المدفوعات لم تكن تذهب إلى ملكية أي جزء من العقار إلا بعد مرور ثلاث سنوات.

ولا المؤسسات المالية التي اعتادت على تقديم هذه القروض التوقف عند ذلك الحد بل استحدثت أدوات مالية جديدة بصفة عامة وفي مجال التمويل العقاري بصفة خاصة والذي انتشر بالتسنيذ أو التوريق بصورة كبيرة وذلك من خلال تحويل القروض السكنية إلى سندات مدعومة بتلك القروض⁽⁴⁾، أو لشراء المزيد من السندات أي أنهم استخدموا ديون كضمان الحصول على المزيد من الديون لضمان العقار المتقل بالقرض، وقد ابتكرت البنوك العاملة في مجال الرهن في الولايات المتحدة طرقا جديدة لتقوية

(1) إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص: 43.

(2) بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، منظمة عربية المستقلة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد 102، إبريل/ نيسان، 2011، السنة العاشرة، ص: 3.

(3) صلاح الدين حسن السيسى، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية (الأسباب، التداعيات، سبل المواجهة)، أبناء وهبة محمد حسن للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 16

(4) مصطفى العمواصي، أحمد عبد الفتاح زهدي و آخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جاييس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 16.

ضمان هذه السندات، بتوجيه حامل السند إلى التأمين عليه لدى إحدى شركات التأمين مقابل دفع رسوم تأمين شهرية وفي نظر ذلك كانت شركة التأمين تضمن له سداد قيمة السند إذا أفلس البنك هذا ما شجع المستثمرين على إقتناء المزيد من السندات وعندما يتوقف المدينون عن سداد الأقساط بسبب الشروط المحجفة التي يتضمنها عقود الرهن العقاري كانت السندات تفقد قيمتها وكانت البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار المختلفة تتعرض للإفلاس⁽¹⁾.

ومن ناحية أخرى في القطاع المالي عند إفلاس أو إنهيار مؤسسة مالية بسبب وضعها السيئ فإن الذعر يصيب المودعين في المؤسسات المالية الأخرى التي يكون الوضع المالي لمعظمها جيدا ومن ثم يلجئون إلى سحب ودائعهم، وبالتالي فإن سحب الودائع بصورة مفاجئة يؤدي إلى إنهيار تلك المؤسسات المالية حتى لو كان وضعها جيدا وسليما، وهذا الأمر يطلق عليه أثر الدومينو بحيث لو انهارت ورقة واحدة من أوراق لعبة الدومينو انهارت باقي الأوراق⁽²⁾.

3_ أسباب الأزمة المالية العالمية

عندما يتم تتبع الأزمة المالية العالمية مثلما حدث في أزمات كثيرة من تخفيض في المعايير الائتمانية مع تأخر السداد في سوق القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾

3_1 تفاعل الفقاعات الثلاث

تتفاعل ثلاث فقاعات يحكم الاقتصاد العالمي وكل منهم يرتبط بالآخر ويؤدي إلى التأثير على الاقتصاد العالمي

أ_ فقاعة الربا

ارتبطت بوادر الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية بالربا أو سعر الفائدة، حيث عمدت البنوك والمؤسسات المالية وفي مقدمتها بنوك الإستثمار التي لا تخضع لرقابة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على غرار الأمريكيين بتملك العقارات بدلا من تأجيرها وفي ظل سيادة الجشع ونزوة الربحية ورغبة أعضاء مجلس الإدارة في الحصول على مكافآت سخية من جراء الربحية قصيرة الأجل ونقل المخاطر إلى مؤسسات شراء الديون والتأمين تعاظمت تلك المؤسسات عن السجل الإئتماني للعميل و مدى قدرته على السداد، وبذلك انتشرت الرهون الأقل جودة (suprime)، وفي ظل منح القروض العقارية بسعر

(1) : ابراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص: 52.

(2) : مصطفى العوامسي، أحمد عبد الفتاح زهدي و آخرون، مرجع سابق، ص: 16_17.

(3) : لورا كودرس، أزمة ثقة و أكثر من ذلك، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 02، يونيو 2008، ص: 9.

فائدة معوم أي متغير، ومع الإرتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام (2004) فقد انعكس هذا الإرتفاع على تلك القروض، حيث أدى إلى زيادة في أعبائها من حيث خدمتها وسداد أقساطها⁽¹⁾.

ب_ فقاعة بيع الديون

لم تقتصر المؤسسات المالية الأمريكية في الإقراض من خلال الديون العقارية، بل عمدت إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد عن طريق المشتقات المالية التي استخدمتها لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي التوسع في الإقراض من خلال فقاعة التوريق* للديون العقارية والذي يجمع بين الاقتراض والمشتقات، وبذلك يعمل التوريق على اصدار موجة ثانية من الأصول المالية بضمان الرهون العقارية، فالبنك أو المؤسسة المالية تقدم محفظتها من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الإقتراض من البنك أو المؤسسة المقرضة، ولاكن البنك أو المؤسسة المقرضة تعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، وهكذا تولد المشتقات المالية موجات متتابعة من القروض⁽²⁾

ج_ فقاعة المقامرة

فقد جاءت من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين، وفي حالة فشل المقترضين في الوفاء بما عليه من التزامات تقوم مؤسسة التأمين بسداد مستحقات حامل السند ثم يتم بيع العقار فيما بعد، وتحصل شركة التأمين على مستحقاتها، وقد انعكس تعثر عملاء الديون العقارية وكذلك رداءة سندات تلك الديون وانخفاض القيمة السوقية لأصولها العقارية بصورة مباشرة على شركات التأمين من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائرهم، كما ظهرت المقامرة جلية في هذه الأزمة من خلال المقامرات بإسم المضاربات من خلال البيع على المكشوف والمشتقات المالية⁽³⁾.

(1): أشرف محمد دواية، الأزمة المالية العالمية " رؤية إسلامية"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع و الترجمة، القاهرة، 2009، ص ص: 32،31.

* تجميع حزمة من القروض أو الديون المتشابهة ذات تدفقات النقدية المستمرة في المستقبل والمضمونة بأصول معينة من أجل بيعها و اصدار أوراق مالية جديدة مضمونة بتلك الأصول.

(2): بالرفي تيجاني، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على اقتصاديات دول المينا و أسبابها في ضوء طروحات مفكري الإقتصاد الإسلامي، الملتنقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 21/20 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص: 9

(3): أشرف محمد دواية، مرجع سابق، ص: 36.

2_3 دور وكالات التصنيف الائتماني في تصنيف السندات العقارية

أقدمت مؤسسات التصنيف الائتماني بمنح سندات الرهن العقاري تصنيف مرتفع الأمان (A A A) نظرا لأن القروض العقارية عالية المخاطر قد اشترت من قبل بنوك كبيرة ومعروفة مثل " LEHMAN BROTHERES " و " STEARNS BEAR " لذلك تحملت وكالات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير دقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي قد تتعرض لها أو على الأقل غير مدركة لها⁽¹⁾.

3_3 غياب الشفافية وضعف الحوكمة والفساد المالي والإداري

في الوقت الذي سمح فيه السوق الرأسمالي لتلك الشركات والمؤسسات بالنمو السريع والتوسع بصورة لم يسبق لها مثيل فإن الضوابط المركزية والقيود الفيدرالية لم تكن ذات فاعلية في الرقابة والتأكد من تطبيق قواعد الحوكمة والشفافية⁽²⁾.

3_4 عمليات الخداع والتضليل

الفساد والتضليل هو إنذار الأنظمة الاقتصادية وإطلاق العنان للمال وحده للتفكير والتخطيط والعمل لا يعني سوى المزيد من الفوضى والأنانية⁽³⁾، وصور الخداع والتضليل من إحتيال على المستثمرين العالميين وحجب الحقيقة عنهم، وهذا في ظل التطور التكنولوجي الذي أتاح مجالا للتزوير، مما حدى بمكتب التحقيقات الفيدرالي أن يفتح تحقيق مع أكثر من عشرين مؤسسة مالية للتحقيق في دعاوى الخداع والتضليل⁽⁴⁾.

المبحث الثاني: تدرج التكتل الإقتصادي للإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا والذي بلغ في تكامله الإقليمي مرحلة متقدمة فهو نتاج عملية اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية وما زالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهايتها⁽⁵⁾.

(1): ساعد مرابط، مرجع سابق، ص: 11.

(2): عماري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 21/20 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص: 6.

(3): سامر مظهر قنطجني، ضوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، 2008، ص: 58.

(4): بريش عبد القادر، حمو محمد، البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 21/20 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص: 10.

(5): يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 170.

المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة التكتل الاقتصادي الأوروبي

ظهر الإتحاد الأوروبي من جهود ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء الإقتصاد الأوروبي الذي مزقته الحرب، ويعتبر أكبر التكتلات الإقتصادية في الوقت الحاضر و أكثرها اكتمالا من مراحل التطور والنضج وللاحاطة أكثر بالموضوع فإنه سوف يتم التطرق إلى أهم الجوانب والمراحل التي كانت في مشوار بناء الإتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: مفهوم التكتل الإقتصادي الأوروبي

تعتبر وبدون أدنى شك تجربة الدول الأوروبية أكثر تجارب التكامل الإقتصادي طموحا ونجاحا، الذي يجمع حوالي 28 دولة، ويعتبر أكثر إكتمالا من حيث البنى والهياكل متكاملة، ومن حيث الإستمرار في إستكمال المسيرة التكاملية، فلا يكاد يمر حدث على المستوى الأوروبي إلا ويؤكد أن المسيرة الأوروبية كانت ولا تزال مسيرة عدة دول خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة، وتجتمع الآن حسب ما تمليه مصالحها المادية المتفاوتة ويتحول الإتحاد الأوروبي بهذا المنظور إلى مجموعة دولية إقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات، ومن حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، إذ يحقق حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 150 مليار دولار، وهو بذلك يفوق تجمع الناقتا*، كما يصل الدخل القومي بهذا التكتل إلى ما يزيد على 7 آلاف مليار دولار وهو أكبر دخل قومي في العالم، كما يعتبر أضخم سوق إقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه أكثر من 380 مليون نسمة وبمتوسط دخل فردي مرتفع نسبيا⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مراحل نشأة التكامل الإقتصادي الأوروبي

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار إعادة إعمار أوروبا التي تضررت من الحرب مشروع مارشال بما فيها الإتحاد السوفياتي، لذا فيعتبر مشروع مارشال الأمريكي بمثابة نقطة إنطلاق حقيقية لتشكيل الإتحاد الأوروبي وتكتله من خلال الخطاب الشهير لوزير الخارجية الأمريكي الجنرال مارشال بتاريخ 5 جوان 1948، وذلك بإستعداد بلاده لتقديم معونة ضخمة لمساعدة الدول الأوروبية على التغلب على مشكلاتها الاقتصادية ولاكنه إشتراط أن تتوحد الدول الأوروبية في إطار مؤسسي مناسب لكي تتمكن من الإستفادة من هذه المعونة (فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 13 مليار دولار خلال فترة 1948 إلى 1953 وهو يعتبر مبلغ ضخم⁽²⁾).

* هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ودخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1994

(1) الرابط الإلكتروني: google.mousika.org/t672_topic على الساعة 20:03 ، يوم 2013 /01/19

(2): حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص: 123، 124.

أولاً: مرحلة انشاء منظمة التعاون الإقتصادي

لقد وضعت خطة توحيد أوربا على مراحل بدأت بإنشاء منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي التي تأسست عام 1948 لوضع قواعد للإنتفاع بالمساعدات المالية التي منحها الولايات المتحدة لأوربا بمقتضى مشروع مارشال، وقد أدت هذه المنظمة إلى إلغاء 90% من القيود الكمية التي كانت تخضع لها الواردات (نظام الحصص) غير أنها لم تتجح في تخفيض الرسوم الجمركية التي ظلت مرتفعة بدرجات متفاوتة⁽¹⁾

ثانياً: مرحلة انشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب

في 9 ماي 1950 وضع روبرت شومان* حجر الأساس الذي قامت عليه الجماعة الأوروبية فكان ميلاد الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والواقع أن فكرة هذا المشروع كان وراءها جان مونييه رئيس قسم التخطيط الإقتصادي في الحكومة الفرنسية، فقد أدرك جان مونييه بعد عمله لمدة خمس سنوات في مجال التخطيط الفرنسي أن فرنسا لن تستطيع تحقيق نمو إقتصادي ورفع مستوى المعيشة من دون تجاوز إطار الدولة القومية وتحقيق تعاون إقتصادي على مستوى أكبر، ومن ثم كانت الفكرة هي إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي يمكن الإنطلاق إلى القطاعات أخرى بعد ذلك، وقد أختير الفحم والصلب على أساس أنهما مادتان أساسيتان في صناعة أدوات الحرب، ومن ثم فإن وضعهما تحت إشراف مشترك سيحول دون إستخدامهما من إحدى الدول لمحاربة دولة أخرى، وذلك عن طريق إدخال كل من ألمانيا وفرنسا في عضوية هذه الجماعة لتطویر آلية التعاون السلمي ولكن ترك باب العضوية مفتوحاً للدول الأخرى⁽²⁾، وفي أبريل 1951 تم توقيع الدول الست* لتأسيس الجماعة الأوروبية للحديد والصلب تحت سيطرة سلطة عليا فوق القومية تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية لكل البلدان الأعضاء، وتمويل مشاريع إعادة تدريب العمال ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادلة⁽³⁾.

(1): سكينه بن حمو ، مدخل لعلم الإقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص: 228

* وزير خارجية فرنسي ولد في 29 يونيو 1886 في لوكسمبورغ، كان سياسياً ألمانياً فرنسي، شغل منصب رئيس الوزراء في فرنسا، كما يعتبر أيضاً ممهد الطريق لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (خطة شومان)، و أصبح فيما بعد رئيساً للبرلمان الأوروبي.

(2): صدام مرير الجميلي، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص: 39، 40.

* الدول الموقعة لتأسيس الجماعة الأوروبية للحديد والصلب هي:ألمانيا، بريطانيا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا.

(3): سهير محمد السيد حسن محمد، محمد البناء، الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون ذكر بلد النشر،

2004/2005، ص: 270.

ثالثاً: مجموعة الدفاع الأوروبي

مع تزايد التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب، وإندلاع الحرب الكورية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على الدول الأوروبية للقبول بفكرة إنشاء جيش ألماني للمساهمة في الدفاع عن المعسكر الغربي، وكان الاقتراح يقوم على ضم كل من الجيش الألماني مع بعض القوات من الدول الأوروبية الأخرى في إطار أوروبي فوق القومي⁽¹⁾.

رابعاً: معاهدة روما والطريق إلى إقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

تمثل معاهدة روما التي تم التوقيع عليها، الإنطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، ولقد تشكل هذا الكيان في بداية الأمر من تنظيمين رئيسيين هما:

1_ الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية

بعد مرور ست سنوات على إنشاء السوق الأوروبية للفحم والصلب وبالتحديد في 25 مارس 1957 تم إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية (اليوراتوم) للأبحاث المشتركة والتعاون والإدارة في مجال الطاقة النووية والاستخدام السلمي لها⁽²⁾.

2_ الجماعة الاقتصادية الأوروبية

لقد تم الإتفاق بين كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا من جانب وبين دول اتحاد البنولكس* من جانب آخر على مشروع إتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وبتوقيع هذه الإتفاقية إرتبطت هذه الدول الست في إقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة⁽³⁾، وسميت السوق الأوروبية المشتركة بسبب الهدف من انشائها، وهو إيجاد منطقة للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء، بإلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً على الصادرات والواردات وعلى حصص الإنتاج الصناعي⁽⁴⁾.

(1): صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص: 41

(2): أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص: 58

* دول البنولكس : بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ

(3): حسين عمر، الجات، الخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى (التكاثر البشري والرفاهية_ مشكلات اقتصادية معاصرة)، دار الكتاب الحديث، 1997، ص: 38.

(4): خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، 2009، بيروت، ص: 160

وقد كانت أهم بنود معاهدة روما عام 1957 المتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية كالتالي⁽¹⁾:

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.
- إزالة العوائق التي تحول دون إنتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- توحيد التعريفات الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.
- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
- الإتفاق على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا وعلى ثلاث مراحل تستغرق كل مرحلة أربع سنوات وتبدأ المرحلة الأولى في عام 1958، وتنتهي المرحلة الثالثة في عام 1970 وفي حالة عدم إكمال إنشاء السوق عام 1970 فإنه يمكن التمديد لثلاث سنوات أخرى بحيث تنتهي في عام 1973.

وفي عام 1967 تم دمج الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع جماعة الفحم والفولاذ الأوروبية و إيوراتوم في منظمة أوروبية واحدة تحت إسم الجماعة الأوروبية.

خامسا: وثيقة الكتاب الأبيض لسنة 1985 لإستكمال السوق المشتركة

الإتجاه إلى سوق مشتركة وإتحاد إقتصادي تعثر بشكل سيئ خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات حيث جعلت أزمتين البيتروليتين وتباطؤ في النمو الإقتصادي مصحوبا ببطالة مرتفعة، وإتباع سياسات حالت دون حدوث أي تقدم أكثر نحو التكامل، و أصبح واضحا أن الجماعة سيصيبها الجمود وقد تنهار ما لم تلغى الحواجز المتبقية على التجارة وإنتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء، الحروب التجارية بين الدول الأعضاء في المجموعة من ناحية وبين المجموعة الأوروبية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من ناحية أخرى، والتي أسفرت عن المزيد من القيود غير الجمركية⁽²⁾.

(1): هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006، ص ص: 403، 404.

(2): كامل البكري، الإقتصاد الدولي " التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص: 223، 224.

بذلت المفوضية الأوروبية في 1985 جهدا دراميا لإستئناف الإتجاه نحو تحقيق إتحاد إقتصادي بإصدار كتاب أبيض عنون (إكمال السوق الداخلية) وقد ذكر الكتاب الأبيض 300 إقتراح، لإزالة الحواجز القائمة أمام تنفيذ السوق الموحدة، القانون الأوروبي الموحد في 1986 الذي عدل معاهدة روما، ووقع بواسطة جميع الأعضاء ليمهد الطريق لإنجاز توجيهات الكتاب الأبيض، ولقد ألزم القانون الموحد الجماعة الأوروبية بأن تنشئ سوق واحدة بحلول آخر عام 1992، لقد عرفت السوق الوحدة بأنها منطقة بدون حدود داخلية التي تضمن التحرك الحر للسلع، الخدمات، الأشخاص، رأس المال وذلك بإزالة الحدود⁽¹⁾.

وقد تم اصدار مشروع السوق الموحدة عام 1992 ويتكون من العناصر الرئيسية التالية⁽²⁾:

1. وضع خطة عمل (وثيقة الكتاب الأبيض) في جوان 1985 بمعرفة اللجنة الأوروبية وإقرارها في سبتمبر 1985 ويتضمن هذا الكتاب (297) قانونا وتشريعا أوروبا يتطلب الأمر إصدارها لإكمال مراحل السوق الأوروبية المشتركة.
2. تعديل إتفاقية روما بمقتضى (الوثيقة الأوروبية الموحدة عام 1986) التي نصت على إجراءات العمل من أجل السوق الداخلية بطريقة تدريجية خلال فترة زمنية تنتهي في 1992/12/31.
3. عدم فرض قيود جمركية وغير جمركية جديدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بحيث تشمل الخطة التفصيلية على إزالة مجموعة العقوبات الفعلية.
4. إستبدال النظم القانونية القومية الإثني عشر المنظمة للإدارة في مجالات المصارف والتأمين، المواصلات، المواصفات والمقاييس، الهجرة بنظام قانوني موحد تم المساءلة عنه أمام محكمة العدل الأوروبية.
5. تحويل الحدود الدولية الـ 12 التي تفصل بين سكان والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بحدود دولية موحدة لـ 12 دولة في المجموعة.
6. التوصل إلى موقف موحد حول السياسة الزراعية المشتركة التي تتعرض لضغوط أمريكية حادة من ناحية وكذلك موقف موحد بالنسبة لقضايا تحرير التجارة الدولية في الخدمات طبقا لشروط الدولة الأكثر رعاية من ناحية أخرى.

(1) نفس المرجع، ص: 224.

(2) : صلاح الدين حسن السيسى، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب نشر، توزيع، طباعة، القاهرة، 2003، ص: 25.

وعلى ضوء المرتكزات السابقة يمكن توصيف مشروع أوروبا الموحدة على أنه إحدى مراحل التكامل الإقتصادي، وأن الجديد في هذا المشروع ليس في الهدف في حد ذاته، وإنما ذلك الجهد الجماعي البارز والمنهج الجديد الذي تطرحه بنود المشروع ووثائقه الرئيسية.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوروبي

من أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة والرئيسية والحصول على تماسك سياسي أكبر قام الإتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدولة العضو.

أولاً: مجلس الوزراء

وهو يمثل الوحدة الإدارية التي تقوم بإتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاكل المتواجدة على نطاق الإتحاد الأوروبي ككل، ولا يستطيع مجلس الوزراء القيام بهذا الدور إلا بناء على اقتراح من المفوضية ولكن يتطلب موافقة الأغلبية في المجلس، أما فيما يتعلق بالتصويت فيكون لكل دولة عضو عدد من الأصوات يتناسب مع أهمية الدولة، فمثلاً عدد الأصوات الممنوحة لكل من ألمانيا، إيطاليا وفرنسا أربعة أصوات للدولة الواحدة، و صوتان لكل دولة من بلجيكا و هولندا أما لوكسمبورغ فلها صوت واحد، و من خلال مجلس الوزراء تستطيع الحكومات القومية أن تؤثر و تراقب تطور الإتحاد الأوروبي و ذلك من خلال الموافقة على أو تعديل أو رفض مقترحات المفوضية الأوروبية⁽¹⁾.

ثانياً: اللجنة الأوروبية المشتركة (المفوضية العامة)

و مهمتها الإشراف على تطبيق القوانين والاتفاقيات التي تصدر عن المجلس الوزاري كما تتمتع بسلطة إتخاذ القرارات الخاصة بها تنفيذاً للمعاهدة، وتحدد سياسة المجموعة، وتشكل الذراع التنفيذية لها، فهي الجهاز التنفيذي للجماعات الأوروبية، ولها حق تقديم إقتراحات بمشروعات القوانين سواء من تلقاء نفسها أو بموجب تكليف من المجلس الأوروبي⁽²⁾.

ثالثاً: البرلمان الأوروبي

مقره الدائم في ستراسبوغ في فرنسا، وهو يتألف من 567 نائباً أوروبياً ينتخبون لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام، ويتبنى البرلمان الأوروبي إلى جانب المجلس مشروع الموازنة وله دور إستشاري

(1) هوشيار معروف، مرجع سابق، ص: 405.

(2) صلاح الدين حسن السبسي، مرجع سابق، ص: 22.

أساسي حول مشاريع النصوص المتعلقة بالجماعة، إذ أصبح يتمتع بموجب معاهدة ماستريخت بسلطة تقريرية إلى جانب مجلس الوزراء⁽¹⁾.

رابعاً: محكمة العدل

لها السلطة الوحيدة بأن تقرر مدى دستورية التصرفات التي تقوم بها المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء، قرارات المحكمة لها قوة القانون على مدى الإتحاد الأوروبي، وهي ملزمة لكافة الأطراف سواء كانوا أفراداً، منشآت أعمال، حكومات قومية، أو مؤسسات الجماعة الأخرى⁽²⁾.

خامساً: المجلس الأوروبي

ويجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وله حق في إصدار التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الأوروبية إستناداً إلى المقترحات التي تتقدم بها المفوضية الأوروبية (اللجنة التنفيذية) ويلتزم المجلس الأوروبي بأخذ رأي كل من البرلمان الأوروبي، والمجلس الإقتصادي والإجتماعي دون أن يلتزم برأيهما عند إستصدار التشريعات الأوروبية، ولقد أقرت قمة كوبنهاجن الأوروبية نهجاً جديداً مفاده تعيين رئيس للمفوضية الأوروبية يختاره البرلمان الأوروبي، ورئيس آخر للمجلس الأوروبي يختاره رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ليتعامل بالتالي مع العالم الخارجي⁽³⁾.

سادساً: مجلس المدققين (دائرة أو جهاز المحاسبات)

ويضم عضو واحد عن كل دولة ويختص بعملية المراقبة المالية لهيئات المجموعة الأوروبية، ويناط به مسؤولية مصروفات وإيرادات المجموعة الأوروبية⁽⁴⁾.

سابعاً: اللجنة الاقتصادية والإجتماعية

ويضم 156 عضواً ممثلاً للنقابات وأصحاب العمل وغيرهم من جماعات المصالح والإتحادات في الدول الأعضاء وهي ذات صفة استشارية في عملية صنع القرار على مستوى المجموعة الأوروبية⁽⁵⁾.

(1): محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص: 178.

(2): كامل البكري، الإقتصاد الدولي " التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية طبع، نشر وتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص: 174.

(3): سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005، القاهرة، ص: 159.

(4): صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص: 22.

(5): سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، مرجع سابق، ص: 273.

ثامنا: بنك الإستثمار الأوروبي

أنشأ بنك الإستثمار في 1958 بموجب معاهدة روما كمؤسسة تمويلية للجماعة، له استقلالية مالية ويعمل وفق الأسس المصرفية بالتعاون مع المصارف سواء في عمليات الإقراض من أسواق رأس المال أو في تقديم التمويل طويل الأجل للمشروعات الرأسمالية، غير أنه لا يهدف إلى الربح بل يسعى إلى الإسهام في عملية التكامل الأوروبي بإعتباره جهاز من أجهزة الجماعات الأوروبية، ويقوم بمنح قروض طويلة الأجل وتقديم كفالات لتسهيل تمويل مشروعات في أربعة مجالات هي: الإقتصادية، الفنية، البيئة، المالية.

وتشمل أهداف البنك داخل الجماعة ما يلي⁽¹⁾:

- تنمية المناطق الأقل تقدما بالتنسيق مع معونات المفوضية.
- تحديث وتطوير منشآت قائمة أو إقامة منشآت جديدة يتطلبها دعم السوق المشتركة ويتضمن هذا:

1. تحسين البيئة الأساسية الأوروبية للنقل والاتصالات.

2. تعزيز تنافسية قطاع الصناعة.

3. دعم أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما يقوم بتمويل المشروعات في أقاليم خارج الإتحاد الأوروبي لمساندة سياسات دعم التي تتبناها الجماعة للتعاون والتنمية.

تاسعا: المصرف المركزي الأوروبي

تأسس في مرحلة متأخرة من تطوير الجماعة الأوروبية، بعد أن دخلت عملية التكامل والإندماج الأوروبي مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبية وإصدار عملة موحدة وهي اليورو، والهدف الأساسي لهذا البنك شأنه في ذلك شأن البنوك المركزية في الدول الوطنية هو المحافظة على استقرار العملة الأوروبية والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة، ويشكل البنك المركزي الأوروبي مع البنوك المركزية في الدول الأوروبية التي تبنت اليورو، منظومة موحدة تسمى منظومة البنوك المركزية الأوروبية، ويعتبر البنك المركزي الأوروبي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية⁽²⁾.

⁽¹⁾ محمد محمود الإمام، تطوير الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي " الدروس المستفادة عربيا للتكامل العربي"، بحوث ودراسات لمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998، ص ص: 230، 231.

⁽²⁾ حسن نافعة، مرجع سابق، ص: 230.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لنظام النقدي الأوروبي

يعد عقد السبعينات بمثابة نقطة تحول بعد إنهيار اتفاقية الصندوق في عام 1971 دخلت أوروبا مرحلة من الأزمة الاقتصادية التي تمثلت بتصاعد الضغوط التضخمية ونقص الإستثمار مع زيادة في البطالة سرعان ما انعكست على أسعار عملاتها وأسعار التحويل فيما بينها التي أصبحت مستقلة بشكل كبير مما خلق مجالات كبيرة للمضاربة في العملات، وبغية مواجهة هذه العقبة تم إنشاء مشروع يهدف إلى إقامة إتحاد نقدي بين دول المجموعة من أجل تحقيق الإستقرار النقدي⁽¹⁾

الفرع الأول: نشأة النظام النقدي الأوروبي ومراحل تطوره

أدى تزايد الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة إلى أول محاولة للتكامل النقدي في المجموعة وهي خطة " ويرنر عام 1970" وكانت محاولة طموحة لإقامة إتحاد نقدي قبل نهاية العقد ورغم إقامة نظام سعر صرف للجماعة في أفريل 1972 فإن تعويم الدولار في 1973 وظهور إختلافات هامة في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في أعقاب أزمة النفط الأولى أدى إلى إنكماش النظام بالتدرج إلى منطقة المارك الألماني.

وكانت إقامة النظام النقدي الأوروبي في مارس 1979 محاولة للتعاون النقدي أكثر نجاحا بكثير، وكان يهدف هذا النظام إلى خلق منطقة نقدية مستقرة في أوروبا من خلال تحقيق درجة عالية من الإستقرار في أسعار الصرف النسبية لعملات الدول المشاركة في هذا النظام وتحقيق درجة من التقارب في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء⁽²⁾

أولاً: خطة وارنر

اشتملت الخطة على تقرير به العديد من التوصيات تتعلق بتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأعضاء وكذا الضريبية، ولأجل ذلك تم إنشاء صندوق الأوروبي للتعاون النقدي الذي يفترض به لاحقا إدارة إحتياجات المصارف المركزية لبلدان المجموعة وقد ظهرت ملامح هذا النظام بالتحديد في 1979 بإتفاق على وحدة نقد أوروبية⁽³⁾ الإيكو*

(1) عرفان نقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، 1999، الأردن، ص: 254.

(2) سهير محمد السيد، حسن محمد محمد البناء، مرجع سابق، ص: 273.

(3) وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي " قضايا نقدية ومالية"، دار المنهل اللبناني، بدون سنة نشر، ص: 488.

* الإيكو هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء ويتحدد بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية، ويتم السماح بهامش من التذبذب ارتفاعا وهبوطا في حدود 2,25%

ثانياً: نظام الثعبان داخل النفق

جاء هذا النظام نتيجة القرار الخطير الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وقد أحدث هذا النظام أزمة في النظام النقدي العالمي ومنه سارعت دول الجماعة الأوروبية وانفقت على الإلتزام بهامش 2,25% بالنسبة لأسعار صرف عملتها مقابل بعضها البعض وبهامش 4,5% بالنسبة لأسعار الصرف عملتها مقابل الدولار وأطلق عليه إسم نظام الثعبان داخل النفق⁽¹⁾ وفي الواقع قد أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تعويماً مشتركاً لعملاتها مقابل الدولار والعملات الأخرى غير الأوروبية وينبغي للبنك المركزي الحفاظ على أسعار الصرف الرسمية التدخل في سوق الصرف الأجنبي لشراء عملات الدول ذات العجز أو أن يفرض على دول العجز سياسة نقدية ومالية إنكماشية⁽²⁾، ولاكن مع عدم الإستقرار في النظام النقدي العالمي ومعدل التضخم الكبير هذا ما أدى إلى خروج بريطانيا من نظام الثعبان وذلك عن طريق تعويم عملاتها و تبعتها في ذلك إيرلندا، الدانمارك وإيطاليا⁽³⁾.

ثالثاً: تقرير ديلور

أنشأ المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء وحكومات دول المجموعة وفي جوان 1988 تم إنشاء لجنة تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء مهمتها الوصول إلى الإتحاد الإقتصادي والنقدي وإقترحت اللجنة للوصول إلى هذه الغاية⁽⁴⁾:

- التحويل الشامل للعملات.
- تكامل البنوك والأوراق المالية الأخرى.
- المساواة في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء.

كما أشار التقرير إلى ضرورة وجود نظام نقدي للبنوك المركزية (European system) الذي يصبح من مسؤولياته تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف، وتكون مهام البنوك المركزية الوطنية السهر على تنفيذ هذه السياسات⁽⁵⁾.

(1) تشام فاروق، النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية اليورو وآثاره على الإقتصاد الجزائري، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية " فرص وتحديات، أيام 18/20 أبريل، 2005، جامعة الأغواط، الجزائر، ص: 468.

(2) جون هيدسون، مارك هرندر، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص: 606.

(3) تشام فاروق، مرجع سابق، ص: 468.

(4) بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص: 250.

(5) بوشنافة أحمد، روشام بن زيان وآخرون، اليورو والعلاقات الإقتصادية العربية_ الأوروبية، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، أيام 18/20 أبريل، 2005، جامعة الأغواط، الجزائر، ص: 529.

الفرع الثاني: الركائز الرئيسية للنظام النقدي الأوروبي

يرتكز النظام النقدي الأوروبي على دعامتين رئيسيتين هما:

أولاً: آلية سعر الصرف

تحديد سعر صرف مركزي لكل عملة من عملات الدول الأعضاء في مواجهة الإيكو، ويقوم بتحديد هذا السعر المركزي محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية لدول المجموعة الأوروبية، مع وجود هامش للتذبذب قدره 2,25% لجميع الدول الموقعة على الإتفاق ماعدا إيطاليا التي يسمح لها أن يكون هامش التقلب مرتفعاً ب6%(1).

ثانياً: آلية الإئتمان

توصلت دول المجموعة الأوروبية إلى ضرورة توفير تسهيلات إئتمانية يكون الغرض الأساسي منها هو مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التزاماتهم في ظل آلية سعر الصرف الجديد، ويوجد ثلاث أنواع من التسهيلات(2)

1_ التسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل

إتاحة كميات غير محدودة وبصورة تلقائية وغير مشروطة يتم تسويتها بعد 54 يوم من نهاية الشهر الذي يتم فيه التدخل من جانب البنوك المركزية للدول المشتركة في النظام(3)

2_ التسهيل النقدي قصير الأجل

وهي نظام للتسهيلات المتبادلة بين البنوك المركزية لدول الجماعة الأوروبية والتي تمنح بغرض مواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات والذي ينشأ نتيجة صعوبات كان من المتعذر التنبؤ بها، ومدة التسهيل ثلاث شهور ويمكن أن يمتد إلى تسعة شهور(4).

(1) Andrew Brociner: *L'Europe Monétaire*, SMS, UEM, Monnaie, Unique, Paris, 1997, p : 10 .

(2) سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، مرجع سابق، ص: 275.

(3) سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص: 185.

(4) مدحت الصادق، *النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي*، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص: 87.

3_ التسهيل المالي المتوسط الأجل

يوفر مساعدات وقروض للدول التي تعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاتها والتي تستغرق حلها وقت طويل نسبياً، و مدة القروض الممنوحة من سنتين إلى خمس سنوات⁽¹⁾

الفرع الثالث: معاهدة ماستريخت والتدرج إلى الوحدة النقدية الأوروبية

حتى تستكمل الدول الأعضاء وحدتها أمضت على معاهدة ماستريخت لإنشاء الإتحاد الأوروبي في سنة 1992 وبدأ تطبيق هذه المعاهدة منذ الأول من نوفمبر 1993 وفيما يلي سوف نتعرض بشئ من التفصيل للاتفاقية ومراحل تشكل الوحدة النقدية الأوروبية.

أولاً: معاهدة ماستريخت

في الرابع من شهر فيفري 1992 عقد في المدينة الهولندية ماستريخت مؤتمر قمة لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، وقد ركزت هذه التعديلات على موضوعين هاميين وهما البنك المركزي الأوروبي، ووحدة النقد الأوروبية⁽²⁾

وقد كان النظام البديل لفشل نظام الثعبان داخل النفق، كما أسفرت هذه الإتفاقية على اتفاق رؤساء وحكومات الأوروبية على تكثيف وتمتين عرى التعاون بين الشعوب المعنية، حيث إمتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الإقتصادية والمالية والأمنية والدفاعية وإلى السياسة الخارجية، وبذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الأوروبية في ماستريخت التوصل إلى إتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الإقتصادية والنقدية، وبشأن إتحاد سياسي أيضاً، حيث وضعت هذه الإتفاقية سينايريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية، ودخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في نوفمبر 1993⁽³⁾.

وتشمل الخطوط العريضة لمعاهدة ماستريخت ما يلي:⁽⁴⁾

(1) تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة.

(2) متابعة سياسات الدول الإقتصادية ضمن خطوط إرشادية وأنشاء جهاز للمتابعة والمراقبة مع صندوق مالي لمساعدة الأقطار الأفقر ضمن مجموعة تسمى بـ " صندوق التلاحم".

(1) وصاف عتيقة، عاشور سهام، نظام النقد الأوروبي (الملاحم الأساسية والإشكاليات الإقتصادية)، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية(فرص وتحديات)، جامعة عمار تلجي، الأغواط، أيام 20/18 أبريل 2005، 136.

(2) بسام الحجار، مرجع سابق، ص: 213.

(3) وصاف عتيقة، عاشور سهام، مرجع سابق، ص: 213.

(4) صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سابق، ص: 18.

⁽³⁾ لكي تكون أية دولة من دول أهلا للانضمام إلى الوحدة المالية فإن عليها أن تلتزم بخفض عجز الموازنة الحكومية إلى 3% من إجمالي الناتج القومي، وخفض الديون الحكومية إلى 60% من قيمة الإنتاج السنوي للدولة .

ان معاهدة ماستريخت غيرت كثيرا في البناء الأوروبي مما استدعى تغيير إسم الجماعة الأوروبية إلى الإتحاد الأوروبي (UE)، وقد حققت المعاهدة أهدافا اقتصادية وسياسية وأمنية تحورت حول المجالات التالية⁽¹⁾:

- ✓ تحقيق السوق الموحدة والقيام بسياسات مشتركة.
- ✓ القيام بأعمال مشتركة في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك.
- ✓ التعاون في مجالات العدالة والشرطة خدمة للأمن الداخلي.
- ✓ توحيد السياسات الاقتصادية بهدف دعم النمو الإقتصادي مع المحافظة على البيئة.
- ✓ توسيع نطاق العمالة والحماية الإجتماعية وهو ما تسعى الإتفاقية إلى تحقيقه عن طريق المنافسة الحرة.

ويبقى البعد الأهم لمعاهدة ماستريخت هو المتمثل في تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية عبر مراحل

ثانيا: مراحل الوحدة النقدية الأوروبية

وقد حددت إتفاقية ماستريخت مراحل الوصول إلى إصدار عملة موحدة وهي ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: من 01 جويلية 1990 إلى 31 ديسمبر 1993

وتركز فيها الدول الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الإقتصادية والنقدية، وأن تتجنب الدول الأعضاء حدوث عجز مفرط في موازنتها العامة و أن تتخذ مجموعة من الإجراءات تمنع بموجبها البنوك المركزية نهائيا من تمويل عجز الموازنات الحكومية، وإتفق على أن تقوم اللجنة الأوروبية في هذه المرحلة بمتابعة التطور في مؤشري عجز الموازنة والدين الحكومي للدول الأعضاء على أن تنتهي هذه المرحلة في نهاية عام 1993⁽²⁾.

⁽¹⁾ مفتاح صالح، الإتحاد النقدي الأوروبي و تأثيره الإقتصادي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية (فرص وتحديات)، جامعة عمار تلجي، الأغواط، أيام 20/18 أفريل 2005، ص: 110.

⁽²⁾ مغاوري شلبي علي، اليورو " الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص: 11.

المرحلة الثانية: من 01 جويلية 1994 إلى 31 ديسمبر 1998

1. إنشاء نظام البنوك المركزية الأوروبية، والتي تم التحول في أعمالها من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة عضو في المجموعة الأوروبية إلى خلق صيغة نقدية موحدة يتم تطبيقها في جميع الدول الأعضاء.

2. ديمومة العمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين العملات دول المجموعة⁽¹⁾.

3. إنشاء هيئة النقد الأوروبي Montany institule والتي ستصبح فيما بعد البنك المركزي الأوروبي وتهدف هذه المرحلة إلى التنسيق بين عمل البنوك المركزية المختلفة في الدول الأعضاء⁽²⁾.

المرحلة الثالثة: (1999 إلى 2002)

وتميزت بإنشاء المصرف المركزي الأوروبي الذي يتوجب عليه الوضع قيد التطبيق لسياسة نقدية مشتركة بإضافة إلى الوضع قيد التداول لعملة أوروبية موحدة⁽³⁾، وقد لحقت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو في يناير 2001 من خلال تخلي دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي عن عملاتهم والعمل من خلال عملة اليورو، غير أن الملاحظ أن المملكة المتحدة قد احتفظت لنفسها بعدم الإنضمام إلى هذه المرحلة⁽⁴⁾، بإضافة إلى استمرار قبول بعض تجار اليورو بالتوازي مع العملات الوطنية، وإبتداء من أول جويلية 1999 فقدت العملات الوطنية صفتها القانونية وتم تعميم استخدام اليورو لتسديد المدفوعات الجارية ليتم فيما بعد سحب نهائي للعملات الوطنية للدول الأعضاء في منطقة اليورو*⁽⁵⁾

(1): علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 411.

(2): محمد عيسى عبد الله، موسى ابراهيم، مرجع سابق، ص: 170.

(3): وسام ملاك، مرجع سابق، ص: 509.

(4): يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص: 172.

*

(5) سوامس رضوان، بوقلقول الهادي، آثار استخدام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على الإقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية(فرص وتحديات)، جامعة عمار تلجي، الأغواط، أيام 18/ 20 أبريل 2005، ص: 377.

المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية (المفهوم، الأسباب، المظاهر)

بعد الإضربات التي تجتاح منطقة اليورو وبجانب الإقتصاديات الرئيسية حول العالم والتحديات الكبيرة لتداعيات الأزمة المالية العالمية لا تزال تلقي بظلالها على عملية التعافي الإقتصادي مسببة إختلالات إقتصادية ومالية كبيرة حتى الآن في الوقت الذي يستأنف زعماء المنطقة في مباحثاتهم للوصول إلى رسم خارطة طريق للخروج من أزمة الديون السيادية التي دخلت عامها الرابع حتى الآن في الوقت الذي دفعت فيه بمنطقة اليورو إلى الركود من جديد وقد تنتهي بكارثة واسعة النطاق من أهم معالمها حالة الركود لسنوات عديدة بالتوازي مع إرتفاع مستمر لمعدلات البطالة في ظل السياسات التقشفية التي تقوم بها حكومات المنطقة لمقابلة المستهدف من مستويات العجز الموضوع من قبل الإتحاد الأوروبي في وقت لا يزال عدم الإستقرار في الأسواق المالية هو السمة الغالبة في أسواق الدين

المطلب الأول: الإطار النظري للديون السيادية

الفرع الأول: مفهوم أزمة الديون السيادية

تعرضت دول منطقة الوحدة النقدية والإقتصادية الأوروبية لأعنف أزمة لها على الإطلاق منذ طرح العملة الأوروبية الموحدة عرفت بأزمة الديون السيادية الأوروبية ويعود نشأة هذه الأزمة إلى وجود علاقة بينية من الديون من دول منطقة الإتحاد الأوروبي أدت إلى حدوث أزمة جديدة أطلق عليها اسم أزمة الديون السيادية الأوروبية، والتي أدت إلى حالة من الهلع والخوف ليس فقط في الأسواق الأوروبية بل انتشرت إلى معظم أسواق العالم⁽¹⁾.

أولاً: مفهوم المديونية الخارجية

الدين أو الاستدانة بصفة عامة هي عملية يلجأ إليها الشخص عندما يكون عاجزاً عن متطلبات الإنفاق واعتماداً فقط على متطلباته المالية الخاصة وقد يحدث أن تكون هذه العملية اضطرارية أو يحدث أن تكون مؤقتة أو أن تكون مستمرة والمديونية على وجه الخصوص فليس لها تعريف دقيق لكن هناك تعريف انفردت به ثلاث هيئات دولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. وقد عرفت هذه المنظمات الدين الخارجي على أنه⁽²⁾:

⁽¹⁾ محمد جلال، منطقة اليورو " نظرة تحليلية وتوقعات عام 2013، ديسمبر 2012، ص: 2، مقالة متاحة على الرابط blogs.Mubasher.inf يوم 2013/09/24 على الساعة 06:01.

⁽²⁾ 50. le 20/09/2013 à 23:50. [memoire.economique .blogspot. Com/2011/06/blog_post_9416 . html](http://memoire.economique.blogspot.Com/2011/06/blog_post_9416.html)

إجمالي الدين في تاريخ معين يعادل مبالغ الإلتزامات التعاقدية الجارية والتي يقصد به إجبارية القيام ببعض التسديدات وتكون مرتبطة بتاريخ محدد مسبقا وليس بالنتائج المحققة عن إستعمال الأموال، كما تعرف الديون الخارجية: على أنها تلك المبالغ التي إقترضها الإقتصاد القومي لمدة تزيد على العام وتكون مستحقة للجهة المقرضة عن طريق الدفع بعملات أجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليها.

ثانيا: مؤشرات المديونية الخارجية

لقياس المديونية الخارجية نعتمد على مجموعة من المؤشرات الرئيسية⁽¹⁾ :

1_ الدين العام والنتاج المحلي الإجمالي

ان العلاقة بين الدين العام والنتاج المحلي الإجمالي علاقة عضوية حيث أنه يتم تمويل إنتاج هذا الناتج من مصادر دائنة للوحدات المساهمة فيه ومصادر خارجية من وحدات أخرى، وإن القطاعات الإقتصادية ومنها القطاع الحكومي يساهم في إنتاج هذا الناتج، وما يدفع من فوائد وأعباء لسداد هذه الديون يمثل أحد بنود تكاليف الإنتاج وتكون هذه النسبة في حدود الأمان إذا لم يتجاوز 60% ، أما إذا زادت فإن الأمر يمثل مشكلة.

2_ مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات

يعتبر مؤشر إستدانة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع في الصادرات، كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية.

3_ الدين العام وعجز الموازنة

يستدل بها على مدى قدرة المال العام لمواجهة مشكلة ومخاطر تزايد الديون، ومنه يمكن التعرف على مدى قدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل أم لا ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات من أهمها:

➤ مدى تناسب معدل النمو في كل من الإيرادات والنفقات العامة وذلك كلما زاد معدل نمو الإيرادات عن معدل نمو النفقات.

➤ مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام.

(1) : رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص: 65.

4_ مؤشر الإحتياطي إلى الديون القصيرة

مؤشر معرف على أساس الإحتياطي من العملات الأجنبية التي تحت تصرف السلطات النقدية إلى مخزون الدين قصير الأجل.

الفرع الثاني: الإطار العام للديون السيادية

تواجه منطقة الأورو أزمة تعد الأخطر من نوعها منذ نشوء الإتحاد الأوروبي التي هي الديون السيادية لتعصف هذه الأخيرة بالإتحاد وتزعزركائزه لترمي بظلالها إلى بقية الدول التي لها علاقات معها ، وبالتالي لدراسة هذه الديون لابد من التطرق إلى مفهومها وخصائصها .

أولاً: مفهوم الديون السيادية

للوصول إلى تفسير واضح للأزمة لابد من فهم الديون السيادية.

1_ تعريف الدين السيادي

الدين السيادي بالانجليزية (Sovereig debt) هي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما، إما طرح سندات بعملتها المحلية وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين وفي هذه الحالة يسمى الدين ديناً حكومياً، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية والتي غالباً ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو⁽¹⁾.

2_ خصائص الديون السيادية

من أهم خصائص هذا النوع من الديون السيادية ما يلي⁽²⁾:

- الديون السيادية هي ديون آمنة بشكل عام، غير أن ضخامة حجمها تجعل المخاطر الكامنة المصاحبة لها على الأسواق الكبيرة جد وهذا في حالة تعرض إحدى الدول المدينة إلى أزمة سيولة تهدد قدرتها على السداد في المواعيد المجدولة لهذه الديون.

(1) : الرابط الإلكتروني دين السيادي / ar . wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ الاطلاع 2013/09/27 على الساعة 19:48.

(2) : الزهرة بوازديّة، شفاء حمد، من أزمة الرهن العقاري إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 ماي، 2013، ص:

- تتميز الديون السيادية بأنها تحقق إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين في العالم، نظرا لإنخفاض مستويات المخاطر المصاحبة لإقراض الحكومات بشكل عام، مقارنة بديون مؤسسات الأعمال الخاص.

المطلب الثاني: تطور أزمة الديون السيادية الأوروبية

إذا ما عجزت الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية تنشأ أزمة مالية خطيرة هي أزمة الديون السيادية، كما هو الحال في أزمة الديون السيادية الأوروبية التي جذبت الإنتباه في شتى أنحاء العالم والتي أثارت العديد من الجدل حيال تداعياتها على الإقتصاد العالمي⁽¹⁾.

الفرع الأول: تعريف أزمة الديون السيادية

تعرف أزمة الديون السيادية بأنها فشل الحكومة في القيام بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الإلتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي، وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تقشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الإئتماني في سوق الإقتراض من التدهور، وذلك أن توقف الحكومة عن السداد أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في الحكومة هذه الدولة وتجنبهم الإشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتها في المستقبل، ويمتد الذعر المالي أيضا إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات⁽²⁾.

والجدول الموالي يوضح حجم الديون السيادية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي بالإضافة إلى دول أخرى الواجبة السداد بالعملات المقبولة دوليا والسلع أو الخدمات وتحسب هذه الأرقام على اساس سعر الصرف.

جدول (1-1) مجموع الديون السيادية لدول الإتحاد الأوروبي وبعض الدول المختلفة لسنة 2012

الوحدة: مليون دولار

الدولة	الديون الخارجية	الدولة	الديون الخارجية
الولايات الأمريكية	15930000	تركيا	336700

(1) نفس المرجع، ص: 06.

(2) حسين بورغدة، حنان درحمون، تجربة الأتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان، ملتقى دولي حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، أيام 8/7 ، 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 8.

الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي و أزمة الديون السيادية

224100	اندونيسيا	15500000	الاتحاد الأوروبي
162300	الامارات العربية المتحدة	10090000	المملكة المتحدة
130400	جنوب افريقيا	5719000	ألمانيا
136500	أكرانيا	5165000	فرنسا
134800	قطر	3024000	اليابان
136300	السعودية العربية	2643000	لوكسمبورغ
80720	كولومبيا	2493000	ايطاليا
75750	فنزويلا	2487000	هولندا
74880	فلبين	2311000	اسبانيا
54500	باكستان	2163000	ايرلندا
53880	سلوفينيا	1563000	سويسرا
45770	مالطا	1497000	استراليا
39540	سودان	1424000	بلجيكا
38590	مصر	1326000	كندا
32150	مغرب	728900	الصين
24600	تونس	659100	النرويج
14840	ايران	631800	روسيا
8394	سوريا	599300	فلندا
6087	جمهورية الكونغو الديمقراطية	587600	الدنمارك
347100	المكسيك	576600	اليونان
5278	ليبيا	508300	البرتغال
4700	موزنبيق	428900	البرازيل
1153	رواندا	376900	الهند

Source :

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2079rank.html> le 10/10/2013 à 10:20

من خلال الجدول يتضح أن أكثر الدول التي تعاني من الديون السيادية هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وهذا ما يفسر الأزمة التي يعاني منها كتكتل الإتحاد الأوروبي بإضافة إلى دول أخرى التي تشكل عليها تهديدا لأوضاعها المالية.

ونشأت مشكلة الديون السيادية نتيجة للعوامل الآتية⁽¹⁾ :

_ محاولات الدول انقاذ المؤسسات المالية الوطنية الامر الذي أدى إلى تحويل الديون الخاصة لدى المؤسسات المالية إلى دين عام على الدول.

_ برامج التحفيز المالي التي طبقتها دول العالم المختلفة للحيلولة دون انتشار الكساد ومحاولة الخروج منه على نحو سريع.

_ تراجع الإيرادات العامة للدول نتيجة انخفاض مستويات الدخل وضعف مستويات النشاط الإقتصادي.

_ انخفاض معدلات الفائدة في ظل مناخ الأزمة، وهو ما أعزى الدول المدينة على الإفراط في اقتراض ما تحتاج إليه لمعدلات فائدة متدنية على الأقل المراحل الأولى للأزمة.

أولاً: أسباب الرئيسية لنشوء أزمة الديون الأوروبية

وضعت الأمانة العامة ادارة الدراسات والبحوث التابعة لإتحاد المصارف العربية دراسة مفصلة عرضت فيها " نشوء وتطور أزمة الديون الأوروبية" وأن أزمة الديون السيادية الأوروبية هي أزمة مالية مستمرة جعلت من الصعب أو حتى من المستحيل لبعض البلدان في المنطقة اليورو أن تعيد تمويل ديونها الحكومية من دون مساعدة.

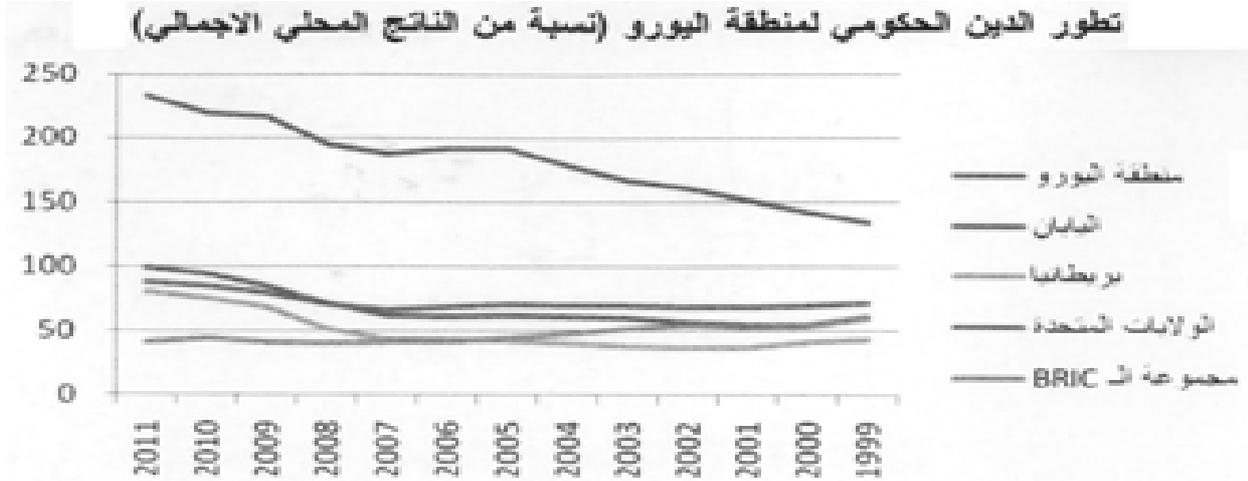
1_ إرتفاع الدين الحكومي لمنطقة اليورو

أرجع الكثير من الاقتصاديين أن سبب ارتفاع مستويات الديون نتيجة حزم الانقاذ الكبيرة التي قدمت إلى القطاع المالي خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتباطؤ الإقتصادي العالمي التي تلاها، وكان متوسط العجز المالي في المنطقة اليورو في عام 2007 فقط 0,6 في المئة خلال الأزمة وفي نفس الفترة ارتفع الدين الحكومي المتوسط من 66% إلى 84% من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾ .

(1) : أحمد طرطار، منصر عبد العالي، دور الديون السيادية اليونانية في انطلاق شرارة أزمة المديونية الأوروبية وآثارها على أداء الإقتصاد الأوروبي، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال أفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 ماي ، ص:04.

(2) : المجلة الاقتصادية الإلكترونية نقلا عن الموقع: www.almustaqbal.com/stories4.aspx?storyid=527451 بتاريخ 2013/10/01 على الساعة 10:20.

شكل (1-2) الدين الحكومي للمنطقو اليورو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2011_1999)



المصدر: <http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=527>

يتضح من خلال الشكل أن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق 50% في منطقة اليورو مقارنة مع الولايات المتحدة واليابان مع إرتفعها خصوصا بين عامي (2010_2011) إلى مستوى قياسي ما بين 200% و 250% ، وبوصول دول منطقة اليورو إلى هذه المستويات المرتفعة فهي أصبحت تخالف أهم بند وشرط لدخول منطقة اليورو (هي أن لا يزيد الدين عن 60% من الناتج المحلي الاجمالي)

2_ العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري

في هذه الأزمة المالية الاقليمية أدلة تحمس الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى استثناء شروط الانضمام إلى منطقة اليورو إلى الافراط في الإقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الإقتصادي، وكذلك تعدد تجميل بعض المؤشرات الأداء الإقتصادي خاصة فيما يتعلق بمؤشر عجز الميزانية العامة، وهو ماجعل بعض الدول تعلن في وقت متأخر حقيقة وضعها المالي، وحقيقة نسبة عجز الموازنة ونسبة الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة في كثير من هذه البلدان خاصة اليونان والبرتغال وذلك من خلال الجدول الذي يبين قيمة العجز في الموازنة عام 2010⁽¹⁾.

(1) مجلة الإقتصادية الإلكترونية، أزمة اليورو 6 تداعيات على الإقتصاد العالمي أبرزها " الدولار"، العدد 6095، 2010، ص: 2، نقلا عن الموقع: www.almustaqbal.com.

الجدول (1-2) نسبة عجز الموازنة في بعض دول الإتحاد الأوروبي خلال عام 2010

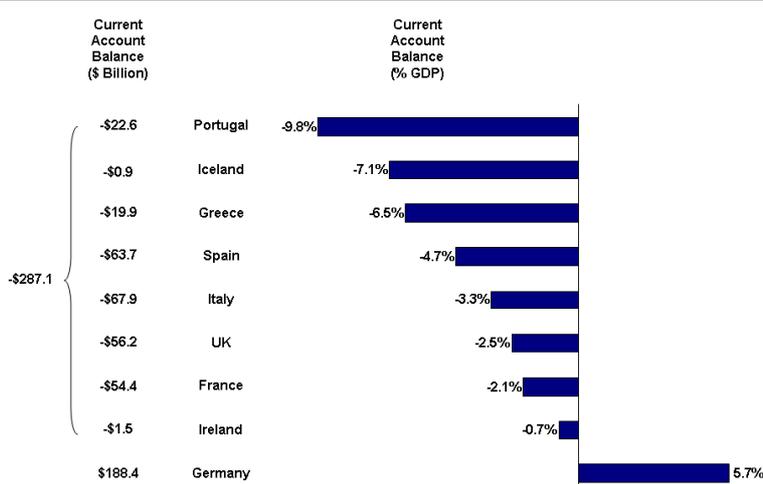
الدولة	اليونان	البرتغال	اسبانيا	بريطانيا
نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	14%	8,7%	10,4%	11,4%

المصدر: المجلة الاقتصادية الإلكترونية نقلا عن الموقع www.aleqt.com بتاريخ 2013/10/02 على الساعة 01:41.

من خلال الجدول يتضح أن اليونان حققت أعلى عجز موازي بنسبة 14% بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ثم بريطانيا وإسبانيا على التوالي ب 10,4% و 8,7%.

بالإضافة إلى تزايد الخلل في الحساب الجاري حيث شهدت ألمانيا في فترة 1992 و 2007 دينا عاما وعجزا ماليا كبيرا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أفضل من بقية أعضاء منطقة اليورو الأكثر تضررا، وفي الفترة نفسها كانت تشهد دول مثل البرتغال وإيرلندا واسبانيا واليونان تشهد عجزا في الحساب الجاري أكثر بكثير في حين أن الفائض التجاري الألماني ارتفع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 1999، وفي سنة 2010 مع حدوث أزمة الديون السيادية ألمانيا تحافظ على نسبة موجبة في الحساب الجاري مقارنة مع باقي الدول التي تعاني من ارتفاع في نسبة السالبة والشكل الموالي يوضح ذلك⁽¹⁾. شكل (1-3) الحساب الجاري لبعض دول منطقة اليورو لسنة 2010

Current Account Balances - 2010



Source Data: CIA World Factbook

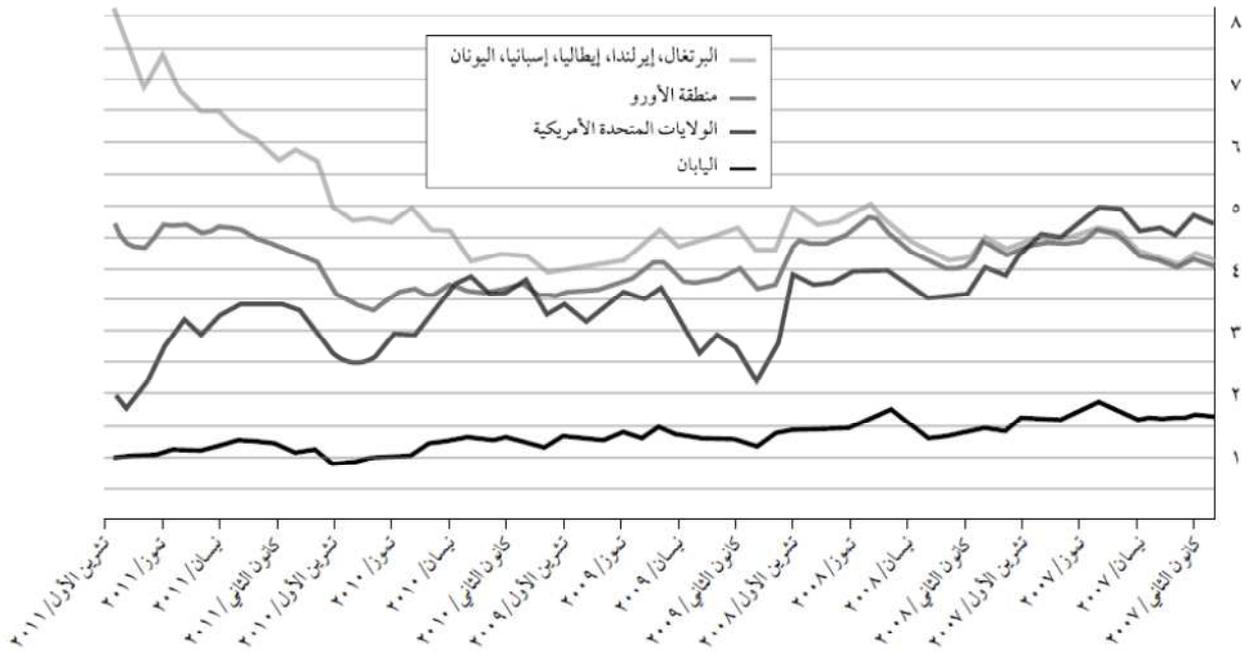
[http://upload.wikimedia.org/wikipedia/en/c/c1/Current Account Balances 2010.png](http://upload.wikimedia.org/wikipedia/en/c/c1/Current_Account_Balances_2010.png)

(1) المجلة الاقتصادية الإلكترونية ، نفس المجمع السابق، بتاريخ 2013/10/04، على الساعة 21:15.

3_ ارتفاع أسعار الفائدة على السندات

وبمقارنة معدلات الفائدة في الدول الأكثر مديونية في منطقة الأورو (اليونان، البرتغال، إيرلندا، إيطاليا وإسبانيا) في المتوسط نجدها أعلى من معدلات الفائدة المطلوبة على القروض السندية المصدرة من طرف اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ومتوسط معدل الفائدة لمنطقة الأورو، كما هو موضح في الشكل الرقم (1-4)

الشكل (1-4) مقارنة بين معدلات الفائدة للسندات طويلة الأجل (10سنوات) للدول الأكثر مديونية في منطقة الأورو مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: أوكيل نسيمية، بوكساني رشيد، مصيبح أحمد، الأزمة المالية في منطقة اليورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الإئتماني فيها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61/62، شتاء، ربيع 2013، ص:16.

وعلى إثر الهلع والارتباك الذي تسببت فيه الأزمة في أوساط المتعاملين في الأسواق المالية، إرتفعت معدلات الفائدة وفقا لمعادلة إرتفاع الخطر الذي يزيد من إرتفاع العائد المطلوب على السندات العمومية، والمتمثل بمعدل الفائدة، خصوصا للدول التي تعاني عسرا ماليا ومعرضة أكثر إلى الأزمة (اليونان، البرتغال، إيرلندا). وبناء على ذلك، فإن إرتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى زيادة ثقل خدمات المديونية، وهو ما يزيد بدوره من مخاطر عدم القدرة على التسديد الذي يؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة من جديد. فالمحدد الرئيسي لملاءة الدولة، ليس حجم ديونها فقط، ولكن أيضا ثقل الفوائد التي يجب تسديدها في آجال محددة. فالدولة التي تمثل مديونيتها 100 بالمئة من (PIB)، والتي يجب عليها تسديد معدل فائدة 3 بالمئة، ينبغي عليها أن تخصص 3 بالمئة من (PIB) لخدمة الديون. بالإضافة إلى أخذها بعين الاعتبار

معدل التضخم. فمثلا كان ينبغي على فرنسا في سنة 2010 إنفاق أكثر من 130 مليار أورو لخدمة الديون العمومية، منها 50,5 مليار أورو لتسديد الفوائد و 83 مليار أورو لتسديد رأس المال⁽¹⁾. وانتقلت الضغوط السيادية إلى الجهاز المصرفي في منطقة اليورو حيث أغلقت بعض قنوات التمويل، وإتسعت فروق أسعار الفائدة على القروض بين البنوك، وحدث تراجع حاد حجم التمويل محدد الأجل الذي تستطيع البنوك الحصول عليه، وحتى أسواق التمويل قصير الأجل خضعت للضغوط بسبب تقصير آجال الإقراض من شهور وأسابيع إلى أيام، وقامت صناديق الإستثمار بسوق المال الأمريكية بتخفيض حاد للإئتمان المقدم إلى بنوك منطقة اليورو، مما أدى بكثير من هذه البنوك إلى بيع الأصول الدولارية، وقد بدأت ضغوط التمويل تنتقل إلى الإقتصاد الأوسع مع تشديد شروط الحصول على الإئتمان المصرفي بالنسبة للأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة تراجع قدرة البنوك على تمويل الأصول مما يؤدي إلى تصاعد المخاطر الإئتمانية⁽²⁾.

ثانيا: أسباب أخرى لنشوء أزمة الديون الأوروبية

بناء على دراسة أعدها اتحاد المصارف العربية تطرق فيها إلى أسباب نشوء أزمة الديون السيادية فيما يلي⁽³⁾:

1_ عدم مرونة السياسة النقدية

بما أن العضوية في منطقة الأورو تفرض سياسة نقدية موحدة، لم يعد باستطاعة الدول الأعضاء أن تعمل بشكل مستقل، والملاحظ أن هذا الوضع يؤدي إلى مخاطر أكبر للتخلف عن السداد من تلك التي تواجهها الاقتصاديات التي ليست في منطقة الأورو فالمملكة المتحدة مثلا قادرة على طبع النقود من أجل الدفع للدائنين والتخفيف من مخاطر تخلفها عن السداد (فعندما يقدم بلد على طبع النقود، تنخفض قيمة عملية بالنسبة لشركائه التجاريين مما يجعل صادراته أقل ثمنا مما يؤدي من حيث المبدأ إلى تحسين الميزان التجاري وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع العائدات الضريبية بالقيمة الاسمية) في المقابل فإن الأصول التي يحتفظ بها في عملة انخفضت قيمتها تواجه خسائر يتعرض لها أولئك الذين يحتفظون بها.

2_ فقدان الثقة

قبل تطور الأزمة كان المفترض أن الديون السيادية من منطقة الأورو في مأمن، وكان للمصارف خيارات كبيرة من السندات من اقتصاديات ضعيفة كاليونان مثلا ومع تطور الأزمة أصبح من الواضح أن سندات اليونان وكذلك بلدان أخرى قد واجهت خطرا كبيرا إضافة إلى ذلك كان لدى المستثمرين شكوك حول إمكانية واضعي السياسات إحتواء الأزمة بسرعة.

(1) أوكيل نسيمية، بوكساني رشيد، مصيبح أحمد، مرجع سابق، ص ص: 15،16.

(2) نشرة صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق في يناير 2012 في عمق منطقة الخطر، 2012، ص: 2.

(3) دراسة لإتحاد المصارف العربي، نشوء أزمة الديون الأوروبية، المستقبل 24 جوان 2012، العدد 4379، نقلا عن الموقع الإلكتروني

3_ الفساد في النظام المصرفي⁽¹⁾

حيث أن ضعف الرقابة عليه، حيث تبين أن العديد من المصارف قامت بعمليات التزوير في أسعار الفائدة والتلاعب في أسعار الصرف والتهرب من دفع الضرائب وتقديم قروض لمؤسسات متعثرة بدون دراسة علمية وإعطاء قروض لأفراد دون مراعاة دخلهم.

4_ وجود إختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد ومستوى التطور بين دول منطقة اليورو.

5_ عدم وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوروبي حيث لا يسمح للدول بصك النقود لتغطية إحتياجاتها لتسهيل تجارتها وهذا دفع الدول إلى رفع الضرائب للحصول على سيولة نقدية ما أدى إلى خفض قدرتها التنافسية.

الفرع الثاني: تصنيف وكالات التقييم العالمية للديون السيادية

ازدهر نشاط التصنيف الائتماني وتعددت أنواعه في السنوات العشرة الأخيرة من القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، لاسيما بعد إنفتاح الأسواق المالية وإندماجها وتزايد الإصدارات من المنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة، و أصبح هناك العديد من الوكالات المحلية والإقليمية التي تقوم بصناعة التصنيف الائتماني وإصدار درجات التصنيف الائتماني⁽²⁾.

أولاً: تعريف وكالات التقييم وفوائد التصنيف الائتماني

1_ تعريف وكالات التقييم

وكالات التقييم عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة للمؤسسة أي قدرتها ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى، وبعد التصنيف من قبل شركات التصنيف العالمية بمثابة الهوية للبنوك والمؤسسات المالية أمام العالم ومقياس لمعرفة الأوضاع المالية لأي مؤسسة⁽³⁾، وعند تقييم وكالات التصنيف فإنها تأخذ في الإعتبار معايير مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الإستقرار السياسي، التخلف عن السداد، التضخم⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ كرامة مروءة، الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية معبر أساسي لنقل أزمة منطقة اليورو إلى دول المغرب العربي، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسة، أيام 20/19 ماي 2013 ، ص: 3.

⁽²⁾ مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات اصلاحها، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان، ص: 54.

⁽³⁾ : إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت عدد4، نوفمبر 2012، ص: 2.

⁽⁴⁾ : Hanal Jospe et autre , « Les Failles Des agences de Notation , Document sur h://

www.infoguerre.fr/fichiers/Les failles des agences de notation 2012 .

2_ فوائد التصنيف الائتماني

لعملية التصنيف الائتماني فوائد عدة نذكر منها⁽¹⁾:

- خلق النمو في السوق.
- تحفيز الإستقرار والأمان الوقائي.
- يزيد من ترابط الأسواق المحلية والعالمية (الإندماج في السوق العالمي).
- يسهل الحصول على المعلومات وعن الفرص الإستثمارية.
- توفير قاعدة معلوماتية لمتخذي القرار الاستثمائي.
- تعزيز متانة الجهاز المالي.
- تعزيز الشفافية في الأسواق المالية.

ثانياً: آلية التنقيط

تكون عملية التنقيط بناءاً على طلب المؤسسة الراغبة في الحصول على نقط تعكس مدى قوتها وصلابتها المالية والإئتمانية وتتم على أربعة مراحل⁽²⁾:

1_ المرحلة الأولى: إعداد المستندات وتقديمها لوكالة التنقيط

تقوم المؤسسة الراغبة في الحصول على تنقيط بتقديم طلبها وذلك بتقديم المستندات التي تطلبها الوكالة والمتعلقة بـ: وضعيتها المالية، هيكله رأسمالها، وضعها في السوق وقدرتها التنافسية، ويتواجد على مستوى كل مؤسسة مايسمى بـ "مستشار التنقيط" والذي يتولى مهمة مرافقة ومساعدة وكالة التنقيط في مهمتها، وبالأخص توضيح نقاط القوة والجوانب الإيجابية للمؤسسة المعنية بالتنقيط.

2_ المرحلة الثانية: تحليل وكالة التنقيط للمستندات

تستغرق هذه العملية أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، حيث أنه قد تتخللها إمكانية طلب الوكالة لمستندات إضافية من المؤسسة المعنية الخاضعة للتنقيط قد توصل إلى نتائج واقعية تعكس حقيقة الوضعية المالية والإئتمانية للمؤسسة المعنية.

3_ المرحلة الثالثة: زيارة محلي الوكالة للمؤسسة الخاضعة للتنقيط

يتولى المحللون زيارة المؤسسة الخاضعة للتنقيط، وذلك بغرض إجراء مقابلات مع المسؤولين في المؤسسة الخاضعة للتنقيط بمختلف مستوياتهم ومهامهم، وذلك ما يدفع مسؤولي المؤسسات في الغالب إلى الإجتماع فيما بينهم قصد تحضير طريقة للرد على الأسئلة.

⁽¹⁾: بلعزوز بن علي، مداني أحمد، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية وشرعية ، الملتقى الدولي الرابع بالكويت حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الإقتصاد الإسلامي يومي 15/16 ديسمبر 2010، كلية العلوم الإدارية بالكويت، ص:3.

⁽²⁾: كرشاش رحمة، بوددخد كريم، دور وكالات التنقيط العالمية بين الحد من الأزمات المالية والتسبب فيها، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 19/20 ماي، ص: 3.

4_ تحضير التقرير النهائي وتقديم التنقيط

يقوم المحللون بعد زيارة المؤسسة الخاضعة للتنقيط بإعداد تقاريرهم التي تقدم إلى الهيئة المختصة بتقديم التنقيط والتي تقوم بناء على ما جاء في تقارير تحليل المستندات الخاصة بمختلف جوانب نشاط المؤسسة الخاضعة للتنقيط، بوضع التنقيط النهائي الذي يعكس حقيقة الوضعية المالية والإئتمانية للمؤسسة، كما تقوم وكالات التنقيط في الغالب بالتعديل في كل مرة وذلك تزامنا مع أية أحداث أو مجريات قد تساهم في التأثير على وضعية المؤسسة من مختلف الجوانب سواء بالسلب أو بالإيجاب

ثالثا: درجات التصنيف الإئتماني

تقوم وكالات التصنيف الإئتماني بإصدار درجات للتصنيف الإئتماني تعبر عن رأي المصدر ورغبته على مقابلة التزاماته المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد مثل الفوائد، أصل القرض ومبلغ التأمين وغيرها، ويعتمد المستثمرون على درجات التصنيف الإئتماني بصفتها مؤشرا لمدى قدرتهم على إسترجاع الأموال المستحقة، ونظير إجراء عمليات التصنيف تستخدم وكالات التصنيف الإئتماني العالمية رموزا في شكل حروف أبجدية للدلالة على جودة الإئتمان ومستوى المخاطر الإئتمانية،⁽¹⁾ ويمكن توضيح مستويات الاستثمار والمضاربة ضمن درجات التصنيف الإئتماني المختلفة حسب كل من وكالة موديز ستاندر أنبورز وفيتش للتصنيف من خلال الجدول التفصيلي الموالي

جدول (3-1) درجات التصنيف الإئتماني حسب وكالات S&P، Moody و Fitch

توضيح للرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف الإئتماني العالمية					
مستوى المخاطر الإئتمانية	الوصف	Moody	Fitch Ratings	Standard & Poors	معدلات الخسارة عند كل درجة
درجة الاستثمار	الأكثر أمانا	Aaa	AAA	AAA	0,0016
	جدارة إئتمانية عالية	Aa ₁	AA ⁺	AA ⁺	%0,0171
		Aa ₂	AA	AA	%0,0374
جدارة إئتمانية متوسطة إلى عالية	Aa ₃	Aa ₃	AA ₋	AA ₋	%0,0781
	A ₁	A ₁	A ⁺	A ⁺	%0,1436
	A ₂	A ₂	A	A	%0,2569
جدارة إئتمانية	A ₃	A ₃	A ₋	A ₋	%0,4015
		Baa ₁	BBB ⁺	BBB ⁺	%0,6050
		Baa ₂	BBB	BBB	%0,8690
		Baa ₃	BBB ₋	BBB ₋	%1,6775

(1) مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الإئتمان في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات اصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013، ص: 55.

الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي و أزمة الديون السيادية

				متوسطة إلى أقل من متوسطة	
%2,9040	BB ⁺	BB ⁺	Ba ₁	غير استثمارية	درجة المضاربة
%4,6265	BB	BB	Ba ₂		
%6,5230	BB ₋	BB ₋	Ba ₃		
%8,8660	B ⁺	B ⁺	B ₁	مخاطرة	
%11,3905	B	B	B ₂		
%14,8775	B ₋	B ₋	B ₃		
%19,9726	CCC	CCC ⁺	Caa ₁	مخاطرة عالية	
%26,8125		CCC	Caa ₂		
%38,4017		CCC ₋	Caa ₃		
%55,0000	DDD		CA	متعثرة	
	DD				
	D				

المصدر: مداني أحمد، مرجع سابق، ص:55.

1_ درجة الإستثمار

وهي مؤشر لإنخفاض درجة المخاطر الإئتمانية وتأخذ الرموز (A_a ، A ، B_{aa} ، A_{aa}) وذلك بالنسبة لوكالة موديز*، والرموز (A ، AA ، AAA ، BBB) بالنسبة لوكالتى ستاندر آندبورز** و فيتش*** .

2_ درجة المضاربة

وهي مؤشر لإنخفاض درجة المخاطر الإئتمانية، وتأخذ الرموز (B_a ، C ، C_a ، C_{aa} ، B) بالنسبة لوكالة موديز والرمز (B ، BB ، C ، CC ، CCC) بالنسبة لوكالة ستاندر آندبورز و فيتش

كما تصنيف وكالات التصنيف الإئتماني أرقاماً أو إشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الإئتمانية ضمن كل درجة تصنيف حيث تصنيف وكالة موديز أرقاماً درجات التصنيف الإئتماني من A_a إلى C_{aa} 1 أو 2 أو 3، ويشير الرقم 1 إلى النهاية العليا ضمن درجة التصنيف والرقم 2 على منتصف درجة التصنيف، والرقم 3 إلى النهاية الدنيا ضمن درجة التصنيف في حين تصنيف وكالتا

* تعد من أهم مصادر التصنيفات الإئتمانية، كما أنها توفر بيانات بحثية وأدوات تحليلية لتقويم مخاطر الإئتمان، وتستفيد منها أكبر من 2400 مؤسسة يعمل لديها مايقارب 400 موظف، منهم أكثر من 1000 محلل إئتماني

** تقوم بتقديم المعلومات عن الأسواق المالية العالمية للمستثمرين الراغبين في اتخاذ القرارات الإستثمارية الأفضل من خلال تزويدهم بالتصنيفات الإئتمانية وتقويم المخاطر والأبحاث المختلفة التي تخص الإستثمار، يعمل لديها مايزيد عن 9000 موظف، تتوزع مكاتبها في 23 بلد حول العالم.

*** تعد أحد أهم من يقدم التصنيفات الإئتمانية في معظم الأسواق المالية العالمية، تغطي أكثر من 150 بلداً حول العالم أنشئت نتيجة لإندماج شركتي فيتش وإيبكا سنة 1997.

ستاندرآندبورز وفيتش للتصنيف (+) أو (-) إلى درجات التصنيف الائتماني من AA إلى B للتعبير على مستوى الجودة الائتمانية ضمنها.

المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية في اليونان

إنعكست مظاهر أزمة الديون السيادية لرمز المديونية اليونان بعد أن اعترفت الحكومة في 2009 أنها تعاني عجزا في الميزانية العامة مقدرا بـ15% بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، ونتيجة هذا الاعلان قد ارتفعت نسبة الفائدة على القروض الحكومية في السوق إلى أكثر من 8,5%⁽¹⁾.

الفرع الأول: تاريخ إنضمام اليونان للتكتل الأوروبي

إنضم اليونان إلى الإتحاد الأوروبي سنة 1981، وإنفتح بذلك من كل الآليات الممنوحة من طرف الإتحاد في شكل صناديق إعانات يوفرها هذا الأخير للبلدان المنظوية تحته والتميزة بدخل أقل من المعدل الأوروبي، هذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيته، ومضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد بـ8 مرات، ففي حين كان هذا الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981، فأصبح يقارب 32000 دولار في الوقت الحالي مما أتاح لليونان مشاركة للدول المتقدمة في التصنيف العالمي الممنوح من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي صنف اليونان في المرتبة 25 على 177 دولة لكن ومنذ أن انضمت 10 دول جديدة إلى قائمة الإتحاد الأوروبي سنة 2004 بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان، حيث أن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لايتجاوز 25000 دولار، أي أقل بكثير من الدخل السنوي لليونان، فانتقلت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها⁽²⁾.

أولا: نظرة على الإقتصاد اليوناني

إقتصاد اليونان هو 43 أكبر اقتصاد في العالم بـ 249 مليار دولار وإعتبارا من عام 2012 هو الثالث عشر أكبر إقتصاد في الإقتصاد الأوروبي من حيث الدخل للفرد الواحد وفقا لإحصائيات البنك الدولي⁽³⁾.

⁽¹⁾ برهوم أسماء، "أزمة اليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، أيام 27/26 فيفري 2012، المركز الجامعي بالوادي، ص: 2.

⁽²⁾ رضا شكندالي، الإقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، العدد 08، تونس، 2010/12/01، ص: 19.

⁽³⁾ . 35 : 2/11/2013, 21 : economy of Grece at : http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Greece

ويقوم اقتصاد اليونان حول دعائم أساسية هي⁽¹⁾

1_ السياحة

تجذب اليونان مايزيد عن 16 مليون سائح سنويا، ويسهم قطاع السياحة بنسبة 18,3 من الناتج المحلي الاجمالي لتصبح 19% سنة 2009.

2_ النقل البحري

يعتبر قطاع النقل البحري قطاعا أساسيا منذ وقت طويل، كانت اليونان تملك 615 باخرة عام 1813 يعمل عليها 37500 عامل، وتعتبر اليونان اليوم ضمن أكبر 5 دول في العالم و الإتحاد الأوروبي.

3_ الزراعة

تصنف اليونان حسب إحصائيات الإتحاد الأوروبي لعام 2010 بأعلى إنتاج في الإتحاد الأوروبي في إنتاج القطن (183 ألف طن) وتصنف في الترتيب الثاني في إنتاج الأرز (229 ألف طن) والترتيب الثالث في إنتاج اثنين البندورة والبطيخ، والترتيب الرابع في إنتاج الخدمات ويعمل 12% من القوة العاملة في قطاع الزراعة.

وتتمتع اليونان بمستوى عال من المعيشة ومؤشر التنمية البشرية مرتفعة جدا لتحل المرتبة 29 في العالم عام 2011، ونمو الناتج المحلي الإجمالي منذ 1990 في وقت مبكر كان أعلى من المتوسط في الإتحاد الأوروبي، ومع ذلك يواجه الاقتصاد اليوناني أيضا مشاكل كبيرة بما في ذلك إرتفاع معدلات البطالة بسرعة والبيروقراطية غير الفعالة والتهرب من الضرائب والفساد وإنخفاض القدرة التنافسية، وفقا لمنظمة الشفافية الدولية، اليونان لديها مؤشر مدركات الفساد أسوأ في الإتحاد الأوروبي الرتبة 36 وتأتي في الرتبة 94 في العالم، كما أن لديها أدنى مؤشر في الإتحاد الأوروبي من الحرية الاقتصادية ومؤشر التنافسية العالمية برتبة 117 و 91 على التوالي.

بعد 14 سنة متتالية من النمو الاقتصادي ذهب اليونان إلى الركود في عام 2008 إشارة إلى تجاه الافراط في الاقتراض في السنوات الأخيرة⁽²⁾.

⁽¹⁾ محمد حبش، الأزمة المالية اليونانية إلى أين ؟ ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد التاسع عشر، العدين الثالث والرابع، سنة التاسعة عشر، ديسمبر 2011، ص: 12.

⁽²⁾ . 30 : 22 / 11 / 2013 . http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Greece at : economy of Grece

ثانيا: سمات الإقتصاد اليوناني

يمكن إجمال أهم سمات الإقتصاد اليوناني في النقاط التالية⁽¹⁾

- تتميز المعيشة في اليونان بالإسراف والتبذير والغلاء حيث تعود اليونانيون على العيش فوق طاقة مدخولاتهم.
- إقتصاد اليونان صغير نسبيا بالمقاييس الأوروبية يعاني من تضخم القطاع العام الذي يصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي.
- صادرات اليونان تعتمد بشكل كبير على قطاع المنسوجات والسياحة وهي طاقات موسمية شديدة التقلب.
- تعاني المؤسسات في اليونان العديد من المشاكل منها انخفاض مستويات الكفاءة والإنتاجية وضعف كبير في مجال التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد الأمر الذي صعب اندماج الإقتصاد اليوناني مع الإقتصاد العالمي الذي يتسم بالديناميكية كما تعاني معظم هذه المؤسسات من استئدانة مفرطة قد تعرضها لضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات.
- يعاني الإقتصاد اليوناني من ضعف التنافسية ومشاكل حادة في السياسات الإقتصادية الكلية خاصة في المالية العامة التي انطلقت منها بذور أزمة اليونان المالية الإقتصادية.
- إن الناتج المحلي لليونان لا يشكل أكثر من 3% من الناتج القومي لمنطقة اليورو، لكن العجز في اليونان يشكل 13% من الناتج المحلي وهذا يمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح فيه في منطقة اليورو، متجاوزا حجم العجز إلى حوالي 400 مليار دولار، إلا أن اليونان تتحمل مسؤولية ذلك منذ إندلاع الأزمة المالية العالمية فهي لم تتعامل بشفافية مع الموضوع، بل تلاعبت في السجلات المالية لإخفاء العجز في ميزانيتها.
- إقدام البنك الأمريكي غولدمان ساكس على مساعدة اليونان لإخفاء حجم ديونها الحقيقي بحجة الإنضمام إلى منطقة اليورو.
- عدم الإستقرار في أسواق الديون اليونانية وغيرها من الأسواق المالية زاد من تداول المشتقات الأخرى.
- لوحظ أن الطلب المحلي قد نما بقدار 4,2 % بالمقارنة بنسبة 1,8% نمو في منطقة اليورو بأكملها ويرجع السبب في هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلى الإقتراض من الخارج لتمويل

⁽¹⁾ شريف غياط، سهام بوفلل، التداعيات الناجمة عن عالمية أزمة الرهن العقاري (أزمة منطقة اليورو نموذجا)، الملحق الثاني حول الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال أفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 ماي 2013، ص: 15.

مشروعاتها التنموية، دون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها للوفاء بتلك القروض الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حساباتها الجارية.

- تخلي اليونان عن زراعات استراتيجية مثل الزيتون والحمضيات بسبب موافقتها على شروط الإحتكارات الأوروبية الرأسمالية حيث أن زراعتها محتكرة لإيطاليا واسبانيا.
- والجدير بالإشارة أن الأزمة المالية العالمية كان لها تداعياتها السلبية الخطيرة على الاقتصاد اليوناني لإعتماده على القطاع الخدمي والسياحي والتي كانت من القطاعات الشديدة التأثر بهذه الأزمة.

الفرع الثاني: جذور وأسباب الأزمة المالية اليونانية

أولاً: جذور أزمة المالية اليونانية

عاشت اليونان تحت الحكم العثماني مدة تقارب أربعة قرون (من القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر) ، وحينما ضعفت الدولة العثمانية حررت اليونان أرضيها من النفوذ العثماني تدريجياً، وبسبب ضعف الاقتصاد وتردي أحوال البنية التحتية اضطرت اليونان إلى السعي للحصول على قروض من الدول الأوروبية، وقد حصلت بالفعل على أول قرض من بريطانيا بعد الإستقلال عام 1923 بعدها حصلت على قروض أخرى خلال مراحل متتالية، وقد أعلنت اليونان عجزها من الإيفاء بالتزامات الديون وأعلنت إفلاسها أربع مرات في السنوات 1827، 1843، 1893، 1932، وتكاد تكون أسباب عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها في المرات السابقة هي نفس الأسباب التي أدت إلى عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها حالياً والتي قد تقودها إلى الإعلان الرسمي عن الإفلاس للمرة الخامسة بعد استقلالها⁽¹⁾.

حيث أن أزمة الديون في اليونان بدأ أثرها يظهر على الشعب اليوناني مع بداية التسعينات من تراجع الإنتاجية وإنهيار البنية التحتية لعمليات الإنتاج والإتجاه إلى الإستيراد لسد الطلب إلى جانب تراجع قطاع الصناعات التحويلية التقليدية ومع إرتفاع معدلات البطالة وإرتفاع التضخم والبدخ الحكومي أكبر العوامل في تعقد المشكلة وإرتفاع الديون فحينما ننظر مثلاً إلى تكلفة إستضافة الألعاب اليونانية سنة 2004 نجد أنها بلغت أعلى من أي تكلفة ألعاب أولمبية من قبل، ولاكن لم تعبأ الحكومة بكل هذه الديون سوى أنها سوف تحمل أفراد القطاع العائلي البسطاء هذه التكلفة على مدى 15 عاما المقبلة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز في الميوانية العامة لتتجاوز بشكل كبير الناتج الاجمالي، وعندما ضربت الأزمة العالمية في سبتمبر 2008 لم تتعامل الحكومة اليونانية السابقة بشفافية، بل لجأت إلى التلاعب في السجلات المالية لإخفاء حجم العجز في ميزانيتها، كشفتها الحكومة الاشتراكية التي انتخبت في أكتوبر 2009، حيث

(1) عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو 2012، ص: 2.

أظهرت المراجعات الإحصائية أن التمويل العام في وضع سيئ ذلك أن الناتج المحلي لليونان لا يشكل أكثر من 3% من الناتج القومي لمنطقة اليورو، متجاوزا حجم العجز أكثر من 300 مليار يورو⁽¹⁾.

وعلى الرغم من تنوع اليونان لمصادر اقتراضها، إلا أن هذه الديون لم تحقق الأهداف المرجوة منها وذلك للأسباب التالية⁽²⁾:

- ✓ الانفاق العالي على التسلح
- ✓ التسبب الإداري والفساد.
- ✓ تخلف النظام المصرفي.
- ✓ ضعف البنية التحتية .
- ✓ تخلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
- ✓ عجز الدولة عن جمع الضرائب.
- ✓ البيروقراطية والمحسوبية السياسية وعجز الدولة عن تطبيق القوانين لحسابات سياسية واجتماعية وخشيتها من النقابات.
- ✓ الالتزامات والأعباء المالية للديون اليونانية، والتي تعتبر من أفسى الديون شروطا وأعلاها فائدة، وذلك لأنها كانت تتم تحت ظروف إقتصادية وسياسية ضاغطة.
- ✓ فقدان اليونان لحصتها من السوق المحلية والأوروبية بعد دخولها الاتحاد الاوروبي وذلك لضعف القدرة التنافسية للصناعات اليونانية مقارنة بالصناعات الأوروبية.
- ✓ ضعف السياحة، وذلك بسبب عدم تحديث البنية السياحية مقابل نمو مراكز سياحية منافسة مثل بعض بلدان أوروبا الشرقية، مصر، تونس، تركيا.
- ✓ ضعف النظام المعلوماتي، حيث أن الدولة لم تكن لديها احصائيات لأعداد موظفي الدولة والمتعاقدين حتى ان كثيرا منهم كانت تصرف رواتبهم حتى بعد مماتهم.
- ✓ عدم توافق النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل حيث أنه أقرب إلى التعليم النظري منه إلى العملي.
- ✓ إزدياد أعداد التعاقدين والذي يشكل عبئا على الاقتصاد وهي من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الأوروبية الهرمة.
- ✓ ضعف مستوى التنسيق بين مؤسسات الدولة و وزاراتها فعلى سبيل المثال تقوم المستشفيات والإيدرات المحلية وصناديق التأمين بتحديد ميزانيتها بنفسها ودون رقابة أو قرار حكومي مما

(1) حسين بورغدة، حنان درحمون، مرجع سابق، ، ص: 10.

(2) عبد اللطيف درويش، مرجع سابق، ص: 3.

أدى إلى هدر كبير للأموال نتيجة لما تقدم استمرت اليونان في سياسة اللجوء إلى الاقتراض دون حساب لتداعيات ذلك حتى أن أحد السياسيين الأوروبيين قال (إن اليونان مدمنة ديون).

ثانياً: أسباب الأزمة المالية اليونانية

هناك عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية أدت إلى وقوع اليونان في أزمة الدين السيادي نذكرها فيما يلي:

1_ العوامل الداخلية

حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشاً ونشاطاً خلال الفترة (2001_2007) حيث نما الاقتصاد بنسبة 4% ويساهم بذلك تسهيل التوسع بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص وإزدياد الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الإيرادات بنسبة 31% ، كذلك ساهم ضعف التحصيل الضريبي في زيادة عجز الموازنة العامة بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 مليون يورو سنوياً وزادت الرواتب بمعدل 5%، بينما بلغت الزيادة في الإتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية، بالإضافة إلى زيادة عجز الميزان التجاري⁽¹⁾.

ومن الأسباب كذلك نذكر⁽²⁾ :

• العجز المستمر في الميزانية إذ كانت اليونان تعاني من عجز سنوي يقدر بـ 5% منذ سنة 2001.

• عزز خفض تكاليف الاقتراض وتوسيع الطلب المحلي وزيادة عائدات الضرائب في دول GHPS* وبدلاً من الاعتراف بهذه الإيرادات المؤقتة زادت هذه الحكومات من حجم الإنفاق، فضلاً عن سوء الإدارة المالية في اليونان.

• عدم مرونة النموذج الاقتصادي المحلي وفشله في استقطاب الإستثمارات الداخلية والعالمية.

• إن الاقتصاد اليوناني أخفى لفترة غير قصيرة حقيقة المشاكل التي يعاني منها، ولم تكن هناك الشفافية الكافية للإفصاح عن حقيقة تضخم الديون السيادية وصعوبة تغطيتها⁽³⁾.

في الفترة الممتدة بين (2004، 2009) ارتفع الدين العام 70 مليار يورو إضافية، كما ارتفعت نسبة العجز والإنفاق العام لذلك قدمت تلك الحكومة استقالتها تحت الضغط الاقتصادي والاجتماعي، وتحت ضغط فضائح الإختلاس المالية من قبل مسؤولين نافذين في الدولة، وجاءت بعدها حكومة الإشتراكية إلى السلطة

(1) محمد حبش، مرجع سابق، ص: 13.

(2) نزار سناء، زابدي مريم، دور التحرير المالي في انتشار أزمة الديون السيادية اليونانية في منطقة اليورو، ملتقى دولي حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، أيام 8/7 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، ص: 08.

* اليونان، إيطاليا، أيرلندا، البرتغال، إسبانيا.

(3) الديون اليونانية وأزمة اليورو و الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي، مجلس الغرفة السعودية، العدد التاسع عشر، يونيو 2010، ص: 16.

ووجدت أنها غير قادرة على معرفة الحجم الحقيقي للدين العام لذلك بادرت الحكومة إلى تشكيل لجنة مستقلة للتحقق من حجم الدين، بالرغم من أن حجم هذا الدين الذي أعلن عنه آنذاك هو 300 مليار يورو، إلا أن اللجنة اكتشفت أنه قد يصل إلى ترليون يورو، ويمكن أن نتبين حجم الأزمة حين نقارن حجم الدين العام لمجمل الدخل القومي لعام 2009 والبالغ 260 مليار يورو بحسب مصادر الميزانية العامة للدولة. وبتفصيل الديون اليونانية يمكن تقسيمها كما يلي⁽¹⁾:

- 270 مليار يورو ديون القطاع العام.
 - 30 مليار يورو ديون حكومية داخلية على شكل سندات لقطاع التأمين.
 - 25 مليار يورو قروض معطاة بضمان القطاع العام 80% منها غير قابلة للسداد أو الاسترداد.
 - 8 مليار يورو ديون المؤسسات قامت بمشاريع وقدمت خدمات ومستلزمات مستشفيات للدولة.
 - 1,7 مليار يورو على شكل سندات والالتزامات واستحقاقات للإرادات المحلية كديون على الدولة.
 - 1,3 مليار يورو مرتبات والالتزامات مستحقة لموظفي شركة الأولمبيك للطيران.
 - 1 مليار يورو ديون أخرى.
 - 300 مليار يورو عجز لمؤسسات التأمين الإجتماعي عام 2005_2006.
 - 280 مليار يورو ديون الشركات والأفراد للبنوك.
 - 28 مليار يورو تم تقديمها للبنوك خلال الأزمة المالية العالمية على شكل ضمانات.
- ولذلك فإن مجمل الدين العام هو 948 مليار يورو.

2_ العوامل الخارجية

ومن بين العوامل نذكر⁽²⁾

أ_ الدخول في عضوية العملة الأوروبية

أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية تتماشى مع إتفاقية ماسترخت نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية مما أدى إلى التأخير في إتخاذ إجراءات مالية وإقتصادية لحل هذه المشاكل.

ب_ الأزمة المالية العالمية 2008

تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% في عام 2009، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13,6% في عام 2009.

(1): عبد اللطيف درويش، مرجع سابق، ص: 4.

(2): محمد حبش، مرجع سابق، ص: 13.

إضافة إلى⁽¹⁾:

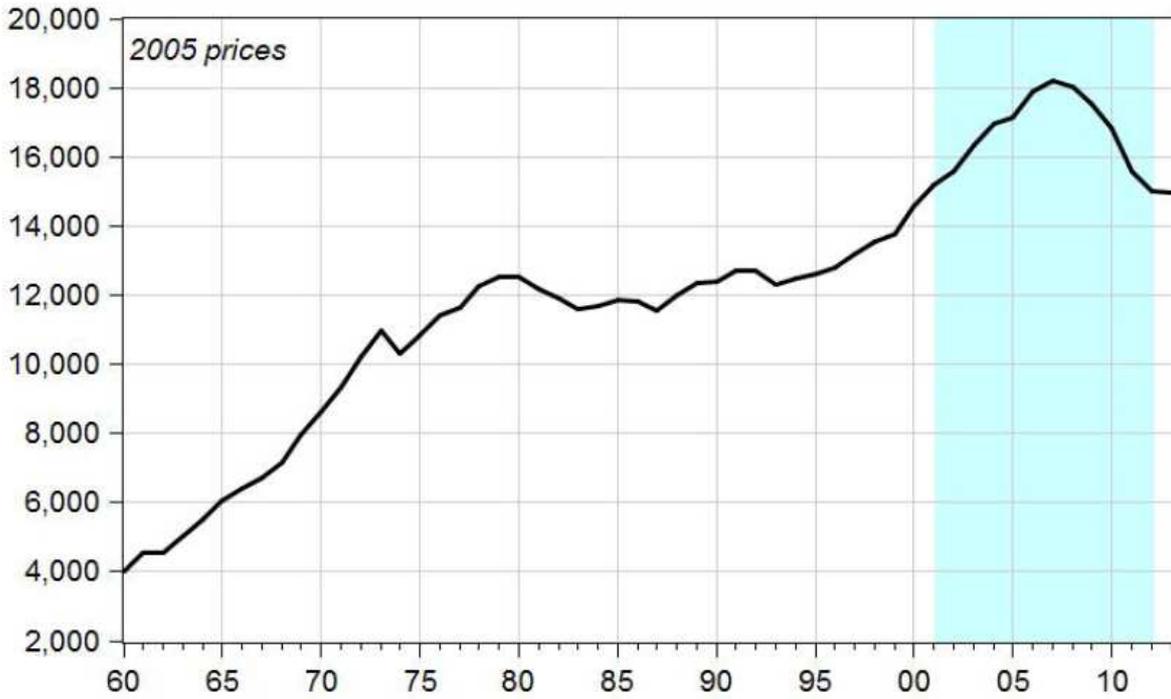
– زيادة الطلب المحلي لـ GHPS بفعل النمو السريع للأجور التي تجاوزت الإنتاجية، وتآكل القدرة التنافسية الخارجية لهذه الدول.

– إنخفضت أسعار السندات على الصعيد العالمي فقد فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8 و17% في سنة 2010 مع خسائر أعلى عموماً في الدول ذات الدخل المرتفع كما كان هناك إنخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

الفرع الثالث: قراءة في المؤشرات الإقتصادية الكلية لليونان

أولاً: الناتج القومي الحقيقي

شكل (1-5) الناتج القومي الحقيقي للفرد



Source : Dimitri B. papadimitrou, Gennaror Zezza, Vincent Duwicquet , **Current prospects For The GREEK**, Economy, interim Report, annandal –on- hudson, New york, Septembre, 2012, p :4.

من خلال الشكل نلاحظ أن نصيب الفرد في اليونان شهد زيادة كبيرة جداً في الرفاهية الإقتصادية خلال فترة 1960 و 1970 عندما كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 210% أو ما متوسطه 6,1% سنوياً بين عامي 1980 و 1995 وقد تسارع النمو في عهد اليورو في 2001 حتى عام 2007 عندما ضربت الأزمة العالمية في عام 2008 بدأ الناتج المحلي ينخفض وقد انخفض إلى ما دون 20% في نهاية 2012 من ذروته في عام 2007⁽²⁾

⁽¹⁾: نزار سناء، زايدي مريم، مرجع سابق، ص: 8.

⁽²⁾: Dimitri B. papadimitrou, Gennaror Zezza, Vincent Duwicquet , opcit, p : 4.

ثانيا: الاستهلاك في اليونان

جدول(1-4) الاستهلاك في اليونان %

	2015	2014	2013	2012	2011	2010	09_94	الناتج المحلي الاجمالي % لسنة 2012	العملة مليار يورو لسنة 2012	
الاستهلاك الخاص	1,4	-1,6	-6,7	-9,1	-7,7	-6,2	3,1	73,7	142,8	
الاستهلاك العام	-1,2	-4,0	-4,9	-4,2	-5,2	-8,7	3,1	17,8	34,4	
المؤشر المنسق لاسعار المستهلك	0,3	0,4-	-0,8	1,0	3,1	4,7	-	-	-	

من إعداد الباحثة بناء على:

Source : European Commission, European Economic Forecast, Autumn 2013, p:61

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن الاستهلاك الخاص والعام خلال الفترة (1994-2009) كان ثابتا في حدود 3,1% لينخفض بالنسبة للإستهلاك الخاص خلال السنوات الأخرى 2010 و 2011 و 2012 و 2013 بنسب مختلفة على التوالي 6,2 - ، -7,7 ، -9,1 ، -6,7 ذلك تزامنا مع أزمة الديون السيادية التي ألقت بظلالها على الإقتصاد اليوناني لتوقع أن يرتفع في عام 2014 و 2015، بنسبة 1,4 على عكس الاستهلاك العام الذي كان منخفضا طيلة هذه السنوات ل يبقى كذلك على حسب التوقعات حتى سنة 2015 ب -1,2 % .

ثالثا: التجارة الخارجية لليونان

جدول (5-1) التجارة الخارجية لليونان

%

2015	2014	2013	2012	2011	2010	09_94	الناتج المحلي الاجمالي % لسنة 2012	العملة مليار يورو لسنة 2012	
5,5	4,6	2,5	-2,4	0,3	5,2	4,5	27	32,3	الصادرات (سلع و خدمات)
2,7	1,3-	-7,1	-13,8	-7,3	-6,2	4,9	32,0	62,1	واردات (سلع و خدمات)
0,3	0,1-	0,2	-1,0	0,6	1,8	0,0	-	-	الميزان التجاري
-8,2	-8,7	-9,6	-11,3	-14,0	-14,3	-16,2	-	-	ميزان الحساب الجاري

من اعداد الباحثة بناء على:

Source : European Commission, European Economic Forecast, Autumn 2013, p: 61

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع والخدمات كانت ثابتة خلال الفترة (94 _ 2009) بنسبة 4,5% لتتخفص صادرات على التوالي في السنوات 2011 و 2012 بنسبة 0,3 و -2,4% لتعاود الارتفاع خلال سنة 2013 بنسبة 2,5% ويتوقع أن ترتفع خلال السنتين المتتاليتين بنسبة 4,6% و 5,5% أما الواردات فقد إنخفضت كثيرا خلال سنوات 2011 و 2012 بنسبة -7,3% و -13,8% وذلك راجع إلى ثقل حجم الأزمة التي تعرضت لها اليونان من جراء أزمة الديون السيادية وإنخفاض الطلب على السلع والخدمات الأجنبية نتيجة تراجع الدخل والسياسة التي دخلت فيها

الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي و أزمة الديون السيادية

اليونان من أجل الخروج من الأزمة بأقل الخسائر أما بالنسبة للميزان التجاري وميزان الحساب الجاري فقد تعرض إلى فترات مختلفة ومتفاوتة في العجز إلا أن ميزان الحساب الجاري الأكثر تضررا لأنه دائما في حالة عجز ومتوقع أن يبقى كذلك إلى غاية 2015 ب 8,2% .

رابعاً: الاستثمار والادخار في اليونان

جدول (1-6) الاستثمار و الإدخار في اليونان

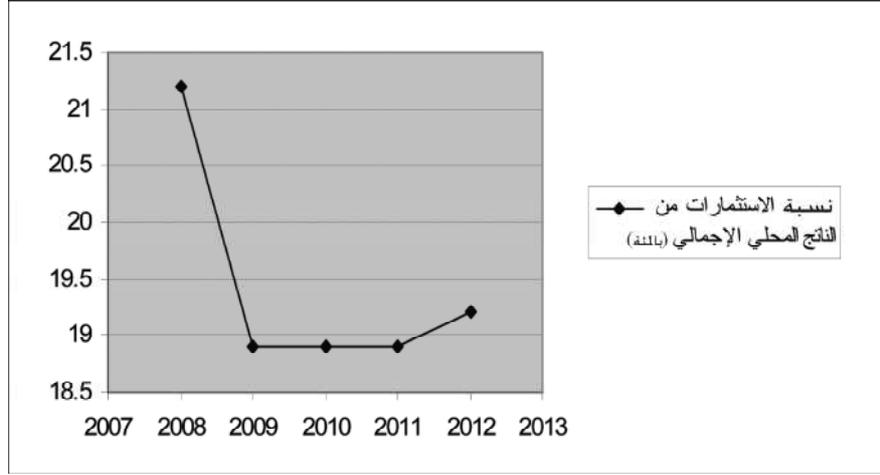
%

2015	2014	2013	2012	2011	2010	09-94	الناتج المحلي الاجمالي % لسنة 2012	العملة مليار يورو لسنة 2012	
11,3	5,3	-5,9	-19,2	-19,6	-15,0	4,3	13,1	25,5	تكوين رأس المال الثابت
13,0	8,9	-2,1	-17,3	-18,1	-8,2	8,6	5,4	10,5	منها: المعدات
-0,7	-1,0	-4,9	-5,5	-2,9	-1,3	0,1	-	-	معدل ادخار الاسر

من إعداد الباحثة بناء على:

Source : European Commission, European Economic Forecast, Autumn 2013,p : 61

شكل (1-6) مجمل الاستثمارات اليونان %



المصدر: فاطمة الزهراء رقايقية، أزمة الديون السيادية الأوروبية وآليات التعامل معها، مجلة المستقبل العربي، ص: 60.

وفقا للجدول والشكل بلغ تكوين رأس المال الثابت 25,5 بليون يورو بالأسعار الثابتة من العام 2010 مما يدل على انخفاض قدره 19% مقارنة مع مستويات العام 2011 ب 31,5 بليون يورو ويرجع ذلك إلى انخفاض حاد للنفقات العامة والسياسة المالية التقيدية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تمر بها اليونان، وعلى الرغم من الأزمة فإن صافي تدفق الإستثمار الأجنبي في اليونان أظهر زيادة معتبرة من 179% بين عامي 2011 و 2012 من مستويات منخفضة من 822 مليون يورو في 2011 إلى 2,3 بليون يورو في 2012 ويرجع ذلك أساسا إلى دمج الخسائر بين الشركات الأجنبية في اليونان والأرباح السلبية المعاد إستثمارها وذلك وفقا لتصريح منظمة التعاون والتنمية الأوكناد⁽¹⁾ مع بقاء معدل الإدخار سالب نتيجة للظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع اليوناني.

⁽¹⁾ : www.ivingrecc.gov.gr at 30/11/2013 à 18 :22

خامسا: البطالة في اليونان

جدول (1-7) البطالة في اليونان %

2015	2014	2013	2012	2011	2010	09-94	الناتج المحلي الإجمالي 2012	العملة مليار يورو 2012	
2,6	0,6	2,7	2,6	-5,6	-2,6	1,2			معدل البطالة
24,0	26,0	27,0	24,3	17,7	12,6	9,8			تعويضات العاملين
0,0	-1,5	-7,2	-4,2	-3,4	-2,6	6,6			تكاليف وحدة العمل الاقتصاد ككل
-0,3	-1,5	-6,5	-6,2	-1,8	-0,1	4,8			حقيقي وحدة تكلفة العمالة

من اعداد الباحثة بناء على:

Source : European Commission, European Economic Forecast, Autumn 2013,p : 61

من خلال الجدول معدل البطالة بالتقريب ثابت خلال الفترة (09-94) بنسبة 1,2% لينخفض بعد ذلك خلال السنوات التالية ليصل إلى أقصى حد له سنة 2014 بنسبة 8,3%- وذلك بسبب انخفاض الطلب الكلي وإصلاحات تحديد الأجور بسبب الأزمة المالية التي تمر بها اليونان ثم ارتفع بعد ذلك في سنة 2014 بنسبة 0,6% ومن المتوقع أن يرتفع أكثر من ذلك في حدود 2,6% سنة 2015

سادسا: الناتج والدخل القومي الإجمالي لليونان

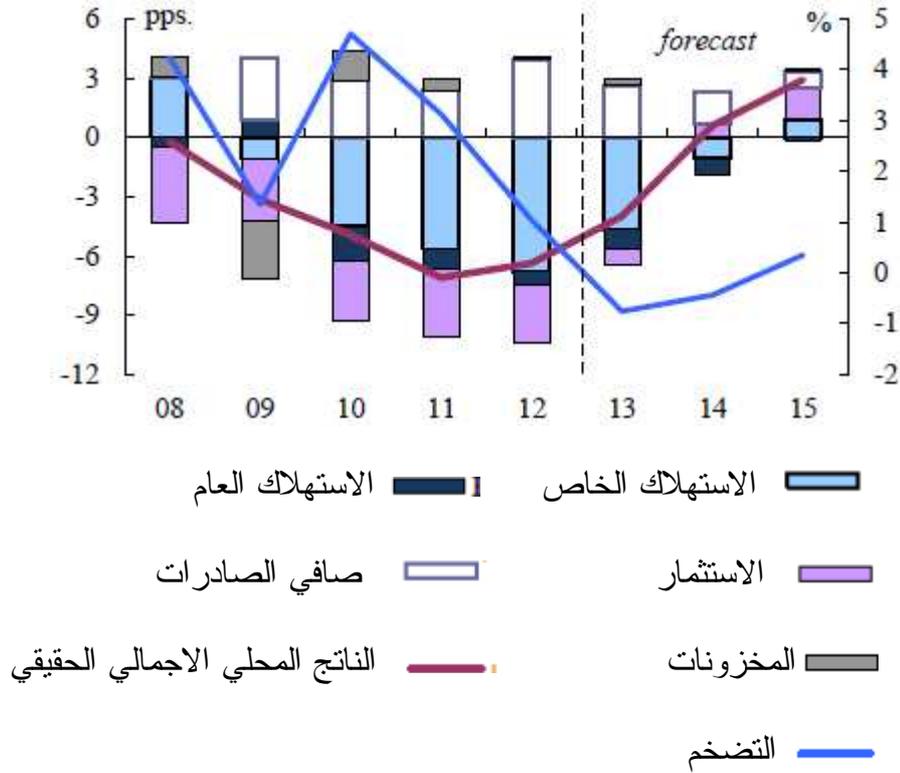
جدول (1-8) الناتج والدخل القومي الإجمالي لليونان %

2015	2014	2013	2012	2011	2010	09-94	الناتج المحلي الإجمالي 2012	العملة مليار يورو 2012		
2,9	0,6	-4,0	-6,4	-7,1	-4,9	2,9	100,0	193,7	الناتج المحلي الإجمالي	
2,3	_0,3	-4,7	-3,1	-7,2	-5,3	2,8	100,5	194,7	الدخل القومي الإجمالي	
2,3	-1,2	-6,5	-10,5	-9,0	-8,5	3,5	-	-	المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي: الطلب محلي	
0,1	0,0	0,3	0,0	-0,4	0,7	-0,2	-	-	المخزونات	المساهمة
0,8	1,6	2,6	3,7	2,4	3,0	-0,5	-	-	صافي الصادرات	في نمو الناتج المحلي الاجمالي

من إعداد الباحثة بناء على :

Source : European Commission, European Economic Forecast, Autumn 2013, p : 61

شكل (1-7) نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومكوناته الأساسية



Source : European Commission, European Economic Forecast, Autumn 2013, p : 61

من خلال قراءة الجدول والشكل يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي كانا ثابتين ومتقاربين في القيمة خلال الفترة (09-94) بنسبة 2,9 و 2,8 على التوالي لينخفض خلال الفترات المالية المصادفة للأزمة المالية في اليونان (2013-2010) بنسب -4,9% و -7,1% و -6,4% و -4,0% للناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة للدخل القومي الإجمالي الذي تراوحت نسبته ما بين 5,3% و 7,2% و 3,1% و 4,7% لنفس السنوات، ويتوقع أن يرتفع في السنوات المالية 2014 و 2015 ب 0,3% و 2,3% بسبب انتعاش قطاع السياحة في اليونان بحكم أنها عصب الإقتصاد اليوناني كما نلاحظ كذلك أن صافي الصادرات يقيم بقيمة سالبة في فترة (09-94) وذلك راجع لإنخفاض القدرة التنافسية للصادرات اليونان وإنخفاض الطلب عليها. ثم بدأت ترتفع بعد ذلك بنسب متفاوتة 3,0% ثم 2,4% و 3,7% مع ارتفاع المخزونات نتيجة توقع التعافي من الأزمة في السنوات 2014 و 2015.

سابعاً: الدين الاجمالي والتوازن العام

جدول (1-9) الدين الاجمالي والتوازن العام لليونان %

2015	2014	2013	2012	2011	2010	09_94	الناتج المحلي الاجمالي	العملة مليار يورو	
0.2	-0,1	-0,4	-2,9	-9.8	-11,0	-8,3	-	-	صافي الإقراض (+) أو الاقتراض (-)
0,9	2,6	-7,5	-3,2	-5,2	-8,4	-7,0	-	-	توازن الميزانية المعدلة دورياً
-0,1	1,0	1,2	-1,0	-5,8	-8,9	-8,3	-	-	توازن الميزانية الهيكلية
-1,1	-2,0	-13,5	-9,0	-9,5	-10,7	-6,7	-	-	التوازن العام للحكومة
170,9	175,9	176,2	156,9	170,3	148,3	103,8	-	-	الدين الاجمالي العام

من إعداد الباحثة بناء على:

Source : European Commission, European Economic Forecast, Autumn 2013 ;p : 61

من خلال ملاحظة بيانات وأرقام الجدول أعلاه نلاحظ أن الموقف المالي لليونان صعب جداً، ويبرز ذلك من خلال تزايد الدين العام وتذبذب في عجز الميزانية الهيكلية والتوازن العام للحكومة مع توقع تحسن الوضع في 2014 و 2015، وهذا ما يجعل الاقتصاد اليوناني يواجه صعوبات في النمو والتعقيد بالنسبة لحصولها على مصادر الإقراض بالإضافة إلى النسبة المرتفعة من الدين الإجمالي للحكومة العامة الذي يعتبر مرتفعاً جداً وخروج اليونان من الشرط الضروري إلى الإنضمام إلى منطقة اليورو المحدد ب 60% من الناتج المحلي الإجمالي والتي فاقت الحدود المعقولة إذ وصلت إلى حد قياسي سنة 2013 ب 176,2 بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة الفصل الأول

يواجه الإقتصاد العالمي أنواعا متعددة من الأزمات التي تختلف في سبب حدوثها وشدتها ومراحلها ونتائجها، وقد كان آخرها أزمة الديون السيادية التي ضربت الإتحاد الأوروبي وهددت بإنهيار الإتحاد النقدي واضعة إياه أمام أكبر و أشد إختبار عرفة خلال مسيرة تكامله من خلال مؤشرات السلبية التي ظهرت بمجرد الإعلان عن الأزمة، حيث ارتفع الدين الحكومي الإجمالي لأكثر من 50% في منطقة اليورو والعجز الكبير في الموازنة العامة الذي فاق 14% واتفاح في معدلات الفائدة في أوساط المتعاملين في الأسواق المالية والتي تعتبر أهم ركائز قيام النظام النقدي الأوروبي.

الفصل الثاني

إفرازات أزمة الديون

السيادية على دول الإتحاد

وعلى الشراكة

الأورومتوسطية

تمهيد

سعى الإتحاد الأوروبي في إطار العلاقات المتعددة الأطراف إلى سياسة متوسطة جسدها من خلال إعلان برشلونة الذي تضمن مجموعة من المبادئ برزت من خلال الإستراتيجية الجديدة للمجموعة الأوروبية تجاه دول المنطقة المتوسطية بهدف تعزيز الكيان الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق توقيع اتفاقيات ثنائية مع كل بلد من بلدان منطقة جنوبي المتوسط، وتمديد العلاقات إلى سياسة الجوار الأوروبي من خلال الجهود الأمم في الإنتقال والإصلاح بحيث تصبح سياسة الجوار أداة أساسية للتعاون الإقليمي يساعد على تطوير الكامل في ظل الإمكانيات المتاحة، وفي خضم الأوضاع العالمية وتشابك العلاقات الإقتصادية ، وتعدد الروابط المالية والتجارية، وتدويل الأزمات و انتقال من نقطة المركز لدول الإتحاد الأوروبي إلى الدول المحيطة والمجاورة في إطار العلاقات الثنائية فإن أزمة الديون السيادية الأوروبية لا تقتصر فقط على دولة التي انطلقت فيها شرارة لأول مرة بل ينتقل أثرها إلى دول الإتحاد الأوروبي نفسها بل وإلى الدول التي ترتبط به بعلاقات وهذا الأثر قد يكون سطحي أو عميق بحسب درجة الروابط الإقتصادية، وعلى هذا الأساس سوف نتطلع إلى ذلك في هذا الفصل وفقا إلى ثلاث مباحث الآتية:

المبحث الأول: مسار الشراكة الأورومتوسطية

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة المالية اليونانية على دول الإتحاد الأوروبي والحلول المقترحة

المبحث الثالث: انتقال أزمة منطقة اليورو إلى الدول الشريكة

المبحث الأول: مسار الشراكة الأورومتوسطية

تنفيذا للسياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي واسترشادا بإطار العمل متعدد الأطراف الذي ينص عليه اعلان برشلونة وبهدف توقيع اتفاقيات ثنائية مع كل بلد من بلدان منطقة جنوبي المتوسط عرض الإتحاد الأوروبي على الدول المقترح انضمامها لاتفاقيات المشاركة مشروعات متقاربة المضمون لكنها تختلف في التفاصيل⁽¹⁾.

المطلب الأول: السياق التاريخي للعلاقات الأورومتوسطية

شهد النصف الأول من التسعينات وفي بداية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تحركات من جانب الدول الكبرى لإعادة صياغة شق العلاقات الدولية، وقادت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفردا جهودا لإرساء قواعد نظام عالمي جديد لم يتبلور بعد لشكوك جادة في امكانية قيامه على نمط أحادي القطبية، كما توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو اعادة تقييم سياستها تجاه دول الجوار على شرق و جنوب المتوسط، وكانت بدايات هذا التوجه البيان الذي عقد في لشبونة 1992 الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تماما كالشرق الأوسط⁽²⁾، وقد ركزت أوروبا على خلق أكبر تجمع اقتصادي يكون في المركز و محور الإتحاد الأوروبي ممثلا لأوروبا ودائما وفي نفس اطار المحور الأول توجد مجموعتان حيث تضم المجموعة الأولى الدول الاشتراكية سابقا حيث أن اندماجها في الإتحاد اقتصاديا وعسكريا في حلف الناتو*، أما المجموعة الثانية فتمثل الدول العربية جنوب المتوسط وتتكون في البداية من 12 دولة ثم تضاف إليها دول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية⁽³⁾، وبناءا على ماسبق تم اقتراح انشاء منطقة للشراكة الأورومتوسطية.

الفرع الأول: ماهية الشراكة الأورومتوسطية

قبل التطرق للشراكة الأورومتوسطية لابد من تحديد المفاهيم الخاصة بهذا النوع من التكتلات، فمفهوم الشراكة له مجال واسع يتطلب حصره في معنى دقيق، فالشراكة هي أحد أشكال التقارب والتعاون بين البلدان والمؤسسات بإخلاف جنسياتهم قصد قيام مشروع معين كما يمكن اعتبارها مبدأ لتقاسم المخاطر وتحقيق المصالح في فترات زمنية محدودة وكل هذا وفق اتفاق⁽⁴⁾.

(1): عبد الهادي عبد القادر سويقي، التجارة الخارجية، بدون بلد ولا دار نشر، 2008، ص: 289.

(2): نبيل حشاد، العولمة ومستقبل الإقتصاد العربي " فرص وتحديات"، دار إجي للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص: 485، 484.

* منظمة حلف شمال الأطلسي تأسس سنة 1949 بناءا على معاهدة شمال الأطلسي تم التوقيع عليها سنة 1949 مقرها بروكسل، والدور الرئيسي لهذا الحلف حراسة حرية الدول الأعضاء وحمايتها من خلال القوة العسكرية، وكل الدول الأعضاء تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابعة له.

(3): أحمد السيد النجار وآخرون، التحولات الإقتصادية العربية والألفية الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص: 65.

(4): أكرام مياسي، الإندماج في الإقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص:

أولاً: محاولة لفهم المتوسطية

إن مشروع المتوسطية أو ما يسمى بالشراكة الأورومتوسطية ينطلق بالقوة إلى الأمام للسيطرة على المنطقة العربية اقتصادياً وثقافياً وربط أمنها بالأمن الأوروبي، والمتوسطية هي مشروع المجموعة الأوروبية، وهو يبلور رغبة الأوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية، كمنافس قوي وفعال ضد أمريكا التي استأثرت بالزعامة الدولية لعديد السنوات⁽¹⁾.

ثالثاً: تعريف الشراكة الأورومتوسطية

إن مصطلح الشراكة بما يمتاز به من حداثة يفترض عدة معان لا تختلف فيما بينها من حيث الطبيعة بقدر ما تختلف من حيث الدرجة ويمكن حصرها كما يلي⁽²⁾.

1_ معنى عام

ويتماشى فيه عقد الشراكة مع عقد الشركة حيث تصبح الشراكة بمثابة اتفاق يلتزم بمقتضاه شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام على المساهمة في استغلال فضاء مشترك بهدف التنمية المتبادلة أو لتحقيق منفعة مشتركة تجمع ما بين السياسي والإقتصادي والإجتماعي وحتى الثقافي .

2_ معنى خاص

ويضيق فيه معنى الشراكة إلى الحد الذي يجعل منه مجرد اتفاق على الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر بين أطراف العقد حسب جدول زمني متفق عليه بينهم.

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة الأورومتوسطية والتي نسيج بعضها فيما يلي:

الشراكة الأورومتوسطية يقصد بها بلدان المشرق والمغرب واسرائيل التي ترتبط بشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وأن هذه الشراكة سوف تبدأ بالتحريك التدريجي للتجارة مع الدعم المالي قبل الإنطلاق نحو تعاون سياسي وإقتصادي أكبر يتضمن التنمية الإقتصادية والتجارة والإستقرار الإجتماعي والهجرة والبيئة على أن يكون الهدف النهائي من هذه الشراكة إقامة منطقة أوروية متوسطة تتألف من ثلاثين إلى أربعين دولة⁽³⁾.

(1): محمد العربي فلاح، المتوسطية والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2001، ص: 13_14.

(2) : عجة الجبالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص: 274.

(3): محمد مرسي، المشاركة الأوروعربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 8/9 ماي 2004، ص: 560.

كما تعرف الشراكة الأوروبية المتوسطية على أنها تجمع اقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط ، وتضم هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواء كانت أوروبية أو آسيوية أو أفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الأتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الإتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا وإسرائيل وتعد هذه الشراكة وكما حددها إعلان برشلونة إطارا شاملا متعدد الأطراف حيث لا تعتبر إتفاقا تجاريا عابرا ولا توافقا سياسيا محددًا بل هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة⁽¹⁾.

كما تعرف كذلك الشراكة الأوروبية المتوسطية بعلاقة تعاون بين الإتحاد ودول البحر المتوسط ليست وليدة اليوم وإنما جاءت كنقطة تحول جديدة في مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية نتيجة الظروف الدولية الجديدة التي ميزت إنهيار المعسكر الشرقي وبروز و.م. أ كقوة عالمية في مختلف الميادين، وهذا ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تطوير هذه العلاقة وإرتقاء بها إلى شراكة حقيقية وتعاون فعال يفتحان له المجال لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط أكثر مما يعملان على الشكل وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الطرف الآخر⁽²⁾.

لم يبدأ المشروع المتوسطي من مؤتمر برشلونة (نوفمبر 1995) والذي وضحت فيه الشراكة الأوروبية المتوسطية بل هو إمتداد لاجتماعات سابقة، بدأت منذ السبعينات لما أعلن عنه بالسياسة المتوسطية الشاملة بين سنتي (1972،1989) والحوار العربي الأوروبي (1974،1992) وكذلك الدعوة إلى السياسة المتوسطية الجديدة (1989،1995) وكذا مبادرة الأمن والتعاون في المتوسط (1991،1992)⁽³⁾.

(1): اكرام مياسي، مرجع سابق، ص: 198.

(2): غراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأوروبية جزائرية ، ملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 13/14، 2006، الجزائر، ص: 5.

(3) : محمد العربي فلاح، مرجع سابق، ص: 14.

الفرع الثاني: دوافع الشراكة الأورومتوسطية

تبنى الإتحاد الأوروبي الإستراتيجية الجديدة في مؤتمر برشلونة للتعامل مع دول حوض المتوسط التي حصر دوافعها الأساسية لإقامة الشراكة الأورومتوسطية فيما يلي⁽¹⁾.

- انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 قلب الساحة الأوروبية الجيوسياسية والإستراتيجية رأساً على عقب، حيث كان لتقدم العديد من دول وسط وشرق أوروبا للإلتزام للإتحاد الأوروبي دور في إعادة توازن علاقات الإتحاد الأوروبي جنوباً.
- أصبحت ظاهرتا العولمة والإقليمية من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي، كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية نقاطاً رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد.
- وعي لدى أوروبا بأن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا، بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية مثال ذلك الهجرة التي تتطلب تعاوناً متوسطياً من خلال الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم لدفع التنمية مما يساعد على وضع حد للهجرة غير شرعية والتطرف، لا يحل في أوروبا بل يقتضي حله أن يكون على مستوى متوسطي، وتلوث البيئة أيضاً لا يمكن حله دون سياسة متوسطية.
- وعي حكومي وعربي بضرورة الإفتتاح على تكنولوجيا والمعرفة ونقل العلم من أجل تنمية القدرات العربية، ووعي حكومات العربية بضرورة الأخذ بالأسلوب الديمقراطي بما هو تعددية فكرية وسياسية وإحترام للرأي الآخر لتكريس حقوق الإنسان وهذا لا يمكن بدون شراكة حقيقية مع أوروبا.
- أمن أوروبا هو من أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بمفهوم إستراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب، بل أمن الاقتصادي والثقافي والإجتماعي، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط مضطربة.
- الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الإندماج الأوروبي ولدعم إبراز أوروبا كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها، مما يدعم موقفها في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى، أو في كل الأحوال فإن المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورومتوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة العربية.

⁽¹⁾: رميدي عبد الوهاب، سماي علي، الآثار المتوقعة للإقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائري، ملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 13/14، 2006، الجزائر، ص: 06.

- الإتحاد الأوروبي يريد أن يلعب دورا في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة بالمنطقة تحت حجة مصالحها الإستراتيجية وخاصة النفطية.

الفرع الثالث: أهداف الشراكة الأورومتوسطية

عموما يمكن تلخيص أهداف الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من عقد الشراكة الأورومتوسطية فيما ادناه⁽¹⁾.

أولا: أهداف الإتحاد الأوروبي من الشراكة الأورومتوسطية

- العمل على تحقيق الإستقرار في دول منطقة المتوسط، حيث تعاني بعض الدول من عدة مشاكل أمنية (العنف السياسي، الصراع في الشرق الأوسط) وهذا عن طريق توفير عوامل الإستقرار فيها من خلال العمل على إحداث نمو متواصل ورفع مستويات المعيشة فيها من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي والتعاون المالي علاوة على دعم الإصلاح السياسي فإستقرار الوضع الأمني، وكذا الأوضاع الاقتصادية في الدول الشريكة من شأنه:

- ضمان أمن أوروبا ومواجهة أخطار الحركات الأوسولية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة ومواجهة خطر إنتشار الأسلحة خصوصا الغير تقليدية.
- التقليل من موجة الهجرة السرية خصوصا نحو دول جنوب أوروبا (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، اليونان..) لما لها من آثار سلبية والتي تتزايد من يوم إلى آخر إذا بقيت الأوضاع في دول الضفة الجنوبية على حالها.
- إقامة منطقة استراتيجية (سياسية واقتصادية) أوروبية متوسطية وهو ما يمكن الإتحاد الأوروبي من جهة على تقوية موقعه في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى التكيف مع الإتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمن حصة أوروبا في الإقتصاد العالمي ومن خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط والتي تنافسه فيها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى بدورها على الاستحواذ عليها.
- ضمان مصادر دائمة للطاقة بالنفط والغاز خصوصا وأن بعض الشركاء يعدون دول غنية بالنفط كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

(1) : نفس المرجع، ص:7.

ثانيا: أهداف الدول المتوسطية الشريكة

- الحصول على المساعدات المالية والقروض الممنوحة من قبل الأورويين بغية تمويل مختلف المشاريع الإنمائية، علاوة على جذب أكبر للرأسمال الأوروي في شكل استثمارات مباشرة.
- انفتاح أكثر لأسواق دول الإتحاد الأوروي أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض الحواجز والعراقيل المفروضة على صادراتها الزراعية وهو ما يمكنها من تحقيق مكاسب من خلال مبادلاتها التجارية مع دول الإتحاد.
- القضاء أو على الأقل التقليل من حدة المشاكل الإجتماعية التي تأتي البطالة على رأسها والتي تعاني منها شرائح واسعة من مجتمعات الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.
- انتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها والإستفادة من الخبرات الأوروية وهذا في إطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميادين مختلفة.

المطلب الثاني: إتفاقيات وآليات الدخول للشراكة الأورومتوسطية

ولتحقيق مشروع الشراكة الأورومتوسطية وإبراز دور وفاعلية أوروبا في المنطقة المتوسطية فقد تم الإتفاق من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الإتحاد الأوروي من جهة، والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى، فقد عقدت لهذا الغرض إتفاقيات وآليات لتجسيد مشروع الشراكة الأورومتوسطية .

الفرع الأول: إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

ان إتفاقية الشراكة الأوروية المتوسطية تعرف بأنها أداة ثنائية بين الدول الخمس عشرة* الأعضاء في الإتحاد الأوروي من جهة وبين الشريك المتوسطي من جهة وهي معاهدة** دولية ملزمة للطرفين تركز على التجارة والتكامل الإقتصادي والأمن والحوار السياسي⁽¹⁾.

* الدول الخمسة عشرة في الإتحاد الأوروي (النمسا، بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا، أسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لسمبورغ، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد)، أما الدول المتوسطية (الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطة، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا)

** عرفتها إتفاقية فينا لقانون المعاهدات: هي إتفاق يعقد بين دولتين أو أكثر كتابيا، ويخضع للقانون الدولي، سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأيا كانت تسميته.

(1) : عبد الحق جنان، محمد رمزي جودي، إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروي وأثره على ثقافة المؤسسة الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، عدد 17، نوفمبر 2007، ص: 77.

أولاً: إتفاقية برشلونة

في 27 و 28/11/1995 في برشلونة بإسبانيا عقد اجتماع بين وزراء الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي والدول العربية المرتبطة بإتفاقيات الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي والدول العربية المرتبطة بإتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا واسرائيل وفلسطين وتم في هذا المؤتمر مناقشة مجالات التعاون الإقتصادي والسياسي بما يساعد على التوصل إلى إتفاق موضح به الخطوط العريضة لصور التعاون وهذه الخطوط العريضة يمكن أن توضح في شكل ميثاق جديد بحيث يكون متلائم مع الجهود التي يدعمها الإتحاد الأوروبي في منظمة التعاون الأوروبي وقد صدر عن مؤتمر برشلونة إعلانها (الذي يتكون من 70 بندا) والذي عبر عن رغبة الدول المشاركة في إقامة علاقات بينية على أساس تعاون وتضامن شاملين مع العمل على تعزيز التعاملات الثنائية ودعم كل الجهود التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في حوض البحر المتوسط ولقد نتج عن مؤتمر برشلونة خطوط عريضة في الجانب السياسي والأمن والجانب الإقتصادي والمالي والجانب الإجتماعي والثقافي والإنساني⁽¹⁾.

ويعتبر إعلان برشلونة بمثابة الإعلان الرسمي عن الشراكة الأورومتوسطية وإخراج العلاقات بين الطرفين بفكرة جديدة عن طريق "الشراكة" وذلك عن طريق كسر حواجز بين الشريكين⁽²⁾.

1 _ أبعاد إتفاقية برشلونة

من أجل بلوغ التوازن بين مصالح الأطراف المتعاقدة فإن مشروع إتفاقية برشلونة المقترح يحتوي العديد من المحاور ويسعى لبلوغها وهي:⁽³⁾

أ_ البعد السياسي والأمني

ويهدف إلى تكوين فضاء موحد للسلام والإستقرار، وذلك عبر سياسات التنسيق لمحاربة الحركات السياسية المتطرفة، وأن ضمان إستقرار الإتحاد الأوروبي مرهون بالإستقرار الأمني في الضفة الجنوبية للمتوسط، وفي هذا الجانب تتعهد الأطراف المشاركة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها في⁽⁴⁾:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان .

(1) : عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 161.

(2) : youcef benabdallah ; « l'algerie dans la perspective de l'accord d'association avec l'union europeenne ; les cahiers du cread n 75 ; 2006 ; p : 199

(3) : الصادق بوشنافة، أبعاد إتفاق الشراكة الأوروجزائرية وانعكاساته على الإقتصاد الوطني، مجلة الأبحاث الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، العدد 02، 2008، ص: 41.

(4) : عبد الهادي عبد القادر سوفي، مرجع سابق، ص: 285.

- تنمية دولة القانون والديموقراطية.
- احترام التنوع التعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف ومكافحة كافة مظاهر التعصب.
- تشجيع وضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب.

وبالتالي تهدف المشاركة السياسية والأمنية في جورها إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة إستقرار على الصعيد الإقليمي كما تعمل على تدشين نظم سياسية ليبرالية تحترم الديموقراطية وحقوق الإنسان والتعددية، وإحتواء التوترات الناشئة عن الهجرة وذلك عن طريق انشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والإقتصادي المرتكز على احترام مبادئ القانون الدولي.

ب_ البعد الإقتصادي والمالي

_ وذلك عن طريق بناء منطقة ازهار مشترك عن طريق عقد اجتماعات بصفة دورية حسب الإقتضاء من خلال الندوات أو المؤتمرات وكذا اشراك القطاع الخاص بغية التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف، فالإتحاد الأوروبي الدول المتوسطية توصلو إلى قرار إنشاء شراكة اقتصادية ومالية على أساس ما يلي⁽¹⁾:

- انشاء منطقة تجارة حرة بحلول 2010 تنازل خلالها تدريجيا كافة العوائق الجمركية وغير جمركية التي تعترض التجارة بين الدول المعنية.
- القضاء على الحواجز التقنية أمام التجارة الزراعية.
- التعاون فيما بين المنظمات الإحصائية بهدف توفير بيانات موثوقة على أساس البيانات.
- زيادة العمل المنسق وزيادة الإتحاد الأوروبي المساعدة المالية لشركائها وقد حدد له المجالات الآتية:

- التسليم بأن التنمية الإقتصادية لابد أن تبنى عن طريق المدخرات المحلية والتي توجه إلى الاستثمار وذلك بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر
- خلق بيئة ادارية مشجعة عن طريق تشجيع منشآت الأعمال على الدخول في اتفاقيات مع بعضها ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فنيا.
- الاعتراف بدور المرأة في التنمية والعمل على زيادة اسهمها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- الاهتمام بالثروة السمكية.
- الاهتمام بالموارد المائية وتنميتها وحسن ادارتها.
- التعاون في تحسين البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات.

barcelona declaration adopted at the euro- méditerranéan , conference 27_28/11/95 : ⁽¹⁾

– اتباع سياسات اقتصادية مبنية على قواعد اقتصاد السوق ويشير بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي لنجاح المشاركة وإقامة منطقة التجارة وضرورة زيادة المعونات الثنائية من الدول الأوروبية وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية، وكذلك توجيه القدرات الاقتصادية الداخلية إلى الإستثمار المحلي⁽¹⁾.

ج – البعد الإجتماعي والثقافي والإنساني

ويهدف إلى تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات وإحترام تنوعها وما تحمله من عادات وتقاليد، وإحترام الأديان والطقوس الدينية ومحاربة كل مظاهر العنصرية والتعصب والإهتمام بالمجتمع المدني وإشراكه في إدارة شؤون بلاده، والتقليص من ضغوط الهجرة اللامشروعة، والاهتمام بالعامل البشري وتطويره⁽²⁾.

وقد إتفق الشركاء على مجموعة من النقاط للتقريب بين الشعوب هي⁽³⁾

– حيث أدى التاريخ المشترك بين الإتحاد الأوروبي وحوض البحر الأبيض المتوسط إلى ظهور مجموعة من الفلسفات والقيم والمعتقدات التي تمثل فيها الحوار الثقافي والديني أمرا حيويا للتفاهم المتبادل.

– حيث بعد تعزيز القيم العامة والمبادئ المشتركة والدفاع عنها بين الدول الأوروبية ومتوسطة الأساس لخلق بيئة مواتية للسلام والاستقرار تقضي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية ووجود شراكة أوروبية أكثر فعالية.

– حيث يتم فهم الحوار بين الثقافات على أنه تبادل للآراء مفتوح ومتسم بالإحترام بين الأفراد والجماعات على اختلاف إنتمااتهم العرقية والثقافية والدينية واللغوية.

– التشدد على أنه ينبغي أن يستند أي ميثاق أوروبي متوسطي للقيم إلى مجموعة من المبادئ المشتركة بما في ذلك:

- حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والدين أو المعتقد وتكوين الإتحادات ووسائل الاعلام، متضمنة الوصول غير المقيد للمعلومات والإتصالات وشبكة الأنترنت (بإعتبار الوصول إلى الأنترنت حق من حقوق الإنسان، حسبما أعلنته الأمم المتحدة والمساواة بين الجنسين).
- محاربة التمييز والعنصرية.
- التوزيع العادل للدخل، والثروة والفرص والتماسك الإجتماعي والتنمية المستدامة.
- الاستقرار الديمقراطي والعدالة وسيادة القانون، ومحاربة الفساد والحكم الرشيد.

(1) : عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، مرجع سابق، ص ص: 162، 163.

(2) : عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 225.

(3) : كاسوليدس، ميثاق متوسطي للقيم والحوار بين الثقافات، الجمعية البرلمانية لإتحاد من أجل المتوسط، 2011، ص ص: 2، 3.

• تجنب استخدام القوة وتسوية الصراعات بصورة سليمة.

- يعتبر التعاون الثقافي على أساس حوار بين الثقافات، بما في ذلك جميع قطاعات المجتمع والهيئات الثقافية والمؤسسات والجمعيات أمرا ضروريا.

على الرغم من أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية لا يهدف إلى تحقيق الإندماج السياسي، وهو يقوم على احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للدول المشاركة، ولا يعارض إقامة تجمعات جهوية على اعتبارات قومية أو ثقافية خلافا للمشروع الأمريكي الشرق أوسطي، لكن هذا لا ينفى وجود مصالح أوروبية طبعت عليها الأطماع الاقتصادية تمثلت أساسا في خلق فضاء إقتصادي قادر على استعاب فائض الانتاج الأوروبي، وهو نتيجة حتمية للتفاوت في علاقات القوة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المشاركة، وبخاصة العربية منها التي تتفاوض انفراديا وعلى الرغم من تأكيد حق الدول في اختيار نظمها إلا أن هذا الحق تم اجهاضه حين أصر الإتحاد الأوروبي على أن التعاون الاقتصادي والمالي مرهونان بالمزيد من الحرية ودعم القطاع الخاص لدى الدول المشاركة⁽¹⁾

ثانيا: المؤتمرات اللاحقة لإعلان برشلونة

نص اعلان برشلونة على عقد مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأوروبية والدول المتوسطية سنويا وبصفة دورية وبالتناوب بين هذه الدول إلا أن هذا الطلب رفض من طرف وزراء خارجية الدول العربية لإحتضان هذه المؤتمرات في الدول العربية، وهذا قصد تقوية الفرصة على اسرائيل للمشاركة في المؤتمرات الوزراية التي ستعقد في الدول العربية، وبالتالي ستحول هذه الشراكة إلى جسر سياسي لعبور اسرائيل إلى الوطن العربي، وبالتالي تكون اسرائيل اذا ما تم عقد هذه الإجتماعات في الدول العربية قد نجحت في تجاوز الطريق نحو الغاء أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل والإعتراف بها بأنها من دول المنطقة وعلى أنها كيان متوسطي جغرافيا وسياسيا.

ففي ظل هذه المعطيات تركزت الأنظار على مالطا كدولة متوسطة لإحتضان المؤتمر الثاني للشراكة الأورومتوسطية (اجتماع وزراء خارجية الدول المتوسطية والأوروبية) وقد وافقت جميع الدول على هذا الاقتراح، وفيما يلي الوقوف عند بعض أو أهم المؤتمرات المنعقدة⁽²⁾.

(1) : شريط عابد، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، الجزائر، 2008، ص:49.

(2) : عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص: 221، 222.

1 _ مؤتمر فاليتا (مالطا)

إنعقد المؤتمر للفترة من 15-16 أبريل 1997 بحضور وفود الدول السبع والعشرون الأطراف في المشاركة الأوروبية المتوسطية لتقييم ما تم تحقيقه من المحاور التي تناولها مؤتمر برشلونة 1995 وتحديد الصعوبات التي تواجه برنامج المساعدات الأوروبية إضافة إلى خطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط وقد أعدت الدول العربية المشاركة بياناً من أربعة محاور أساسية في مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط والتعاون الإقليمي والمشاركة الاقتصادية والثقافية وقضية المهاجرين العرب في أوروبا صدرت عن المؤتمر الوثيقة الختامية بصورة متوازنة وتم الإتفاق على إحالة المسائل الخلافية التي تضمنها البيان الختامي إلى إجتماعات كبار المسؤولين من بينها المجال الاقتصادي مسألة التجارة في السلع الزراعية والمديونية والمخصصات المالية لدول البحر المتوسط، ورغم التقدم المتحقق بشكل ملموس فقد اقتصر على الإتفاقيات المشاركة التناثية المعقودة بين الإتحاد الأوروبي مع عدد من الدول المتوسطية⁽¹⁾.

2 _ مؤتمر باليرمو (إيطاليا)

تم عقد هذا المؤتمر بين 3-4 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطية، وتم إنعقاد هذا المؤتمر بصفة غير رسمية بعد مداولات وإتصالات تم إجراؤها ما بين الدول الأعضاء حول صبغة المؤتمر وجدول الأعمال، وقد إقترحت بريطانيا الصيغة غير الرسمية للمؤتمر مستفيدة من المشاكل والتعقيدات التي عرفها مؤتمر فاليتا - مالطا وتم اصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر الذي أحرز تقدماً جوهرياً مقارنة مع المؤتمر الثاني (مالطا) وتأكيد الإلتزام بما جاء في إعلان برشلونة وتكامل محاوره الثلاثة، ومواصلة التعاون في إطار الشراكة لإقامة منطقة مشتركة من الرخاء وفقاً لأهداف برشلونة عن طريق التبادل التجاري الحر والإصلاحات الاقتصادية وتشجيع الإستثمار الخاص، ولعل أهم ما ميز هذا المؤتمر هو التعبير عن الموقف العربي بوضوح من قبل الوفود العربية وتأكيدهم على ضرورة التكامل بين أبعاد الشراكة وعلى أولوية البعد السياسي كقاعدة سياسة يرتكز عليها تطوير التعاون والشراكة الاقتصادية والإجتماعية والإنسانية وللإشارة فقد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط الآتية⁽²⁾:

_ التأكيد على الإلتزام وبالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف.

_ مراجعة النتائج الفعلية والواقعية المنجزة على أرض الواقع .

(1) : هيفاء عبد الرحمن ياسين النكريتي، مرجع سابق، ص: 297.

(2) : عمورة جمال، مرجع سابق، ص: 223.

_ شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى.

_ الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة.

_ التعهد بمراعاة توفير السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

_ أكد المشاركون بخصوص عملية الإصلاح المرتبطة بالتحول الاقتصادي على أن نسبة التقدم في هذه العملية الإصلاحية وهي بحاجة إلى دعم متواصل من الإتحاد الأوروبي.

3 _ مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا)

إنعقد المؤتمر النقابي الأورومتوسطي في مدينة شتوتغارت يوم قبل إنعقاد أعمال القمة الوزارية للشراكة بين البلدان الأوروبية والبلدان المتوسطية من يوم 13 إلى 16 أبريل 1999 بدعوة من الكنفدرالية الأوروبية والإتحاد الدولي للمنظمات النقابية الحرة وقد جرى النقاش في⁽¹⁾:

_ تعزيز وهيكلية التعاون النقابي الأورومتوسطي.

_ العمل من أجل تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والمصالح الإجتماعية.

_ خلق مراكز العمل وفتح مجالات جديدة للشباب.

_ تركيز حوار اجتماعي حقيقي على المستويات الوطنية والعالمية.

_ إرساء الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان هي الشروط الأولى لتحقيق التقدم.

4 _ مؤتمر مرسيليا (فرنسا)

اجتمع وزراء جميع الدول الأعضاء في مرسيليا بتاريخ 15 و 16/11/2000 وقد إتخذت حرب الإبادة التي شنتها ضد انتفاضة الأقصى الشريف (التي بدأت في 28/09/2009) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة على مستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في 21 / 22 / 2000 أو على مستوى الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية.

ثم تلت مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية الأوروبية الذي انعقد ما بين 05/06/2001 حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لاسيما وأنه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر 2001، ثم إنعقد مؤتمر آخر في فالينيا (بإسبانيا) يومي 22 و 23 / 2003 ، ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأوروبية انعقد بباريس (فرنسا) يومي 24 و 25 /

(1) : الشراكة الأورومتوسطية وبعدها الاجتماعي، المنتدى النقابي الأورومتوسطي، 2003، ص: 54.

2004، ثم المؤتمر الوزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية انعقد في لوكسمبورغ أيام 30 و 31 ماي 2005، وأهم ما جاء به هو تشجيع مساعي التكتلات الجهوية والعمل على أمن المنطقة المتوسطية واستقرارها وتطبيق الديمقراطية وتشجيع الحكم الراشد، وقد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة.

إضافة إلى المؤتمرات الوزارية لوزراء خارجية الدول العربية والأوروبية التي تنظم بصفة دورية (سنويا) تنظم أيضا اجتماعات وزراء القطاعات المعنية، وتكلف بوضع البرامج الجهوية المتعلقة باختصاصاتها (الطاقة، الصحة، البيئة، النقل، التجارة، السياحة، الثقافة، الاستثمار، الاعلام والاتصال)⁽¹⁾.

الفرع الثاني: آليات الدخول إلى الشراكة الأورومتوسطية

قد حدد الشريك الأوروبي أولويات للتعاون الإقتصادي والمالي ووضع أدوات ووسائل للتمويل وآليات للمتابعة للوصول إلى الهدف النهائي والتمثل في اقامة منطقة تبادل تجاري حر، وتعتمد الشراكة الإقتصادية والمالية في اطار مسار برشلونة على ثلاث دعائم أساسية الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطي بحلول عام 2010 اقامة تعاون اقتصادي واقامة تعاون مالي⁽²⁾.

أولا: التعاون المالي

ان بناء استراتيجية مالية طويلة المدى، تصب في إطار تحقيق الأهداف التي سطرها مؤتمر برشلونة، وبالخصوص تمويل التنمية على الطرف الجنوبي من الحوض المتوسط وجعل منطقة المتوسط فضاء للنمو والاستقرار في ظل تكريس شراكة اقتصادية ومالية واسعة.

1_ أهمية الجوانب المالية

يتضمن اتفاق الشراكة جانبيين:

الأول مالي: ويتمثل في تقديم المعونات اضافة للقروض التي يقدمها البنك الأوروبي للإستثمار.

الثاني تجاري: ويتمثل في انشاء منطقة للتجارة الحرة سنة 2010.

(1): عمورة جمال، مرجع سابق، ص: 225.

(2) : اكرام مياسي، مرجع سابق، ص: 207.

ويأتي الجانب المالي منفصلا عن الجانب التجاري، فإتشاء منطقة للتجارة الحرة بينت التجارب الاندماجية ارتباطه بأمرين⁽¹⁾:

- النمو اللامتكافئ للمناطق الأقل جذبا للإستثمارات

- انخفاض الإيرادات الجمركية مما يؤدي إلى:

➤ اضعاف الاستثمار العام.

➤ اعاقة اتباع سياسات اجتماعية تعويضية ناتجة عن سياسة الانفتاح.

إذا فالجوانب المالية تأتي لسد الثغرات التي تحدثها منطقة التجارة الحرة وبالتالي يتعين عليها:

- انعاش الاستثمار في المناطق المتضررة من انشاء منطقة التجارة الحرة.

- التعويض عن الأضرار الناتجة عن انخفاض الموارد العامة المتأتية من تخفيض الحواجز الجمركية.

2_ تحليل الجوانب المالية المتعلقة بإتفاقية الشراكة

تتمثل الجوانب المالية المتعلقة بإتفاق الشراكة في:

برنامج ميذا

قروض البنك الأوروبي للإستثمار

ومن أهم الأبعاد التي تتضمنها الاستراتيجية للشراكة الأورومتوسطية مايلي⁽²⁾:

وافقت الجلسة الأوروبية في كان على احتياطي بمبلغ 4685 مليون أورو في شكل معونات مالية خلال الفترة ما بين 1995 و 1999 بشكل إعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية، وذلك بالإضافة إلى تدخلات بنك الاستثمار الأوروبي BEI في شكل ديون ممنوحة للأطراف، وكذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء.

(1) : بوهزة محمد، دمدم كمال، تحليل الجوانب المالية لإتفاقيات التعاون والشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي

العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 8/9 ماي 2004، ص: 3

(2) عبد الرحمن بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر،

2008، ص: 159_160.

كما أنه يمكن تشجيع الاستثمارات الخاصة في المنطقة والتمويلات الخارجية المباشرة، وإزالة العوائق أمام الإستثمار بإستخدام آليات تشجيع الاستثمارات بهدف دعم المنافسة، وتنمية القطاع الخاص، وإنشاء أفق لفرص العمل والحصول بذلك على جو ملائم للإستثمار لدى الشركاء المتوسطي.

- تشجيع وتدعيم التقارب بين القواعد والأنظمة الملائمة لإنشاء منطقة حرة أوروبية متوسطة.
- دعم النشاطات في القطاعات ذات الأولوية، وخاصة في مجالات السياسة الصناعية، ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وسياسة الطاقة والبيئة والسياسة المالية، ومجتمع الإعلام والنقل البحري، والتعاون في بعض القطاعات، ومنها قطاع الزراعة، وتنمية تبادلات المنتجات الزراعية، والحد من التبعية الغذائية وتنمية البنيات الأساسية والإقليمية ونقل التكنولوجيا المتطورة وخصوصا تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تطبيق التدابير الضرورية للتقليص من النتائج الإجتماعية السلبية والتي قد تظهر نتيجة لإصلاح وتحديث الهياكل الإجتماعية والإقتصادية.
- متابعة الحوار حول المديونية للتوصل إلى حلول لدى الأطراف وذلك من أجل تخفيف الدينون الخارجية للبلدان المتوسطية غير الأوروبية تجاه بعض بلدان الإتحاد الأوروبي، أو بتحويلها إلى مساهمات مالية على أسس طوعية وثنائية مما سيؤدي إلى إرتفاع الاستثمارات الأوروبية المباشرة في المنطقة جنوب المتوسط.

3_ تحليل برنامج ميذا

يعتبر برنامج ميذا للتعاون المالي والذي انطلق سنة 1995 بعد إعلان برشلونة هو أهم أداة مالية لتنفيذ مختلف الأنشطة الملحقة بالشراكة الأورومتوسطية وهو برنامج خاص لمساعدة دول منطقة الحوض المتوسط وعلى التكيف مع التحولات الإقتصادية في النظام الدولي⁽¹⁾

الجدول (2-1) نسبة المبالغ المعتمدة خلال الفترة (1995_ 2000) الوحدة: مليون أورو

الدولة	المبالغ المعتمدة	المبالغ المدفوعة	النسبة المئوية
المغرب	796,6	166,7	20,9
الجزائر	194,2	30,4	15,6
تونس	503,6	183,9	36,5
مصر	698,7	221,5	31,7

(1): عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2008، ص: 95.

الفصل الثاني: إفرات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

الأردن	269,0	192,5	71,6
لبنان	182,0	31,7	17,4
سوريا	137,0	0,3	0,22
تركيا	551,1	30,2	5,4
الضفة وغزة	207,7	85,2	41,0
الإقليمية	577,8	277,5	48,1
الإجمالي	4179,8	1220,5	29,2

المصدر: حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص: 502.

يتبين لنا من الجدول أن هناك دولة عربية واحدة لم تتمكن من استخدام المبالغ المخصصة لها وهي سوريا إلا في حدود 0,22 وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع بقية الدول الأخرى ثم تليها الجزائر بنسبة 15,6 نتيجة الظروف التي كانت تمر بها في تلك الفترة والتي تعتبر نسبة متدنية مقارنة ببقية الدول الأخرى التي وصلت إلى غاية 71,6 التي وصلت لها اردن في استهلاك المبالغ المخصصة لها.

أ _ الإطار القانوني لبرنامج ميديا

تم إنشاء برنامج ميديا بناء على القانون (Règlement) رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 96/07/23 الذي يحدد كفاءات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية، وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 98/4/7، ليعدل مرة أخرى في 2000 بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27 .

ويعتبر برنامج ميديا الاطار الأساسي في مجال التعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي ودول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط.

ويهدف إلى عدة محاور هي⁽¹⁾:

- ❖ وضع منطقة للتبادل الحر،
- ❖ وضع الأنشطة التدميمية المساعدة لمرحلة الانتقال،
- ❖ تمويل تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة ،
- ❖ تدعيم التعاون الجهوي والوحدوي،

(1): بوهزة محمد، دمدوم كمال ، مرجع سابق، ص: 5.

ب_ مجالات تدخل برنامج ميديا

يتدخل البرنامج في المجالات التالية⁽¹⁾:

_ **تدعيم التعديلات الهيكلية:** تتمثل في المبالغ المقطعة من ميزانية الإتحاد والموجهة إلى موازنة الدول التي أبرمت اتفاقيات للتعديل الهيكلي مع المؤسسات النقدية الدولية، والغرض من ذلك هو تخفيف الآثار السلبية المترتبة عن هذه الاتفاقيات.

_ **مساعدة المرحلة الانتقالية:** وذلك عن طريق ترقية القطاع الخاص، والغرض هو التأكد من أن القطاع الخاص ينمو في إطار سياسة اقتصادية ملائمة وأدوات مالية فعالة، ومن ذلك فالمشاريع التي يمكن تمويلها تتعلق بـ:

- ❖ اصلاح الجهاز المصرفي والمالي،
- ❖ تحسين مستوى التكوين المهني،
- ❖ انشاء مراكز استشارية للمؤسسات،
- ❖ تكوين صناديق تجمع الموارد المالية ثم توزيعها لتمويل عمليات الخاصة.
- ❖ تدعيم التوازن الإجتماعي والإقتصادي، الصحة، التربية، التنمية الريفية، البرامج السكانية.
- ❖ تدعيم المجتمع المدني ويتعين هنا تمويل المشاريع المتعلقة بالمنظمات الغير حكومية مثل الجمعيات.
- ❖ تدعيم التعاون الجهوي والحدودي من خلال تحسين القاعدة الهيكلية والمعايير مما يسمح بدعم التبادل جنوب جنوب.

ج_ آليات عمل البرنامج

فيما يتعلق بالموارد المتأتية من ميزانية الإتحاد، تتحدد التمويلات بناء على اقتراح من اللجنة الأوروبية تقدمه إلى المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي اللذان يبينان فيه، فبعد موافقتها يتم تسيير لبرنامج من طرف اللجنة وفق قوانين ميديا.

ويتم تحديد المساعدات وفق آليتين⁽²⁾

بالنسبة للمساعدات الثنائية يتم إعداد وثيقة بين الإتحاد والدولة المعنية تسمى بالوثيقة الاستراتيجية التي تعتبر إطار متعدد السنوات للمساعدات المالية التي سيقوم الإتحاد بتقديمها

(1) نفس المرجع، ص: 6.

(2) : نفس المرجع، ص: 6.

للدول المعنية، تحدد هذه الوثيقة أهداف الشراكة مع البلد المعني والمجالات وأولويات التعاون، ويتم وضعها بناء على تقييم شامل لسياسة البلد ووضعها السياسي والإجتماعي والإقتصادي، بناء على هذه الوثيقة يتم اعداد برنامج ثلاثي يسمى بالبرنامج التأسيري (التوجيهي) الوطني (PIN) يتضمن تفصيلا أكثر من الوثيقة الأولى .

أما بالنسبة للمشاريع الجهوية فيتم تمويلها بناء على البرنامج التوجيهي (PIR) يتم اعتماد الوثيقة الاستراتيجية والبرنامج التوجيهي الوطني من طرف اللجنة الأوروبية بعد إستشارة لجنة (MED).

فيما يتعلق بتخفيضات الفوائد يتخذ القرار من طرف اللجنة الأوروبية بعد إعلام البنك الأوروبي للإستثمار، أما القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للإستثمار فيأخذ قرارها البنك بعد موافقة لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء .

4 _ برنامج ميذا 1 (1995 _ 2000)

يعتبر برنامج الإتحاد الأوروبي MEDA الأداة المالية الأساسية التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأورومتوسطية إذ يبلغ الغلاف المالي المخصص من ميزانية الإتحاد الأوروبي لهذا البرنامج (1995،1999) مبلغ قدره 3424,5 مليون أورو من مجموع 4685 مليون أورو المخصصة للتعاون المالي ما بين الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، ويتكون هذا الغلاف من مساعدات مالية ومنح موجهة لدول جنوب حوض المتوسط، حيث يمثل 90% من هذه الموارد مخصصات اعتمدت للتمويل ثنائي للشركاء بينما تخصص 10% الباقية للأنشطة الجهوية، ويتم تحديد المبالغ المالية المقدمة لكل دولة متوسطة وفق لأربعة معايير⁽¹⁾

- الناتج المحلي الخام لكل فرد.
- عدد السكان.
- قدرة الاستعمال المالي.
- مدى التقدم في الإنجازات.

وتتمثل الأولويات في التوزيع بالنسبة لموارد البرنامج على المستوى الثنائي في:

- دعم جهود تحقيق التبادل الحر.
- دعم جهود تحقيق تكاليف الانتقال الاقتصادي عبر إجراءات ملائمة في مجال السياسة الإجتماعية.

والجدول الموالي يوضح المبالغ التي التزم بها الإتحاد الأوروبي بدفعها إلى الدول المتوسطية خلال الفترة

(1) : عبد الرحمن بابانت، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص: 160، 161.

الفصل الثاني: إفرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأوروبية ومتوسطة

(1995 _ 2000) ، وهذا ليس شرط أن تكون مدفوعة فعلا من قبل الإتحاد الأوروبي .

جدول (2-2) برنامج ميديا 1 (1995 - 2000) الوحدة: مليون أورو

الدولة/السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزائر	0	0	41	95	29	30
مصر	0	75	203	397	11	13
الأردن	7	100	10	8	129	15
لبنان	0	10	86	0	86	0
مغرب	30	0	236	219	176	141
سوريا	0	13	42	0	46	38
تونس	20	120	138	19	132	76
فلسطين	3	20	41	5	42	97
مجموع الثنائي	60	337	797	743	650	409
مجموع الإقليمي	113	33	114	66	145	160
المجموع الكلي	173	369	912	809	802	569

SOURS : http://ec.europa.eu/europeaid/reports/meda_evaluation-midtern-report-2005-en.pdf ; consulte le 07/08/2013 à 02 : 58 .

يلاحظ من خلال الجدول أن المغرب وتونس استفادتا بمبالغ أكبر من الجزائر، وهذا يعود للسياسة المتبعة لتلك البلدان في تأهيل مؤسساتها الصناعية بالإضافة إلى المعايير المذكورة سابقا، والتي تستعمل في تحديد مبالغ المساعدة المالية، كما أن تقدم تنفيذ البرامج ودخول إتفاقية الشراكة حيز التطبيق ساهم كذلك في هذا⁽¹⁾ .

وتتم عملية تحديد المشاريع عن طريق مناقصة مفتوحة أمام لجنة من وفد من الإتحاد الأوروبي والتي تعتبر ذات أهمية متزايدة في بلدان البحر الأبيض المتوسط، وتشارك هذه اللجنة في جميع مراحل العملية

(1) : نفس المرجع، ص ص: 161، 162.

الفصل الثاني: إفرات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

من تخطيط للمشاريع ومدى ملاءمة المشروع المقترح من قبل الشركاء المتوسطيين وبعد ذلك تقرر المشاريع الممولة في إطار برنامج ميدا⁽¹⁾.

5 _ برنامج ميدا 2 (2006_2000)

بعد تقييم مرحلة ميدا الثانية مع نهاية 1999، اتخذ مجلس الإتحاد الأوروبي قرارا جديدا رقم 2000/2698 يشمل مبالغ المساعدات المالية لشركائه الخاصة بالفترة (2006-2000) والمسمى ب **MEDA DEUX**، وحدد المبلغ المخصص في هذه الفترة ب 5350 مليون يورو⁽²⁾، كما جاء البرنامج بإصلاحات داخلية في اللجنة الأوروبية، وتميز بعلاقة أكثر وثوقا في تنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية، إضافة إلى اصلاح مؤسسي بإنشاء الوكالة الأوروبية للمساعدة EUROPQAI من أجل المساعدة على تحقيق هدفين للبرنامجين⁽³⁾.

الجدول (2-3) حصة بعض الدول الضفة الجنوبية في إطار برنامج ميدا الثاني (2006 - 2000)

الوحدة: مليون يورو

الدولة/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	30	60	50	42	51	40	66
مصر	13	0	78	104	159	110	129
الأردن	15	20	92	43	35	58	69
لبنان	0	0	12	44	18	27	32
مغرب	141	120	122	143	152	135	168
سوريا	38	8	36	1	53	22	22
تونس	76	90	92	49	22	118	71
فلسطين	97	0	100	81	73	80	92
مجموع الثاني	409	298	582	505	562	590	649

⁽¹⁾ : 13. p. MEDA et le fonctionnement du partenariat Euro- Méditerranéen , Institut de la Mediterranée, Juin 2000,

⁽²⁾ : الطاهر هارون، عادل بلجيل، المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و PHARE لماذا الإختلاف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، أيام 14/13 نوفمبر 2006، ص: 4.

⁽³⁾ : عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: 162.

الفصل الثاني: إفرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

المجموع الإقليمي	160	305	29	110	135	145	168
المجموع الكلي	569	603	612	615	698	735	817

SOURCE : <http://ec.europa.eu/europeaid/reports/meda-evaluation-midterm-report2005.pdf>,
consulte le 11/08/2013 à 03:35

ويلاحظ من خلال هذا الجدول أن المغرب أكبر المستفيدين ثم تليها مصر دائما في صدارة الاستفادة بمبالغ أكبر من نظيرتها من الدول الأخرى وذلك راجع إلى التقدم في تنفيذ الشروط السابقة الذكر ودخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

وفي إطار الحديث دائما حول برنامج ميدا الأول وميدا الثاني نستعرض الجدول الموالي من أجل مقارنة المبالغ المحصل عليها وإستعمالها

جدول (2-4) نصيب بعض دول الضفة الجنوبية للمتوسط من برنامج ميدا الأول والثاني

الوحدة: مليون يورو

	ميدا 1 2000/1995		ميدا 2 2006/2000		2006/1995	
	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق
الجزائر	164	30	273	114	437	144
فلسطين	111	59	430	421	541	480
مصر	686	157	463	493	1150	650
الأردن	254	108	262	285	516	393
لبنان	182	01	101	131	283	132
المغرب	660	128	812	656	1472	783
سوريا	101	0	158	64	259	64
تونس	428	168	447	400	875	568
مجموع المشاركة الثنائية	2526	651	2946	2564	5533	3214
مجموع	471	223	884	606	1355	829

المشاركة الإقليمية	المجموع الكلي
3057	874
3831	3169
6888	4043

المصدر: طاهر هارون وعادل بلجبل، المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و PHARE لماذا الإختلاف ؟ ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 13/ 14 نوفمبر 2006، ص: 4.

المبلغ الإجمالي الممنوح في إطار ميدا هو:

$$\text{MEDA 1} + \text{MEDA2} = 3424 + 5350 = 8774$$

من خلال الجدول نلاحظ أن المبالغ الممنوحة في إطار برنامج ميدا2 أكبر من تلك التي منحت في إطار برنامج ميدا1، حيث إرتفع المبلغ من حوالي 3 مليار يورو ونصف إلى أكثر من 5 مليار يورو، كما تجدر الإشارة إلى أن نسب إستهلاك هذه الأموال خلال هذه المرحلة قد إرتفعت عن سابقها، فعلى سبيل المثال نجد أن نسب الإستهلاك لكل من الجزائر والمغرب وتونس قد بلغت على التوالي 40% و 80% و 89%⁽¹⁾

6_ قروض البنك الأوروبي للإستثمار

بنك الإستثمار الأوروبي مؤسسة مالية تابعة للإتحاد الأوروبي حيث يركز البنك على الموازنة المالية للإتحاد الأوروبي في جميع رأسماله، كما يتمتع بالإستقلالية المالية داخل إطار نظام الشراكة، وتتمثل مهمة بنك الإستثمار الأوروبي في تحقيق الأهداف المالية للإتحاد الأوروبي والمتمثلة في التمويل طويل الأجل للمشاريع الأوروبية داخل منطقة الشراكة وخصوصا الجهة الجنوبية لحوض المتوسط.

يقدم بنك الإستثمار مجموعة من المنتجات المالية الموزعة حسب استحقاقها وحجمها إلى فئات مختلفة وأهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة⁽²⁾

- قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للمشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو.
- تدعيم رأس المال ومواجهة المخاطر.

(1) : طاهر هارون، عادل بلجبل، مرجع سابق، ص: 4.

(2) : بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 8/9 ماي 2004، ص: 628.

- قروض مباشرة (قروض الفردية) لتمويل المشاريع الخاصة التي تتجاوز مبلغ 25 مليون أورو.
- آليات التمويل الهيكلي.

وفي السياق الحالي للمرحلة الإنتقالية الجارية التي تمر بها البلدان الشريكة وفر فيميب بنك الإستثمار الأوروبي استجابة مستدامة لإحتياجات البلدان المعنية في ظل مناخ شديد الصعوبة للأعمال التجارية وقد وقع البنك 24 مشروعا جديدا بقيمة إجمالية بلغت 1,7 بليون يورو، وبالإضافة إلى ذلك تم توقيع 15 عملية مساعدة فنية بقيمة إجمالية بلغت 11,8 مليون يورو، ولتعزيز أثر ذلك على الاقتصاد الحقيقي في البلدان المتوسطية الشريكة، بلغ مستوى الصرف مستوى قياسيا ملحوظا وهو 1,5 بليون يورو⁽¹⁾

في ظل مناخ شديد الصعوبة للأعمال التجارية، انصب تركيز فيميب بنك الإستثمار الأوروبي خلال سنة 2012 على المشاريع الاستراتيجية التي من شأنها إحداث تغييرات واضحة للإقتصاديات المحلية، وقد تم التوقيع في سنة 2012 على 24 مشروعا استثماريا وعملية خاصة برأس المال المخاطر فضلا عن 15 عملية في مجال المساعدة الفنية بمبلغ إجمالي قيمته 1,7 بليون يورو وتم توزيع التمويلات بحسب⁽²⁾.

(1) : بنك الإستثمار الأوروبي، التقرير السنوي لـ " فيميب " 2012، ص: 6.

(2) : نفس المرجع، ص: 9

أ_ التوزيع بحسب المنطقة

الشكل (1-2) توزيع التمويل بحسب المنطقة



المصدر: بنك الإستثمار الأوروبي، التقرير السنوي لـ " فيميب " 2012، ص: 9

تم تخصيص 69% من حجم التمويل الكلي للمشاريع المقامة في المنطقة المغرب العربي (14 مشروعا بمجموع 1174 مليون يورو) و 30% لمنطقة الشرق الأدنى (9 مشاريع بمجموع 504 ملايين يورو) و 1% للمشاريع الإقليمية (مشروع الاستثمارات رأس المال السهمي بمجموع 10 ملايين يورو).

ب _ التوزيع بحسب البلد

الشكل (2-2) توزيع التمويل بحسب البلد



المصدر: بنك الإستثمار الأوروبي التقرير السنوي لـ " فيميب " 2012، ص: 9

تصدر بلدان المغرب العربي قائمة المستفيدين من مساعدات فيميب على استثمارات بلغت 1 بليون يورو ومن خلال توقيع 12 عملية اقراض ورأس مال سهمي في سنة 2012 بالإضافة إلى ذلك، جرى توقيع مشروعين بقيمة 170 مليون يورو في تونس، وبلغت المشاريع المقامة في مصر 245 مليون يورو

ولبنان 140 مليون يورو والأردن 9 ملايين يورو، بالإضافة إلى توقيع مشروع اقليمي بقيمة 10 ملايين يورو.

جـ. التوزيع بحسب القطاع

الشكل (2-3) توزيع التمويل بحسب القطاع



المصدر: بنك الإستثمار الأوروبي، التقرير السنوي لـ " فيميب " 2012 ص:9.

على مستوى التخصيص بحسب القطاع، حصل قطاع النقل والطاقة على أكثر من نصف حجم الإقراض لصالح ثمانية مشاريع بلغ مجموعها 956 مليون يورو، وتم توقيع أربعة مشاريع صناعية بلغت 303 ملايين يورو، وتم أيضا توقيع أربعة عمليات رأس المال سهمي خاص مجموعها 24 مليون يورو، واثنين من خطوط الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية، وقد تم توقيع مشروعين في مجال التنمية الحضرية بلغا 115 مليون يورو وعملياتين في قطاع المياه والزراعة بمجموع 62,5 مليون يورو بالإضافة إلى توقيع مشروع في قطاع الإبتكار بقيمة 100 مليون يورو .

ثانيا: منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية

إنطلاقا من الإيمان بأن التجارة هي المدخل الرئيسي لإكمال مشروع الشراكة وكخطوة هامة وحديثة في مسيرة إتفاقيات الشراكة.

1_ مفهوم منطقة التجارة الحرة: تعرف منطقة التجارة الحرة بأنها صورة من صور التكتل بين دولتين أو أكثر ويهدف إلى إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات فيما بينها لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الإقتصادي⁽¹⁾.

(1) : ناصر بوعزيز، لزعر علي، انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية المغربية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد09، ص: 28.

ومع هذا تثير مناطق التجارة الحرة عدة قضايا هامة يجب مراعاتها⁽¹⁾

أ_ قضية التدرج

أي أن يتم إلغاء الرسوم البيئية بأسلوب التدرج لما تتطوي عليه من إحتمال تعرض الكثير من الصناعات في كل المنطقة إلى منافسة مفاجئة، وعليه فإن عملية التدرج في التخفيض تسمح للأنشطة الإقتصادية بتوفيق أوضاعها وفق التغيرات التي تحدثها المنطقة الحرة كما تعطي الدولة فرصة لتدبير شئونها المالية وأوجه النقص المفاجئ لها، وعموما فإن التخفيض يكون بطريقتين:

- الأول: هو تخفيض الرسوم بنسب معينة تتصاعد مع الزمن إلى 100 %.
- الثاني: فهو الإتفاق على نسب متفاوتة للتخفيض الذي يطبق على أنواع مختلفة للسلع وفق تحمل كل منهما للمنافسة.

ب_ قضية توزيع المنافع

خلق التجارة في منتج معين يعني أن تبدأ إحدى الدول الأعضاء في التوسع في الإنتاج وتصديره إلى باقي الأعضاء وهذا قد يعرض صناعات كانت قائمة قبل إنشاء المنطقة في بعض الدول إلى المنافسة قد تنتهي إلى القضاء عليها.

ج_ قضية المنشأ

عبارة عن مجموعة المعايير والأسس التي يحددها أي عضو لتكتسب السلعة على أساسها صفة " المنشأ الوطني" والتي يترتب عليها الإستفادة من الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في إطار اتفاقيات التجارة التفضيلية⁽²⁾، ومن هنا جاءت قاعدة التأكد من منشأ السلعة حتى لا يتم تصدير وإعفاء منتج أجنبي وعليه لا بد وأن تصدر للسلعة شهادة منشأ تفيد أنها تستوفي شروطا تتفق عليها لتثبت من أنها من إنتاج إحدى الدول الأعضاء⁽³⁾.

(1) : نفس المرجع، ص: 29.

(2) : بن داودية وهيبه، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، ص:

99

(3) : ناصر بوعزيز، لزعر علي، مرجع سابق، ص: 28.

2_ مضمون منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية وأهدافها:

أ_ مضمونها

يتمثل مشروع منطقة التبادل الحر الموقع في إطار اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية إلى تحرير المبادلات التجارية والتفكيك أو الإلغاء التدريجي للعراقيل الجمركية وغير الجمركية، وتتضمن منطقة التبادل الحر ما يلي⁽¹⁾:

- بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص إتفاقية مراكش.
- أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التميز المتبادل أي بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود، وهذا نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر الأبيض المتوسط.
- أما فيما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في إتفاقية مراكش، وهي إجراءات حمائية، إذ يصعب تحريرها تحريراً كاملاً في مدة زمنية قصيرة.

ب_ أهدافها وأسسها

أما بخصوص الأسس والقواعد التي تعتمد عليها منطقة التبادل الحر نلخصها في النقاط الآتية⁽²⁾:

- اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة.
- تبني مبادئ إقتصاد السوق ووضع إطار قانوني للإقتصاد الحر.
- تحديث البنى الإقتصادية والإجتماعية مع اعطاء الأولوية للقطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.
- تحسين القدرة التنافسية عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعجيل بدفع المسار التنموي الإقتصادي والإجتماعي وهذا من خلال:
- دعم النمو الإقتصادي بتجنيد المدخرات المحلية أساساً وبواسطة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك عن طريق رفع الحواجز والعراقيل أمام الإستثمار.

(1) : نفس المرجع، ص: 30.

(2) : نفس المرجع، ص: 31.

- تشجيع الأطراف المشاركة على إبرام إتفاقيات فيما بينها في قطاعات مختلفة في مجال تحديث النسيج الصناعي.
- دعم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي وتطوير القطاع الريفي.

المطلب الثالث: التعاون عبر الحدود سياسة الجوار الأوروبية

أوروبا بعضوية متوسعة ورسالة رؤوية ألا وهي التعاون عبر الحدود والنمو عبر الحواجز، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بأفاق جديدة وأمل صاعد الديموقراطية والسلام بين الجيران وفرص لشعوبها ومستقبل آمن لشبابه بينهما شراكة للسلام والرخاء المشترك، والحوار بالإستجابة المباشرة للواقع الجديد وبالتفاعل مع ما تأمله الأمم في طور الإنتقال والإصلاح، يمكن للإتحاد من أجل المتوسط أن يصبح أداة أساسية للتعاون الإقليمي ويساعد في تطوير كامل لإمكانات البعد الإقليمي الجنوبي لسياسة الجوار الأوروبية⁽¹⁾.

الفرع الأول: قراءة في سياسة الجوار الأوروبية

حددت سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقها الإتحاد الأوروبي في عامي 2003/2004 أهدافا طموحة للشراكة مع الدول المجاورة على أساس التزامات قوية قائمة على قيم مشتركة الديموقراطية سيادة القانون، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشمل سياسة الجوار الأوروبية الدول المجاورة للإتحاد الأوروبي شرقا (أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جورجيا، مولدوفا ، وأوكرانيا) وجنوبا (الجزائر، مصر، اسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، السلطة الفلسطينية وسوريا وتونس) تدعو هذه السياسة البلدان الشريكة إلى توثيق الروابط السياسية والإقتصادية والعلمية والإجتماعية والثقافية مع الإتحاد الأوروبي لتطوير التعاون عبر الحدود وتقاسم المسؤولية من حيث الأمن والرخاء والعدل والشؤون الداخلية والحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومنع الصراعات وحلها، وتساعد سياسة الجوار الأوروبية البلدان الشريكة في إصلاحاتها السياسية و الإقتصادية والمؤسسية وذلك من خلال المشاركة في البرامج والهيئات الأوروبية بما فيها التقارب التشريعي للبلدان الشريكة.

إذ تتوقف سرعة وكثافة هذه الإجراءات على مدى استعداد وقدرة كل بلد شريك للإنخراط في برنامج الإصلاح الشامل والتعاون، تقوم سياسة الجوار على الشراكة والإمتلاك المشترك للبرامج والمشاريع والتميز بين البلدان الشريكة (بين من وضعت خطط عمل ومن لم تفعل) ، رغم أن شراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية تختلفان من حيث تنظيم العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، لكن مجالات التعاون متشابهة، اذا تشمل اليوروميد ثلاث مجالات رئيسية للتعاون:

(1): يوسف عمراني، أوروبا متغيرة وعالم عربي متغير هنا اليوم، تقرير الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط EUROMED، المتوسطي 2011، دار الفضاءات للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 13.

الفصل الثاني: إفرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأوروبية ومتوسطة

القضايا السياسية والأمنية والإقتصادية والمالية (خاصة منطقة التجارة الحرة الأوروبية) والإجتماعية والثقافية، لسياسة الجوار أيضا أبعاد سياسية واقتصادية و ثقافية.

من أوجه الشبه الأخرى بين عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية هي أن المشاركة الطوعية للبلدان الشريكة وكل الوثائق غير ملزمة قانونا، تلتزم الحكومات المشاركة سياسيا فقط بتنفيذ الإصلاحات⁽¹⁾.

جدول(2-5): قائمة الوثائق التي تحدد شكل العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة من دول جنوب المتوسط

البلد	بدء نفاذ العلاقات التعاقدية	تقرير البلد في سياسة الجوار الأوروبية	خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية	الإعتماد من قبل الإتحاد الأوروبي	الإعتماد المشترك	تقرير تنفيذ سياسة اجوار
اسرائيل	اتفاق الشراكة 06/2000	أيار/مايو 2004	موافق عليها بنهاية 2004	21/05/2005	11/04/2005	04/12/2006
المغرب	اتفاق الشراكة 03/2000	أيار/مايو 2004	موافق عليها بنهاية 2004	21/05/2005	22/07/2005	04/12/2006
تونس	اتفاق الشراكة	أيار/مايو 2004	موافق عليها بنهاية 2004	21/05/2005	04/07/2005	04/12/2006
السلطة الفلسطينية	_	أيار/مايو 2004	موافق عليها بنهاية 2004	21/05/2005	04/05/2005	04/12/2006
الأردن	اتفاق الشراكة	أيار/مايو 2004	موافق عليها بنهاية 2004	21/05/2005	02/06/2005	04/12/2006
مصر	اتفاق الشراكة	مارس/آذار 2005	موافق عليها بنهاية 2006	_	06/03/2007	_

(1) : اندريارندا وآخرون، سياسة المنافسة في الشراكة الأوروبية ومتوسطة، تقرير المعهد الأوروبي للإدارة العامة، المركز الأوروبي للمناطق في إطار برنامج يوروميد للسوق، 30 يونيو 2007، ص: 11.

الفصل الثاني: إفرات أزمه الءيون السلاءة على ءول الإءاء و على الشراكة الأورومتوسطية

–	–	–	–	–	اتفاق الشراكة	لبنان
–	–	–	–	–	اتفاق الشراكة	الجزائر
–	–	–	–	–	مفاوضاء منتهية باءنءظار التوقيع	سوريا
–	–	–	–	–	اتفاق الشراكة موقع عام 1963	تركيا

المصدر: سياسة المنافسة في الشراكة اليورومتوسطية، تقرير المعهد الأوروبي للإدارة العامة، المركز الأوروبي للمناطق في اءار برنامج يورو ميد للسوق، ص: 12، 13.

أولاً: أهداف سياسة الجوار

ءهءف سياسة الجوار في ءعزيز نطاق كبير للءعاون عبر الءءود كما ونوعاً وءلك بءءءء القضايا الأساسية الءي ىنبغي معالءتها بما في ءلك الأهداف الرئسية الأربعة المءمءلة في ءعزيز الءنمية الإءءصاءية والإءءماعية في ءءود المناطق وءعمل معاً لمواءة الءءءءات المءشركة ، وءمان ءءود أءنة وفعالة⁽¹⁾

ومءءوءاء البرنامج ءاء أهداف إستراءءية ىنبغي ءنفيذها على المءءوى الإءلمى⁽²⁾ :

- منءة مءشركة أورومتوسطية من العءالة والأمن والهجرة وءءعاون.
- منءة اءءصاءية للءنمية المءءءمة مع الءركيز على ءءرير ءءارة وءءامل ءءارى الإءلمى وكءا شبكات البنية ءءءية وءماية البئية .
- بناء منءة مءشركة لءبءال الآراء الإءءماعية وءءافية ورفع الوعى من ءلال الشراكة ووسائل الإءلام.

⁽¹⁾ : European Neighbourhood and Prtnership Instrument, Gross_Border Cooperation, Strategy Paper 2007_2010, P : 07 .

⁽²⁾ : European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI) , Regional strategy Papre 2007_3013 , and Regional Indicative Programme (2007_ 2010) For The Euro_Mediterranean Partnership , EURONED , P : 03.

ثانيا: عمل سياسة الجوار في دول جنوب المتوسط

خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية والسياسة المتفق عليها بصورة مشتركة بين الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين من خلال الإندماج في الإتحاد الأوروبي في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والأسواق والشبكات التحتية، وقرار الإتحاد الأوروبي لإنشاء الحوار الأوروبي الموحد وآلية الشراكة (ENPI)* الذي يهدف لتوفير المساعدة الرامية إلى تعزيز العلاقات بين الشركاء والتقدم الإقتصادي والتكامل بين عمل الإتحاد الأوروبي والدول المجاورة لها وبوجه خاص دعم تنفيذ الاتفاقيات الثنائية وتوفير الدعم المالي⁽¹⁾.

وقد قسم هذا البرنامج إلى مرحلتين⁽²⁾:

البرنامج الإرشادي 2007 _ 2010: عبارة عن برنامج عمل بمبلغ 343,3 مليون يورو وجوهر هذا البرنامج هو تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، وارتكز هذا البرنامج على النهج الثنائي دون الإقليمي.

البرنامج الإرشادي 2011 _ 2013: وذلك بمبلغ 535,15 مليون يورو وذلك على حسب كل برنامج ارشادي يخص ذلك البلد .

وقد تم تحديد المخصصات المالية مع الأخذ في الإعتبار النصوص عليها في المادة 07 من اللائحة ENPI واحترام الأحكام الواردة في المادة 18 من تنظيم صناديق الهيكلية على وجه الخصوص، وهذا التخصيص للأموال مطلوب لبرنامج التعاون عبر الحدود التي تأخذ في الإعتبار معايير موضوعية مثل السكان، المناطق المؤهلة وغيرها من العوامل التي تؤثر على كثافة التعاون، بما في ذلك الخصائص التي تتفرد بها المناطق الحدودية والقدرة على إدارة وإستعاب المساعدات ومصدر هذه التمويلات للبرنامج يأتي من مصدرين هما مخصصات ENPI نفسها ومن الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية، ومن البند الرابع في السطر الأول من الميزانية السنوية ، بالإضافة إلى تمويل البرنامج سيتم إنشاء تسهيل صغير من 4,9 مليون يورو لتمويل الإجراءات الرامية إلى تسهيل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الشركاء في برنامج، وذلك بهدف المساعدة في تعزيز إعداد تنفيذ وإدارة برنامج التعاون عبر الحدود الحالية والمستقبلية، والجدول التالي يوضح المجالات المتفق عليها

* برنامج تعاون عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط الجوار والشراكة

(1) : 5 p , European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI) , Opcit ,

(2) : 8 p , European Neighbourhood and Partnership Instrument , Gross_Border Opcit ,

ءءول (2-6) المبالغ المءصصة فى اءار برنامء ENPI للفترة (2007-2010)

ملىون ىورو	2010	2009	2008	2007	عنوان البرنامج
31,9	8,9	6,1	6,9	10	ءءصىص العالمى (عام)
					السىاسة والءءل والأمن والهجرة والتعاون
4,4				4,4	ءءابىر بناء الثقة: الحماية المءنىة
20	10		5	5	ءءابىر بناء الثقة: شراكه من أءل سلام
13	13				الءءل والأمن والهجرة والشباب (JSM)
8	8				ءءلىل السىاسات
					الءءمىة الإءءصاءىة المسءءامة
6				6	ءءىىع الإسءءمار وءىنامىكىة الإصلاء لءءب الاسءءمارات
23		14	9		النقل والتعاون فى مءال الطاقة
4		4			ءنوب ءنوب التءامل الإءءصاءى الإءلىمى
33	15	9	9		برنامء بىئى
125	32	32	32	32	المساعءة التءنىة والءعم لرأس مال مءاطر FEMIP
5				5	ءءوىر مءءمع المءلومات
					الءءمىة الإءءماعىة والتبائل الثقافى
16	8			8	المساواة بىن ءنسىن والمءءمع المءنى
22	10			12	المءلومات والاتصالات

5		5			يوروميد للشباب
					الحوار بين الثقافات والتراث والتراث الثقافي
343,3	91,9	83,1	73,9	94,4	المجموع

European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI) , Regional strategy Papre : 2007_3013 , and Regional Indicative Programme (2007_ 2010) For The Euro_Mediterranean Partnership , EURONED , P :53

الفرع الثاني: سياسة الإتحاد من أجل المتوسط

الإتحاد من أجل المتوسط هو مبادرة سياسية رفيعة المستوى، وكان المبادرة التي ناقشها المجلس الأوروبي في مارس 2008 وذلك بتقديم مقترحات محددة للحصول على معلومات أكثر دقة بشأن التعاون الأورومتوسطي.

أولاً: الخطوط العريضة لسياسة الإتحاد من أجل المتوسط

يعتبر الإتحاد من أجل المتوسط مشروع تنمي لمسار برشلونة إذ أطلق المشروع من قبل نيكولاس ساركوزي* الذي كان حينها مرشحا خلال الانتخابات الرئاسية الفرنسية في مدينة " تولون" في فيفري 2007 في خطاب له هناك وقد أطلق عليه حينها تسمية " الإتحاد المتوسطي"(1) .

وقد أعلن رؤساء الدول والحكومات في باريس أن الإتحاد من أجل المتوسط يثبت على المكتسبات وتعزيز الإنجازات والعناصر الناجحة لعملية برشلونة، وقد استمدت سياسة الإتحاد من أجل المتوسط أهدافها من عملية برشلونة (الحوار السياسي والإقتصادي والإجتماعي).

وأعطى رؤساء الدول والحكومات دفعة جديدة لعملية برشلونة من خلال سياسة الإتحاد من أجل المتوسط وذلك من خلال ما يلي(2):

1_ تحسين المستوى السياسي لعلاقات الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية والتي ستتظم من الآن قمة كل سنتين بين الشركاء.

* : رئيس الجمهورية الفرنسية بالفترة 16 ماي 2007 حتى 15 ماي 2012 وهو من اصول مجرية يهودية، وهو وزير داخلية سابق ورئيس حزب الإتحاد من أجل حركة شعبية، ربح الانتخابات الفرنسية سنة 53,2% ثم خسر الانتخابات في 6 ماي 2012 أمام فرانسوا هولاند ليكون أول رئيس لا يفوز بفترة رئاسية ثانية منذ عام 1981.

(1) : الإتحاد من أجل المتوسط / Fr. scribd. Com/ doc/ 44802000 / يوم 2013/09/11. على الساعة 9:32

(2) : European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI) , Regional Indicative Programme (2011_2013) for the Euro Mediterranean Partnership

2_ عن طريق توفير المزيد من الملكية المشتركة للعلاقات المتعددة الأطراف مع نظام الرئاسة المشتركة (واحد من الإتحاد الأوروبي وواحد من جانب المتوسطية الشريكة وذلك من خلال انشاء أمانة عامة مشتركة دائمة التي تحفظ الإستمرارية ثم التنفيذ بعد ذلك المشاريع المقررة في القمم والمؤتمرات الوزارية.

3_ جعل هذه العلاقات أكثر واقعية ووضوح من خلال اقليمية اضافية ومشاريع شبه الإقليمية ذات صلة لوطاني المنطقة.

وأكد رؤساء الدول والحكومات أن الإتحاد من أجل المتوسط يعتبر تكملة للعلاقات الثنائية بين الشريكين ويمكننا القول في السياق "الإتحاد من أجل المتوسط" أنه في الوقت الذي تفتح فيه معاهدة لشبونة أفقا جديدة في مسار الإندماج الأوروبي فإن "الإتحاد من أجل المتوسط" يسعى إلى تطبيق نموذج التعددية الذي يعتبر الفضاء الأورومتوسطي إقليميا، ليس فقط على الصعيد الإقتصادي بل أيضا على الصعيدين السياسي والثقافي وعلى صعيد المجتمع المدني ومجازا يمكننا القول أن التحول من التشارك أو الشراكة الأورومتوسطية إلى الإتحاد من أجل المتوسط يحمل أيضا تحولا في المعايير: فقد انتقلنا من مسار سياسي يركز على التعاون إلى وضع أسس اتحاد يرمي إلى رسم مسار تدريجي نحو الإندماج وبهذا الشكل يفتح في الفضاء التعددي أو الإقليمي الأورومتوسطي الطريق الذي سبق وأن حددت معالمه مع كل شريك على حدة⁽¹⁾.

ثانيا: أهداف الإتحاد من أجل المتوسط

تفيد تصريحات المسؤولين الفرنسيين وبعض ما تسرب بأن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط يسعى تقريبا إلى تحقيق نفس الأهداف التي وردت في إعلان برشلونة عام 1995، وأمام تعثر مسار برشلونة في تحقيق كل تلك الأهداف بسبب ما وقع من تحولات اقليمية ودولية وتغير الموازين الدولية وظهور تحديات أمنية وسياسية جديدة أخذت فرنسا المبادرة واقترحت مشروع الإتحاد من أجل المتوسط في خطوة يفسرها البعض بأنها تعكس سعي باريس لتعزيز دورها في المنطقة المتوسطية، ويهدف الإتحاد إلى تحقيق عدة أهداف منها⁽²⁾

1_ مكافحة تلوث البحر المتوسط (تنظيف مياه البحر وشواطئه مع التركيز على المياه والصرف الصحي).

(1) : سينين فلورنسا، الإتحاد من أجل المتوسط " تحديات وطموحات"، الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2010، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:62.

(2) : سكينه حملوي، واقع التكتلات الإقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية- دول المغرب العربي- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2011/2012، ص: 142

- 2- الطرق البرية (البحرية السريعة (تحسين النقل بين الموانئ بأحدث طرق سريعة بحرية)).
- 3_ الحماية المدنية (التعاون في الوقاية أمن والإستعداد والإستجابة للكوارث الطبيعية) .
- 4- الطاقة البديلة لبحث مدى فعالية " خطة المتوسط للطاقة الشمسية " لتوليد الطاقة الشمسية ودعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز .
- 5- التعليم إقامة جامعة أروومتوسطية تكون مقرها في سلوفينيا لتشجيع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء .
- 6- مبادرة أعمال المتوسط إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الأدوات المالية بإستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأمم .

ثالثا: البعد الإقليمي للإتحاد من أجل المتوسط

إن الإتحاد من أجل المتوسط هو إتحاد بين أطراف متساوية من أجل تحقيق مشروعات تستطيع تدعيم التعاون بين أوروبا وجنوب البحر المتوسط وأن الفكرة تكمن في أن تكون نقطة الإنطلاق لهذا الإتحاد هي تنفيذ مشروعات تلبي حاجات الشعوب وانشغالهم الأكثر إلحاحا، وقد تم التطرق إلى اهم انشغالات الإتحاد من أجل المتوسط في مشاريع أهمها⁽¹⁾:

1_ إزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط

إن البحر الأبيض المتوسط هو مرادف الثقافة والتاريخ لكنه أكثر بكثير من مجرد رمز أو أيقونة للمنطقة ومع ذلك فقد عانى تدهور خطير في الآونة الأخيرة وبناء على برنامج أفق 2020 في إزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المناطق البحرية والساحلية المحمية خاصة في قطاع المياه والنفايات وبالتالي تكون ذات فائدة كبيرة للحياة وسبل العيش لشعبها.

2_ الطرق السريعة البحرية والبرية

إن البحر الأبيض المتوسط هو بحر للطرق السريعة للتجارة ووصل سهل وآمن وتدفق للسلع والأشخاص في البحر والبحر هو ضروري للحفاظ على العلاقات وتعزيز التجارة الإقليمية وتطوير الطرق السريعة للبحر، بما في ذلك اتصال من الموانئ في جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله.

(1) . : Joint Declaration of The Paris Summit For The Mediterranean, Paris , 13 July 2008 .

3_ الحماية المدنية

الدمار الناجم عن الإنسان والكوارث الطبيعية منطقة البحر الأبيض المتوسط عرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية وكذى الكوارث الناجمة عن صنع الإنسان فبرامج الوقاية والإستعداد للكوارث وربط المنطقة على نحو أوثق مع آلية الحماية المدنية في الإتحاد الأوروبي وهو بالتالي واحدة من أهم أولويات المنطقة.

4_ الطاقات البديلة: الخطة الشمسية المتوسطة

إن النشاط في الآونة الأخيرة على أسواق الطاقة سواء من حيث العرض والطلب، يؤكد على الحاجة إلى التركيز على الطاقة البديلة، وكذلك البحث والتطوير من جميع مصادر بديلة من الطاقة وبالتالي فهي أولوية رئيسية في الجهود الرامية إلى ضمان استدامة التنمية.

5_ سياسات التنمية المستدامة

قد أقر بأهمية المياه المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي في الأردن في أكتوبر 2008 لتحديد استراتيجية المياه المتوسطة وتعزيز الحفاظ على الموارد المائية وتنويع موارد توفير المياه وكفاءة والإستخدام المستدام للمياه.

6_ العدل والحرية والأمن⁽¹⁾

الأحترام الكامل وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات وإحترام الاتفاقيات الدولية الأساسية ويتم تنفيذ البرنامج الإقليمي بشأن العدالة والشؤون الداخلية من خلال تنفيذ ثلاثة مشاريع هي : يوروميد للهجرة ، واليوروميد للعدالة المشروع الثاني، والمشروع الثالث يوروميد للشرطة وعلاوة على ذلك تعمل على تسهيل أفضل الممارسات وضمان المصالح وسيادة القانون والتنفيذ السليم للإتفاقيات والقرارات

⁽¹⁾ European Neighbourhood And Partnership Instrument (ENPI) , Regional Indicative Programme (2011_2013) for The Euro Mediterranean Partnership

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة المالية اليونانية على دول الإتحاد الأوروبي والحلول المقترحة

لقد ساهم انتقال أزمة المالية اليونانية إلى الإتحاد الأوروبي، بتفاقم مديونية دوله خاصة تلك التي تتبنى العملة الواحدة وتمثل الحلقة الأضعف فيها والتي تمثلها البرتغال، إيرلندا، اليونان، اسبانيا مما استدعى التدخل السريع وتبني حلول للحد أو التخفيف من آثار هذه الأزمة سواء كانت هذه الحلول على المستوى هذه الدول ومؤسساتها أو حلول اقليمية مشتركة.

المطلب الأول: انطلاق شرارة أزمة المديونية الأوروبية وانتقالها

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية 2008 على استقرار الإقتصاد العالمي كما أثرت بشكل كبير على دول منطقة اليورو، فقد عانى كثير من بلدان السبعة عشر الأعضاء من منطقة اليورو من عجز كبير في الحساب الجاري وعجز مالي كبير واقترن ذلك بنمو ضعيف ونسبة ديون مرتفعة، واليونان واحدة من هذه الدول التي عانت من تداعيات هذه الأزمة وساهمت بشكل كبير في إنفجار أزمة الديون السابقة⁽¹⁾.

الفرع الأول: مراحل تطور أزمة المديونية الأوروبية

لقد مرت أزمة الديون السيادية منذ أن انفجرت وأدت إلى آثار جسيمة في منطقة اليورو بعدة محطات مهمة سواء في الإنطلاقة أولى لهذه الأزمة أو في مراحلها وأهم هذه المراحل الحاسمة هي⁽²⁾:

04 أكتوبر 2009: تشكيل حكومة يونانية جديدة.

08 نوفمبر 2009: وزير المالية الجديد جورج بابانديرو* يصرح لأعضاء الإتحاد الأوروبي بأن عجز ميزانية اليونان في حدود 12,7% من الناتج المحلي الإجمالي ودين العام قد تجاوز 113,4% من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد ذلك منح للإتحاد الأوروبي مهلة سنتين لتخفيض عجز الميزانية.

08 ديسمبر 2009: لجنة التقييم الدولية فيتش إعادة تصنيف السندات اليونانية من A⁻ إلى A⁻ وفي نفس المدة إنتقل التصنيف من A⁻ إلى BBB⁺.

10 ديسمبر 2009: مرت أخرى البنك المركزي الأوروبي يطالب اليونان بإتخاذ إجراءات أكثر صرامة للحد من عجز الموازنة.

14 ديسمبر 2003: الوزير الأول لليونان يعمل على سياسات تفشفية بغية إستعادة التوازن.

(1) : شريف غياط، سهام بوففل، مرجع سابق، ص: 18

(2) : نفس المرجع، ص ص: 18، 19.

* رئيس وزراء اليونان للفترة 6 أكتوبر 2009 إلى تاريخ استقالته 9 نوفمبر 2011 بسبب أزمة الديون السيادية في بلاده.

22 ديسمبر 2009 وكالة موديز تخفض التتقيط على ديون اليونان من A^1 إلى A^2 .

14 جانفي 2010: إعلان اليونان عن البرنامج التعديلي للنفقات العمومية لأجل تخفيض عجز الميزانية إلى 2,8% وهو ما لم يكن مقنعا للمستثمرين في الأسواق المالية نتيجة لفقدان الثقة في مدى جدية هذه الإصلاحات.

3 فيفري 2010: مجلس محاكمة البنك المركزي الأوروبي يقوم بالمصادقة على البرنامج التعديلي المقترح من طرف الحكومة اليونانية بتسير نفقاتها بدأ بتجميد رواتب العمال الذين يتقاضون أقل من 200 أورو في الشهر.

11 فيفري 2010: الإتحاد الأوروبي يعلن اصدار برنامج مساعدة اليونان دون تحديد آلياته.

24 فيفري 2010: اضراب عام باليونان لمدة يوم احتجاجا على سياسة التقشف.

25 فيفري 2010: تشكيل لجنة مشتركة بين اليونان وصندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي.

5 مارس 2010: اعلان اليونان على سياسة تقشف جديدة لتوفير مايقارب 4,8 مليار أورو من خلال:

- بيع أملاك عقارية عامة.
- رفع متوسط سن التقاعد في القطاع العام من 61 إلى 63 عام.
- خفض الأجور في القطاع العام إلى 20% ومعاشات التقاعد إلى 30%.
- رفع الضريبة على الغاز والكحول والتبغ من 19% إلى 23%.
- رفع ضريبة على القيمة المضافة بزيادة تقدر 30%.

11 مارس 2010: اضراب باليونان ومظاهرات شملت القطاع العام والخاص.

15 مارس 2010: اتفاق وزراء مالية دول الإتحاد على مساعدة اليونان.

25 مارس 2010: البنك المركزي الأوروبي قبل السندات اليونانية منخفضة التتقيط إلى غاية 2011

11 أبريل 2010: منح دول الأوروبية قرض لليونان ب 30 مليار أورو بسعر فائدة 5% على ثلاث سنوات.

02 ماي 2010: إعلان اليونان على سياسة نقشفية رابعة وموافقة الإتحاد و صندوق النقد الدولي على أن إجمالي حجم أموال المساعدات التي ستحل عليها خلال السنوات الثلاث المقبلة ب 110 مليار يورو منها 30 مليار من صندوق النقد الدولي و 80 مليار من دول منطقة اليورو من البنك المركزي وتحديد حصص المساعدة على أساس وزن الدولة في الإتحاد.

05 ماي 2010: اضراب عام باليونان.

09 ماي 2010: لتجنب انتشار أزمة الديون ولإنعاش الأسواق المالية المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي يدرسان إمكانية اقراض اليونان 750 مليار أورو.

14 جوان 2010: تراجع تقييم الديون اليونانية.

12 مارس 2011: قمة أوروبية للإتفاق على منح اليونان قروض من 4 إلى 7 سنوات بسعر فائدة من 4,2% إلى 5,2%.

15 ماي 2011: قمة جمعت ستة وزراء مالية أوروبيين بلكسمبورغ للإتفاق على خطوة جديدة لإنقاذ اليونان.

13 جوان 2011: ستنداربورز خفضت تقييط اليونان إلى CCC .

جويلية 2011: اتباع سياسة نقشفية جديدة حيث ضمنت:

- خصصة الشركات بمليار أورو.
- زيادة الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 8000 يورو للسنة.
- ضريبة إضافية لمن دخله أكبر من 12000 يورو للسنة.
- زيادة الضريبة على المعاشات التعاقدية.
- خلق هيئة خاصة لاستغلال الممتلكات العمومية.

23 أكتوبر 2011: قمة بروكسل خلاف بين فرنسا و ألمانيا حول صندوق الإنقاذ الأوروبي قدره 608 مليار يورو، اذ لا توافق ألمانيا فرنسا حول تحويل الصندوق إلى بنك.

02 نوفمبر 2011: خطة انقاذ جديدة تشمل إعفاء اليونان من سداد 50% من ديونها المستحقة ومنحها قرض 130 مليار أورو وإتفاق مجموعة العشرين على رفع مشاركات الدول في صندوق النقد طوعيا، بالإضافة إلى تعهد الصين على توجيه اقتصادها نحو نمو يقوم على زيادة الطلب الداخلي بشكل يدعم الإنعاش العالمي والإستقرار المالي كونها تتمتع بفائض في ميزانها التجاري.

15 نوفمبر 2011: طلب اليونان مساعدات تقدر ب 80 مليار أورو لتجنب الإفلاس قبل بداية السنة الجديدة 2012.

تعد الإجراءات النقشفية المتخذة في اليونان صارمة وقاسية وغير مسبوقة، واستجابات فقط لمتطلبات منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي، ولا تحمي مصالح المواطنين اليونانيين الذين يدفعون ثمنا باهظا مقابل البقاء في منطقة اليور.

الفرغ الثاني: آليات انتقال أزمة الديون السيادية

توجد مجموعة من القنوات تساهم في إنتشار وتوسع الأزمة المالية إلى دول الإتحاد أو إلى دول المجاورة التي تربط بها علاقات ومن بينها نذكر⁽¹⁾

أولا: أسواق المال

بفعل العولمة يكاد العالم يعيش في منظومة مالية وثقافية واحدة كذلك فإن إفتتاح البورصات ووجود إستثمارات أوروبية في الخارج، وإستثمارات أمريكية و أسيوية في أوروبا بما فيها مديونياتها الهائلة.

ثانيا: أسواق السلع والخدمات

تحولت الأزمة المالية إلى أزمة في الأسواق الحقيقية مع تراجع الطلب على السلع وانقباض الإئتمان المصرفي ولقد تراجعت أسعار المواد الأولية بشكل كبير، أما في أسواق الخدمات فقد ظهر إنخفاض كبير في الطلب على السياحة وخدمات النقل مما سبب ركود في أسواق السفن، وإلغاء طلبات السفن والطائرات الجديدة، مما أثر على دول الإفريقية المستقبلية للسائحين.

ثالثا: تحويلات العاملين في الخارج

تعتمد العديد من الدول في توفير العملة الصعبة الأجنبية بصورة ملموسة على تحويلات العاملين في الخارج ولذلك فهي ذات تأثير هام على أداء الإقتصاد الكلي لهذه الدول ونتيجة للأزمة المالية فإن إنخفاض حجم العمالة المهاجرة كنتيجة لتراجع حجم الأعمال في الدول المستقبلية، ويعاني العامل خاصة في الأسواق الأوروبية من التمييز حيث أنه آخر من يستخدم وأول من يطرد، أما العمالة المهنية كالأطباء والمهندسين قد لا تتأثر كثيرا، وان تأثرت رواتبهم بالإنخفاض مع زيادة المنافسة، مما يؤثر على انخفاض تحويلاتهم وبالتالي الناتج المحلي للدول المرسله، ناهيك عن أثر المضاعف لهذه التحويلات التي تساهم عادة في دعم الإستهلاك الخاص والإستثمار المحلي وخلق فرص عمل جديدة في الدول المرسله.

(1) : حنينة عمر، بخوش مديحة، آثار الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة على سوق العمل في دول شمال افريقي، الملتقى الثاني حول الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 جوان 2013، ص ص:10،9.

رابعاً: تدفق الإستثمارات

تظهر أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التشغيل من حيث مساهمتها في تكوين رأس المال في الدول المتلقية وخلق فرص العمل وتخفيض في معدلات البطالة نتيجة لزيادة معدلات النمو إلا أنه نتيجة لتلك الأزمة فقد انخفضت تلك التدفقات الإستثمارية إلى ما يقل عن النصف في بعض هذه البلدان.

المطلب الثاني: انعكاسات أزمة الديون السيادية

تتفاقم الأزمة داخل منطقة اليورو، فبعد رجل أوروبا المريض (اليونان) هاهي رياح الأزمة تهب اليوم بقوة على ايطاليا واسبانيا من دون ان توفر بلدنا أخرى كالبرتغال، ايرلندا وغيرها وتطال شظاياها بلدانا مركزية كفرنسا و ألمانيا التي تتعرض كبرى فيها للمصاعب بسبب انكشافها على الديون السيادية للدول المتعثرة⁽¹⁾

الفرع الأول: الدول الأوروبية المتعثرة

تباين أثر الديون السيادية على دول الإتحاد الأوروبي بدرجات متباينة

أولاً: ايرلندا

يتمتع الإقتصاد الإيرلندي بنمو عال ومستقر حيث بلغ سنة 2000 نسبة 10% دخل الفرد الإيرلندي نسبة إلى الناتج الإجمالي العام هو رابع أعلى دخل بالعالم، وقد انضمت ايرلندا إلى الإتحاد الأوروبي سنة 1993، وفيما يلي أهم المؤشرات الإقتصادية المختارة لإيرلندا .

جدول (2-7) بعض المؤشرات الاقتصادية لإيرلندا

%

2013	2012	2011	2010	2009	
1,1	0,7	1,4	-0,8	-5,5	نمو الناتج المحلي الإجمالي
122,2	117,2	106,4	92,2	64,9	الدين الإجمالي للحكومة
24,8	23,9	23,0	22,8	20,1	الميزان

(1) : محمد دياب، منطقة اليورو: إلى أين؟، مجلة اتحاد المصارف، الكويت، السنة الثالثة عشرة، العدد 98، يناير، ص: 60.

الفصل الثاني: إفرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأوروبية ومتوسطة

					التجاري
0,1	-1,0	-2,1	-4,2	-8,1	معدل البطالة

Source : European Commission, European Economic Forecast, Winter 2013, p :47

من خلال قراءة الجدول نجد أن إيرلندا تعتبر من بين أكثر الدول متأثرة بأزمة الديون السيادية وهذا من خلال الإحصائيات المبينة لكل من الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر 5,4% - و 0,8 - % وهذا خلال سنتي 2009 و 2010 ليرتفع بعد ذلك بنسب ضئيلة جدا بالإضافة لإرتفاع الدين الإجمالي الذي إرتفع من 64,9% سنة 2009 إلى 122,2% سنة 2013.

ومشكلة إيرلندا لا تكمن في الإنفاق الحكومي ولكن في الضمانات الحكومية التي تم تقديمها للبنوك الإيرلندية لتغطية قروضها العقارية فقد خسرت البنوك حوالي 100 مليار مما أدى إلى انتقال تلك الخسارة إلى الدولة كضامن لتلك القروض تبعها الإنهيار الإقتصادي وإرتفاع معدل البطالة ووصلت نسبة العجز حد 32% من الدخل القومي، وفي جويلية 2011 إتفق الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خفض سعر الفائدة من 6% إلى 3,5% وتم تمديد سداد الديون إلى غاية 15 سنة من أجل تحسين الأوضاع⁽¹⁾.

ثانيا: إسبانيا

تعتبر إسبانيا دولة ديموقراطية ذات حكومة برلمانية في ظل نظام ملكي دستوري وتعد إسبانيا من البلدان المتقدمة، حيث أن إقتصادها تاسع أكبر إقتصاد في العالم من الناتج الإجمالي الإسمي، وقد انضمت إلى الإتحاد الأوروبي سنة 1986، ويمكن دراسة المؤشرات الإقتصادية التالية لمعرفة مدى تأثرها بالأزمة المالية الأوروبية.

جدول (2-8) بعض المؤشرات الإقتصادية لإسبانيا %

2013	2012	2011	2010	2009	
-1,4	-1,4	0,4	-0,3	- 3,7	نمو الناتج المحلي الإجمالي
95,8	88,4	69,3	61,5	53,9	الدين الإجمالي للحكومة
-0,4	-2,6	-3,8	-4,6	-4,0	الميزان

(1) : خنطيط خديجة، خلخال منال، اليونان انطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، أيام 08/07 ماي 2013، ص:9.

الفصل الثاني: إفرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأوروبية ومتوسطة

					التجاري
-3,1	-4,4	-1,7	-2,3	-6,5	معدل البطالة

Source : European Commission, European Economic Forecast, Winter 2013p : 51

تحتل إسبانيا المرتبة الرابعة في إقتصاد منطقة اليورو، وهنا تكمن أهميتها وتأثيرها على منطقة اليورو ولقد تدرج ارتفاع الدين الاسباني من 53,9% إلى غاية 95,8% من 2009 إلى 2013 حيث وصل 820 مليار دولار عام 2010، وغالبية الديون الإسبانية تحت السيطرة وهي ناتجة عن الإنفاق العالي على القطاع العام وبسبب الأزمة المالية الأوروبية والإنفاق العالي اضطرت الحكومة الإسبانية إلى تغطية الهوة المالية الناتجة وبهذا احتاجت إلى 100 مليار دولار حصلت عليها من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لتغطية مصاريفها⁽¹⁾، كما أنه من خلال قراءة الجدول نجد ان اسبانيا تعاني من عجز في ميزانها التجاري قدر بـ 4,6% سنة 2010 وإنخفاض كبير في نسبة الناتج المحلي الإجمالي والذي يبقى منخفضا إلى غاية 2013 بـ 1,4%.

ثالثا: البرتغال

تعد البرتغال من البلدان المتقدمة وتحتل المرتبة 19 عالميا من حيث جودة الحياة والبلد الثامن الأكثر عولمة، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي سنة 1986، وبحكم إنضمامها للإتحاد الأوروبي فيمكن معرفة أثار الأزمة الأوروبية من خلال مجموعة من المؤشرات الإقتصادية المختارة

جدول (2-9) بعض المؤشرات الإقتصادية للبرتغال %

2013	2012	2011	2010	2009	
-1,9	-3,2	-1,6	-1,9	-2,9	نمو الناتج المحلي الإجمالي
123,9	120,6	108,0	93,5	83,2	الدين الإجمالي للحكومة
-2,9	-4,4	-7,8	-10,6	-10,0	الميزان التجاري
-2,7	-4,3	-1,5	-1,5	-2,6	معدل البطالة

Source : European Commission, European Economic Forecast, Winter 2013, p :75.

(1): آسية محجوب، بوحنيك هدى، أزمة اليورو وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري، الملتقى الثاني حول الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 جوان 2013، ص: 6.

الفصل الثاني: إفراتات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

في النصف الأول من عام 2010 تقدمت البرتغال بطلب قرض قيمته 78 مليار يورو من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وكان العجز نتيجة لسنوات من التغطية والإنفاق على القطاع الخدمي وطلب الحكومة اتخاذ بعض إجراءات التقشف⁽¹⁾، وعلى اثرها قفز الدين الإجمالي للحكومة من 83,2% سنة 2009 إلى غاية 120,6% سنة 2013 ويتوقع أن يصل إلى غاية 123,9% سنة 2013 كما أن الناتج المحلي الإجمالي كان منخفضا اذ قدر سنة 2012 ب 3,2%- ليعرف الميزان التجاري عجزا كبيرا قدر ب 10,6- سنة 2010.

رابعاً: إيطاليا

تملك إيطاليا إقتصاداً رأسمالياً ببنية تحتية متطورة وحصّة مرتفعة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقاً لصندوق النقد الدولي، امتلكت إيطاليا في عام 2008 سابع أكبر إقتصاد في العالم، وقد انضمت إيطاليا للإتحاد الأوروبي سنة 1957 وتعتبر من مؤسسيه، ويمكن دراسة المؤشرات مختارة التالية لمعرفة أثر أزمة المالية الأوروبية

جدول (2-10) بعض المؤشرات الإقتصادية لإيطاليا %

2013	2012	2011	2010	2009	
-1,0	-2,2	0,4	1,8	-5,5	نمو الناتج المحلي الإجمالي
128,1	127,7	120,7	119,2	116,4	الدين الإجمالي للحكومة
2,4	1,2	-1,1	-1,3	0,1	الميزان التجاري
0,9	2,8	1,4	-0,3	-1,1	معدل البطالة

Source : European Commission, European Economic Forecast ,Winter 2013 ,p :55

يحتل الإقتصاد الإيطالي المرتبة الثالثة بين إقتصاديات منطقة اليورو، وبالعودة إلى قراءة المؤشرات الإقتصادية لإيطاليا نجد أن نسبة الدين الإجمالي للحكومة يرتفع من سنة إلى أخرى ليصل إلى 128,1% سنة 2013 بعد أن كان سنة 2009 116,4% وحتى قبل الأزمة كانت نسبة الدين الحكومي الإيطالي الأكبر في دول الإتحاد الأوروبي وزادت خلال الأزمة، وقد كان الإقتصاد الإيطالي بعيداً عن النمو الذي

(1): خنطيط خديجة، خلال منال، مرجع سابق، ص: 9.

شهدته باقي الدول، حيث لم يتجاوز معدل النمو سنة 2009 5% إلا أن الحكومة لم تتدخل لإنقاذ القطاع البنكي، وقد ارتفع معدل البطالة ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى 2,8% سنة 2012، وقد اعتمدت الحكومة خطة تعديل مكلفة تهدف إلى اقتصاد 25 مليار أورو في سنتي 2011 و 2012 ومست إجراءات التعديل خاصة قطاع الخدمات العمومية⁽¹⁾.

وهناك عدة المخاوف تزيد من حدة تأثير أزمة ارتفاع الدين العام لإيطاليا وهي⁽²⁾:

_ تعتبر إيطاليا ثامن أكبر اقتصاد في العالم فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ما يقرب من 2,1 ترليون دولار في عام 2010.

_ تعد إيطاليا من أكبر الأسواق في العالم إصدارا للسندات الحكومية، وأي إخلال منها بسداد ديونها، سؤدي إلى ارتفاع سعر فائدة الدين لأكثر من 12%.

_ الإرتفاع الهائل لحجم الدين بشكل قد يصعب تسديده والذي وصل إلى 128,1% سنة 2013.

_ تخفيض ستاندربورز تصنيف ايطاليا من المستوى A^+ إلى A^- معللة ذلك بعدم قدرة إيطاليا على خفض الإنفاق العام وضبط أوضاعها المالية خاصة في ظل توقعات النمو غير مشجعة.

الفرع الثاني: الدول الأوروبية المتأثرة

تتمثل الدول الأوروبية المتأثرة بالأزمة في⁽³⁾:

أولا: بلجيكا

لقد وصل دين بلجيكا إلى 100% من الدخل القومي، وهي أعلى نسبة دين بعد اليونان وإيطاليا، وتصل نسبة العجز إلى 5% فقامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من صناديق التأمين وهو ما حافظ على سمعتها في الأسواق المالية العالمية حيث أنها لم تلجأ إلى قروض خارجية ولاكن هناك احتمال أن نظامها المصرفي سوف يتجاوز هذه الأزمة عن طريق إتباع خطط تقشفية والتقليل من الانفاق العمومي.

⁽¹⁾ محمد يعقوبي، عبد الله عناني، تأثير أزمة منطقة اليورو على علاقات الاقتصادية الأوروبية على دول مجلس التعاون الخليجي، الملتقى الدولي

الثامن حول ادارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، أيام 08/07 ماي 2013، ص: 7.

⁽²⁾ الزهرة بوازديّة، شفاء حمد، مرجع سابق، ص: 7.

⁽³⁾ خنطيط خديجة، خلخال منال، مرجع سابق، ص: 10.

ثانيا: فرنسا

تعد فرنسا ذات أهمية إستراتيجية كبيرة في منطقة اليورو ونظرا لهذه المكانة حيث أنها تحتل المركز الثاني بين إقتصاديات دول منطقة اليورو ويصل الدين العام حوالي 83% من الدخل القومي أي ما يعادل 2,1 ترليون دولار، وتصل نسبة العجز 7% سنة 2011 ولذا وجب على فرنسا إتخاذ تدابير استعجالية وخطط تقشفية قاسية لتفادي الوقوع أو تفاقم الأوضاع نتيجة هذه الأزمة وذلك عن طريق الحصول على حزم المساعدات المالية من طرف دول المنطقة وصندوق النقد الدولي.

ثالثا: ألمانيا

يحتل الإقتصاد الألماني المرتبة الأولى بين إقتصاديات دول منطقة اليورو، ونتيجة لهذه المكانة الجيدة، فيساعد ألمانيا في الحصول على القروض من مؤسسات دولية وإعادة اقراضها فتحقق أرباحا طائلة من وراء ذلك، وقد استفادت ألمانيا من الوحدة النقدية الأوروبية، حيث سهلا عليها غزو الأسواق الأوروبية، كما نجحت في بقاء السوق الداخلية ونظامها المصرفي في منأى عن الأزمات وتداعياتها، فنصل النسبة إلى 6,8% وبالتالي فإقتصاد ألمانيا متطور وكبير لدرجة أنه يستطيع تحمل أعباء منطقة اليورو كاملة، حيث أنه يلعب الدور الأساسي في الدعم المالي للدول المتعثرة.

الفرع الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية على إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي

يمكن دراسة تداعيات أزمة الديون السيادية على الإتحاد الأوروبي من العناصر التالية

أولا: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو مقياس للنشاط الاقتصادي الذي يعرف بأنه قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن ويهدف حساب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لمقارنة حجم التنمية الإقتصادية على حد سواء مع مرور الوقت وبين الإقتصاديات من مختلف الأحجام⁽¹⁾.

جدول(2-11) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
0,0	-0,4	1,7	2,0	-4,5	0,4	3,2	3,4	2,2	2,6	الاتحاد الأوروبي
0,1	-0,1	1,8	2,3	-2,8	1,0	2,9	2,7	1,8	3,3	بلجيكا
0,5	0,8	1,8	0,4	-5,5	6,2	6,4	6,5	6,4	6,7	بلغاريا

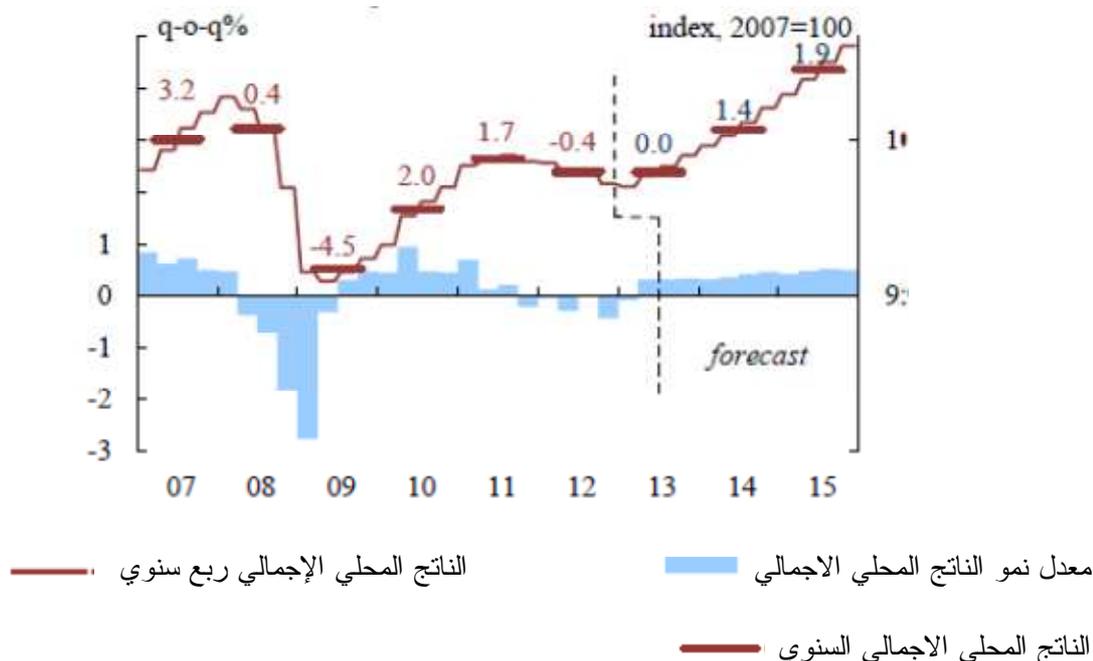
⁽¹⁾ epp.eurostat.ac.europa.eu/tgm/web/table/description.jsp le 07/12/2013 à 23 : 42

الفصل الثاني: إفرات أمة الءون السلاءة على ءول الإءاء و على الشراكة الأورومتوسطة

-1,0	1,8	2,5	2,5	-4,5	3,1	5,7	7,0	6,8	4,7	ءمهورفة التشكف
0,3	-0,4	1,1	1,4	-5,7	-0,8	1,6	3,4	2,4	2,3	ءنمارك
0,5	0,7	3,3	4,0	-5,1	1,1	3,3	3,7	0,7	1,2	ألمافا
1,3	3,9	9,6	2,6	-14,1	-4,2	7,5	10,1	8,9	6,3	استونفا
0,3	0,2	2,2	-1,1	-6,4	-2,2	5,0	5,5	6,1	4,2	افرنلءا
-4,0	-6,4	-7,1	-4,9	-3,1	-0,2	3,5	5,5	2,3	4,4	الفونان
-1,3	-1,6	0,1	-0,2	-3,8	0,9	3,5	4,1	3,6	3,3	اسباففا
0,2	0,0	2,0	1,7	-3,1	-0,1	2,3	2,5	1,8	2,5	فرنسا
-0,7	-2,0	0,0	-2,3	-6,9	2,1	5,1	4,9	4,3	4,1	كرواففا
-1,8	-2,5	0,5	1,7	-5,5	-1,2	1,7	2,2	0,9	1,7	افطاففا
-8,7	-2,4	0,4	1,3	-1,9	3,6	5,1	4,1	3,9	4,2	قبرص
4,0	5,0	5,3	-1,3	-17,7	-2,8	10,0	11,0	10,1	8,8	لااففا
3,4	3,7	6,0	1,6	-14,8	2,9	9,8	7,8	7,8	7,4	لففوانفا
1,9	-0,2	1,9	3,1	-5,6	-0,7	6,6	4,9	5,3	4,4	لوكسمبورغ
0,7	-1,7	1,6	1,1	-6,8	0,9	0,1	3,9	4,0	4,8	هنغارفا (المجر)
1,8	0,8	1,6	4,0	-2,8	3,9	4,1	2,6	3,6	-0,3	مالطا
-1,0	-1,2	0,9	1,5	-3,7	1,8	3,9	3,4	2,0	2,2	هولءا
0,4	0,9	2,8	1,8	-3,8	1,4	3,7	3,7	2,4	2,6	النمسا
1,3	1,9	4,5	3,9	1,6	5,1	6,8	6,2	3,6	5,3	بولءا
-1,8	-3,2	-1,3	1,9	-2,9	0,0	2,4	1,4	0,8	1,6	البرفغال
2,2	0,7	2,2	-1,1	-6,6	7,3	6,3	7,9	4,2	8,5	روماففا
-2,5	-0,7	0,7	1,3	-7,9	3,4	7,0	5,8	4,0	4,4	سلوففففا
0,9	1,8	3,0	4,4	-4,9	5,8	10,5	8,3	6,7	5,1	فنلءا
1,1	0,9	2,9	6,6	-5,0	-0,6	3,3	4,3	3,2	4,2	السوفء
1,3	0,1	1,1	1,7	-5,2	-0,8	3,4	2,8	3,2	3,2	المملكة المءءة

Source : epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&plugin=1&language=en&pcode=lecool15 le : 8/12/2013 à 23 :50.

شكل (2-4) الناتج المحلي الحقيقي للإتحاد الأوروبي



Source: European Commission, European Economic Forecast, Autumn 2013, p :9

لقد كان لإنتقال أزمة المالية اليونانية إلى دول الإتحاد الأوروبي آثار واضحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ عانت كل دول الإتحاد ابتداء من 2008 من إنكماش اقتصاديتها ويبدو ذلك واضحا من خلال سنة 2009 الذي يبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ما دون الصفر لجميع دول الإتحاد الأوروبي ويمكن ارجاعه إلى تعثر كبير من البنوك والمؤسسات الإنتاجية والتي فقدت الكثير من أرباحها وتحملت الكثير من الالتزامات أدت ببعضها إلى الإفلاس⁽¹⁾.

لقد وفرت المؤشرات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي اشارات ايجابية منذ سنة 2013 وتشير إلى استمرار التوسع لكن بتواضع على أساس التحسن في مجال الأعمال التجارية وثقة المستهلك والظروف المالية والقدرة على التكيف الاقتصادي للدول الأعضاء، ومن المتوقع أن يستمر التعافي في ظل استمرار الأوضاع والظروف الاقتصادية على حالها⁽²⁾.

⁽¹⁾: يحي مصلة، خلوفي عائشة، جهود الإتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية 2008 على اقتصاديات دوله، الملتقى الدولي الثامن حول ادارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، أيام 08/07 ماي 2013، ص: 7.

⁽²⁾: European Commission, European Economic Forecast ,opcit ,p : 7

ثانيا: البطالة في الإتحاد الأوروبي

تتباين معدلات البطالة من دولة إلى أخرى وذلك بحسب درجة تأثرها بالأزمة المالية

جدول(2-12) معدل البطالة الحقيقي والمتوقع

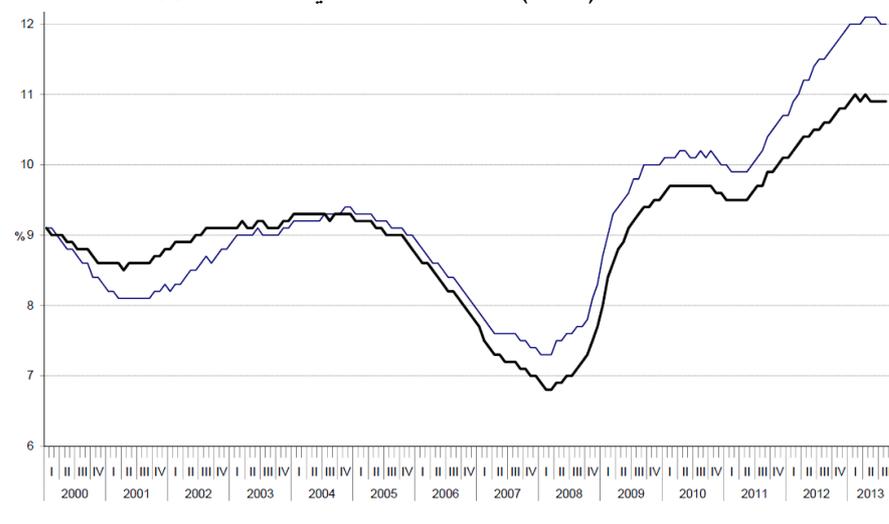
الدول/السنوات	2011	2012	2013	*2014
بلجيكا	7,2	7,3	7,7	7,7
ألمانيا	5,9	5,5	5,7	5,6
استونيا	12,5	10,0	9,8	9,0
ايرلندا	14,7	14,8	14,6	14,1
اليونان	17,7	24,7	27,0	25,7
اسبانيا	21,7	25,0	26,9	26,6
فرنسا	9,6	10,3	10,7	11,0
ايطاليا	8,4	10,6	11,6	12,0
قبرص	7,9	12,1	13,7	14,2
لوكسمبورغ	4,8	5,0	5,4	5,7
مالطا	6,5	6,5	6,4	6,2
هولندا	4,4	5,3	6,3	6,5
النمسا	4,2	4,4	4,5	4,2
البرتغال	12,9	15,7	17,3	16,8
سلوفينيا	8,2	9,0	9,8	10,0
سلوفاكيا	13,6	14,0	14,0	13,6
فنلندا	7,8	7,7	8,0	7,9
منطقة اليورو	10,2	11,4	12,2	12,1
بلغاريا	11,3	22,2	12,2	11,9
جمهورية التشيك	6,7	7,0	7,6	7,3
الدنمارك	7,6	7,7	8,0	7,9
لاتفيا	16,2	14,9	13,7	12,2

الفصل الثاني: إفرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأوروبية ومتوسطة

9,8	11,4	13,0	15,3	ليتوانيا
11,1	11,1	10,8	10,9	المجر
10,9	10,8	10,2	9,6	بولندا
6,8	6,9	7	7,4	رومانيا
7,8	8,0	7,7	7,5	السويد
7,8	8,9	7,9	8,0	المملكة المتحدة
11	11,1	10,5	9,6	الإتحاد الأوروبي

Source : European Commission, European Economic Forecast , Winter 2013 , p :1.

شكل (2-5) معدل البطالة في منطقة اليورو



— دول الإتحاد الأوروبي 28

— منطقة اليورو 1

Source : Eurostat news release Euro indicateurs , August 2013, Euro area Unemployment rate at 12,0 Eu 28 at 10,4, Luxembourg, 1 Octobre 2013.

من خلال الشكل والجدول أعلاه نجد أن معدلات البطالة متباينة من دولة إلى أخرى وتعرف ارتفاعا في دول منطقة اليورو حيث وصلت 12,2% سنة 2013 وذلك بسبب أزمة الديون السيادية، كما إرتفع معدل البطالة في دول الإتحاد الأوروبي ليبلغ 11,1% سنة 2013 ويتوقع أن ينخفض ولكن ليس بنسبة كبيرة سنة 2014 ليصل إلى 11% ويعزى هذا الارتفاع في معدلات البطالة إلى إرتفاع عدد الشركات المفلسة ونقص الطلب على السلع والخدمات الأوروبية سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي كما تعتبر اليونان أعلى معدلات بطالة حيث وصلت إلى 27% سنة 2013 وهذا ما يدل على عمق الأزمة الضاربة في

الفصل الثاني: إفرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأوروبية ومتوسطة

الإقتصاد بالإضافة إلى كل من اسبانيا وايطاليا التي تعرف هي الأخرى معدلات بطالة مرتفعة على التوالي 26,9% و 11,6% سنة 2013.

ووفقا لتقديرات يوروستات بلغ عدد العاطلين عن العمل 26,521 مليون في مارس 2013 في دول الإتحاد الأوروبي منهم 19,211 في منطقة اليورو، كما انخفضت العمالة المؤقتة في الإتحاد الأوروبي بشكل أكثر حيث بلغت 2,9% ما بين الربع الثاني من عام 2007 والربع الرابع من عام 2011، مقابل زيادة قدرها 0,4% للعاملين الدائمين خلال الفترة نفسها، أما التوظيف الذاتي فقد انخفض بنسبة 0,3%⁽¹⁾.

ثالثا: التجارة في الإتحاد الأوروبي

ان الأداء السليم للتجارة يتطلب قطاع مالي متقدم ومستقر ولأن الأزمة المالية انعكست بشكل سلبي على النظام المالي الأوروبي فإن التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي المالي (صادرات و واردات) عرفت تدهورا كما هو مبين في الجدول.

جدول (2-13) مساهمة الدول الأعضاء 27 في التجارة الخارجية

الوحدة: مليار أورو

	الميزان التجاري		الواردات الإجمالية		الصادرات الإجمالية	
	جانفي 2013	ديسمبر 2012	جانفي 2013	ديسمبر 2012	جانفي 2013	ديسمبر 2012
الاتحاد الأوروبي	-3,5	-5,6	146,3	144,1	142,8	138,7
بلجيكا	-1,1	-0,6	9,6	9,2	8,5	8,6
بلغاريا	0,0	-0,1	0,9	0,8	1,0	0,7
جمهورية التشيك	-0,2	-0,4	2,1	2,4	1,9	2,0
الدنمارك	1,0	0,6	1,7	1,8	2,7	2,5
ألمانيا	11,1	11,4	27,4	25,9	38,5	37,3
استونيا	0,1	0,1	0,2	0,2	0,3	0,3
ايرلندا	1,7	2,2	1,3	0,8	3,0	3,0

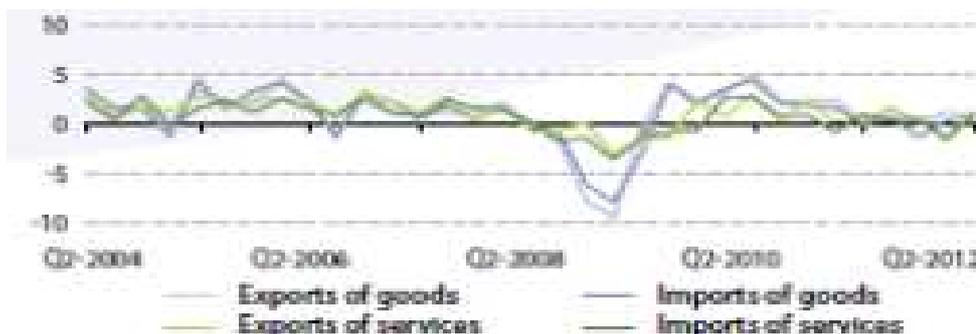
(1) : طلبه عادل، أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على سوق العمل في الإتحاد الأوروبي، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 جوان 2013، ص: 10.

الفصل الثاني: إفرات أزمه الءىون السىاءىة على ءول الإءءاء و على الشراكة الأورومتوسطىة

-0,5	-0,6	1,7	1,9	1,2	1,3	البونان
-2,9	-2,4	10,3	9,6	7,3	7,2	اسبانبا
0,7	1,1	14,1	13,8	14,8	14,9	فرنسا
2,0	1,2	14,1	14,3	16,1	15,5	اىءاليا
-0,1	-0,1	0,2	0,1	0,1	0,0	قبرص
0,1	0,1	0,3	0,3	0,3	0,4	لاءقبا
-0,2	0,0	1,1	0,9	0,9	0,9	لىءوانبا
-0,1	-0,1	0,4	0,4	0,3	0,3	لوكسمبورء
-0,3	-0,3	1,9	1,8	1,6	1,6	هنءاربا
0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	مالءا
-9,7	-10,3	20,3	20,8	10,6	10,5	هولنءا
0,6	0,6	2,8	2,6	3,4	3,2	النمسا
-0,9	-1,3	4,2	4,3	3,2	3,0	بولنءا
-0,2	-0,2	1,3	1,3	1,2	1,1	البرءءال
0,2	-0,1	1,2	1,2	1,3	1,1	رومانبا
0,0	0,0	0,7	0,7	0,7	0,7	سلوفبنا
-0,4	-0,4	1,3	1,2	0,9	0,8	فنلنءا
1,5	1,3	3,3	3,2	4,8	4,5	سوبء
-6,2	-7,8	22,2	22,9	16,0	15,1	المملكة المتءءة

Source : Eurostat communiqué de presse Euro indicateurs, Déficit de 3,9 milliards d'euros du commerce international de biens de la Zone Euro, Déficit de 16,5 milliards d'Euros pour L'UE 27 , Janvier 2013, Luxembourg, 18 mars 2013.

شكل (2-6) معدل نمو ربع سنوي لتجارة السلع والخدمات في دول الإتحاد الأوروبي 27 %



Source : European Commission, Basic figures on The EU, eurostat, Winter 2012/2013, edition, p :2.

يشير الجدول إلى التغيير في الصادرات والواردات دول الإتحاد الأوروبي ويعتبر شهر ديسمبر عام 2012 متدهور بالنسبة لشهر جانفي لسنة 2013 حيث انخفضت سواء من جهة الصادرات أو من جهة الواردات وقد عرف الميزان التجاري عجزا في أغلب دول الإتحاد، ويؤكد الشكل (2-6) انخفاض نمو تجارة السلع والخدمات للإتحاد الأوروبي في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وما لحق الإتحاد للأوروبي من انخفاض في نمو تجارته سواء في صادراته و وارداته في السلع والخدمات لتنتعش بعده تجارته في سنة 2010 نتيجة عودة الانتعاش النسبي للأسواق العالمية وبالتالي عودة حركة التجارة العالمية من جديد ومن ثم عودة تجارة الإتحاد الأوروبي الذي يقع هذه المرة في شبح أزمة الديون السيادية وبالتالي انخفاض نمو التجارة من جديد في الربع الثاني من سنة 2012 ويرجع هذا التدهور في التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي إلى مجموعة من العوامل يمكن إجمالها فيمايلي⁽¹⁾

- نقص تمويل الإستثمارات التجارية (صادرات والواردات) نتيجة لنقص في السيولة التي وقعت فيها البنوك والأسواق المالية الأوروبية.
- إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية بسبب الأزمة المالية، مما يساهم في تدهور إنتاجية المؤسسات الصناعية الأوروبية.
- إنخفاض الطلب العالمي للسلع الإستهلاكية خاصة المعمرة منها.
- تنامي سياسات الحماية وإرتفاع الحواجز التجارية في الدول العالم نتيجة للأزمة المالية العالمية.

(1) يحي مصلة، خلوفي عائشة، مرجع سابق، ص: 11.

رابعاً: التضخم

التضخم هو زيادة في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات ويحسب التضخم في الإقتصاد في كثير من الأحيان من خلال دراسة سلة من السلع والخدمات ومقارنة التغيرات التي طرأت على أسعار سلة السلع والخدمات مع مرور الوقت وبالتالي فمعدل التضخم هو النسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار لفترة معينة مقارنة مع تلك المسجلة في سابق الفترة⁽¹⁾.

جدول (2-14) معدل نمو التضخم في دول الإتحاد الأوروبي 27 %

الدول / السنوات	2011	2012	2013	2014
بلجيكا	3,5	2,6	1,6	1,5
ألمانيا	2,5	2,1	1,8	1,7
استونيا	5,1	4,2	3,6	3,2
ايرلندا	1,2	1,9	1,3	1,3
اليونان	3,1	1,0	-0,8	-0,4
اسبانيا	3,1	2,4	1,7	1,0
فرنسا	2,3	2,2	1,6	1,5
ايطاليا	2,9	3,3	2,0	1,7
قبرص	3,5	3,1	1,5	1,4
لوكسمبورغ	3,7	2,9	1,7	1,6
مالطا	2,5	3,2	2,2	2,2
هولندا	2,5	2,8	2,6	1,4
النمسا	3,6	2,6	2,2	1,9
البرتغال	3,6	2,8	0,6	1,2
سلوفينيا	2,1	2,8	2,2	1,5
سلوفاكيا	4,1	3,7	1,9	2,0
فنلندا	3,3	3,2	2,5	2,2
منطقة اليورو	2,7	2,5	1,8	1,5
بلغاريا	3,4	2,4	2,6	2,7
جمهورية التشيك	2,1	3,5	2,1	1,6

⁽¹⁾ Eurostat European commission , Key Figures on the enlargement countries, Europa, 2013, P : 17

الفصل الثاني: إفرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأوروبية ومتوسطة

الدنمارك	2,7	2,4	1,5	1,5
لاتفيا	4,2	2,3	1,9	2,2
ليتوانيا	4,1	3,2	2,4	2,9
المجر	3,9	5,7	3,6	3,3
بولندا	3,9	3,7	1,8	2,3
رومانيا	5,8	3,4	4,6	3,3
السويد	1,4	0,9	1,1	1,6
المملكة المتحدة	4,5	2,8	2,6	2,3
الإتحاد الأوروبي	3,1	2,6	2,0	1,7

Source : European Commission, European Economic Forecast , Winter 2013 , p :1

شهدت دول الإتحاد الأوروبي إرتفاعا في التضخم قدر ب 3,1% سنة 2012 مقارنة بدول منطقة اليورو ليعرف في السنوات الأخرى تراجعا مستمرا ويتوقع أن يستمر كذلك حتى في 2014 ب 1,7% .

وفقا لتقرير (آفاق الإقتصاد العالمي) تراجع الضغط التضخمي في منطقة اليورو تقدر ب 2,7% سنة 2011 مقارنة بالإتحاد الأوروبي ب 3,1% من نفس السنة ولا يزال من المتوقع أن يزداد تراجعا ومن المتوقع أن يسجل التضخم مزيدا من الانخفاض ليصل إلى 1,5% سنة 2014 ويتوقع أن ينخفض في الإتحاد الأوروبي ب 1,7% من نفس السنة نتيجة للتعديلات السلبية لتوقعات النمو وتناقص تأثير تدابير المالية العامة المرتبطة بالأزمة وانخفاض أسعار النفط⁽¹⁾

المطلب الثالث: إجراءات وحلول مواجهة أزمة الديون السيادية

كنتيجة لتفاقم أزمة ديون منطقة اليورو لدرجة أنها أصبحت تهدد الكيان الأوروبي سياسيا وإقتصاديا فإن هذا الكيان إتخذ مجموعة من الإجراءات من أجل التقليل من حدة هذه الأزمة وتوسعها.

الفرع الأول: خطط الدول التي مستها الأزمة

تبننت دول منطقة اليورو التي تعاني من إرتفاع حاد في مستويات الديون لدرجة تفوق ما تفق عليه في معاهدة " ماستريخت" مجموعة من الخطط التقشفية تهدف إلى تخفيض حجم الدين العام والعجز العام في الموازنة العامة إلى مستويات المطلوبة، حيث أجبرت الأزمة المتنامية لديون اليونان الدول الأعضاء في منطقة اليورو على إتخاذ تدابير أكثر صرامة⁽²⁾.

(1) صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي " الآمال والواقع والمخاطر، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية، 2013، ص: 49.

(2) يحي مصلة، خلوفي عائشة، مرجع سابق، ص: 16

أولاً: خطة إيرلندا

تهدف خطة إيرلندا التقشفية إلى توفير 15 مليار يورو حتى سنة 2014 وهذا من خلال زيادة الضرائب بمقدار 5 مليار وتخفيض الأجور بمقدار 10 مليار يورو إضافة إلى تقليص الإنفاق الحكومي في القطاعات الصحية والتعليم والرعاية الإجتماعية، وهذا بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة إلى 3% في عام 2013.

وتهدف السلطات الإيرلندية إلى وضع مجموعة من السياسات الطموحة لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد، فيما يشكل برنامجاً متعدد السنوات تستهدف مواطن الضعف في الجهاز المصرفي ويرمي إلى استعادة آفاق النمو الإيجابية التي يستحيل بدونها التوصل إلى حل دائم للأزمة، وقد حرصت السلطات على مراعاة العدالة في تصميمها للبرنامج، بحيث توزع أعباء التصحيح الإقتصادي والمالي على جميع طبقات المجتمع مع توفير أقصى درجات الحماية لأكثر فئات ضعفاً⁽¹⁾.

ثانياً: خطة إيطاليا

أجاز البرلمان الإيطالي مجموعة من الإجراءات التقشفية من شأنها أن توفر للحكومة ما يقارب 48 مليار يورو وتهدف إلى إلغاء العجز في الموازنة العامة بنهاية 2014 وتتضمن خطة التقشف مزيجاً من خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب وتثبيت الأجور ورفع سن التقاعد، وتمتد الخطة على مدى أربع سنوات تهدف من خلالها الحكومة إلى تقليص العجز العام إلى 3,9 في نهاية عام 2011 و إنهائه بنهاية 2014.

ثالثاً: خطة البرتغال

أجاز البرلمان البرتغالي خطة تقشف تتضمن خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بقيمة 6,8 مليار يورو وهذا بهدف خفض العجز الموازني من 7,3% إلى 4,6% وبسبب حدة ديون منطقة اليورو فإن هذه الإجراءات التقشفية لم تكن لوضع حد لها، الأمر الذي استوجب خطط موحدة فوق الوطنية.

رابعاً: إسبانيا

تم الإعلان عن خطة تقشف جديدة بقيمة 15 مليار يورو لعامين في محاولة لدعم الميزانية العامة في البلاد وتشمل⁽²⁾:

- خفض رواتب العاملين في القطاع العام بنسبة 5%.

⁽¹⁾ نشرة صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق ممدد مع إيرلندا بقيمة مليار يورو، واشنطن، 16 ديسمبر 2010، ص: 01.

⁽²⁾ محمد محمود الكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم - النظريات التي تفسر الأزمات دراسة شخصية لأسباب الأزمات)، دار الفكر والقانون المنصورة، 2012، ص: 44.

- تجميد أجور ومعاشات التقاعد خلال عام 2011.
- تخفيض رواتب الوزراء بنسبة 15%
- إلغاء الحكومة لمنحة المواليد الجدد والتي تبلغ 2500 يورو من عام 2011.
- تخفيضات أخرى في الإنفاق مثل 6 مليار يورو إستثمارات في القطاع العام، 1,2 مليار يورو الإنفاق المحلي و 600 مليون يورو من المساعدات الخارجية التي تقدمها إسبانيا علاوة على تخفيضات أخرى في تكاليف الأدوية ضمن نظام التأمين الصحي العام.

خامسا: بريطانيا

قررت الحكومة خفض رواتب الوزراء نسبة 5% وهو ما سيوفر للبلاد 3 ملايين جنيه استرليني (4,4 مليون دولار) .

- خفض الإنفاق الحكومي وتقليل العجز المقدر بنحو 164 مليار جنيه استرليني.
- خفض الإنفاق على التأمين الصحي بأكثر من 20 مليار جنيه استرليني.

الفرع الثالث: الإجراءات و آليات المقترحة للخروج من أزمة الدينون السيادية

في ماي 2010 إتفق وزراء مالية الدول الأعضاء على خطة تهدف إلى حماية العملة الموحدة بمبلغ إجمالي يقارب 750 مليار أورو، ومن جهة أخرى أعلن البنك المركزي الأوروبي عن برنامج استثنائي لإعادة شراء ديون دول منطقة الأورو من الأسواق المالية وقد تمحورت هذه المقترحات والآليات حول⁽¹⁾.

أولاً: الإجراءات المقترحة

لتهدأ العاصفة التي تجتاح منطقة اليورو مرهون، بجهود القادة في كيفية معالجتهم وإتخاذهم للإجراءات اللازمة والمناسبة وتهدئة الرعب الحاصل في الأسواق للحفاظ على صدارة منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي⁽²⁾.

1_ عقوبات لآلية

أنه في حالة خرق قواعد العجز يتم اللجوء إلى مجموعة من العقوبات الآلية وذلك بتصويت أغلبية مؤهلة تقدر ب 85 في المئة⁽³⁾.

⁽¹⁾: أوصالح عبد الحليم، الإقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمة المالية في الإتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي الثامن حول ادارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، أيام 08/07 ماي 2013، ص:6.

⁽²⁾: خطط الإنقاذ لم تفلح في إنقاذ اليونان، مجلة المصارف، السنة الثالثة عشر، العدد 101، ابريل 2012، ص: 53.

⁽³⁾: www.aleqt.com/2011/07/articl_604727.html le 14/12/2013 à 17:27.

2_ إستراتيجية القاعدة الذهبية

بحيث اشتملت الإستراتيجية على وجوب أن يكون هناك في كل دول الإتحاد الأوروبي ال 27 وعلى أقل تقدير في دول منطقة اليورو ال 17 حدود ملزمة موحدة للديون، بحيث من المقرر أن تكون للمحكمة الأوروبية صلاحية مراجعة ما إذا كان القانون الوطني في كل بلد يضمن الالتزام بالمحافظة على حدود الدين، وفي هذا الصدد إذا تعثر حدود هذا في إطار ال 27 دولة، فإن ألمانيا وفرنسا حازمتان على المضي في هذا الطريق مع دول منطقة اليورو 17⁽¹⁾.

3_ مسؤولية القطاع الخاص

يهدف الإتحاد الأوروبي إلى إشراك الدائنين الخاصين بحسب ما تنص عليه قواعد صندوق النقد الدولي، إذ يجب أن تكون اليونان حالة فردية لا يجوز السماح بتكرارها مرة أخرى ولا بد أن يكون واضحاً أن السندات الحكومية تمثل إستثمارات مضمونة⁽²⁾.

4_ لقاءات شهرية للحكومة

يتقابل رؤساء دول وحكومات منطقة اليورو مرة في الشهر مكونين ما يمكن وصفه بأنه حكومة إقتصادية ويتمثل هدف هذه اللقاءات في دعم القدرة التنافسية وتوصيل رسالة إلى المستثمرين في كل أنحاء العالم مفادها أن أوروبا ملتزمة بقاعدة الديون وتدعيم النمو⁽³⁾.

ثانياً: آليات والحلول الأوروبية لمواجهة الأزمة

لمواجهة الأزمة الأوروبية إتخذت دول منطقة اليورو إجراءات إقتصادية، وشكلت أجهزة لمتابعة تنفيذ تلك الإجراءات ومن أهم الهيئات التي تم انشاؤها.

1_ صندوق الإستقرار المالي الأوروبي (EFSF)

تم إنشاء صندوق الإستقرار المالي الأوروبي من قبل الدول الأعضاء في منطقة اليورو في 9 ماي 2010 في إطار مجلس وزراء مالية الدول الأوروبية وهدفه الحفاظ على الإستقرار المالي في أوروبا وبعث الثقة في الأسواق المالية الأوروبية عن طريق تقديم المساعدة المالية لمنطقة اليورو والدول الأعضاء في إطار برنامج التكيف الإقتصادي الكلي⁽⁴⁾.

⁽¹⁾: www.aleqt.com opcit le 14/12/2013 à 18 : 30.

⁽²⁾: أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص: 6.

⁽³⁾: نفس المرجع، ص: 6.

⁽⁴⁾: www.efsf.europa.eu/about/index.htm le 15/12/2013 à 22:36

إن انشاء مثل هذا الصندوق يعتمد على تحقيق ثلاث أهداف رئيسية⁽¹⁾:

- انشاء هيئة تنظيمية واحدة تتولى وضع وتطبيق قواعد موحدة.
- ان تملك هذه الهيئة الموارد المالية التي تمكنها من التدخل لدعم البنوك التي تواجه المشاكل في السيولة.
- وجود برنامج لضمان الودائع المصرفية يغطي أوروبا بأسرها لطمأنة المودعين بأن ودائعهم في بنك ما ستكون مؤمنة بنفس المستوى في أي بنك آخر.

والصندوق قادر على إصدار 440 مليار يورو في الأسواق المالية علما أن هذا الدعم قد يعزز في حدود 250 مليار يورو من قبل صندوق النقد الدولي وفي حدود 60 مليار يورو من التسهيلات الأوروبية لمساندة ميزان المدفوعات، أي أنه تم تشكيل قدرة قوامها 750 مليار يورو تسمح بمواجهة الأزمة السيادية داخل منطقة اليورو، ونسبة مشاركة دول منطقة اليورو تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27% تليها فرنسا بنسبة 20% وإيطاليا ب 18%⁽²⁾، ولقد اسندت لهذا الصندوق عدة مهام أهمها⁽³⁾:

- إقراض الدول بشكل إحترازي قبل أن يحدث فيها اضطراب بسبب وضعها المالي.
- شراء السندات الحكومية لدول منطقة اليورو والتي تعاني مشاكل مالية.
- توفير التمويل للدول التي تسعى لإعادة رسملة بنوكها المتضررة.

ويعتبر هذا الصندوق كحل مؤقت لأزمة ديون منطقة اليورو حتى عام 2013، بعد ذلك يتم تعويضه بما يسمى الآلية الأوروبية للإستقرار المالي وفق الشكل الموالي وهي بمثابة صندوق انقاذ دائم بقدرة اقتراض قدرت ب 500 مليار يورو وبرأسمال قدره 700 مليار يورو،

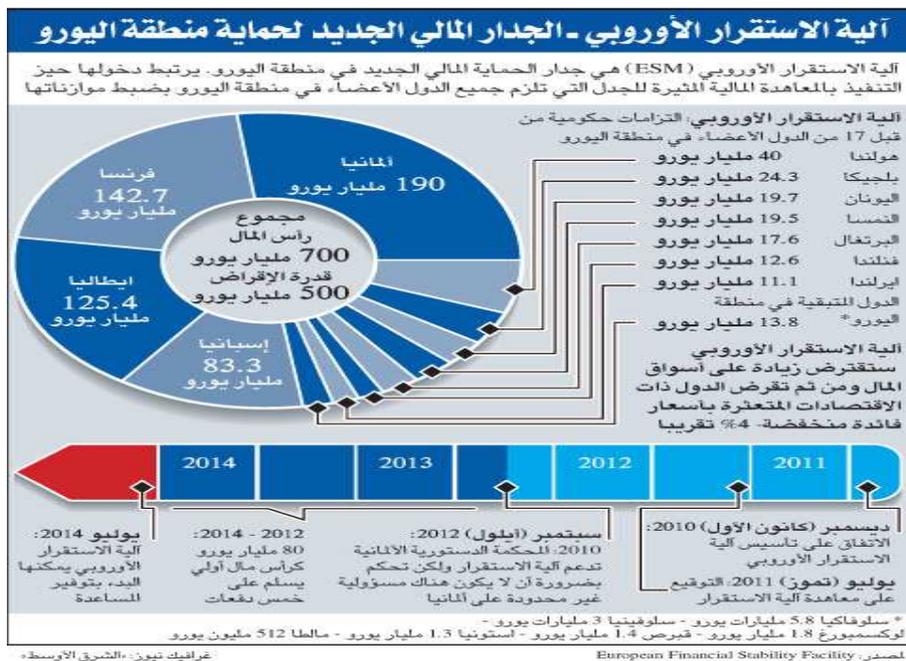
⁽¹⁾ تقرير انشاء الإتحاد المصرفي الأوروبي، حجر الأساس في اصلاح الهيكل المالي الأوروبي (QNB)، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد

394، سبتمبر 2013، الكويت، ص: 84.

⁽²⁾ خنيط خديجة، خلخال منال، مرجع سابق، ص: 11.

⁽³⁾ يحيى مصلة، خلوفي عائشة، مرجع سابق، ص: 17.

شكل (2-7) الآلية الأوروبية الجديدة لحماية منطقة اليورو



Source :<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12345&article=695348&feature=#.UtmuDvjLIU> le 17/12/2013 à 20 :29.

2_ الجهاز المالي الأوروبي للموازنة (EFSM)

يقوم هذا الجهاز بتقديم التمويل في حالة الطوارئ والحالات المستعجلة.

3_ الهيئة الأوروبية المشتركة (EFC)

تتابع هذه الهيئة تنفيذ القوانين والعقوبات وتحدد نسبة العجز المسموح به، وتضع شروط الإقراض والإصلاحات المفروضة على المؤسسات المالية، وتشدد الرقابة، وإتخاذ قرار بتقديم قروض بشكل مباشر للمصارف حتى لا تتحمل الدول تبعات تعثر تلك المصارف⁽¹⁾.

4_ صياغة معاهدة الإنضباط المالي الجديدة

تتضمن هذه المعاهدة وضع قوانين محلية داخل الدول الأعضاء لتشدد الرقابة على ميزانيتها، وتتمثل هذه القواعد في⁽²⁾:

(1) عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أوت 2012، ص: 6.

(2) يحي مصلة، خلوفي عائشة، مرجع سابق، ص: 17.

أ_ القاعدة المالية

تتعهد الدول التي وقعت على معاهدة بوضع " موازنات متوازنة" حيث يكون الحد الأقصى للعجز البنوي لا يتجاوز 0,5% في إجمالي الناتج الداخلي والدول التي تشمل على ديون معتدلة أي مادون 60% من إجمالي الناتج الداخلي، تتمتع بهامش أكبر مع عجز مقبول بنسبة 1% .

ب_ التصحيح التلقائي

يتعين على كل الدول الأعضاء في التكتل الأوروبي أن يتوقع حدوث آلية تصحيح تلقائية في حالة تجاوز القاعدة المالية.

ج_ إدراج القاعدة المالية في دستور الدولة الموقعة على المعاهدة

وهو أمر غير الزامي إذ يكفي أن تشمل الدولة قانون القاعدة المالية.

د_ اعتماد عقوبات محكمة العدل الدولية

ففي حالة عدم احترام تطبيق القاعدة المالية من قبل دولة ما تفرض المحكمة عقوبات تتمثل في غرامة تصل إلى 0,1% من إجمالي ناتجها الداخلي.

ثالثا: خيارات الحد من تداعيات أزمة منطقة اليورو

مبدئيا للتخفيف من حدة الديون السيادية سواء على دول منطقة اليورو أو الدول الأخرى ذات علاقات واسعة بالمنطقة توجد ثلاث طرق⁽¹⁾:

1_ التعديل المالي

بمعنى إمكانية تعديل الدولة في هيكل نفقاتها وواردتها وذلك بغية التخفيف من عجز الموازنة العامة وضمان تسديد الدين السيادي من خلال تحقيق فوائض مالية من ميزانية العامة للدول الأوروبية لتحقيق شرط معاهدة ماستريخت.

2_ خلق التضخم

أو ما يسمى بالتمويل التضخمي وذلك بلجوء الدولة إلى زيادة المعروض النقدي لتسديد أعباء الدين ومثل هذا الإجراء ينتج عنه انخفاض في قيمة العملة نتيجة انخفاض القوة الشرائية للعملة.

(1) مداحي محمد، معزوز لقمان، أزمة الديون السيادية الأوروبية " إشكالية التشخيص وفعالية مقاربات العلاج، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال أفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 جوان 2013، ص: 17.

3_ إعلان توقف عن السداد

وهذا يؤدي إلى إفلاس الدولة وذلك لإعادة هيكلة الدين السيادي لتلك الدولة والتي يعني الإلتزام بسياسات التكيف الهيكلي وسياسات التثبيت من خلال عدة إجراءات مثل إعادة جدولة الدين السيادي على فترات أطول وخفض معدلات الفائدة.

ورغم أن الإجراءات الأوروبية تعاملت مع الأزمة إلى الحد الذي حال دون افلاس أي من دول منطقة اليورو إلا أن إقتصاديات الدول لازالت هشة وعاجزة عن مواجهة أزمة ديونها، وستبقى كذلك لفترة طويلة، لذلك فإنه من الأجدر أن تقوم أوروبا كما يلي⁽¹⁾:

- إعفاء الدول المتعثرة من فوائد ديونها.
- فرض رقابة على كل التعاملات المصرفية للحيلولة دون مخالفة المصارف للقوانين.
- الدعم المباشر للإستثمار دون وساطة مصرفية أو حكومية.
- فرض رقابة على الحكومات والزامها بالقوانين الأوروبية.
- متابعة حركة رؤوس الأموال والحد من هجرتها.
- تشكيل هيئة مالية موحدة وتوحيد القوانين المالية والإجتماعية كالضرائب والتقاعد و الأجور.

الفرع الثالث: حلول الأزمة المالية اليونانية

لحل أزمة المالية اليونانية أجبرت اليونان على إتخاذ عدة اجراءات وتدابير و تكشف مالية للحيلولة دون تفاقم الوضع إلى الأسوء.

أولاً: حزم الإنقاذ

1_ حزمة الإنقاذ الأولى (2010_2011)

قدمت الحكومة اليونانية طلباً رسمياً في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي إتفق عليها مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن قروضا من صندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي بقيمة 45 مليار يورو المبينة في الجدول أدناه.

لقد وافقت جميع دول الإتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات خلال الفترة مايو 2010 إلى غاية يونيو 2013 منها 80 مليار مقدمة من الإتحاد الأوروبي و 30 مليار يورو من صندوق النقد الدولي بمعدل فائدة 5,2% على فترة سداد 3 سنوات، وقد تم تخفيض معدل الفائدة في قمة بروكسل لفائدة الإتحاد الأوروبي بمعدل

(1): عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، مرجع سابق، ص:6.

الفصل الثاني: إفرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

1% في مارس 2011 لتصبح 4,2% مع زيادة فترة السداد لتصبح 7 سنوات ونصف بشرط أن تقوم اليونان بإجراءات تقشف لتخفيض الإنفاق للحصول على هذه القروض ويكون تخفيض عجز الموازني ب 8,1% بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في 2010، و 7,6% عام 2011 و 6,5% عام 2012 مع توقع أن ينخفض هذا العجز إلى غاية 3% بحلول 2014⁽¹⁾.

جدول: (2-15) القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة (2010 - 2011) الوحدة: مليار يورو

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق الدولي	النقد	المجموع
الدفعة الأولى	ماي 2010	14,5	5,5	20	
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6,5	2,6	9,1	
الدفعة الثالثة	ديسمبر/جانفي/ 2011/20_10	6,5	2,5	9	
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10,9	4,1	15	
الدفعة الخامسة	جويلية 2011	8,7	3,2	11,9	
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5,8	2,2	8	
المجموع		52,9	20,1	73	

المصدر: بوالكور نور الدين، مرجع سابق، ص: 62.

2_ حزمة الإنقاذ الثانية (2012)

أقرت دول منطقة اليورو في 1 فبراير 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان خصص لها 130 مليار يورو، بإضافة إلى تبادل سندات ديون أثينا مع دائئتها من القطاع الخاص شطب منها 107 مليار يورو من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53,5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات وذلك عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق بعد 30 سنة ونسبة الفائدة متغيرة، تتراوح بين 2% حتى 2015 و 3% حتى 2020 و 4,3% في السنوات المالية لتنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2042، وتهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو.

(1) بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، عدد 13، 2013، ص: 61.

ومن المتوقع أن تقلص اجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160 % من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120,5% في 2020، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد⁽¹⁾.

ثانيا: إجراءات التقشف

1_ حزمة التقشف الأولى فيفري 2010

إتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية من أجل تثبيط عجز الموازنة، وإستهدفت الإجراءات الحكومية خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب من 1% إلى 5,5% عبر تجميد رواتب الموظفين وتقليص العمل الإضافي.

2_ حزمة التقشف الثانية مارس 2010

وافق البرلمان اليوناني في 5 مارس 2010 على مشروع قانون تهدف إلى توفير 4,8 مليار يورو على اثر مخاوف الإفلاس والتخلف عن السداد وذلك عن طريق رفع الضرائب على القيمة المضافة وعلى السيارات المستوردة وعلى المحروقات وخفض رواتب القطاع العام⁽²⁾.

المبحث الثالث: انتقال أزمة منطقة اليورو إلى الدول الشريكة

تعتبر أزمة اليونان المالية من أكبر تحديات النظام العالمي الجديد، وأكبر تحد للإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه أيضا، فهي الأخطر في تأثيرها لأنها تمس منطقة الإتحاد الأوروبي اقتصاديا وسياسيا وعلى أجزاء كثيرة من العالم وانتقالها إلى العالم وعن امكانية انتقال عدوها إلى أهم شركائه

المطلب الأول: افرازات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الإقتصاد العالمي

تتعدد وتتشابك جذور المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد الدولي وتتمثل التحديات العاجلة في كيفية التعامل مع الأزمة الأوروبية وفي تأثيرها على العالم وفي تعدد الآليات والقنوات التي يمكن أن تنتقل من خلالها التغيرات الإقتصادية الحاصلة في منطقة ما إلى غيرها من المناطق الأخرى، ومن المتوقع أن يمتد تأثير أزمة الديون السيادية إلى دول العالم ودرجة هذا الأثر تختلف من دولة إلى أخرى وذلك بحسب درجة طبيعة اقتصاد هذه الدول ودرجة ترابط هذه الإقتصاديات وانفتاحها على الإقتصاد الأوروبي.

(1) نفس المرجع، ص: 61.

(2) مداحي محمد، معزوز لقمان، مرجع سابق، ص: 19.

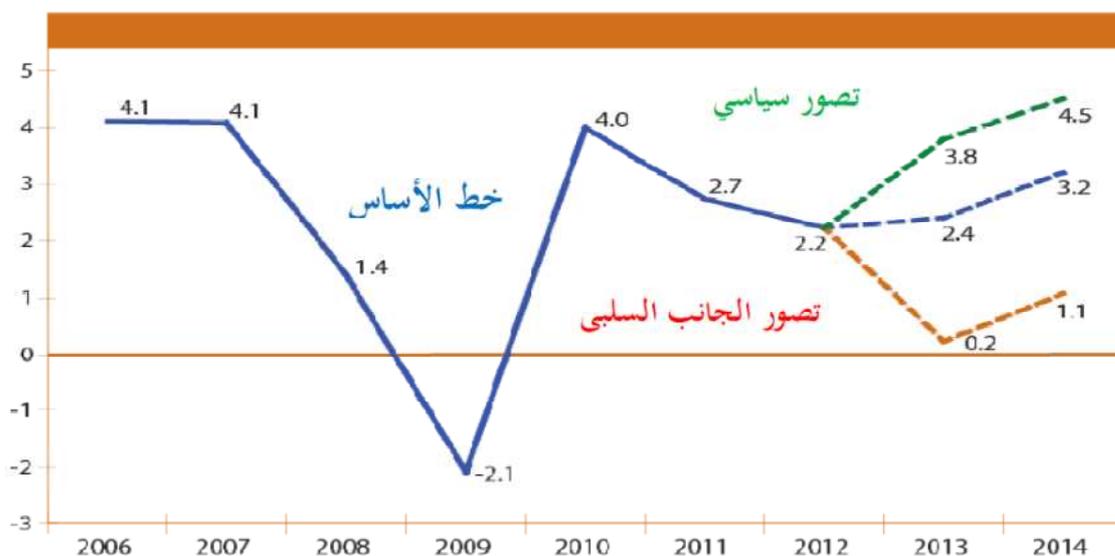
الفرع الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية على النمو العالمي والتجارة العالمية

أولاً: النمو العالمي

يترنح الإقتصاد الدولي نحو حافة مرحلة رئيسية أخرى من الإنكماش إذ انخفض ناتج النمو بصورة كبيرة خلال عام 2011، كما كان النمو هزيباً خلال عامي 2012 و 2013، كما تتعدد وتتشابك جذور المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد الدولي، وتتمثل التحديات العاجلة في كيفية التعامل مع الأزمة المستمرة في التوظيف وفي تضاعف آفاق النمو الإقتصادي، وبصفة خاصة لدى الدول المتقدمة

يعد التباطؤ السريع للنمو الإقتصادي سبباً ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو ونتيجة للمشاكل المالية لدى مناطق أخرى، كما أنه في حال فشل صانعي السياسات خاصة لدى أوروبا والولايات المتحدة في التعامل مع الأزمة أو في منع تفاقم الهشاشة في القطاع المصرفي، سيؤدي كل ذلك إلى الدفع بالإقتصاد الدولي إلى مرحلة أخرى من الركود، يمكن تصور بديل للتدهور أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ معدل النمو في درجة كبيرة مما يعني ضمناً حدوث إنخفاض في متوسط دخل الفرد على مستوى العالم مرة أخرى وهذا في دراسة للأمم المتحدة يبين فيا حالة الإقتصاد الدولي وحالة الشك وعدم اليقين⁽¹⁾ وهذا ما يبينه الشكل الموالي

شكل (2-8) تصور لمعدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي



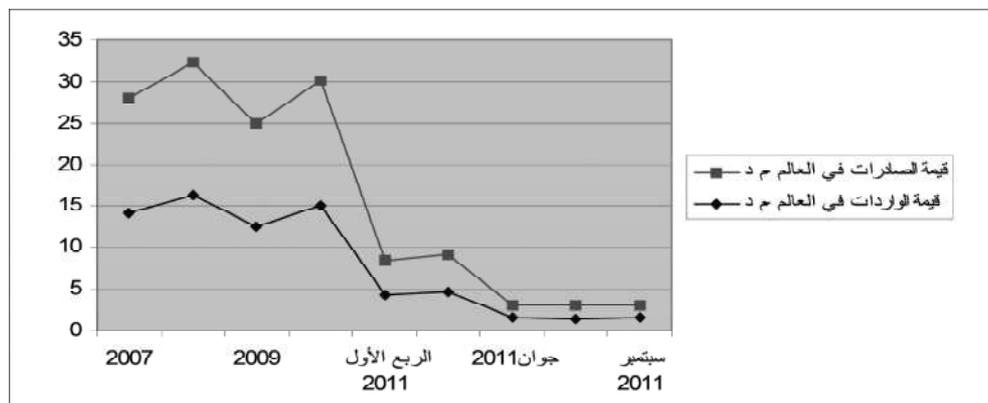
المصدر: حالة وآفاق إقتصاد العالم، مرجع سابق، ص: 2.

(1) : حالة وآفاق إقتصاد العالم، الملخص التنفيذي للأمم المتحدة، 2013، ص: 2، نقلاً عن الموقع <http://www.un.org/en/development/Desa/policy/wesp/index.shtml>. le 30/12/2013 à 23 : 25

ثانياً: التجارة العالمية

بالنظر إلى قيمة الصادرات والواردات وفق الشكل الموالي

شكل (2-9) قيمة الصادرات والواردات السلعية في العالم خلال الفترة (2007-2011) الوحدة: مليار دولار



المصدر: فاطمة الزهراء رقايقية، أزمة الديون السيادية الأوروبية و آليات التعامل معها، مجلة المستقبل العربي، عدد 408، 2013، ص: 135.

نلاحظ أن هناك زيادة طفيفة في قيمة الصادرات والواردات العالمية لا تتناسب مع الزيادة الكبيرة لأسعار العالمية، بما يدل على هدوء نسبي في حركة التداول التجاري، نظراً إلى ما يعانيه الإقتصاد العالمي من تباطؤ شديد مما يزيد المخاوف من إحتتمالات تردي الأوضاع المالية عالمياً، مع تفاقم تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وما تشهده الولايات المتحدة الأمريكية من عجز في ميزانها التجاري وأمام تدهور تلك الأوضاع سيعكس ذلك بالضرورة على ميزان المدفوعات في العالم⁽¹⁾.

بالإضافة إلى تزايد عملية الدولار في كثير من الدول العالم حيث تحول عن التعامل باليورو إلى مصلحة الدولار سواء في مجالات المدخرات أو الاحتياطات الدولية، حيث انخفض سعر صرف اليورو إلى أدنى مستوى له أمام الدولار منذ أكثر من أربع سنوات ليصل بحوالي 1,2 دولار وذلك بسبب تزايد المخاوف بشأن العجز في الموازنات الأوروبية⁽²⁾.

الفرع الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية على قطاع النفط

تعتبر الولايات المتحدة والدول الأوروبية أكبر مستورد للبتترول وبسبب الأزمة المالية الأوروبية فقد انخفض الطلب عليه نتيجة لخوف العالم الخارجي من الإضرابات السائدة.

(1) فاطمة الزهراء رقايقية، أزمة الديون السيادية الأوروبية و آليات التعامل معها، مجلة المستقبل العربي، عدد 408، 2013، ص: 134.

(2) الحصاد الاقتصادي للربع الثاني من عام 2010، التقرير الاقتصادي، مجلس الغرف السعودية، العدد 19، يوليو 2010، ص: 8.

أولاً: الإقتصاديات المصدرة للنفط

شهدت بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا المصدرة للنفط نموا قويا عام 2012 بلغ حوالي 5,65% ولاكنه انخفض سنة 2013 حيث بلغ 3,25% نظرا لتوقف نمو إنتاج النفط على خلفية الضعف النسبي في الطلب العالمي على النفط.

وتتمحور المخاطر التي تهدد الآفاق المتوقعة للبلدان المصدرة على المدى القصير حول تطورات أسعار النفط والنمو العالمي، وبالرغم الرصيد الخارجي لتقلبات أسعار النفط فهناك عدد كبير من البلدان التي تسجل مستويات دين عام منخفضة وسيكون في وسعها السحب من الإحتياطيات التي كونها في الماضي للحفاظ على الطلب الكلي نتيجة تراجع أسعار النفط، غير أن تراجع النفط لفترة نتيجة لتراجع النشاط الإقتصادي العالمي سوف يسفر عن عجز في المالية العامة لدى معظم البلدان المصدرة للنفط، ولكي تتصدى لهذه التحديات الماثلة أمامها على المدى المتوسط يتعين عليها أن تستمر في اجراء اصلاحات التي تجعل وتيرة تنويع النشاط الإقتصادي وتدعيم توفير فرص العمل، لذا يتعين عليها مواصلة الإستثمار في البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال والإرتقاء بنظم التعليم والتدريب وتحسين خدمات السكن الوظيفي⁽¹⁾.

ثالثاً: الإقتصاديات المستوردة للنفط

توفر الإقتصاديات الأوروبية سوقا رئيسيا بالنسبة للكثير من الصادرات في هذه المجموعة من الدول ومن المتوقع أن تكون بلدان شمال افريقيا أكثر الإقتصاديات تأثراً، لما تتمتع به هذه الدول من مستويات عالية من الترابط مع دول الإتحاد الأوروبي، اذ العديد من البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وخاصة المغرب وتونس تعتمد بشكل كبير على أوروبا كسوق للصادرات والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج، وهي الأكثر عرضة للخطر حيث تتعرض بشكل خاص للتدهور الإقتصادي في منطقة اليورو، أما البلدان أخرى المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط لا سيما الأردن فتعد أقل⁽²⁾ ترابطاً مع أوروبا، ومن ثم أقل تأثراً، بإضافة إلى استمرار أجواء عدم اليقين السياسي وموجات الاضطرابات الإجتماعية التي اجتاحت بلدان التحول العربية وضعف الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الأوروبيين والإرتفاع المستمر في أسعار السلع الأولية (لاسيما بالنسبة للغذاء والوقود)⁽³⁾.

(1) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (آمال والواقع والمخاطر)، مرجع سابق، ص: 61.

(2) ونام ملاح، شهلة قدر، أزمة الديون الأوروبية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، الملتقى الثاني حول الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 جوان 2013، ص: 9.

(3) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (آمال والواقع والمخاطر)، مرجع سابق، ص: 62.

الفرع الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية على أسواق المال والسلع العالمية

أولاً: أسواق المال

منذ ظهور أزمة الديون اليونانية وتداعياتها إلى بقية دول الأعضاء الإتحاد الأوروبي وخطورة ذلك على الإقتصاديات الأوروبية واحتمال انتقال عدواها إلى الإقتصاد العالمي في شكل أزمة مالية جديدة وقد ظهرت بالفعل آثارها على الإقتصاد العالمي وخاصة أسواق المال وأسواق النقد وأسواق الذهب ومن أهم هذه الآثار (1):

- تراجعت أسواق المال العالمية وشهدت تقلبات حادة، حيث تراجعت التعاملات في أسواق الأسهم في معظم دول العالم وأدى هذا الإهتزاز في أسواق الأسهم العالمية إلى تراجع مبيعات السندات وتعطيل الكثير من الإصدارات التي كانت تعتمد كثير من الدول والشركات إصدارها خوفاً من تداعيات هذه الأزمة، بالإضافة إلى أن مؤشرات البورصات العالمية، فقد تأثرت بالركود الإقتصادي الذي شهده العالم خلال الآونة الأخيرة حيث إتجه العديد من المستثمرين إلى بيع الأسهم التي في حوزتهم خوفاً من حدوث المزيد من التدهورات مما أدى إلى إنخفاض مؤشرات البورصة العالمية.

- تأثير الأزمة على أسعار العملات الرئيسية في العالم حيث طال عدم الإستقرار كثير من العملات كالدولار الأمريكي والجنه الأسترليني والين الياباني والوون الكوري، وهو ما فرض المزيد من المخاطر على التعاملات المالية والنقدية والتجارية الدولية، وبخصوص العملة الأوروبية (الأورو) فقد تراجع الثقة فيه حيث وصل متوسط سعر صرف الأورو أمام الدولار لأدنى مستوياته ليصل 1,22 دولار عام 2012.

ثانياً: السلع العالمية

على صعيد أسعار السلع الرئيسية في العالم (2)

إنخفض الرقم القياسي العام لأسعار المواد الأولية 2.52% خلال عام 2012 كمحصلة لإنخفاض الرقم القياسي لأسعار معظم السلع الرئيسية فيما عدا أسعار الطاقة حيث إنخفضت الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية بما فيها المشروبات ومدخلات الصناعة بمعدل 9,46% والمحاصيل الزراعية بمعدل 12,89%، والمعادن بمعدل 16,46% وعلى رأسها النيكل بمعدل 24,25%، خام الحديد بمعدل 20,20%، القصدير

(1): مداحي محمد، معزوز لقمان، مرجع سابق، ص: 15

(2): المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، لمحة عامة عن الأوضاع الإقتصادية العالية والعربية، التقرير السنوي 2012، الكويت، ص: 6.

بمعدل 19,51% ، الألمنيوم بمعدل 17,19%، الرصاص بمعدل 17,13%، الزنك بمعدل 12,53%،
النحاس بمعدل 10,98%، اليورانيوم بمعدل 9,32% .

وبخصوص معدل التضخم أو مستويات الأسعار معبرا عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك فقد استقر
في مجموعة الدول المتقدمة ليسجل 1,4% عام 2012 وهو نفس المستوى عام 2011 في حين انخفض
في مجموعة الدول النامية ليسجل 6,1% عام 2012 مقارنة بنحو 7,2% عام 2011.

ثالثا: التمويل العالمي

فيما تعلق بأوضاع التمويل في العالم، يرجع تقرير الاستقرار العالمي أن تظل الأوضاع المالية العالمية
هشة للغاية على المدى القريب، مع تباطؤ الإقراض المصرفي في الدول المتقدمة وبصفة أكبر في منطقة
اليورو مع توقعات بأن تشهد معظم الأسواق الناشئة تقلبات عديدة في تدفقات رأس المال إليها وذلك لعدة
من الأسباب أبرزها استمرار أزمة منطقة اليورو وتساعد الضغوط على البنوك الأوروبية ، فمثلا عن
عدم استقرار الأوضاع السياسية والإقتصادية في عدد من مناطق العالم⁽¹⁾.

وعلى صعيد الإستثمار الأجنبي المباشر تشير التقديرات الأولية المتاحة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية " الأكتاد" إلى أنه خلال النصف الأول من عام 2012، إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي
المباشر في العالم بنسبة 8% لتبلغ 668 مليار دولار مقارنة ب 729 مليار دولار خلال النصف الأول لعام
2011 ويعزى ذلك لحالة عدم اليقين في الإقتصاد العالمي، ومخاوف تفاقم أزمة الديون السيادية في أوربا
وتباطؤ النمو في اقتصاديات الأسواق الناشئة الرئيسية وفي سياق ذلك فقد نجحت الدول النامية ومجموعة
الاقتصاديات المتحولة إلى إستعاب أكثر من نصف تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم،
وللمرة الأولى قد جذبت الدول النامية لوحدها نصف تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر رغم تراجع القيمة
بنسبة 5% بل أصبحت الصين أكبر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: تداعيات أزمة الأوروبية على دول المشرق العربي في إطار الشراكة الأورومتوسطية

(دول مختارة)

لقد مرت عدة دول من المشرق العربي على مجموعة من الاصلاحات والتطورات في إطار عمليات
تطبيع للعلاقات الأوروبية في اطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي جرت مفاوضات مع دول
الاتحاد الأوروبي مجتمعا مع كل دولة من الدول على حدة لذا سوف نتطوع بإيجاز حول هذه الشراكة في
بعض الدول المختارة بالتركيز على تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي طرأت على هذه الدول تحت
تأثير أزمة الديون السيادية.

(1): نفس المرجع، ص: 6.

الفرع الأول: مشروع الشراكة المصرية الأوروبية

بدأت المفاوضات بين الإتحاد الأوروبي ومصر منذ عام 1995 أسفرت عن توقيع اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية في يونيو 2001، ولقد تم التصديق على الاتفاق من قبل مجلس الشعب المصري والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ونظرا لرغبة الطرفين في تفعيل الاتفاقية اقترحت المفوضية الأوروبية أن يتم تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالنواحي التجارية تنفيذا مبكرا اعتبارا من أول يناير 2004 صدر قرار جمهوري رقم 11 لسنة 2004 بالموافقة على تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق المشاركة⁽¹⁾.

أولا: من الشراكة إلى سياسة الجوار

تأسس بموجب بموجب اتفاق المشاركة بين مصر من جانب والجماعة ودولها الأعضاء من جانب آخر مجموعة الأهداف هي⁽¹⁾:

- توفير إطار ملائم لحوار سياسي يتيح تنمية علاقات سياسة وثيقة بين الطرفين.
- تهيئة الظروف للتحرير المطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تدعيم تنمية علاقات الاقتصادية وإجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية في مصر.
- تشجيع التعاون الاقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.
- تنمية التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

ومن أجل توسيع المشاركة بين دول الإتحاد الأوروبي ومصر تم الارتقاء إلى سياسة الجوار الأوروبية بهدف تجنب ظهور خطوط تقسيم بين الإتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، وتتص خطة العمل المشتركة لسياسة الجوار الأوروبية في إطار مشترك لتعزيز العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ومصر التي تعتبر النقطة الأساسية للنهج الاستراتيجي للإتحاد الأوروبي تجاه الشريك الرائد مصر، وسياسة الجوار الأوروبي تعتبر مثلا داعما لعملية الإصلاح في مصر، ومن أجل تبنت مصر خطتها الوطنية (1997_2017) ويرافقها سلسلة من الخطط الخماسية وذلك بهدف⁽²⁾:

- تحسين نوعية ومستوى المعيشة وزيادة فرص العمل والحد من البطالة، والحد من الفقر وتوفير الضمان الإجتماعي والقضاء على الأمية وتطوير المدارس والتعليم العالي.

⁽¹⁾ www.aecgypt.com/webpager_ar/commonpage.aspx?cid le 24/12/2013 à 22 :30.

⁽¹⁾ المادة الأولى، بروتوكول اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية بين جمهورية مصر العربية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة الأخرى، ص: 7.

⁽²⁾ European Commission, Document de Strategie par pays (2007_2013), Egypte.

الفصل الثاني: إفرات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

- تحسين مؤسسات الدولة على أساس إحترام حقوق الانسان والحريات المدنية، وتقوية إستقلال القضاء وتطوير المشاركة في الحياة السياسية.
 - زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار وزيادة مشاركة المرأة في التنمية وتشجيع الابتكار والبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والبيئة.
- اذ اعتمدت تدابير ملموسة للفترة (2006-2007)، وتم التوقيع بين وزارة البحث العلمي ووزارة التجارة الخارجية والصناعة لتمويل البحوث والتنمية الصناعية وقد تم رصد مبلغ 100 مليون جنيه لهذه الفترة.
- _ وقد تم خلال الفترة (2007-2010) توحيد البرامج والعمليات المختلفة بهدف دعم الاصلاحات في مصر من خلال الإعانات المقدمة التي لها تأثير مضاعف على الاستثمار، وهذا كما هو موضح في الورقة الاستراتيجية للبلد من خلال البرنامج الرشادي الوطني وقد قدر المبلغ المرصد لهذه الفترة ب 558 مليون يورو (2007-2010)، ويمكن زيادة المبلغ الإجمالي للبرنامج الارشادي الوطني من خلال مخصصات تحت عنوان " مرفق الحكم" التي ستوفر دعما اضافيا للشركاء على استعداد للمضي قدما في تنفيذ خطط العمل والدعم وترتيب الأولويات المحدد في البرنامج الارشادي الوطني في اطار خطة عمل بين الاتحاد الأوروبي ومصر حسب(1):

- دعم الاصلاحات في مصر في مجالات الديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة وتعزيز التعاون في المجال القضائي والحكم الراشد.
- دعم وضع السياسات واللامركزية التسير والحكم.
- مراجعة السياسات والتدابير لمكافحة الفساد.

ثانيا: المجاميع الإقتصادية الكلية لمصر

يمكن أن نقوم بتحليل المجاميع الاقتصادية الكلية لمصر والتي من خلالها يمكن أن نتعرف على مدى تأثير مصر بالأزمة المالية الأوروبية وذلك من خلال المعطيات الواردة في الجدول الموالي:

جدول(2-16) المؤشرات الاقتصادية الكلية لمصر

2013	2012	2011	2010	2009	مصر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
					الانتاج والاسعار
2,4	2,2	1,8	5,1	4,5	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%التغير)

(1) , Document de strategie par pays (2007_2013) , Op cit:

الفصل الثاني: إفراتات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

257,3	255,0	235,7	18,5	188,6	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
3,005	3,032	2,857	2,694	2,366	الناتج المحلي الاجمالي للفرد
8,2	7,2	10,1	11,1	11,8	(التضخم) متوسط (%)
المؤشرات الاجتماعية					
-	13,0	12,4	8,9	9,4	معدل البطالة (%)
85,6	84,1	82,5	81,1	79,7	السكان (مليون)
القطاع المالي					
21,8	19,7	19,3	22,2	27,1	الاييرادات الحكومية العامة (%GDP)
34,8	30,5	29,3	30,3	33,7	الانفاق الحكومي (%GDP)
-13,1	-10,9	-9,8	-8,1	-6,6	التوازن العام للحكومة (% من الناتج المحلي الاجمالي)
88,8	85,0	82,3	79,4	80,9	الدين الحكومي الاجمالي (%GDP في نهاية الفترة)
القطاع النقدي					
10,75	10,25	10,25	9,25	9,25	سعر الفائدة الرئيسية (% في نهاية الفترة)
7,2	7,1	1,0	7,7	5,1	الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% التغيير)
15,4	8,3	10,1	10,4	8,4	النقود بمعناه الواسع (M ₂ التغيير %)
القطاع الخارجي					
-1,1	-12,3	-11,5	-11,5	-11,9	الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الاجمالي)
-2,0	-3,1	-2,6	-2,0	-2,4	ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الاجمالي)
0,2	0,8	2,3	3,7	3,6	صافي الاستثمار الاجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الاجمالي)
16,9	13,5	14,8	15,4	17,8	الدين الخارجي الاجمالي (%GDP)
-	15,5	26,6	35,1	31,2	اجمالي الإحياطات الرسمية (مليار دولار)
أسعار صرف العملات					

الفصل الثاني: إفرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأوروبية ومتوسطة

6,82	6,07	6,10	5,63	5,55	سعر الصرف (جنيه ل دولار، متوسط)
9,07	7,83	7,98	7,46	7,72	سعر الصرف (جنيه مقابل اليوروفي المتوسط)
-	2,0	0,9	8,0	20,9	سعر الصرف الحقيقي (التغيير % + التقدير)

Source : European Commission, **The EU'Sneighbouring economies manging policies in a challenging global environment**, Direction- General for Economic and Financial Affairs, European economy August 2013,p : 101.

من خلال تحليل معطيات الجدول (2-16) يمكن أن نتوصل إلى أهم النقاط الأساسية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تأثر مصر بالأزمة الأوروبية

1_ الإنتاج والاسعار

لقد أثرت أزمة الديون السيادية على مصر بإضافة إلى الأوضاع السياسية السيئة التي تعيشها وذلك من خلال إنخفاض الناتج المحلي الحقيقي بشكل ظاهر خلال سنة 2011 إلى 1,8% مع تحقيق الإقتصاد المصري تعافيا متوسطا خلال السنوات 2012 و 2013 ب 2,2% و 2,4%، وقد أظهر الإقتصاد المصري نموا جيدا خلال سنوات 2009 و 2010 بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ب 4,7% و 5,1%، مصر عانت آليا من ارتفاع في معدلات التضخم حيث بلغت سنة 2009 إلى 11,8% والتي تعكس أوجه القصور والممارسات غير التنافسية في حين أن التضخم قد إتبع مسار الانخفاض سنة 2011 و 2012 بنسبة 10,1% و 7,2% مما يعكس فجوة الناتج السلبي ثم عاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2013 ب 8,2% وذلك بسبب إنخفاض قيمة الجنيه المصري، ونتيجة لذلك فقد عمد البنك المركزي إلى سياسة تسيرية وذلك من خلال زيادة سعر الفائدة الرئيسي بمقدار نسبة مئوية واحدة والتي تبلغ نسبة 10,25% سنة 2011 و 2012، ولاكن مع استمرار إنخفاض الجنيه المصري وإرتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية كل هذه العوامل أثرت على انخفاض الإيرادات الحكومية العامة إلى 2,2% سنة 2010 و 19,3% و 19,7% سنة 2011 و 2012 على التوالي وهذا ما أدى إلى رفع عجز العام للحكومة بنسبة 8,1%- سنة 2010 نتيجة تراجع مداخيل قناة السويس وتراجع السياحة بإعتبارهما من أهم مداخيل مصر

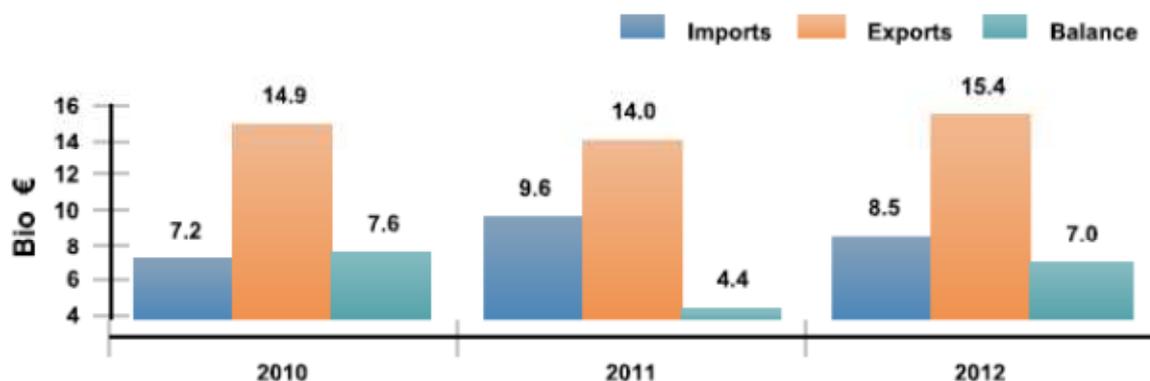
2_ الميزان التجاري

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر وذلك بمقدار 23,60 مليون أورو، وخصوصا في إطار اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، حيث بلغت صادرات الاتحاد الاوروبي إلى مصر 15,42 مليون أورو سنة 2012، في حين أن صادرات مصر إلى الإتحاد الأوروربي قدرت ب 8,47 مليون أورو مسجلة إنخفاضا مقارنة بالسنة التي سبقتها 2011 ب 9,470 مليون أورو وحتى بالنسبة للسنوات 2010

الفصل الثاني: إفرازات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأوروبية ومتوسطة

و2009 ب 7,23 مليون أورو و 6,17 مليون أورو، وكذلك بالنسبة لصادرات الإتحاد الأوروبي فقد إنخفضت من 14,85 مليون يورو إلى 14,01 مليون يورو وهذا راجع إلى تأثير الإتحاد الأوروبي بأزمته المالية ونقل آثارها إلى الشريك التجاري مصر ونتيجة لذلك فقد تراجع مداخيل السياحة لمصر لاعتمادها عليها واعتبارها أهم عنصر في إيرادات مصر فقد انخفض الطلب على السياحة من الإتحاد الأوروبي وهذا ما يترجمه الميزان التجاري بين الإتحاد الأوروبي ومصر الذي سجل انخفاضا واضحا قدر ب 4,42 مليون أورو سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 و 2012 التي قدرت ب 7,62 مليون أورو و 6,95 مليون أورو، ورغم الأزمة التي عصفت بالإتحاد الأوروبي إلا أنه استطاع أن يحقق فائضا تجاريا مصر بينما مصر فقد حققت عجزا تجاريا والشكل الموالي يبين ذلك:

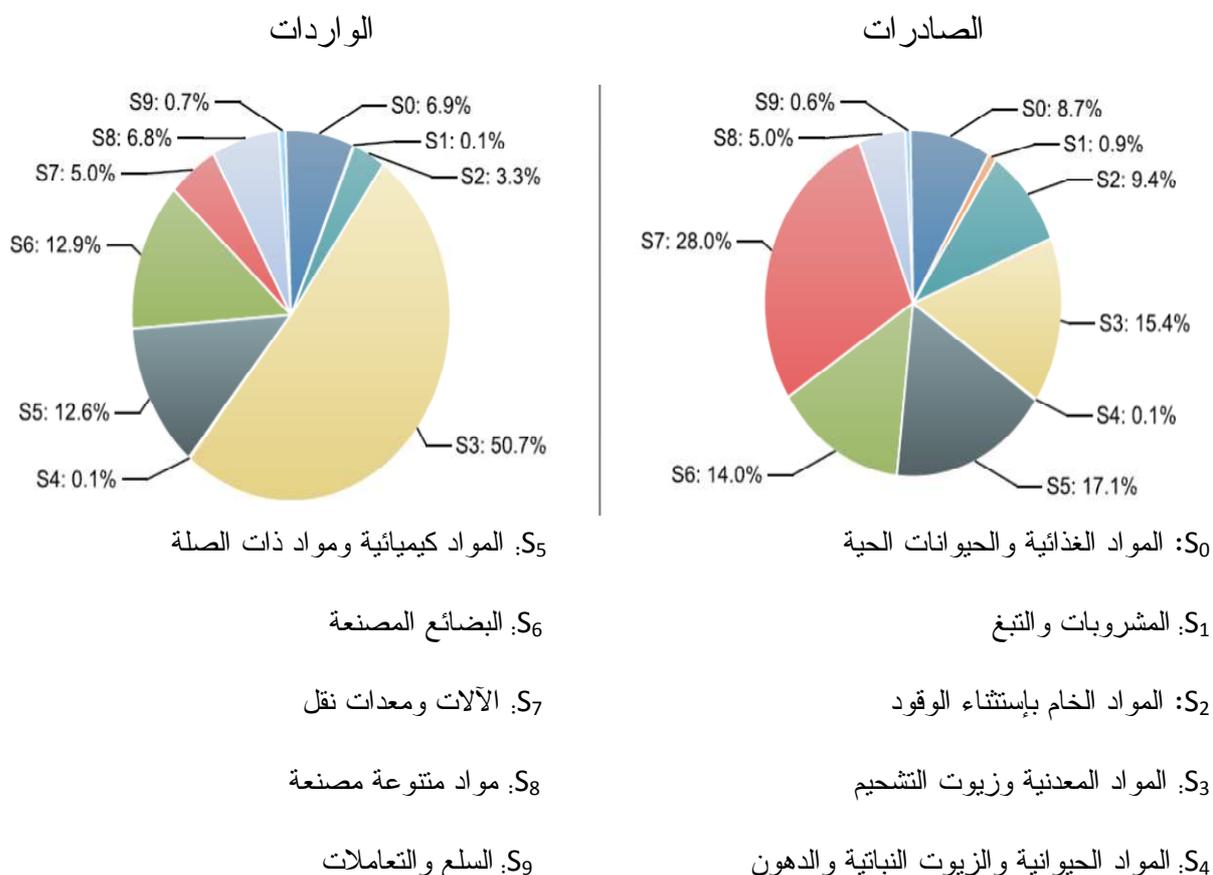
شكل (2-10) الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع مصر



Source : European Commission, Directorate General For Trade, Egypt,p :1.

أما بالنسبة للشكل الموالى فهو يبين المنتجات المتبادلة بين الإتحاد الأوروبي ومصر

شكل (2-11) المنتجات المتبادلة بين الإتحاد الأوروبي ومصر



Source : European Commission, Directorate General For Trade, European Union, Trade in goods with Egypt, p:3.

وهذا خلال الشكل أعلاه للمنتجات المتبادلة بين الطرفين فالإتحاد الأوروبي إستحوذ على حصة الأسد في صادراته اتجاه مصر وكانت أعلى نسبة صادراته ب 28% في الآلات ومعدات النقل ثم تليها كذلك نسبة كبيرة 17,1% للمواد الكيميائية والمواد ذات الصلة أما مصر فإن صادراتها متواضعة مقارنة بصادرات الإتحاد الأوروبي إلا أنها حصلت على حصة كبيرة في تصدير الوقود وزيوت التشحيم والمواد ذات صلة ب 50,7% في حين أن صادرات الإتحاد الأوروبي في هذه المواد متمثلة في مواد يعاد تصنيعها ثم تصدر إلى مصر ويعود سبب إنخفاض صادرات مصر إلى الإتحاد الأوروبي إلى ضعف قدرته التنافسية وإنخفاض الطلب على هذه المواد نتيجة تأثر الإتحاد الأوروبي بأزمته وأثر هذه الأزمة على أسواق المواد الأولية بإنخفاض أسعارها في الأسواق العالمية وبالتالي تأثر مصر وإنخفاض صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الظروف السياسية الحرجة التي تمر بها مصر .

الفرع الثاني: مشروع الشراكة المتوسطية الأردنية

وقع الأردن ودول الإتحاد الأوروبي على إتفاقية الشراكة بتاريخ 1997/11/24 بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في المجالات المختلفة وإيجاد الظروف المواتية لتطوير التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين، وقد دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 2002/5/1 ، بدخول الإتفاقية حيز التنفيذ تعفى فورا المنتجات الصناعية الأردنية المنشأ المصدرة إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي من كافة الرسوم الجمركية ورسوم الضرائب مما يمنحها ميزة تنافسية كبيرة في تلك الاسواق.

أولاً: الجوار والشراكة الأوروبية

بمقتضى هذه الإتفاقية تؤسس شراكة بين مجموعة الدول الأعضاء فيها من جهة والأردن من جهة أخرى وتقوم العلاقات بين الفريقين وكذلك كافة أحكام هذه الإتفاقية على إحترام المبادئ الديمقراطية والتي ترشد سياستهما الداخلية والدولية وتشكل عنصرا رئيسيا لهذه الإتفاقية⁽¹⁾

الجوار والشراكة هي الآلية المالية الرئيسية التي يتم من خلالها تقديم المساعدة إلى الأردن سواء على أساس ثنائي أو اقليمي وذلك في اطار استراتيجي متعدد السنوات بين الإتحاد الأوروبي والأردن في ورقة إستراتيجية قطرية تغطي فترة (2007-2013) واثنين من البرامج الارشادية الوطنية (خطط تنفيذ وطنية) التي تحدد الأولويات للتعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي والأردن في فترتين (2007-2010) و (2011-2013).

وأهم مجالات هذه الخطط فيمايلي⁽²⁾

1_ في خصوص البرنامج (PIN) خصصت ميزانية الإتحاد مبلغ قدره 223 مليون أورو للفترة (2011-2012) للدعم في المجالات الآتية:

- الديمقراطية وحقوق الانسان ووسائل الاعلام والعدالة (45 مليون أورو)
- تنمية التجارة والأعمال والاستثمار (40 مليون أورو).
- إستدامة عملية النمو 93 مليون أورو .
- تنفيذ خطة العمل 45 مليون أورو.

2_ بالإضافة للمساعدة المالية من الإتحاد الأوروبي في إطار خطة التنفيذ الوطنية (2007-2010) وتركز هذه الخطة على أربع أولويات:

⁽¹⁾ المادة الثانية، بروتوكول اتفاق المشاركة الأردنية الأوروبية بين المملكة الأردنية الهاشمية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة واحدة، ص: 2.

⁽²⁾ ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/county-cooperation/jordan_fr.htm

الفصل الثاني: إفراتات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

- الاصلاح السياسي والحكم الرشيد 17 مليون أورو .
- تنمية التجارة والأعمال والاستثمار 63 مليون أورو
- إستدامة عملية النمو 55 مليون أورو .
- تعزيز المؤسسات والاستقرار المالي 130 مليون أورو .

ثانيا: المجاميع الاقتصادية الكلية للأردن

في هذا العنصر نقوم بتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة زمنية والتي من خلالها يمكن معرفة مدى تأثر الاقتصاد الاردني بالأزمة الأوروبية، والجدول التالي يبين أهم التغيرات التي طرأت على المؤشرات الاقتصادية الكلية للأردن.

جدول (2-17) المؤشرات الكلية للأردن

2013	2012	2011	2010	2009	الأردن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
					الإنتاج والأسعار
3,3	2,8	2,6	2,3	5,5	الناتج المحلي الحقيقي (%التغير) الإجمالي
33,8	31,4	28,8	26,4	23,8	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
4,879	4,901	4,618	4,323	3,987	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
5,9	4,8	4,4	5,0	-0,7	(التضخم) متوسط (%)
					المؤشرات الاجتماعية
-	12,2	11,4	12,9	12,5	معدل البطالة (%)
6,5	6,4	6,5	6,1	6,0	السكان (مليون)
					القطاع المالي
26,0	2,8	26,4	24,9	26,5	الإيرادات الحكومية العامة (%GDP)
35,1	31,7	33,2	30,4	35,4	الانفاق الحكومي (%GDP)
-9,1	-8,8	-6,8	-5,6	-8,9	التوازن العام للحكومة (%من الناتج المحلي الإجمالي)
83,0	79,2	70,7	67,1	64,8	الدين الحكومي الإجمالي (%GDP في نهاية الفترة)
					القطاع النقدي

الفصل الثاني: إفرات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

9,0	6,7	9,6	7,2	0,5	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% التغيير)
9,5	8,1	8,1	11,5	9,3	النقود بمعناه الواسع (التغيير %)
القطاع الخارجي					
2,9	2,6	2,6	2,7	2,7	صافي التحويلات (GDP%)
-29,3	-33,7	-30,6	-25,7	-26,3	الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الاجمالي)
11,0	18,1	-12,0	-7,1	-4,9	ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الاجمالي)
1,9	1,6	1,5	1,7	2,3	صافي الاستثمار الاجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الاجمالي)
19,5	20,8	21,9	24,6	22,9	الدين الخارجي الاجمالي (GDP%)
12,0	8,8	12,1	-	-	اجمالي الاحياطات الدولية (مليار دولار)
أسعار صرف العملات					
0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	سعر الصرف (جنيه لدولار، متوسط)
-	0,9	0,9	0,9	1,0	سعر الصرف (جنيه مقابل اليوروفي المتوسط)
-	1,4	-1,2	4,4	-4,4	سعر الصرف الحقيقي (التغيير % + التقدير)

Source : European Commission, **The EU'Sneighbouring economies manging policies in a challenging global environment**, opcit,p :109.

1_ الإنتاج والأسعار

من خلال الجدول نلاحظ إنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث سجل أدى قيمة له ب 2,6% سنة 2011، ويعود هذا التباطؤ إلى الأداء الضعيف لقطاع البناء والتعدين نتيجة إرتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية وتأثرها بأزمة الديون السيادية، مع تحقيقه تعافيا متوسطا سنة 2013 ب 3,3% ويعود هذا التعافي نتيجة زيادة الحكومة للإنفاق الرأسمالي والاستهلاك المحلي الأعلى والانتعاش الطفيف في الصادرات السلعية والسياحة بإضافة إلى زيادة التضخم وهذا راجع إلى زيادة أسعار المستهلكين حيث بلغت في المتوسط 4,8% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 حيث بلغت 4,4% ، أما بالنسبة لسياسة سعر الصرف فهي ثابتة (نتيجة ربط عملية عملة الأردن بالدولار الأمريكي) وذلك بهدف تعزيز جاذبية الدينار الأردني ، أما العجز في الميزان التجاري في عام 2011 نتيجة زيادة فاتورة الواردات، كما أن النقص في

الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2011 و 2012 نتيجة تدهور الأوضاع العالمية ونقص التمويل الدولي بسبب الأزمة المالية الأوروبية، وكانت المالية العامة في ضغوط فقد سجلت عجزا في جميع السنوات بسبب حزم الانقاع الإجتماعي الذي إعتد سنة 2011 نتيجة زيادة أسعار المواد الأولية والغذائية في الأسواق العالمية والخوف من انتقال تداعيات الربيع العربي بعد انتشارها في كثير من الدول العربية، وقد قررت الحكومة الأردنية للتخفيف من حجم الديون فرض ضريبة على الوقود "ديزال" وازالة اعانات البنزين، وتعديلات على ضريبة الدخل.

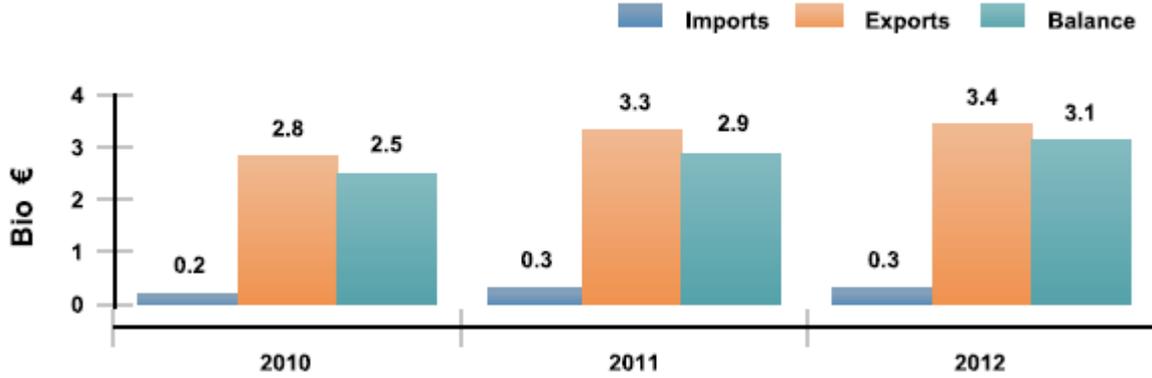
2_ الميزان التجاري

يتم تداول السلع والخدمات المنتجة في الإتحاد الأوروبي في جميع انحاء العالم والمملكة الأردنية الهاشمية واحدة من الدول الأكثر تعاملًا مع الإتحاد الأوروبي بعد المملكة العربية السعودية، وتأثر تجارة الإتحاد الأوروبي بفعل أزمة ديون سيادية يعني تأثر الشركاء التجاريين حيث بلغ مجموع صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الأردن من خلال الشكل 3,4 مليون يورو سنة 2012 وبميزان تجاري 3,1 مليون أورو أي عجز بالنسبة للأردن ويهيمن على الإقتصاد الأردني قطاع الخدمات ب 65% من ناتجها المحلي الإجمالي، الصناعة 30% في حين يمثل القطاع الزراعي سوى جزء صغير من إقتصاده ب 4,5%، ويهيمن على واردات الإتحاد الأوروبي من السلع من الأردن مواد كيميائية ومنتجات معدنية، أما صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الأردن تتكون أساسًا من الأجهزة الميكانيكية و الكيماويات والمنتجات الزراعية، أكبر اثنين من الصناعات المصدرة إلى الأردن هي صناعة الأدوية وصناعة الفوسفات وبالتالي بلغ إجمالي حجم تجارة الإتحاد الأوروبي مع الأردن إلى مايقارب 35 مليون أورو في عام 2011، وكان الأردن الشريك التجاري 65 للإتحاد الأوروبي مما أدى إلى عجز تجاري مهم مع الإتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

والشكل التالي بين ذلك فقد حقق الإتحاد الأوروبي فائضا تجاريا ضئيلا مع الأردن نتيجة تقارب الصادرات والواردات بين الطرفين وهذا ما هو مبين من خلال الشكل حيث أن صادرات الإتحاد الأوروبي للأردن تقدر 3,4 بليون أورو بينما وارداته فتقدر ب 3,1 بليون أورو لسنة 2012 مما بين التقارب التجاري بين الطرفين

⁽¹⁾: 45: 30/12/2013 le 12: 45. ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/jordan

شكل (2-12) الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الأردن



Source : European Commission, Directorate General For Trade, Jordan, p : 1.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الأوروبية على دول المغرب العربي في إطار الشراكة الأورومتوسطية

أطل علينا العالم المتحضر بأزمة أقوى من الأزمات الأخرى أزمة الدين العمومي باليونان، والتي شملت بعد ذلك دولا أوروبية أخرى لتضعف الإتحاد الأوروبي إقتصاديا وبذلك تكون عاملا مهما لانخفاض نسبة النمو في البلدان المرتبطة به خاصة دول المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

الفرع الأول: مشروع الشراكة الأورومغاربية

تشمل الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوروبي عدة مجالات وقطاعات مهمة، فهذه الشراكة الوطيدة والمتعددة الأبعاد تعتبر بالنسبة للمغرب خيارا إستراتيجيا يهدف إلى تعزيز الإصلاحات التي أجريت أو هي في طور الانجاز وذلك عبر تفعيل آليات ومكونات الاطار القانوني للشراكة .

أولا: الشراكة الأوروبية والجوار

مر تأسيس الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوروبي بمراحل متعددة⁽¹⁾ :

- في سنة 1963 إنطلقت المفاوضات بين المغرب والمجموعة الأوروبية التي آلت إلى إبرام إتفاقية تجارية تفضيلية بين الطرفين سنة 1969.
- في سنة 1976 تم التوقيع على إتفاقية حصل المغرب بموجبها على هبات لفائدة التنمية الإقتصادية والاجتماعية.
- في سنة 1987 تقدم المغرب بطلب الإنضمام إلى المجموعة الأوروبية غير أن هذه الأخيرة كان ردها سلبيا بدعوى أن المغرب لا ينتمي إلى القارة الأوروبية.

⁽¹⁾ 15: 10 le 31/12/2013 à www.achamel.inf/lyceens/cours.php?=514

الفصل الثاني: إفراتات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

وفي إطار سياسة الجوار الأوروبية (ENPI) والتي تحت على التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي في مجالات إستراتيجية للتعاون للفترة (2007-2013) من خلال البرامج الإرشادية الوطنية التي تغطي الفترات (2007-2010) و (2011-2013) ومن خلال الورقة الاستراتيجية للفترة (2007-2013) تم التأكيد على أهمية المحاور الخمس التي وردت في الوثيقة الاستراتيجية للبلاد⁽¹⁾ وهذه المحاور وفق الجدول الموالي:

جدول(2-18) المبالغ المعتمدة للمغرب في اطار سياسة الجوار الأوروبية

2013-2011		2010-2007		
%	مليون أورو	%	مليون أورو	
20	116,1	26,45	296	تطوير السياسات الاجتماعية
10	58,05	36,70	240	تحديث الاقتصاد
40	232,2	6,12	40	الدعم المؤسسي
15	87,07	4,28	28	الحكم الرشيد وحقوق الانسان
15	87,07	7,65	50	حماية البيئة
%100	580.5	%100	654	المجموع

من اعداد الباحثة بناء على:

Mid-Tem Review of the country strategy paper Morocco 2007-2013 and National Indicative Programme (2011-2013) , p :36.

Instrument Européen de Voisinage de partenariat , Maroc, Programme Indicatif National (2007-2010),p : 47.

فضلا عن ذلك فقد أطلقت 29 مبادرة بين عامي 2005 و 2012 في المجالات التالية: التجارة والسلامة والامن البحري والبيئة والهجرة وحماية المستهلك، ومكافحة غسيل الاموال، والمنافسة، والمالية، الصحة، ومراقبة الصحة النباتية، السلامة على الطرق، وحقوق الملكية الفكرية والطاقة الطيران المدني.

ثانيا: المجاميع الاقتصادية الكلية للمغرب

بالنظر إلى جملة المجاميع الاقتصادية الكلية التي يمكن من خلالها تحليلها للوصول إلى أهم المجالات أو القطاعات محددة مستها أزمة الديون السيادية.

⁽¹⁾ eu. Europa.eu/europeid/where/neighbourhood/country-cooperation/morocco_fr.htm le 31/12/013 à 00 :57

جدول (2-19) المؤشرات الإقتصادية الكلية للمغرب

2013	2012	2011	2010	2009	المغرب المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
					القطاع الحقيقي
4,5	3,2	5,0	3,6	4,9	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%التغير)
104,8	97,5	99,2	90,8	90,9	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
5,018	4,725	4,844	4,683	4,54	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)
2,4	1,3	0,9	1,0	1,0	(التضخم) متوسط (%)
					المؤشرات الاجتماعية
-	9,0	8,9	9,1	9,1	معدل البطالة (%)
33	32,6	32,3	32,0	31,6	السكان (مليون)
					القطاع المالي
28,2	27,7	27,8	27,5	29,3	الايادات الحكومية العامة (% GDP)
33,7	35,2	34,6	31,9	31,1	الانفاق الحكومي (% GDP)
-5,5	-7,5	-6,9	-4,4	-1,8	التوازن العام للحكومة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
61,2	59,6	54,4	51,3	48,0	الدين الحكومي الإجمالي (% GDP في نهاية الفترة)
					القطاع النقدي
-	3,25	3,25	3,25	3,25	سعر الفائدة الرئيسية
6,1	5,1	7,0	5,1	6,9	الائتمان المحلي للقطاع الخاص (%)
7,9	3,3	6,5	4,8	7,0	النقود بمعناه الواسع (% التغير)
					القطاع الخارجي
-19,7	-19,5	-19,4	-14,9	-17,9	الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-6,6	-8,6	-8,0	-3,7	-5,4	ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

الفصل الثاني: إفراتات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

7,5	7,8	7,9	7,7	7,7	صافي الاستثمار الاجنبي المباشر(%) من الناتج المحلي الاجمالي
2,8	2,3	2,3	0,8	1,7	صافي التحويلات(GDP%)
27,5	26,4	23,6	24,7	23,3	الدين الخارجي الاجمالي(GDP%)
—	17,6	20,6	23,6	23,6	اجمالي الاحياطات الدولية (مليار دولار)
أسعار صرف العملات					
8,65	8,61	8,04	8,40	8,06	سعر الصرف (متوسط)
11,51	11,07	11,31	11,13	11,22	سعر الصرف(مقابل اليورو في المتوسط)
—	—	-1,7	-4,1	1,9	سعر الصرف الفعلي الحقيقي(التغيير+التقديرات)

Source : European Commission, **The EU'Sneighbouring economies manging policies in a challenging global environment**, opcit, p : 122 .

1_ القطاع الحقيقي

بلغ معدل الناتج المحلي الحقيقي 5 % سنة 2011 ثم تباطؤ النمو الاقتصادي بعد ذلك إلى 3,2 % سنة 2012 نظرا لارتفاع الدولي للنفط وأسعار المواد الغذائية تحت تأثير الأزمة المالية الأوروبية وإفراتاتها على الاقتصاد الدولي، مع توقع إستعادة النمو إلى 4,5 % سنة 2013 وذلك مرتبط بالظروف المناخية بالنسبة للقطاع الزراعي الذي ساهم في زيادة نمو الناتج المحلي، بالإضافة إلى التوقعات الضعيفة للنمو في منطقة اليورو والتي سوف تلقى بظلمها على المغرب بحكم العلاقات الثنائية بين الشريكين في إطار إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، والأثر يظهر جليا من خلال فناء التحويلات المالية والتدفقات الإستثمارية، أما بالنسبة للتضخم إرتفع من 0,9 % سنة 2011 إلى 1,3 % سنة 2013 نتيجة زيادة في أسعار الوقود في الأسواق الدولية، أما بالنسبة لنظام سعر الصرف فهو معوم ومحكوم بإحكام مرتبط باليورو وهذا ما أدى إلى إسهامه في بيئة مستقرة.

2_ الميزان التجاري

أطلقت المفاوضات من أجل منطقة التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب في 1 مارس 2013 وكانت الجولة الأولى من المفاوضات في 22 أبريل 2013 في الرباط لتمتد إلى حد كبير خارج نطاق إتفاقية الشراكة لتشمل التجارة في الخدمات والمشتريات الحكومية والمنافسة وحقوق الملكية والفكرية وحماية الاستثمارات والتكامل التدريجي للاقتصاد المغربي في السوق الموحد للإتحاد الأوروبي على سبيل المثال في المناطق الصناعية مثل المعايير والقواعد الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية، بالإضافة إلى

ذلك دخلت في إتفاق بين الإتحاد الأوروي والمغرب على الزراعة والمنتجات الزراعية المصنعة والسكية حيز النفاذ في 1 أكتوبر 2012

الإتحاد الأوروي هو هو الشرك التجاري الأول للمغرب بإجمالي صادرات إلى المغرب تقدر ب 11,68 مليون أورو سنة 2009 ثم تزايدت إلى 13,68 مليون أورو سنة 2010 ثم 16,93 مليون أورو سنة 2012 وهذا يعني أن صادرات الإتحاد الأوروي في تزايد مستمر عبر الزمن أما وارداته تتزايد كذلك من سنة إلى أخرى وقد سجلت أعلى نسبة لها قدرت ب 9,13% مليون أورو⁽¹⁾، وارتفعت نسبة الصادرات في إطار اتفاقية التبادل الحر إلى 30% من إجمالي الصادرات المغربية نحو الإتحاد الأوروي سنة 2011، وكانت تتألف أساسا من أنصاف المنتجات (28,7%) خاصة الحمض الفوسفوري، والأسمدة الطبيعية والكيميائية ومن المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ 25,6% بما في ذلك الطماطم الطرية والقشريات والرخويات والمحار والأسماك المعلبة ومن مواد الإستهلاك (18,1%) مثل منتجات النسيج بالإضافة إلى المواد المعدنية الخام (15,2%) خاصة الفوسفاط.

وفي المقابل سجلت نسبة المشتريات في إطار إتفاقية التبادل الحر من إجمالي الواردات من هذه المنطقة نحو 44% سنة 2011 وتتكون هذه الواردات من أنصاف المنتجات 33,9% خاصة المواد الكيميائية والمواد البلاستيكية الإصطناعية، ومن مواد التجهيز الصناعي (29,7%) بما في ذلك السيارات الصناعية والآلات والأجهزة المتنوعة، وكذلك من المواد الإستهلاكية (24%) مثل السيارات السياحية والأدوية وبذلك إندرجت 58,2% من أنصاف المنتجات المستوردة بين الإتحاد الأوروي وفي إطار اتفاقية التبادل الحر مقابل 49,7% من مواد التجهيز و 44,5% من مواد الإستهلاك⁽²⁾.

أما أهم قطاعات تجارة بين الإتحاد الأوروي والمغرب هما المنسوجات والسلع الزراعية، ويهيمن على تصدير المغرب إلى الإتحاد الأوروي ثلاث مجالات رئيسية هي الملابس والمنتجات الزراعية بنسبة 21,5%، الآلات وعدات النقل بنسبة 35,1%، والسلع وتصنيع الكيماويات والوقود⁽³⁾

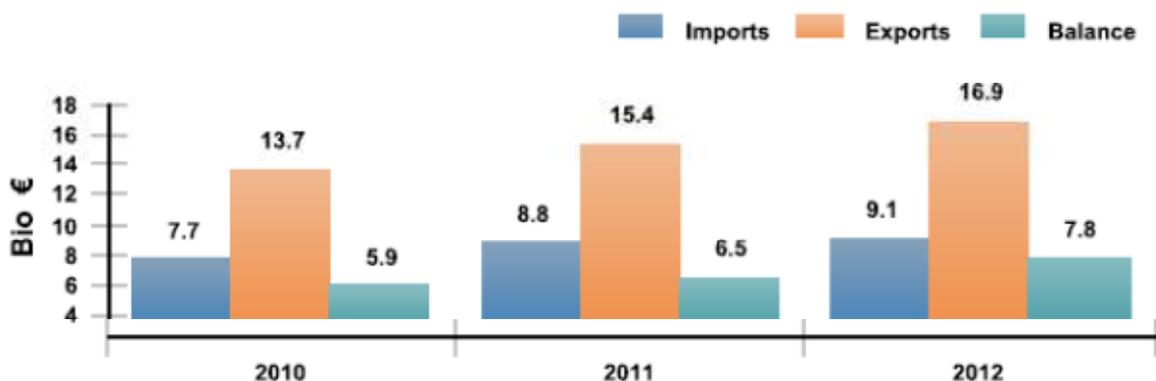
(1) . 04 : European Commission, European Union, Trade in goods with Morocco, Direction General for Trade, p

(2) : التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2013، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، ص: 15.

(3) . 25 : 01 /01/2014 à 10 : ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/morocco/ le

ومن خلال الشكل التالي تظهر أهم التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري لكلا الطرفين

شكل (2-13) الميزان التجاري بين الإتحاد الأوروبي مع المغرب للفترة (2010-2012)



Source : European Commission, Directorate General For Trade, Morocco, p :1.

يظهر جليا أن الإتحاد الأوروبي في حالة فائض دائم مع المغرب من خلال الميزان التجاري في الفترة الممتدة (2010-2012) بينما المغرب في حالة عجز دائم مع الإتحاد الأوروبي وقد تزايد العجز من 5,9 - بليون أورو سنة 2010 إلى 7,8 - بليون سنة 2012 .

كما يوضح الجدول التالي تغيرات الميزان التجاري للخدمات الإتحاد الأوروبي والمغرب (2009-2011)

جدول (2-20) الميزان التجاري للخدمات بين الإتحاد الأوروبي والمغرب للفترة (2009-2011)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري للخدمات
2009	2,9	3,8	-0,9
2010	3,0	4,3	-1,3
2011	3,3	4	-0,7

Source : eu.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/morocco le 01/01/2014 à 11 :57 .

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري للخدمات بين الإتحاد الأوروبي والمغرب في حالة عجز دائم حيث بلغ العجز نسبة كبيرة سنة 2010 ب 1,3 - بليون أورو ثم انخفض بعد ذلك سنة 2011 بنسبة 0,7 - بليون أورو والصادرات في الخدمات تعتبر متقاربة ولا يوجد فارق كبير مع الواردات.

ثالثا: الإستثمار الأجنبي المباشر

تراجعت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الإتحاد الأوروبي بنسبة 44,5% بسبب الأزمة الأوروبية وفي المقابل إرتفاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الدول العربية، بلغت الإستثمارات الأجنبية المباشرة 14,8 مليار درهم سنة 2011 لتمثل 57,8% من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر مقابل 76,1% سنة 2010⁽¹⁾. وهذا التراجع نتيجة الأوضاع المالية التي تمر بها الدول الأوروبية

الفرع الثاني: مشروع الشراكة الأورومتوسطية التونسية

تم التوقيع على إتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وتونس سنة 1995 وقد إعتد مخطط تفكيك تدريجي يأخذ بعين الإعتبار هشاشة المنتوجات وطبيعتها وإستعمالاتها، كما تم تطبيق إتفاقية التبادل التجاري ودخولها حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي 2008 مما استلزم إلغاء جميع التعريفات الجمركية.

أولاً: من الشراكة إلى الجوار الأوروبي

كانت تونس أول بلد متوسطي للتوقيع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في جويلية 1995، وينص الإتفاق الأساس القانوني للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتونس في إطار التعاون القائم، وسياسة الجوار الأوروبية، كانت تونس واحدة من أوائل الدول التي وضعت خطة عمل بالإتفاق المتبادل بين تونس والإتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ في 4 جويلية 2005، بدليل تعتبر أول بلد في جنوب البحر المتوسط لإقامة منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي للمنتجات الصناعية في 1 جانفي 2008، وفي 19 مارس 2010 قدمت تونس ورقة عن مقترحاتها للإتحاد الأوروبي وتم التوصل إلى إتفاق سياسي بشأن خطة العمل الجديدة (2013-2017) كجزء من شراكة مميزة ، ذلك في إجتماع مجلس الشراكة في 19 نوفمبر 2012 في برنامج وخطط تنفيذ هي⁽²⁾

1_ برنامج التعاون

منذ عام 2007 يتم تنفيذ أولويات الإتحاد الأوروبي للتعاون المالي مع تونس في إطار الشراكة والجوار الأوروبي بالإضافة إلى دعم العديد من البرامج.

(1) التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سابق، ص:15.

(2) : commission européenne, Développement et coopération-Europeaid : ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/tunisia_fr_htm le 03/01/2014 à 11 :25.

2_ خطط التنفيذ

تحت عنوان ورقة الاستراتيجية (2007-2013) تم تحديد إثنين من البرامج الإرشادية الوطنية (خطط التنفيذ الوطنية) ويتم ذلك من خلال تحديد أولوية التعاون المالي في فترتين:

أ_ (2007-2010) تضمنت خطة التنفيذ الوطنية ما مجموعه 300 مليون أورو مع التركيز على:

- الإدارة الاقتصادية القدرة التنافسية والتقارب مع الاتحاد الاوروبي وقد خصص لذلك 123 مليون أورو.
- تحسين التوظيف 65 مليون أورو.
- النمو والتنمية المستدامة 3 مليون أورو.
- البيئة (الطاقة والمياه والبحث والابتكار 112 مليون أورو).

ب_ (2011-2013) تضمنت الخطة الوطنية ميزانية إرشادية بمبلغ أولي 240 مليون أورو وتم إضافة ما قيمته 150 مليون أورو ليبلغ المجموع 390 مليون أورو.

بالإضافة إلى ذلك برامج التعاون الثنائي لتكملة البرامج السابقة وتأكيد تنفيذ إتفاقية الشراكة.

ثانيا: المجاميع الاقتصادية الكلية لتونس

يمكن تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس من خلال الجدول الموالي الذي يبين مجموعة من المتغيرات التي حصلت.

جدول(2-21) المجاميع الاقتصادية الكلية لتونس للفترة (2009-2013)

2013	2012	2011	2010	2009	تونس المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
					القطاع الحقيقي
4,0	3,6	-1,9	3,1	3,1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%التغير)
46,0	46,1	46,0	44,3	43,5	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
4,40	4,28	4,32	4,19	4,17	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)
6,0	5,6	3,5	4,4	3,5	(التضخم) متوسط (%)
					المؤشرات الاجتماعية

الفصل الثاني: إفراتات أزمة الديون السيادية على دول الإتحاد و على الشراكة الأورومتوسطية

-	16,7	18,9	13,0	13,3	معدل البطالة (%)
10,9	10,8	10,7	10,5	10,4	السكان (مليون)
القطاع المالي					
23,8	23,1	24,2	23,3	23,1	الاييرادات الحكومية العامة (%GDP)
31,1	26,5	27,1	23,9	25,8	الانفاق الحكومي وصافي الاقتراض (%GDP)
-7,3	-5,4	-3,5	-0,6	-2,7	التوازن العام للحكومة (%من الناتج المحلي الاجمالي)
45,3	44,0	44,0	40,4	42,8	الدين الحكومي الاجمالي (%GDP في نهاية الفترة)
القطاع النقدي					
4,25	3,75	3,50	4,50	4,50	سعر الفائدة الرئيسية (%)
-	5,7	13,5	19,6	10,3	الائتمان المحلي للقطاع الخاص (%)
-	10,8	9,2	12,1	13,0	عرض النقود M ₃ (نسبة التغيير)
القطاع الخارجي					
-11,4	-11,1	-10,4	-10,3	-8,5	الميزان التجاري (%من الناتج المحلي الاجمالي)
-7,5	-8,1	-7,3	-4,8	-2,8	ميزان الحساب الجاري (%من الناتج المحلي الاجمالي)
2,8	2,5	0,9	3,0	3,3	صافي الاستثمار الاجنبي المباشر (%GDP)
صافي التحويلات (%GDP)					
55,0	51,2	47,8	48,3	49,4	الدين الخارجي الاجمالي (%GDP)
7,4	8,6	7,5	9,5	11,1	اجمالي الاحباطات الدولية (مليار دولار)
أسعار صرف العملات					
-	1,4	1,47	1,43	1,35	سعر الصرف (دولار أمريكي لكل دينار، متوسط)
-	2,00	1,95	1,88	1,85	سعر الصرف (أورو لكل دينار، متوسط)
-	-	-1,7	-0,5	-1,2	سعر الصرف الفعلي

Source : European Commission, **The EU'Sneighbouring economies manging policies in a challenging global environment**, opcit,p : 135.

1_ القطاع الحقيقي

طوال عام 2011 كان الاقتصاد التونسي يتأثر بجملة من الصراعات الداخلية بالإضافة إلى حالة عدم اليقين المرتفعة ومخاطر تباطؤ النمو والتوقعات والإضطرابات ، والأزمة في منطقة اليورو والربيع العربي الذي مس تونس بالإضافة إلى الروابط الإقتصادية مع العديد من دول جنوب أوروبا، وفي ختام كل هذه الأحداث فقد إنكمش الإقتصاد التونسي بنسبة 2% حيث وصل إلى 1,9% - سنة 2011 ثم تحسن بعد ذلك إلى 3,6% سنة 2012 وذلك بسبب انتعاش الخدمات والسياحة ، وتتوقع السلطات أعلى نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,5% إستنادا إلى افتراضات حول أداء الصناعة التحويلية والسياحة بالإضافة إلى زيادة معدلات التضخم من 3,5% إلى 5,6% ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادات من أسعار المواد الخام وانخفاض قيمة الدينار وتضخم أسعار المستهلكين.

أما العجز في الحساب الجاري فقد اتسع إلى 7,3% - من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 والعجز في الميزانية العامة الذي يقدر ب 5,4% - سنة 2012 مما يعكس بشكل رئيسي تكلفة سداد الدين العام الذي بلغ 44% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

2_ الميزان التجاري

كانت تونس أول بلد متوسطي يوقع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في جويلية 1995 قد أنهت تفكيك تعريفاتها الجمركية على المنتجات الصناعية في عام 2008، مما جعل تونس أول بلد متوسطي للدخول في منطقة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي، ويعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لتونس بنسبة 68,8% سنة 2012 بالنسبة لصادرات الإتحاد الأوروبي نحو تونس⁽²⁾

إن أزمة اليونان لم تمس القطاع المالي بسوء فإنعكاس هذه الأزمة كان على الاقتصاد الحقيقي عبر ثلاث عوامل:

_ العامل الأول وهو عامل عدوى أزمة اليونان على باقي دول أوروبا والذي يؤدي إلى العامل الثاني والمباشر لتونس إنخفاض مستوى النمو في أوروبا وأخيرا العامل الثالث والمتمثل في الانعكاس السلبي على قيمة الأورو.

⁽¹⁾ European Commission, Trade of Tunisia consulter le site : <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/tunisia/>, 01/01/2014 à 09 :38.

⁽²⁾ ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/tunisia/ le 04/01/2014 à 14 :14.

فبالنسبة لتونس تعتبر المعاملات التجارية ضعيفة جدا مع اليونان مقارنة بمعاملات تونس مع البلدان الأوروبية أخرى حيث أن اليونان صدر إلى تونس سنة 2004 بقيمة 482 مليون أورو من القطن والآت الكهربائية، البلاستيك، النحاس، المواد الكيميائية والأدوية بينما صدرت تونس في نفس السنة بقيمة ما يقارب 16,5 مليون أورو من مواد الصيد، النسيج، الأسمدة والفواكه الجافة وهو ما يمثل 0,1% من صادرات تونس، وتبقى السياحة العامل الأهم في معاملاتها مع اليونان حيث أن عدد السياح اليونانيون في تزايد مستمر، أما بالنسبة لإسبانيا والبرتغال فإن معاملاتها مع تونس مهمة مقارنة مع اليونان حيث أن تونس صدرت نحو إسبانيا بقيمة ما يقارب 656 مليون دينار تونسي سنة 2009 أي ما يعادل 3,3% .

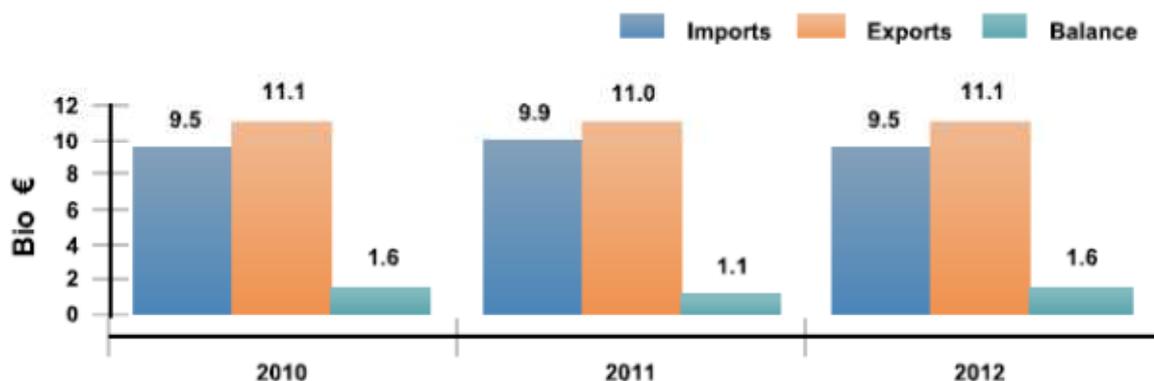
أما بالنسبة لعامل التنمية فقد أعلن صندوق النقد الدولي حول آفاق التنمية الاقتصادية في العالم أن التنمية في منطقة اليورو ستقصر على 1% من عام 2010 و 1,5% سنة 2011 فهذا الانتاج الصناعي الأوروبي كان له تأثير مباشر على صادرات تونس نحو المجموعة وبالتالي فإن مستوى التنمية سوف ينخفض خاصة وأن معاملات تونس تتجاوز أغلب من 80%

وفيما يخص انعكاس الأزمة الأوروبية على قيمة الأورو، فتتمثل في أن المستثمرين وتأثرا بعامل الأزمة قد وجهوا إهتمامهم نحو الدولار عوضا عن الأورو، فترجع قيمة الأورو يقابله ارتفاع في قيمة الدينار، مقارنة به مما يؤدي إلى انخفاض أسعار واردات من المجموعة الأوروبية وخاصة أسعار المواد الأولية ومواد التصنيع لكن من زاوية أخرى، فإن أسعار التصدير ستشهد إرتفاعا نتيجة انهيار قيمة الأورو وبالتالي ستؤدي إلى انخفاض تنافسية المواد التونسية، فالإنعكاس العام في مجمله على تنافسية مرتبط بحجم عامل أسعار التوريد مقارنة بعامل أسعار التصدير، وبالتالي قبض عملة أوروبية الأورو، مقابل الصادرات ودفع الدين بالدولار لذا يمكن أن ينعكس سلبا على قيمة الدين الخارجي⁽¹⁾

ومن خلال الشكل الموالي الذي يوضح قيمة الصادرات والواردات من السلع نحو تونس يظهر الأثر على الميزان التجاري الإتحاد الأوروبي.

(1) : رضا الشكندالي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 8، 01 سبتمبر 2010،

شكل (2-14) الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع تونس للفترة (2010-2012)



Source : European Commission, Directorate General For Trade, Tunisia ,p :1.

من خلال الشكل يتضح أن الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع تونس وصادرات الإتحاد الأوروبي متقاربة مع وارداته حيث بلغت صادرات الإتحاد الأوروبي سنة 2010 بنسبة 11,1 بليون يورو مقابل واردات تقدر ب 9,5 بليون يورو لتبقى بنفس القيمة سنة 2012 وبالتالي فإن تونس تسجل عجزا في ميزانها التجاري بنسبة 1,6% سنة 2012 و 1,1% سنة 2011 و 1,6% سنة 2010 وفائضا بالنسبة للإتحاد الأوروبي بسبب وارتفاع الأسعار الأساسية والمواد الخام في الأسواق العالمية

خلاصة الفصل الثاني

لقد سعى الإتحاد الأوروبي إلى توسيع نفوذه وهيمنته على الإقتصاد العالمي و منافسة القوة الأمريكية على الساحة الدولية بطرحه لمشاريع تعاون و شراكة بصورة ثنائية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية وقد تضمن هذا المشروع ثلاث مبادئ رئيسية احتوها اعلان برشلونة لا يمكن التنازل عنها ولو بأي صورة من الأشكال إذ يدور المحور الأول حول البعد السياسي والأمني وذلك من فضاء موحد للسلام والإستقرار ومحاربة حركات التطرف والمحور الثاني حول البعد الإقتصادي والمالي وذلك عن طريق بناء منطقة ازدهار مشترك، أما المحور الثالث حول البعد الإجتماعي والثقافي والإنساني من خلال تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات واحترام تنوعها وماتحمله من عادات وتقاليد واحترام الاديان والطقوس الدينية، بإضافة إلى سياسة الجوار الأوروبية عن طريق البرامج ارشادية خاصة بكل دولة من دول المتوسط على حدى، ولكن الأزمة التي اجتاحت الإتحاد الأوروبي خلقت نوعا من التوتر الذي زعز أهم ركائز قيامه وكانت هذه الأزمة دليلا واضحا على فشل النظام الرأسمالي نتيجة للتحرر وانعدام الرقابة والتحرر المالي، وتدخل الدولة عن طريق خطط الإنقاذ وسياسات التقشف وذلك من أجل الخروج من دائرة الديون السيادية التي أدت على آثار على دول العالم من خلال تباطؤ في معدلات النمو وعدم الإستقرار في اسعار النفط في الاسواق العالمية وتباطؤ في معدلات التجارة العالمية وعلى أسواق المال والإستثمارات، وانتقال آثار هذه الأزمة لدول المشرق والمغرب العربي في اطار العلاقات الثنائية.

الفصل الثالث

الشراكة الأوروبية جزائرية بين

واقع الأزمة الأوروبية و

تحدياتها المستقبلية

تمهيد

لقد عرف الإقتصاد العالمي عدة تحولات نتيجة ما فرضته أكبر و أقوى اقتصاديات العالم عن طريق إعادة توحيد النظام الإقتصادي على أسس اقتصاد السوق الحر وتحرير للتجارة الدولية، والجزائر كسائر الدول تحاول ايجاد مكانا لها في ظل التحرر الاقتصادي حيث سعت الجزائر لتوقيع اتفاق شراكة مع الإتحاد الاوروبي وذلك عن طريق تجسيد محاور إعلان برشلونة وتوسيع الشراكة إلى سياسة الجوار الأوروبية التي تبناها الإتحاد الأوروبي لتوسيع وتوطيد العلاقات بين الإتحاد الاوروبي والجزائر.

لكن أزمة الديون السيادية التي انطلقت من اليونان إنتشرت وأثرت على دول منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي بدرجات متفاوتة عبر عدة قنوات وباعتبار الجزائر شريك تجاري مهم ومرتبطة عضويا مع اقتصاديات منطقة اليورو وممضي على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، وهنا ما سنحاول من خلال هذا الفصل أن نستعرض كيف يمكن للشراكة أن تتقل تداعيات أزمة المالية الاوروبية إلى الجزائر من خلال استعراض ثلاث مباحث:

المبحث الأول: اتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية

المبحث الثاني: تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية جزائرية

المبحث الثالث: وضعية الجزائر في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة

المبحث الأول: اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية

ترتبط الجزائر باتفاق للتعاون الإقتصادي مع الإتحاد الأوروبي تم إبرامه سنة 1976 لينظم التبادل التجاري والتعاون الإقتصادي والمالي بين الجانبين، ويعود هذا الإرتباط بعوامل ساعدت على هذا التعاون أهمها العامل الجغرافي والتاريخي نظرا أن الجزائر تعتبر مستعمرة فرنسية سابقا، بإضافة إلى العامل الإقتصادي إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الأول في المبادلات التجارية.

المطلب الأول: تطور العلاقات الإقتصادية الجزائرية الأوروبية

إن تطور العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ليست وليدة القرن الواحد والعشرون بل هي امتداد منذ الستينيات إلى غاية اتفاقيات التعاون ثم الشراكة التي حظيت بإهتمام كبير من القيادة السياسية الجزائرية، وقد كان هذا السبب في عقد العديد من اللقاءات والإجتماعات على أعلى المستويات المختلفة قبل التوقيع بالأحرف الأولى بين الجزائر وأوروبا في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل وهذا بعد 17 جولة من المفاوضات ليتم الوصول إلى الإتفاق النهائي في 22 أبريل 2002 بفالنسيا الإسبانية، وقد دخل إتفاق الشراكة الأوروبية حيز التنفيذ يوم 2005/09/01⁽¹⁾.

الفرع الأول: العلاقات الإقتصادية الأوروبية قبل 1976

لم توقع الجزائر خلال الستينيات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة 1969، ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية طبعها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الإتفاقيات، حيث استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963، والموروثة عن الحقبة الإستعمارية مع إضافة الامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات افيان سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية، أين تم الإتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول المنتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية⁽²⁾، غير أنه مع نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، وهو ما جعل المجموعة الإقتصادية الأوروبية تقرر إنطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات الأوروبية مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق

(1): يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص: 178.

(2): براق محمد، ميموني سمير، الإقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الإقتصادي لإتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 14/13 نوفمبر 2006، ص: 5.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

في إطار السياسة المتوسطة الشاملة التي تبنتها المجموعة، حيث إجتمع في قمة باريس رؤساء دول وحكومات الضفتين وصادقوا على أن تكون سنة 1976 بداية لتعزيز العلاقات الأوروبية مع دول البحر الأبيض المتوسط بما فيها الجزائر في إطار تقارب شامل وبهذا وقعت الجزائر في 26 أبريل 1976 وعلى غرار باقي الدول المتوسطة إتفاقية تعاون accord de coopération دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978 وقد تضمن هذا الإتفاق 156 مادة شملت جميع القطاعات مالية، تجارية، صناعة، وعمليات التصدير والإستيراد⁽¹⁾.

الفرع الثاني: التعاون الأوروبي في إطار إتفاقية التعاون

بما أن إتفاقية التعاون كانت ذات طابع تجاري بالدرجة الأولى إضافة إلى تقديمها المساعدات مالية في إطار البروتوكولات المالية والتي كانت في جانبيين وهما⁽²⁾ :

- الجانب التجاري المتمثل في التبادل التجاري الأوروبي خلال فترة تطبيق الإتفاقية.
- الجانب المالي المتمثل في المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية.

أولا: الجانب التجاري

حيث يخص مضمون الإتفاقية فهي تركز بشكل كبير على الجانب التجاري حيث تم منح الجزائر الكثير من التفضيلات، إضافة لجوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون الإقتصادي والتقني الذي يهدف حسب ما جاء في نص الاتفاقية إلى⁽³⁾:

- تحسين البنيات التحتية الإقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة.
- دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة .
- ترقية العلاقات بين المتعاملين الإقتصاديين لكلا الطرفين.

⁽¹⁾: إكرام مياسي، مرجع سابق، ص: 210.

⁽²⁾: ميموني سمير، الشراكة الأوروبيةمتوسطة بين طموحات الواقع مع دراسة إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2006/2005، ص: 179.

⁽³⁾: براق محمد، ميموني سمير، مرجع سابق، ص: 6.

ثانيا: الجانب المالي

قصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية مالية تمثلت في البروتوكولات المالية والتي كان عددها أربعة كل واحد منها لمدة 05 سنوات غطت الفترة من 1978 إلى 1996⁽¹⁾.

جدول(3-1) حصيلة البروتوكولات المالية مع الجزائر خلال الفترة (1978-1996)

الوحدة: مليون ايكو

البروتوكول	1981-1978	1986_1982	1991-1987	1996-1991
قروض من البنك الأوروبي للاستثمار	70(61,4)%	107(70,86)%	183(77)%	280(62,92)%
قروض بشروط ميسرة	19(16,7)%	16(10,60)%	/	/
مساعداة غير قابلة للسداد	25(21,5)%	28(18,54)%	56(23)%	165(37,08)%
المجموع	114(100)%	151(100)%	239(100)%	445(100)%

المصدر: بودرامه مصطفى، الأثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الصناعة في الجزائر، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس بسطيف، أيام 14/13 نوفمبر 2006، ص: 3.

وعند تقييمنا لحصيلة البروتوكولات المالية مع الجزائر في الفترة (1978 - 1996) ومن خلال قرائنتنا للجدول رقم (3-1) أن هناك زيادة في البروتوكولات الثالث والرابع غير أن هذا التمويل يعد ضئيل جدا مقارنة باحتياجات الجزائر لتمويل مشاريع سواء الاقتصادية أو الصناعية أو الاجتماعية، بل يتعدى ذلك أن هذه المخصصات لم يسدد لها فعليا ما تم رسده في هذه البروتوكولات والدليل على ذلك أن نسب التسديد الفعلية تتخفف من بروتوكول إلى آخر.

(1) اكرام مياسي، مرجع سابق، ص: 211.

الفرع الثاني: دوافع وأهمية وأهداف إتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية

إن اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر لم يكن وليد الصدفة بل سبقه في ذلك عدة حوارات ومفاوضات، إنبثقت عنها دوافع وأهمية وأهداف خاصة لكل جانب من هذا الاتفاق.

أولاً: دوافع الشراكة الأوروبية جزائرية

ويمكن إجمال دوافع الشراكة الأوروبية جزائرية من خلال ما يلي⁽¹⁾ :

- أن الإتحاد الأوروبي يضم دولا كثيرة صناعية فإن الجزائر سوق جديدة مربحة لأوربا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية.
- يمكن للجزائر الحصول على التكنولوجيا الجديدة بإضافة إلى التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات وخلق تعاون اقتصادي وزيادة حجم الإستثمارات.
- إن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بتأخر كبير في جميع الميادين تقريبا، تأخر في التنمية، غياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغربي ومشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية

ومن بين العوارض التي تعترض الجزائر وتزيد بين صعوبة التعجيل بتهيئة ظروف وفرض الشراكة مع الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط نذكر ما يلي⁽²⁾:

- على الجزائر بذل المزيد من الجهود وبصفة متميزة لمدة تزيد عن 8 سنوات حتى آفاق 2010 للارتقاء إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الإتحاد وأمريكا.
- ضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية ونقلص تبادلات الجزائر والدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال .
- تدهور استثمار الأجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي خاصة عندما لا تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.

مما سبق يمكننا القول بأن نجاح الشراكة يعتمد أولا وقبل كل شيء على إنشاء مجموعة إقليمية إقتصادية كإتحاد المغربي وتكون ذات حيوية ومندمجة في الاقتصاد العالمي عن طريق تطوير المنشآت الرابطة بين ضفتي البحر المتوسط.

⁽¹⁾: تشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الإستثمار دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 9/8 ماي 2004، ص: 81.

⁽²⁾: قطاف ليلي، اتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة الأوروبية جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص: 3.

ثانيا: أهمية الشراكة الأوروبية ومتوسطة

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتم في الواقع بين تكتل متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا يتمتع بسوق واسع وانتاج وفير ونو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة وبلد صغير متخلف يعتمد على انتاج وتصدير منتج وحيد هو المحروقات يتخبط في مشاكل اقتصادية وهيكلية عويصة تابع للإتحاد الأوروبي

بحوالي 56% من تجارته الخارجية بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 5% من تجارة الإتحاد الأوروبي، مثل هذه المعطيات من شأنها أن تعكس الوضع السيئ للاقتصاد الجزائري أمام الاقتصاد الأوروبي إلا أن هذا يمنح إمكانية تحقيق الاقتصاد الجزائري لبعض المكاسب من وراء هذه الاتفاقية منها⁽¹⁾:

- ان اتساع السوق الخارجي وتنفيذ سياسات الاصلاح والتكليف على المستويين الجزئي والكلي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، التي من شأنها زيادة الدخل والعمالة والتخفيف من وطأة البطالة.
- من المتوقع أن يؤدي التخفيض الجمركي على الواردات إلى زيادة حجم الاستهلاك العائلي وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى توسيع الوعاء الضريبي على الاستهلاك الأمر الذي يحسن الوضع الموازني، ويقلص من تبعية إيرادات الميزانية للجباية النفطية.
- يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقية إلى زيادة كل من الصادرات والواردات وتتوقف المحصلة النهائية على قدرة السياسة الاقتصادية على تأهيل الاقتصاد حتى يتم تحرير النهائي للتجارة.
- إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة وهو ما سوف يعمل على تحقيق نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل اتجاه الالتزامات الضريبية.
- تطوير القطاع الخاص نتيجة لبرنامج المساعدة الفنية وهذا بشرط اصلاح المنظومة المصرفية وإقامة تحالفات وغيرها من البنوك الجزائرية ومثيلتها في الإتحاد الأوروبي.
- انكشاف المؤسسات ورفع الحماية من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسويق.

(1) مفتاح صالح، بن سميحة دلال، اتفاق الشراكة الأوروبية جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية، الملحق الدولي حول لآثار وانعكاس الشراكة الأوروبية جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13/14 نوفمبر 2006، ص: 8.

ثالثا: أهداف الشراكة الأوروبية جزائرية

هناك عدة أهداف يشملها اتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية ولكن سنركز على هدفين أساسيين هما⁽¹⁾

1_ الهدف السياسي

يمكن في أن الأوروبيين يبحثون عن كسب قوة سياسية دولية وحليف افريقي خصوصا في ظل المواجهة الكاسحة للهيمنة الأمريكية ومحاولة المجموعة الأوروبية للظفر بمنطقة شمال افريقيا بعقد شراكة أو تكتل في شكل منطقة تبادل حر.

2_ الهدف الاقتصادي

فيكمن في البحث عن أسواق جديدة ودائمة لتأمين تسويق السلع المصنعة اتجاه أسواق مستهلكة وتعرف بضعف المنافسة.

أما الهدف البعيد لهذا الإتفاق وهو:

3_ إنشاء منطقة تبادل الحر

بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (منطقة حية لإنقال الأشخاص، السلع دون رسوم وضرائب ولا عوائق)

وبالنسبة للجزائر وهو الحصول على المساعدات مالية لتمويل برامج تأهيل وتكوين الإقتصاد

(mida 1/mida2).

المطلب الثاني: الخطوط العريضة لإتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية

لا تختلف إتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية في جوهرها عن باقي إتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطة الأخرى مع الإتحاد الأوروبي لكن ما يميزها هو تضمنها لملفين جديدين وهما: العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة، وقد احتوى الإتفاق الجزائري_ الأوروبي على 110 مادة مقسمة إلى 9 مجالات وإلى 6 ملاحق و7 بروتوكولات* مكملة للإتفاق⁽¹⁾

(1) : قطاف ليلي، مرجع سابق، ص ص: 2،3.

* هو مجموعة القواعد التي يتفق عليها من طرف الشركاء أو التوجيهات التي توجه الكيفية التي يجب أن يؤدي بها تصرف أو نشاط أو اتفاق ما.

(1): إكرام مياسي، مرجع سابق، ص: 214.

الفرع الأول: المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة

يعتبر الإتحاد الأوروبي قطبا إقتصاديا قويا، وذلك لتوفر عناصر الإندماج الإقتصادي فيه على عوامل الوحدة التامة، من تحرير التبادل التجاري بين الدول وتنقل عوامل الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والضريبية بين الدول الأعضاء، وبسبب قوة هذا القطب الاقتصادي وموقعه الجغرافي وكذا قيمة المبادلات التجارية وعدد من أعضائه كإيطاليا وفرنسا، ألمانيا فقد قررت الجزائر أن تقيم إتفاق شراكة مع هذا القطب الإقتصادي فباشرت بمفاوضات مع دول الإتحاد الأوروبي سنة 1993 وبعد 17 جولة من المفاوضات تم التوصل إلى إبرام إتفاق الشراكة في 19 ديسمبر 2001، هذا الإتفاق يمس معظم الجوانب الإقتصادية والمالية منها حرية نقل البضائع من مواد صناعية وزراعية، وكذا الخدمات وقضايا النقل والمنافسة والجباية، بإضافة إلى حركة تنقل رؤوس الأموال والقضايا الخاصة بالملكية الفكرية⁽¹⁾، وقد مرت المفاوضات الجزائرية الأوروبية بالمراحل التالية:

أولا: المرحلة الأولى لمفاوضات الشراكة الأوروبية الجزائرية

بتاريخ 13 أكتوبر أخطرت الجزائر اللجنة الأوروبية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي للشروع في مناقشات تمهيدية لإبرام إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي، وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 وفيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل بالتناوب وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27 و 28 نوفمبر 1995، وبتاريخ 10 جوان 1996 صادق الإتحاد الأوروبي على وثيقة تفوضية على غرار ما عرض على باقي دول جنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996 بعد زيارة مانوال ماران (manuel marin) نائب رئيس اللجنة الأوروبية للجزائر⁽²⁾.

⁽¹⁾ ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية " أسباب الإضماع، النتائج المرتقبة ومعالجتها"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص: 178.

⁽²⁾ مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصادية الإقليمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 2005/2006، ص: 203.

ثانيا: مرحلة المفاوضات الحقيقية

إنطلقت المفاوضات الجزائرية- الأوروبية رسميا يومي 4 و 5 مارس 1997 ببروكسل بين وفدي خبراء الطرفين وعدا على انشاء أربع مجموعات عمل (التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون الاقتصادي والمالي، الزراعة، الخدمات)، تعتبر هذه المرحلة للمناقشة المعمقة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وقد تباينت عدة آراء من أهمها كيفية مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري والتعويضات لتأهيل الاقتصاد الجزائري والقطاع الخاص على وجه خاص، بإضافة إلى تشدد الطرف الأوروبي على عدم تخصيص إتفاق منفرد وخاص بالجزائر، وعدم فتح أسواقه أمام المنتجات الفلاحية لدول المتوسط، ويعتبر هذا الوضع غير عائق بالنسبة للجزائر بإعتبار أنها دولة مستوردة⁽¹⁾ ولم تستقر هذه المفاوضات على نتائج واضحة.

وخلال فترة دامت ثلاث سنوات توقفت فيها المفاوضات بين الطرفين جراء تردد الطرف الأوروبي بسبب الوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر، وبتاريخ 17 أبريل 2000 استأنفت مفاوضات الجولة الرابعة، وقد وضع المفاوضات الجزائري منطلقين أساسيين أولهما ألا تتطرق عملية التفكيك الجمركي إلا بعد 2002 ثانيا الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي، وقد تم عقد جولة سادسة بتاريخ 13 ديسمبر 2000 ببروكسل وفيها عرض المفاوضات الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري ومطالبها في الوقت نفسه بما يلي:

_ ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية.

_ تفكيك القيود الجمركية.

ومن جهة أخرى اعتبر المفاوضات الجزائري أن هذين الشرطين تحديا كبيرا لإعتبار الأسباب الآتية:

_ إضعاف مستوى حماية الانتاج الوطني.

_ أهمية الخسارة الجبائية الناجمة عن التفكيك الجمركي والتي تصل إلى 1,4 و 1,7 مليار دولار.

أما الجولة السابعة (13 فيفري 2001) حول الجوانب الأمنية وحرية تنقل الأشخاص وبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود والحقوق الجمركية. وركزت الجولة الثامنة في 15 مارس 2001 حول موضوع حركة رؤوس الأموال.

⁽¹⁾ سليم بوهيدل، آثار برنامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وتمويل، العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005، ص: 24.

أما الجولة التاسعة في 03 ماي 2001 درست ملفي الزراعة والخدمات⁽¹⁾

وقد عقدت مفاوضات الجولة الأخيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافة وكذا الإشارة إلى المشاكل الاقتصادية والمالية والبشرية، بالإضافة إلى بحث جانبي حرية حركة السلع والتي تشمل الصناعة والزراعة ومعالجة المنتجات الزراعية بالإضافة إلى العدل والشؤون الداخلية، كما تناول كذلك قضية الإرهاب وحرية حركة الأشخاص، وكذا احترام المواعيد النهائية⁽²⁾.

ثالثا: المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأوروبية ديسمبر 2001

بعد 17 جولة من المفاوضات والتي إنتهت بالتوصل إلى إتفاق ترجم بالتوقيع وبالأحرف الأولى على إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل والتي تم التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية دخلت حيز التنفيذ في مارس 2005⁽³⁾.

الفرع الثاني: محتوى اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية وذلك بإقامة منطقة جمركية للتبادل الحر في حدود 2010 والتي أجلت إلى غاية 2020، ويسير هذا الإتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على أن لا يضر ذلك بمصالح أعضائها⁽⁴⁾

الجانب الأول: الحوار السياسي

والذي تناولته المواد (3-5) من الإتفاقية لإقامة حوار سياسي وأمني منتظم بين الطرفين وذلك بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء تساهم في ازدهار المنطقة المتوسطية وإستقرار أمنها وذلك بهدف تسهيل وتقريب الطرفين من خلال تطوير تفاهم متبادل أحسن وإجراء مشاور منتظم حول المسائل الدولية ذات الإهتمام المشترك والعمل على دعم الأمن والإستقرار في المنطقة الأوروبية المتوسطية⁽⁵⁾

(1) : مداني لخضر، مرجع سابق، ص ص: 203، 204.

(2) ziad lattouf, Lamise en œuvre de l'accord d'association Algerie- union européenne_ dans les perspectives du respect des droit de l'homme, these de doctorat en droit international et relations internationales, université jean moulin lyon 3, écol doctorale, droit, présentée et soutenue publiquement le 7 janvier 2011, p p : 53_54.

(3) : إكرام مياي، مرجع سابق، ص: 214.

(4) : علي لزعر، ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 05، جوان 2009، ص: 32.

(5) : بروتوكول الشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، ص:

الجانب الثاني: التنقل الحر للسلع (المواد 6_29)

يتعلق بالجهود المشتركة للطرفين والتي ترمي في نهاية المطاف إلى إنشاء وبصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة إستنادا للإجراءات التي تضمنتها الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية ومختلف الإتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسست المنظمة العالمية للتجارة، والسلع محور التفاوض تشمل:

❖ المنتجات الصناعية

حيث في سياق إقامة منطقة تبادل حر تلغي جميع الحواجز الجمركية والغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017 أي خاصة بالمنتجات الصناعية فقط وهذا من خلال تنفيذ رزنامة إتفق بين الطرفين على أن تكون وفق قوائم.

❖ المنتجات الزراعية

منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة ويكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بها جزئيا وتدرجيا وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني الذي يتم فيه بهذه الإجراءات⁽¹⁾.

المحور الثالث: تجارة الخدمات (المواد 30_37)

هنا اتفاق الشراكة ينص على أن أعضاء الإتحاد الأوروبي يؤكدون على التزاماتهم في إطار الإتفاق العام حول التجارة والخدمات بمنح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها الإتفاق، بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين إمتيازات خاصة⁽²⁾

المحور الرابع: المتعلق بالمدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة (المواد 38_46)

وهذا بالتركيز على تعاون الطرفين وتهيئة الظروف المساعدة على حركة رؤوس الأموال، بما يسمح في حالة تعرض أحد الطرفين إلى صعوبات في ميزان المدفوعات إلى إعتماد معايير تعديلية على العمليات التجارية التجارية أو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وكذا قواعد المنافسة حيث يتعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع والتسوية للعمليات أو الصفقات التجارية بعملة قابلة للتحويل⁽³⁾

(1): اكرام مياسي، مرجع سابق، ص: 215.

(2): ميموني سمير، مرجع سابق، ص: 185

(3): قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة

العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 9/8/2004، ص: 54

المحور الخامس: التعاون الإقتصادي (المواد 47_66)

ركز على ضرورة تعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية مع إيلاء العناية للنشاطات التي تعاني من المشاكل داخلية أو التي تكون عرضة لتأثير نتيجة تحرير الإقتصاد الجزائري، كما يهتم التعاون بالقطاعات التي تسهل التقارب بين الإقتصاد الجزائري والإقتصاد الأوروبي والتي يمكن أن تكون فائدة للنمو الإقتصادي وخلقة لمناصب الشغل⁽¹⁾

المحور السادس: يتعلق بالتعاون الإجتماعي والثقافي (المواد 67_78)

ويهدف هذا إلى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كل المجالات، تشجيع تبادل الثقافات، وتنمية الموارد البشرية، وإدماج أفضل لسكان الضفة الجنوبية لأوروبا وتحسين أوضاعهم الإجتماعية، الصحافة والسمعي البصري، حماية الإرث الثقافي، التكوين⁽²⁾

المحور السابع: التعاون المالي (79_81)

قصد الاسهام بصفة كاملة في تحقيق أهداف هذا الإتفاق، ينفذ تعاون في مجال المالية لصالح الجزائر حسب الكيفيات والطرق الملائمة ويتم ذلك من خلال تحديد الكيفيات بإتفاق مشترك بين الطرفين.

المحور الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية(82_91)

يمنح الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون وسير العدالة يشمل هذا الأمر تعزيز دولة القانون وكذا أيضا الحرص على إحترام حقوق مواطني كلا الطرفين بدون أي تمييز على إقليم الطرف الآخر.

المحور التاسع: الأحكام المؤسسية العامة والختامية (92_110)

يتم إنشاء مجلس شراكة يعقد إجتماعاته على مستوى الوزاري مرة في السنة على قدر الإمكان ويدرس القضايا الهامة التي تطرح في إطار هذ الاتفاق بإضافة إلى كل المسائل الأخرى ثنائية كانت أم دولية ذات الإهتمام المشترك⁽³⁾.

(1): نفس المرجع ، ص: 53.

(2):الصادق بوشنافة، أبعاد اتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية وانعكاساته على الإقتصاد الوطني، مجلة الأبحاث الإقتصادية، عدد02، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008، ص: 43.

(3): بروتوكول الشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء من جهة أخرى ص ص:

وتناولت الملاحق الستة لهذا الاتفاق القواعد التالية⁽¹⁾

- القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المصنعة لكل من الجزائر والإتحاد الأوروبي.
- الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأوروبية.
- قائمة المنتجات الخاضعة للملحق الإضافي المؤقت.
- كفاءات تطبيق قواعد المنافسة.
- ملحق خاص بالملكية الصناعية الفكرية والتجارية
- أما البروتوكولات المكملة فتبرز القواعد التالية
- القواعد المطبقة على الصادرات المنتجات الفلاحية الجزائرية داخل الاتحاد الأوروبي.
- القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الأوروبية داخل الجزائر.
- القواعد المطبقة على صادرات منتجات الصيد البحري الجزائري داخل الاتحاد الأوروبي.
- القواعد المطبقة داخل صادرات منتجات الصيد البحري للاتحاد الأوروبي داخل الجزائر.
- القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية المصنعة.
- تعاريف قواعد المنشأ وطرق ووسائل التعاون الإداري.
- التعاون الإداري والمتبادل في ميدان الجمارك.

المطلب الثالث: ميكانيزم الشراكة الأوروبية جزائرية

إن اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة متشابهة إلى حد كبير مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة والمتعلقة بخصوصيات كل بلد شريك فالجانب الاقتصادي والمالي لهذه الاتفاقية غير مختلف من حيث المضمون عن باقي الاتفاقيات وبالتالي فهو يشمل على النقاط التالية⁽²⁾:

- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2017 والتي تكون وفق منظمة التجارة العالمية، وخاصة بالمنتجات المصنعة مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادل، مع الإتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجاتس عند إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- إقامة تعاون إقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر وكذا التعاون المالي في إطار برنامج ميديا والقروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار

(1): علي لزعر، مرجع سابق، ص: 34.

(2) : براق محمد، ميموني سمير، مرجع سابق، ص: 6.

الفرع الأول: منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

تنص المادة 6 من إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدر ب 12 سنة من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ عن طريق إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة لكلا الطرفين في أفق 2017، وهذا من خلال تنفيذ رزنامة إتفق بين الطرفين أن تكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة⁽¹⁾.

أولاً: خصائص ومبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

1_ خصائص منطقة التبادل الحر الأوروبية

تتميز منطقة التبادل الحر الأوروبية التي سيتم انشاؤها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بالخصائص التالية⁽²⁾

أ_ تركيبة منطقة التبادل الحر

اذ تدخل في نطاق العلاقة التكاملية بين الجزائر ومجموعة دول الإتحاد الأوروبي، وذلك من أجل عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، وهذا التكامل أو التقارب يستلزم:

- ازالة الحواجز الجمركية للسلع المتبادلة بين البلدان.
 - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاطات الاقتصادية.
 - تقارب التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تنسيق أكبر.
 - تنسيق الخطط التنموية والتنسيق العلمي والفني وذلك من خلال تنفيذ برامج علمية وتقنية مشتركة.
- وجميع هذه التدابير تعني أن التكامل لا يقتصر على دائرة المبادلات لكنه أيضا يمس انتاج السلع ودائرة الخدمات ومع ازدياد تأثير التعاون في التشريعات الاقتصادية والاجتماعية.

ب_ مستوى النمو الاقتصادي لأطراف منطقة التبادل الحر

تعد منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي قائمة على أساس علاقة غير متكافئة بين إقتصاديات ذات مستويات نمو متباينة فأوروبا مثلا تمثل ثقلا اقتصاديا هاما، بينما الجزائر تعد من الدول النامية حيث واجهت عدة أزمات مختلفة كانت بدايتها الأزمة البيترولوية لسنة 1986 تليها أزمة المديونية

(1) : نفس المرجع، ص: 9.

(2): رميدي عبد الوهاب، سماي علي، مرجع سابق، ص ص: 10،9.

ثم الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر مما زاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية، لكن الاقتصاد الجزائري إستطاع رفع التحدي وذلك ببرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية لكي تصبح أكثر تنافسية، وذلك باعتماد نظام الخوصصة بمختلف أشكاله.

ج_ المكانة الاقتصادية لكل طرف بالنسبة للآخر

تمثل واردات الجزائر من أوروبا نسبة 65% بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 5% من التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي، بحيث أن إيطاليا تعتبر الزبون الأول للجزائر تليها فرنسا وبعدها تقسم دول الاتحاد الأخرى بقية النسب ويرجع إرتفاع الصادرات نحو إيطاليا إلى تمويل هذه الأخير بالطاقة وخاصة الغاز الطبيعي الذي له حصة كبيرة.

د_ عدم تظافر بين الطرفين الجزائري والأوروبي

عدم التظافر بين الطرفين الجزائري والأوروبي من خلال الإختلافات في حجم السوق ومن حيث العرض والطلب، مستويات المعيشة لسكان الطرفين، هيكله المبادلات التجارية وكذا ردود الفعل إزاء الصدمات الخارجية بالإضافة إلى الإختلافات والفروقات الشاسعة في مستوى التنمية والقدرات التكنولوجية والتجارة و المالية، وكذا في مستوى القدرة التنافسية والتفاوضية.

2_ مبادئها

جملة المبادئ التي تقوم عليها منطقة التبادل الحر الأوروبي هي⁽¹⁾:

أ_ مبدأ المعاملة بالمثل

فبعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب إتفاقية التعاون تمنح من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك غير أنه بموجب الإنضمام إلى هذه الإتفاقية فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

ب_ مبدأ التدرج

أي بمعنى أن هذه المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر بإثني عشر سنة وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي تكون في سنة 2017 ولاكن أجلت إلى غاية 2020.

(1): براق محمد، ميموني سمير، مرجع سابق، ص: 10.

ج_ مبدأ المرونة والتكيف

حيث سمحت هذه الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية وضع جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديل خلال الفترة الإنتقالية بعد الإتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما اذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

3_ إجراءات حرية تنقل السلع المصنعة والزراعية

لقد تضمنت إتفاقية التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مسألة التنقل الحر للسلع وهذا بتبنيان إجراءات حرية تنقل السلع سواء الصناعية أو الزراعية مع تحديد كفاءات تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر وذلك من خلال(1):

أ_ بالنسبة للسلع المصنعة

بالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي يتم إعفاؤها من الرسوم وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود أو قيود أخرى بمجرد دخول الإتفاقية مرحلة التنفيذ، في حين أن تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الإتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية من المنتجات الوافدة من الإتحاد الأوروبي فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال فترة الإنتقالية وفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية، وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر، كما أن اتفاقية الشراكة سمحت للجزائر باتخاذ جملة من التدابير أو الإجراءات الاستثنائية بغية حماية الصناعات الوطنية الناشئة.

ب_ بالنسبة للسلع الزراعية

عكس المنتجات الصناعية التي يكون تحريرها من الطرفين كاملا في إطار منطقة التبادل الحر، فإن المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري فسيكون جزئي وتدرجي وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني الذي يتم فيه التعامل بهذه الإجراءات مع إمكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل بعد دراستها من قبل مجلس الشراكة وهذا بعد مرور خمس سنوات من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

(1) : نفس المرجع، ص ص: 11، 12.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

الفرع الثاني : الجانب المالي لإتفاق الشراكة الأوروبية جزائري

لجأت دول الاتحاد الأوروبي إلى مساعدة الجزائر ماليا بتمويل مختلف المشاريع والمساهمة في تأهيل اقتصادها في إطار الشراكة الأوروبية ومتوسطة ويعتبر التعاون المالي محور العلاقات الثنائية ولاسيما برنامج ميديا الذي يعتبر الأداة الاقتصادية والمالية التي وضعها الإتحاد الأوروبي في إطار الجانب المالي بإضافة إلى المبالغ التي يمنحها البنك الأوروبي للإستثمار لتدعيم الشراكة الأوروبية جزائرية

أولاً: برنامج ميديا 1 للفترة (1995-1999)

حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميديا 1 للفترة (1995-1999) بمبلغ 164 مليون أورو وكانت المنح المخصصة في إطار برنامج ميديا موزعة على النحو التالي⁽¹⁾:

- 79% من الغلاف المالي لدعم التحول الاقتصادي.
- 18% لتسهيل التعديل الهيكلي.
- 3% لتعزيز تحسين التوازن الاقتصادي الاجتماعي.

والجدول التالي يبين تخصيص المبالغ في إطار برنامج ميديا 1 (1995-1999)

جدول (2-3) التزامات مشروع ميديا المخصص للجزائر للفترة (1995-1999) الوحدة: مليون أورو

قطاع/ مشروع	المبلغ	التوزيع
أ_ دعم التحول الإقتصادي	129,00	79%
إعانات الممنوحة من قبل بنك الاستثمار الاوروبي (BEI) للتقليل من التلوث.	10,75	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI)	57,00	
دعم اعادة الهيكلة الصناعية.	38,00	
دعم تحديث القطاع المالي	23,25	
ب_ تسهيل التعديل الهيكلي	30,00	18%
مرفق التكيف الهيكلي	30,00	
ج_ تعزيز التوازن الاجتماعي	5,00	3%

(1) : ميموني سمير، مرجع سابق، ص: 191.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

		والاقتصادي
	5,00	دعم المنظمات غير حكومية
المجموع أ+ب+ج	164,00	%100

Source : commission des communautés euroéennes ,Rapport annuel du programme Meda 2000 , Rapport de la commission au conseil et au Parlement europeen,Bruxeles,2001,p :28.

غير أنها لم تتلقى بصورة فعلية إلا ما نسبته 18,40% من هذا المبلغ أي 30,176 مليون أورو كما بينه التوزيع السنوي للمبالغ المالية المحددة والمسددة من الإتحاد الأوروبي للجزائر الموضح في الجدول الموالي.

جدول(3-3) التوزيع السنوي لإلتزامات ميديا لصالح الجزائر للفترة (1995 - 1999)

الوحدة: مليون أورو

مجموع برنامج ميديا للدول الشريكة			الجزائر			
النسبة	التسديد	الالتزامات	النسبة	التسديد	الالتزامات	
%29	50	173	—	—	—	1995
%42	155	370	—	—	—	1996
%23	208	911	%0	—	41	1997
%27	222	809	%32	30	95	1998
%30	240	797	%1	0,2	28	1999
%29	875	3060	%18	30	164	المجموع

Source : commission européenne ,Etude D' impact de la declartion de Barcelone sur le secteur prive, Daif conseil,p : 26.

من خلال الجدول يمكن القول أن نسبة التسديد الفعلية ضعيفة جدا لم تتجاوز 18,40%، وترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر إلى⁽¹⁾:

- توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينات بفعل الوضعية الأمنية وكذا غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ المشاريع وتقييمها خلال الفترة (1994-1998).
- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج ميديا.

(1): ميموني سمير، براق محمد، مرجع سابق، ص: 15.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

- قلة المشاريع المقدمة من قبل الطرف الجزائري خلال هذه الفترة (1996-1999)، ذلك لأن برنامج يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتمويل عن طريق البرامج الاستدلالية الوطنية حيث كلما كانت المشاريع والنشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة ومتنوعة كلما كان حجم الإعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لهذا البلد كبيرة.
- كما كان للأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات تأثيرها على حجم المساعدات المخصصة لها والتي أدت إلى غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية في الجزائر التي تعد بمثابة الهيئة المسؤولة على مراقبة المشاريع الممولة في إطار البرنامج ومراقبتها خلال الفترة (1994-1999) وكذا تعثر المفاوضات الأورو جزائرية حول عقد الاتفاقية وتوقفها خلال الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى 2000.

ثانيا: برنامج ميدا 2

بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في إطار ميدا 2 والتي بلغت مقدار 346,2 مليون أورو، إلا أن المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة ولا تغطي إحتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الإقتصادية والتنموية، والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميدا2⁽¹⁾.

جدول (3-4) التوزيع السنوي لالتزامات ميدا لصالح الجزائر الوحدة: مليون اورو

مجموع برنامج ميدا لدول الشريكة			الجزائر			
النسبة	التسديد	الالتزامات	النسبة	التسديد	الالتزامات	
56%	318	569	1%	0,4	30	2000
53%	318	603	9%	6	60	2001
74%	454	612	22%	11	50	2002
81%	498	615	38%	16	42	2003
115%	801	698	82%	42	51	2004
77%	2389	3096	32%	75	233	المجموع

Source : Etude D' impact de la declartion de Barcelone sur le secteur prive op cit p:26

(1) : عديسة شهرة، مرجع سابق، ص: 102.

ثالثا: دور البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر

حصلت الجزائر في إطار الجانب المالي لإتفاقية الشراكة الأوروبية على قروض من البنك الأوروبي للاستثمار ما قيمته 620 مليون أورو ابتداء من 1996، وذلك بهدف تمويل العمليات التالية⁽¹⁾:

- تعزيز وتطوير البنية التحتية الإقتصادية من خلال قروض طويلة الأجل مع فترات سماح طويلة المدى تبرز طبيعة المشاريع.
- حماية البيئة عن طريق الدعم من الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي.
- دعم تطوير القطاع الخاص عن طريق قروض من الموارد الذاتية للبنك أو من خلال المساهمات في رأس المال المخاطر

وقد ساهم البنك الأوروبي للاستثمار في مجال البنية التحتية في تنمية القطاعات التالية (خط أنابيب إلى أوروبا، خطوط نقل الكهرباء، نظام مراقبة الحركة الجوية تمتد من الشرق والغرب) والسدود.

وما يؤخذ على الجزائر هو التأخر في تنفيذ المشاريع وهذا بسبب:

- التأخر في تنفيذ برامج الخوصصة من طرف الحكومة الجزائرية.
- تمويل رأس المال الإستثماري لم تتخذ بالقدر اللازم في الجزائر.

المبحث الثاني: تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية جزائرية

إن أزمة منطقة اليورو تعد أزمة مالية إقليمية وهذه الأزمة تحمل في طياتها الكثير من التداعيات على مجمل الإقتصاد العالمي نتيجة الترابط والتشابك العلاقات الإقتصادية وتحمل كثيرا من الدروس للدول في بناء سياستها المستقبلية وتوخي وإتخاذ الإجراءات اللازمة في وقوع في الأزمات، والجزائر عرضة لتداعيات أزمة المنطقة نتيجة الترابط وعلاقات القائمة في إطار شراكة الأوروبية جزائرية.

المطلب الأول: تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر

تعتبر الجزائر من أكبر الدول ذات احتياطي صرف مرتفع نتيجة استفادتها من الطفرة البترولية وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية وبالتالي عائدات معتبرة للجزائر هذا ما يجعل المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر تتحسن ولكن مع تعرض الإقتصاد الأوروبي لأزمة عنيفة وإرتباط السوق الجزائرية بسوق الأوروبية تجعل الجزائر تعيد النظر في حسابتها من خلال التداعيات التي سوف تتعرض لها من خلال

⁽¹⁾ Commission européenne (2001) , Algérie : document de stratégie 2002_2006 et programme indicatif national 2002_2004, p : 16.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

معاملات التجارية نتيجة إقرارها سوق رئيسية لإستهلاك المنتجات الأوروبية وسوق لتصدير الطاقة لأوروبا.

الفرع الأول: نمو الاقتصاد الجزائري

أزمة الديون السيادية التي تعاني منها معظم الاقتصاديات الأوروبية وما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية، قد أضعفت فرص النمو والتوظيف ليس فقط في منطقة اليورو ولكن في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي، وكما هو متوقع وتحت هذه الظروف العالمية فقد تأثر معدل النمو في الجزائر كغيره من اقتصاديات شمال إفريقيا، هذا بالإضافة إلى وجود عاملين رئيسيين، الأول إيجابي وهو ارتفاع أسعار النفط بإعتبار أن عددا كبيرا من دول المجموعة منتجة ومصدرة له، والآخر سلبي وهو التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية والتي أثرت بصورة سلبية على دول منطقة، وكمحصلة لهذه العوامل فقد كانت معدلات النمو للاقتصاد الجزائري على النحو التالي⁽¹⁾:

جدول (3-5) تطور معدل نمو الإقتصاد الجزائري للفترة (2007-2012)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل النمو %	3,1	2,4	2,4	3,3	2,9	2,5

المصدر: آسية محجوب، بوحنيك هدى، مرجع سابق، ص: 11.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإقتصاد الجزائري سجل معدلات نمو متناقصة خلال فترة (2010-2011) وهي فترة استفحال أزمة اليورو وتبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بما يتم ضخه في الإقتصاد الجزائري من خلال عائدات المحروقات والنفقات العمومية، وقد حذرت منظمة أوبك من تذبذب أسعار النفط في الوقت الذي تضخ فيه الجزائر ما بين 10 إلى 20% من ناتجها المحلي الخام سنويا والمقدر بأكثر من 190 مليار دولار تسجل نسب نمو متواضعة.

الفرع الثاني: إيرادات المحروقات

تشكل إيرادات المحروقات عنصرا مهما في هيكل الصادرات الجزائرية وعاملا مهما في زيادة فائض ميزانيتها التجاري والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات للفترة (2007-2011).

(1): آسية محجوب، بوحنيك هدى، مرجع سابق، ص: 11

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

جدول (3-6) نسبة إيرادات المحروقات من هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2007-2011)

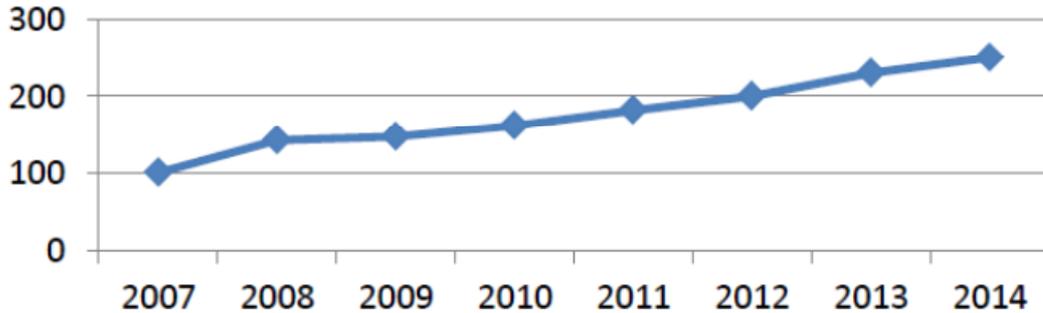
السنة	2007	2008	2009	2010	2011
إيرادات المحروقات (مليار دولار)	59,61	77,19	44,42	56,12	71,86
نسبة المحروقات من هيكل الصادرات %	98,32	98,21	98,22	98,12	98,6

المصدر: آسية محجوب، بوحنيك هدى، مرجع سابق، ص: 13.

نلاحظ أن إيرادات المحروقات شهدت إنخفاضا في سنة 2009 وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة الطلب العالمي لمواد الطاقة وأثر الأزمة المالية حيث انخفضت بنسبة 1,7% ثم بدأت تسترجع مستوياتها تدريجيا في 2010 و 2011 لعودة أسعار النفط العالمية إلى مستوياتها بالإضافة أن الاقتصاد العالمي لا يزال يعاني من أزمة منطقة اليورو ووهن الاقتصاد الأمريكي وتوقعات المنخفضة لمعدل نمو الاقتصاد العالمي.

والشكل التالي يبين تطور احتياطات الجزائر

شكل (3-1) تطور الإحتياطات خلال الفترة (2007-2013)



المصدر: صالح صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي بين النظرية الكنزوية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001/2014، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 4.

الفرع: الثالث: التضخم

تشير البيانات إلى ارتفاع معدل التضخم في مختلف دول العالم في عام 2011، حيث بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة 2,7% مقابل 1,5% في عام 2010، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها عودة السياسات

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

المالية التوسعية ذات الآثار التضخمية لدى الاقتصاديات المتقدمة، كما إرتفع معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى من 6,1% في عام 2010 إلى 7,1% في عام 2011 وهذا المعدل المرتفع نتيجة لإرتفاع معدلات الطلب في الدول النامية الكبرى والناجمة عن إرتفاع مستويات الدخل وإرتفاع أسعار الغذاء والنفط، بالإضافة للأوضاع السياسية العربية التي أدت إلى اختناقات في مستويات العرض لبعض السلع الرئيسية مما أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم، كل هذه الظروف أثرت على معدلات التضخم في الجزائر كما هو موضح في الجدول الموالي⁽¹⁾

جدول (3-7) معدلات التضخم للفترة (2009-2012)

السنة	2009	2010	2011	2012
التضخم (% في نهاية نهاية الفترة)	5,8	3,6	5,2	9,0
التضخم (% في المتوسط)	5,7	3,9	4,5	8,9

Source : European Commission, **The EU'Sneighbouring economies manging policies in a challenging global environment**, opcit,p :96

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد الجزائري منذ بداية أزمة اليورو وانتقال آثارها إلى الدول الشريكة وقد سجلت الجزائر أعلى نسبة تضخم سنة 2012 بـ 9,0% وبدأت ترتفع من سنة 2012 بنسبة 3,6 إلى 5,2 سنة 2011 وهذا ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات، بالإضافة للمشاريع التنموية التي تقوم بها عن طريق ضخ الأموال

المطلب الثاني: تأثير الأزمة الأوروبية على التجارة الخارجية

من المعلوم أن الدول الأوروبية هي الشريك التجاري الأول مع الجزائر، 70% من معاملاتها التجارية (ما يعرف بمصطلح الاحتباس التجاري) أغلب الواردات تأتي من أوروبا نتيجة القرب الجغرافي بالإضافة للارتباط التاريخي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: أبرز المتعاملين التجاريين مع الجزائر

لمعرفة درجة ومدى تأثير حجم التجارة الخارجية الجزائرية بأزمة منطقة اليورو نعرض في بداية لمعرفة أهم المتعاملين التجاريين مع الجزائر وفق الجدول الموالي

(1): آسية محجوب، بوحنيك هدى، مرجع سابق، ص: 14.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

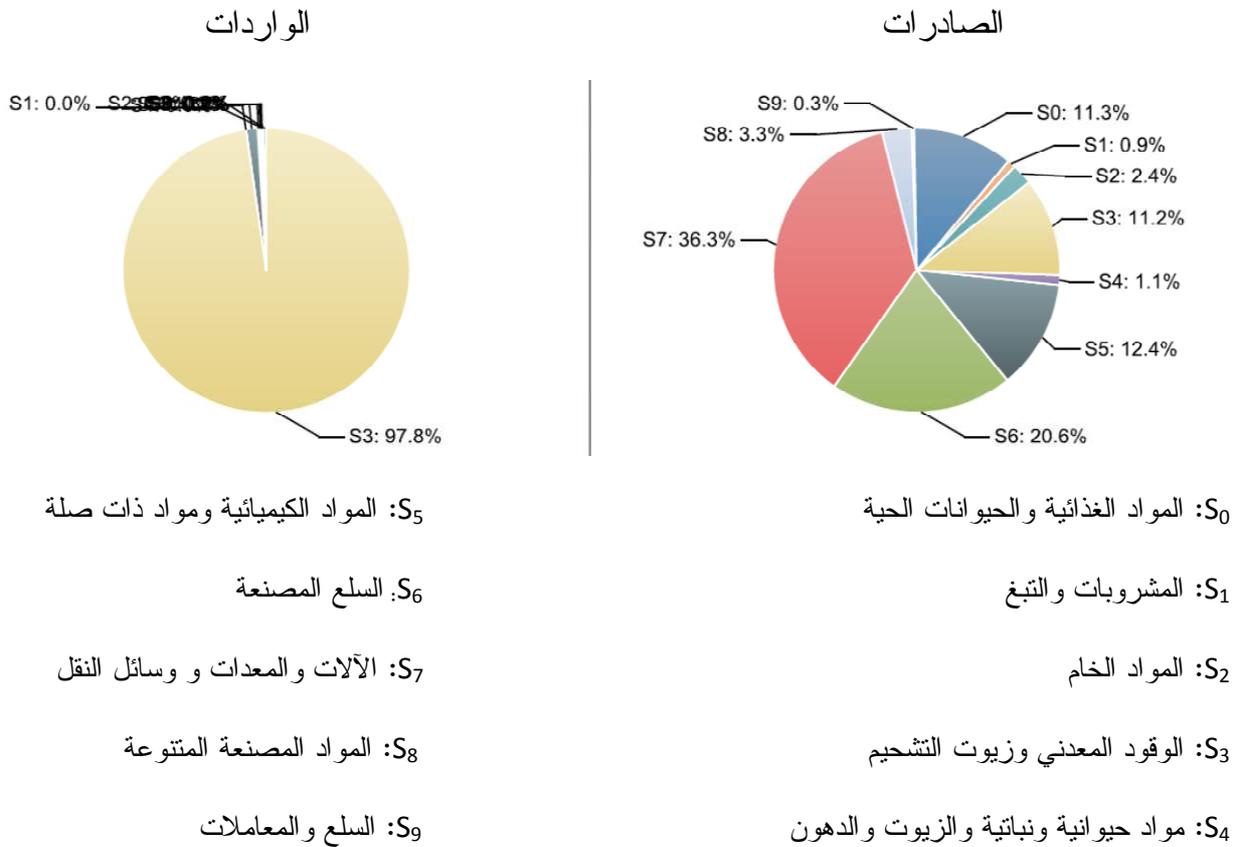
جدول (3-8) أبرز المتعاملين التجاريين مع الجزائر لسنة 2012

الموردون	مليون أورو	%	أهم المستوردين	مليون أورو	%	مجموع العام	مليون أورو	%
1-الاتحاد الاوروبي	22,046	54,7	1-الاتحاد الاوروبي	22,847	51,0	1-الاتحاد الاوروبي	44,893	52,7
2-الصين	4,638	11,5	2-أمريكا	7,218	16,1	2-أمريكا	8,385	9,8
3-تركيا	1,552	3,8	3-كندا	4,664	10,4	3-الصين	6,280	7,4
4-الأرجنتين	1,546	3,8	4-البرازيل	2,490	5,6	4-كندا	5,624	5,9
5-أمريكا	1,166	2,9	5-الصين	1,641	3,7	5-البرازيل	3,491	4,1
6-البرازيل	1,001	2,5	6-الهند	0,745	1,7	6-تركيا	2,207	2,6
7-كوريا الجنوبية	0,908	2,4	7-المغرب	0,678	1,5	7-الهند	1,613	1,9
8-الهند	0,867	2,2	8-تركيا	0,654	1,5	8-الأرجنتين	1,547	1,8
9-روسيا	0,686	1,7	9-مصر	0,554	1,2	9-أوكرانيا الجنوبية	1,182	1,4
10-اليابان	0,530	1,3	10-تونس	0,553	1,2	10-مصر	0,946	1,1
بقية العالم	40,332	100,0	بقية العالم	44,797	100,0	بقية العالم	85,129	100,0

Source : European Commission, European Union Trade in goods with Algeria, Directorate General For Trade, p :9.

يتضح من خلال الجدول أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول بالنسبة للجزائر من حيث التصدير ب 22,046 مليون أورو أي ما يعادل نسبة 54,7% ثم تليه في المرتبة الثانية الصين بقيمة 4,638 مليون أورو بنسبة 11,5% ثم تركيا و الأرجنتين، كما يعتبر الإتحاد الأوروبي المستورد الأول من الجزائر بقيمة 22,847 بنسبة 51,0% ثم أمريكا ب 7,218 مليون أورو بنسبة 16,1% ثم تليها كندا والبرازيل، أما الشكل الموالي يبين أهم المنتجات المتبادلة بين الطرفين

شكل (2-3) أهم السلع المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لسنة 2012



Source : European Commission, European Union Trade in goods with Algeria, Directorate General For Trade , p :3

من خلال الشكل تظهر المنتجات المتبادلة بين الجانبين فالإتحاد الأوروبي يصدر للجزائر مختلف المنتجات من الوقود المعدني وزيوت التشحيم المصنعة بنسبة 36,3% ثم السلع المصنعة بنسبة 20,6% ثم الآلات والمعدات بنسبة 11,2% والمواد الغذائية بنسبة 11,3% مما يدل أن هناك تنوع في صادرات الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر، أما وارداته فتتمثل في الوقود المعدني بنسبة 97,8% ما يعني أن الجزائر غير قادرة على تصنيع المنتجات بنفسها وغير قادرة على منافسة المنتجات الأوروبية وتعتمد على تصدير منتج واحد الوقود المعدني بنسبة 97% وتعود قلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى أهمية الحواجز غير جمركية التي يفرضها الإتحاد الأوروبي مثل الحواجز التقنية وتدابير الصحة والصحة النباتية وسلامة البيئة، بالإضافة إلى عدم قدرة الجزائر على التصنيع ومنافسة الصناعة في الإتحاد الأوروبي وبالتالي فإن الجزائر في وضع صعب في اقتصادها بإعتمادها على قطاع تصديري واحد مما يجعلها عرضة لمخاطر تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

الفرع الثاني: الميزان التجاري وتطور حجم التجارة الجزائرية

أولاً: تطور حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للجزائر ب 53,6 مليون يورو وقد زادت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بنسبة 5% سنويا في المتوسط بين عامي 2008 و 2012 مدفوعة في الأساس عن ارتفاع صادرات النفط⁽¹⁾.

جدول (3-9) تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2003-2012)

الوحدة: مليون أورو

السنوات	الواردات	الصادرات	مجموع التجارة
2003	14,594	8,020	22,614
2004	15,253	9,511	24,763
2005	20,887	10,494	31,381
2006	24,156	9,968	34,123
2007	20,584	11,244	31,829
2008	28,259	15,363	43,622
2009	17,411	14,776	32,187
2010	21,069	15,547	36,615
2011	27,843	17,265	45,108
2012	32,605	21,032	53,637

Source : European Commission, European Union Trade in goods with Algeria, Directorate General For Trade, p :4

من خلال الجدول يظهر جليا ارتفاع صادرات وواردات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة تطبيق اتفاقية الشراكة التي توجب تخفيض التعريفات الجمركية حيث ارتفعت واردات الجزائر من 8,620 مليون أورو سنة 2003 إلى 10,494 مليون أورو ثم ارتفعت بعد ذلك إلى غاية 21,032 مليون أورو سنة 2012، ونفس الشيء بالنسبة لصادرات الجزائر التي تمثل نسبة 97% محروقات فقد عرفت هي الأخرى إرتفاعا مستمرا طيلة السنوات من 2003 إلى 2012 حيث بلغت سنة 2003 14,5 مليون أورو ثم 28,25 مليون أورو سنة 2008 ثم 32,60 مليون أورو سنة 2012 نتيجة إرتفاع الطلب الأوروبي وإرتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

⁽¹⁾ ec. Europa.eu/ytrade/policy/countries-and-regeins/contries/algeria. 31/01/2014 à 22/13.

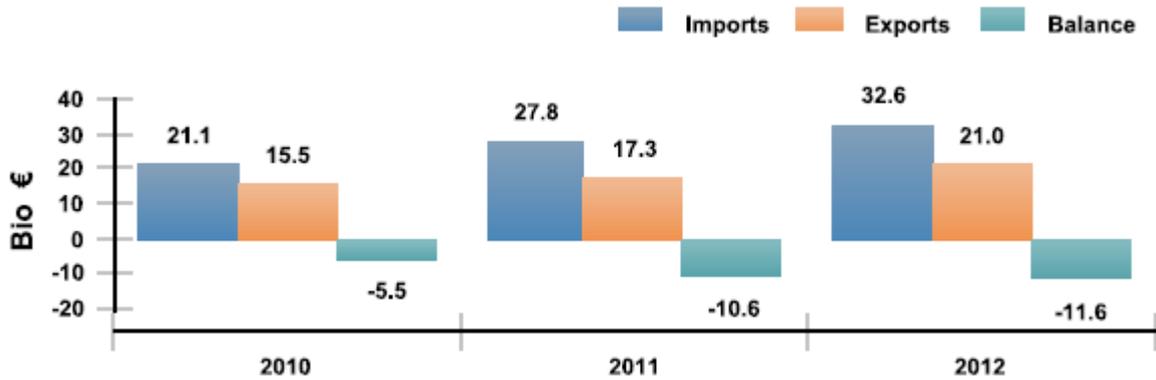
ثانيا: الميزان التجاري

للعلم أن الأزمات الدولية سيما منها التي تتسبب فيها القوى الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي تتعولم وتنتشر دوليا وفق ثلاث مستويات⁽¹⁾ :

- مستوى خلل اقتصادي يتعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط الضعيف بالاقتصاد الأوروبي.
- مستوى مشكل إقتصادي يتعلق بإقتصاديات ذات معامل الارتباط مع دول أوروبا.
- مستوى أزمة اقتصادية ذات معامل ارتباط قوي والجزائر تقع ضمن هذا المستوى وضمن قائمة الدول المرتبطة عضويا مع اقتصاديات الاتحاد الأوروبي.

للعلم أن الجزائر توفر أكثر من 25% من احتياجات دول أوروبا من الغاز والاتحاد الأوروبي أول ممول للسوق الجزائرية بالسلع الصناعية والزراعية، وبالتالي فإن أي اهتزاز في الاقتصاد الأوروبي سيكون له أثر بالغ على الجزائر وخصوصا بعد عقد اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والذي رفع من معامل الارتباط بين الطرفين والشكل الموالي يبين حالة الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

شكل(3_3) الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر



Source : European Commission, Directorate General For Trade, Algeria, p :1.

يتضح من خلال الشكل أن الميزان التجاري للجزائر يحقق فائض خلال السنوات (2010 إلى 2012) ولكن بنسب مختلفة في حين أن ميزان الاتحاد الأوروبي في حالة عجز قدر بـ5,5- بليون أورو

و -11,6 مليون أورو لسنتي 2010 و 2012، بينما تظهر صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي تذبذب بين سنتي (2011 و 2012) بـ 27,8 مليون أورو و 32,6 مليون أورو وبالتالي فائض في الميزان التجاري متقارب يقدر بـ10,6 مليون أورو و 11,6 مليون أورو وتعود نسب هذا التذبذب إلى

(1) : نور الدين جواي، الأزمة الأوروبية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الوطني، جريدة الجديد، الوادي، 2011، ص: 18.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية وتراجع طلب الاتحاد الأوروبي نتيجة الأزمة التي يمر بها وتباطؤ النمو في اقتصاده نتيجة نقص التمويل ودعم الثقة في الأسواق بفعل الأزمة الأوروبية.

– يظهر الخلل بين طرفي الميزان التجاري الجزائري لإشكالية التموين بين سندان اليورو ومطرفة الدولار فمع إندلاع أزمة الديون اليونانية (الأزمة الأوروبية) أصبح أغلب مؤشرات الاقتصاد الجزائري سلبا تبعا لتراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار⁽¹⁾.

والجدول أسفله بين تلك التغيرات التي حدثت بالتفصيل

جدول (3-10) المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر

2012	2011	2010	2009	
				القطاع الحقيقي
2,5	2,4	3,6	1,7	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%التغيير)
5	5,3	5,3	9,3	الناتج المحلي الاجمالي غير نفطي الحقيقي (% التغيير)
207,8	198,8	161,8	137,6	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي
5,69	5,52	4,56	3,94	الناتج المحلي للفرد (دولار أمريكي)
				القطاع المالي
39,6	40	36,5	36,7	الايادات الحكومية العامة (% الناتج المحلي الاجمالي)
21,2	19,6	18,3	18,1	الايادات النفطية الحكومية العامة (% الناتج المحلي الإجمالي)
42,2	40,4	36,9	42,2	اجمالي الانفاق الحكومي العام (%الناتج المحلي الاجمالي)
-2,7	-0,4	-0,4	-5,2	التوازن العام للحكومة (الناتج المحلي الاجمالي)
-44,6	-45,8	-39,8	-44,8	غير هيدروكربوني التوازن العام
9,9	11,1	11,1	10,5	الدين الحكومي الاجمالي (%GDP)

(1) : جوادي نور الدين، روضة جديدي، أزمة الرهن العقاري الأمريكية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 جوان 2013، ص:7.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

				القطاع الخارجي
13,1	14,0	12,4	5,6	الميزان الخارجي (% الناتج المحلي الاجمالي)
5,9	10,0	7,5	0,3	ميزان الحساب الجاري (% الناتج المحلي الاجمالي)
				أسعار الصرف
72,9	74,4	72,7	64,6	سعر صرف (دينار لكل دولار متوسط)
96,2	96,3	97,1	93,1	سعر صرف (دينار مقابل اليورو)

Source : European Commission, **The EU'Sneighbouring economies manging policies in a challenging global environment**, opcit,p :96

هذا التوقع يجعل من التجارة الخارجية عاملا معرقلا لعمليات التنمية الاقتصادية، فإذا انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية الأخرى يؤدي تلقائيا إلى إرتفاع أسعار السلع التي تستوردها الجزائر من بلدان الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لنحو 60% من الواردات الجزائرية السنوية كما ستتضرر أسعار الواردات الجزائرية من الدول التي إرتفعت عملاتها مقابل الدولار الأمريكي ومنها اليابان ودول آسيوية أخرى التي ارتفعت عملاتها بالنسبة للدولار الأمريكي⁽¹⁾.

كما نعلم أن معظم صادراتنا هي عبارة عن محروقات 97% من مجموع الصادرات الجزائرية والتعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي ما يعني أن نسب عالية من إيراداتنا تأتي بالدولار الأمريكي في حين نشترى ونبضع باليور باعتبار أن معظم واردتنا من دول الإتحاد الأوروبي، وبالتالي من هذا المنطلق على المدى المتوسط والطويل سوف نلمس إرتدادات الأزمة الأوروبية على الاقتصاد الوطني أولها إيرادات الدولة التي سوف تتراجع لما لا يقل عن 40% فالطبيعي أن مداخيل خزينة الوطنية ستتراجع مع تراجع عائدات النفط بفعل انخفاض استهلاك الأوروبي للمحروقات جراء تعطل الجهاز الانتاجي وبفعل سياسات التقشف الدول الأوروبية، كما سيلجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية تلك الخسائر، مما سيرفع فاتورة استيراد الجزائر وهو ما سيرهق كاهل ميزانية الدول⁽²⁾.

(1) : آسية محجوب، بوحنيك هدى، مرجع سابق، ص:12.

(2): نوردين جوادي، مرجع سابق، ص:18.

المطلب الثالث: أثر الأزمة الأوروبية على الاستثمار الأجنبي

نظرا لإختلاف درجات إندماج دول العالم في الاقتصاد العالمي فإن أثر الأزمة الأوروبية يختلف من دولة إلى أخرى على حسب درجات الانفتاح على الاقتصاد العالمي والانفتاح يكون عن طريق تحرير عوامل الانتاج من جميع القيود والحوجز المفروضة وسعت الجزائر إلى هذا الانفتاح عن طريق عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز وترقية القدرات الانتاجية وفتح المجال أمام الاستثمارات، لذا يجب إعطاء وخلق أرضية جيدة لإنسياب الإستثمارات من الإتحاد الأوروبي واستغلال جميع الفرص وتحديد الأهداف من أجل بلوغ النتيجة المسطرة وتوخي كل التدابير اللازمة في حالات الأزمات من أجل إجتناّب أو التخفيف من الأضرار اللاحقة.

الفرع الأول: نصيب الجزائر من تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة

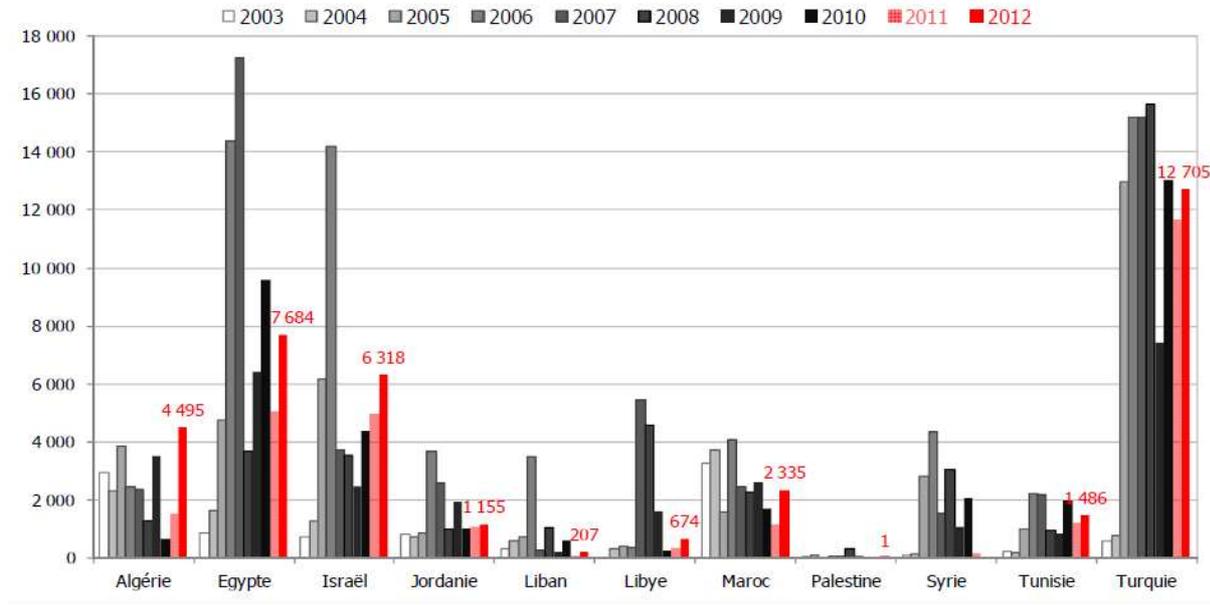
يعبر عن الاستثمار الأجنبي في منطقة تبادل حر في دور هذه المنطقة في تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال المساعدات المالية لبرنامج ميذا ومساعدات وقروض بنك الأوروبي للإستثمار حيث سعى الإتحاد الأوروبي إلى تنفيذ برامج تمويل ماكرو اقتصادية المشروطة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بالإضافة إلى برامج القطاع الخاص والمساعدات للشركات ذات الرأسمال المشترك والهدف منها رفع مستوى تنافسية الشركات المحلية وتحسين تمويل الشركات وإصلاح القطاع المصرفي من خلال المساعدات التقنية التي يقدمها البنك الأوروبي للإستثمار كقروض للإستثمار أو رؤوس أموال مخاطرة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ رجال فاطمة، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر 2000-2010، مذكرو ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة الجامعية 2011/2012، ص: 196.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

والشكل الموالي يبين تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونصيب الجزائر من هذه الاستثمارات

شكل (3-4) تطور ونصيب الجزائر وبعض الدول من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة



Source : Investir en Méditerranée, **Les pays émergents investissent la Méditerranée**, Billan 2012 de l'attractivité des pays MED en matière d'investissement étranger, ANIMA, Etude N° 65, octobre 2013, p : 10

من خلال الشكل أعلاه يظهر جليا أن ثلث الاستثمارات تحصلت عليها تركيا خلال سنة 2012 حيث أعلنت تركيا عن زيادة 10 مشاريع جديدة، بالإضافة لمصر التي تعتبر كذلك من بين المستقطبين للاستثمار الأجنبي المباشر ولاكن عرفت تراجعا نتيجة للأوضاع السياسية التي تمر بها أما الدول الأخرى فقد عرفت هي الأخرى تراجعا للاستثمارات الأجنبية، غير أن الجزائر لديها نتائج جيدة جدا بعد سنوات من ضعف الأداء حيث تطورت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 805 مليون أورو سنة 2010 إلى 4495 مليون أورو سنة 2012⁽¹⁾، نتيجة زيادة رؤوس الأموال للبنوك الأجنبية في الجزائر والأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها بعض الدول العربية التي غيرت فيها الوجهة من الاستثمار فيها إلى الاستثمار في الجزائر بالإضافة لتقبل المستثمرين الأجانب التكيف في الجزائر مع مبدأ 49% و 51% في ملكية المشاريع.

⁽¹⁾ Investir en Méditerranée, Les pays émergents investissent la Méditerranée, Billan 2012 de l'attractivité des pays MED en matière d'investissement étranger, ANIMA, Etude N° 65, octobre 2013, p : 10 .

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

الفرع الثاني: انعكاسات الأزمة على تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

لمعرفة انعكاس الأزمة الأوروبية على تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد من دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر نستعرض الجدول الموالي من خلال مجموعة من الدول المهتمة بالاستثمار في الجزائر وفق فترتين زمنيتين وفق ما يلي:

جدول (3-11) متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر

الوحدة: مليون يورو

الدول/السنوات	2010-2012	2009-2011
فرنسا	198	598
اسبانيا	58	62
ايطاليا	67	194
تيلندا	40	67
لوكسمبورغ	99	106
نرويج	88	88
ألمانيا	55	60
المملكة المتحدة	98	108

من اعداد الطالبة بناء على:

Investir en Méditerranée, Les pays émergents investissent la Méditerranée, , Billan 2012 de l'attractivité des pays MED en matière d'investissement étranger, ANIMA, Etude N° 65, octobre 2013:p:21.

Investir en Méditerranée, Gérer la transition, Bilan 2011 et impact des crises sur l'investissement direct étranger, Etude N°62 octobre 2012, p:38.

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر تشير التقديرات الأولية المتاحة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أنه خلال النصف الأول من عام 2012 إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنسبة 8% لتبلغ 668 مليار دولار مقارنة ب 729 مليار دولار خلال النصف الأول لعام 2011 ويعزى ذلك لحالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، ومخاوف تفاقم أزمة الديون السيادية في أوروبا وتباطؤ النمو في إقتصاديات الأسواق الناشئة الرئيسية⁽¹⁾.

(1): المؤسسة العربية لضمان وإئتمان الصادرات، التقرير السنوي، الكويت، 2011، ص:7.

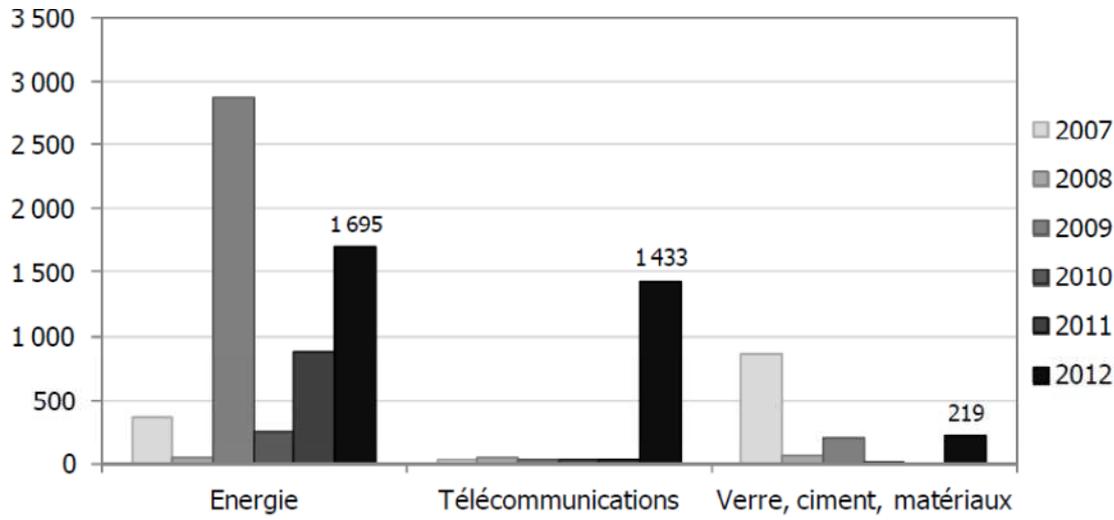
الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

من خلال قراءة الجدول يظهر جليا أن دول الإتحاد الأوروبي مهتمة بالإستثمار في الجزائر حيث أن تدفقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر متباينة من دولة إلى أخرى وحجم هذه الإستثمارات معتبرة حيث حصلت فرنسا على نسبة أولى ب 598 مليون أورو في الفترة الممتدة (2009-2011) ثم تليها إيطاليا ب194 مليون أورو ثم المملكة المتحدة ب108 ولاكن مع تأثر الدول الأوروبية بأزمة الديون السيادية ما أدى بالتأثير على الإستثمارات الدول الأوروبية نتيجة نقص السيولة ودخول الدول في سلسلة من الإجراءات المالية مثل سياسات التقشف التي أثرت على إستثمارات الدول الأوروبية وبالتالي الدول التي ترتبط معها استثمارات حيث تأثرت الجزائر بتراجع إستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الإتحاد الأوروبي اذ انخفضت استثمارات فرنسا من 598 مليون أورو للفترة (2009-2011) إلى 198 مليون أورو، إيطاليا من 194 مليون أورو إلى 67 مليون أورو، لوكسمبورغ من 106 مليون أورو إلى 99 مليون أورو.

أما بخصوص طبيعة الأستثمارات الأجنبية في الجزائر فهي في القطاعات المبيّنة وفق الشكل الموالي

شكل (3-5) المبالغ المدرجة في القطاعات الثلاث للفترة (2007-2012)

الوحدة: مليون أورو



Source : Investir en Méditerranée, Les pays émergents investissent la Méditerranée, p :21.

من خلال الشكل يتضح أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في ثلاث قطاعات رئيسية وتتركز بالدرجة الأولى في قطاع المحروقات ب1695 مليون أورو لسنة 2012 ثم قطاع الخدمات وبالتحديد في قطاع الإتصالات ب1433 مليون أورو ثم قطاع مواد البناء ب219 مليون أورو.

وبالتالي فإن الزيادة المسجلة في تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر تعود بالدرجة الأولى إلى زيادة حجم الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: وضعية الجزائر في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة

بعد سلسلة من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي مرت بها الجزائر هاهي الآن مرت أخرى أمام برامج تنموية تسعى لتجسيدها مستفيدة من السبب الرئيسي في أزمتها سنة 1986 نتيجة إنخفاض أسعار البترول ودوامة المديونية التي عانت منها طيلة المدة الماضية الآن تستفيد من إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية من أجل تنفيذ برامج من أجل النمو الإقتصادي وإعطاء دفع جديد للإقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وتوسيع الشراكة مع الاتحاد ودول أخرى إلى مجالات أخرى وإستغلال جميع الفرص المتاحة والإستفادة من دروس الدول التي تعرضت للأزمات.

المطلب الأول: جهود الجزائر في الألفية الثالثة

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج التي طبقتها الجزائر، وجاء لإعطاء نفس ودفعة جديدة للإقتصاد الوطني وعبر بشكل صريح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الإستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها خلال التعديل الهيكلي ، وهو برنامج تم بعثه بعد أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية⁽¹⁾

أولاً: أهداف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

جاء هذا البرنامج في أعقاب ركود اقتصادي الذي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الإقتصادية التي أصابت الإقتصاد الجزائري وكان هذا البرنامج يهدف إلى⁽²⁾:

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- فك العزلة عن المناطق النائية.
- اصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.
- تطوير المنشآت الصحية.

⁽¹⁾ يون أمال، كحيلة أمال، تقييم أثر برامج الاستثمار العامة في قطاع الموارد المائية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 4.

⁽²⁾ عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 6.

- تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ، إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية.
- تطوير المنشآت والمرافق الجوارية.
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة.
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على اصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

ثانيا: وسائل سياسة الانعاش الاقتصادي

يمكن تحقيق الانعاش الاقتصادي إما بواسطة تنشيط الطلب الكلي أو تنشيط العرض وللقيام بذلك تستعمل الدولة واحدة أو أكثر من الوسائل التالية⁽¹⁾

أ_ وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب

وذلك عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من وسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات إجتماعية مختلفة) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع، ذات الإستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز الطلب.
- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل لمشكلة البطالة وكطريقة لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تخفيض الضرائب التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد.
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

⁽¹⁾: جديدي روضة، أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص: 5-6.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

ب_ وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة العرض

تهدف سياسة الإنعاش الإقتصادي بواسطة العرض إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية، ولتحقيق ذلك تتدخل الدولة بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تحفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الإستثمار الخاص.
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج البحث وتطوير التكنولوجيا.

ثالثا: مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي

يمكن معرفة مضمون البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع وفق الجدول التالي:

جدول (3-12) مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2004-2011)

الوحدة: مليار دج

القطاعات/السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,2
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	/	/	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: عماري عمار، مرجع سابق، ص: 7.

من خلال الجدول يتضح أن المخصصات الاستثمارية خلال هذا البرنامج تركزت خاصة على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إذ استحوذت على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات ذلك أن هذه الأخيرة لم تعطي ذلك الإهتمام الذي يمكن أن يعطى لها في السياسات السابقة مما جعلها لا تساير التحولات والتطورات التي تعيشها الجزائر كما أنها تعتبر الركيزة الأساسية لإنعاش وتحفيز وتوطيد النمو وتحقيق التنمية الشاملة⁽¹⁾.

(1): عماري عمار، محمادي وليد، مرجع سابق، ص: 7.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009، ويتضمن محورين الأول يقوم على بعث برنامج إستثماري قدره 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الإقتصادية أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري للحفاظ على إستقرار كتلة الأجور ولقد أعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له والذي أدى إلى نمو حجم الاستثمار العمومي بنسب جد مرتفعة بلغت في متوسطها حوالي 23%⁽¹⁾.

أولاً: أهداف برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

برنامج دعم النمو لم يخرج عن الاستراتيجية التنموية التي تتبنى الإنفاق الاستثماري الحكومي (نفقات التجهيز)، كأداة تشكل دافعا للرفع من معدلات النمو واستدامتها عند حدود معينة، وقد سطر البرنامج أهداف واضحة هي⁽²⁾:

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة.
- العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد.
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن خاصة الريفية منها والمتضررة.
- العمل على خلق تواصل بين المسطرة حاليا وبين ماتم تسطيره سابقا لجعلها جزءا من استراتيجية واضحة ومتكاملة، مما يسهل ضمان تحقيقها.
- إنتهاج سياسة على أساس الشراكة والخصوصية، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية ومناصب الشغل.

⁽¹⁾ بن دعاس زهير، كتاف شافية، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الإقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر 2001-2014، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-

2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 17.

⁽²⁾ : مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 10.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

ثانيا: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

تتمثل خاصة هذا البرنامج منذ انطلاقه في 8 افريل 2005 بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الايرادات الجيدة للخرينة، وقد تضمنت العمليات التالية⁽¹⁾:

- 1- برنامج تكميلي خاص بولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج
- 2- برنامج تكميلي خاص لفائدة ولايات الهضاب العليا بمبلغ 693 مليار دج.
- 3- برنامج تكميلي من 270000 سكن موجه لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج
- 4-200 مليار من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية.

جدول(3-13)البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

المجموع العام	تحويلات حسابات الخزينة	برنامج الهضاب العليا	برنامج الجنوب	البرنامج التكميلي لدعم النمو	مخطط الانعاش الاقتصادي	
1071					1071	2004
1500	227			1273		2005
4172	304	277	250	3341		2006
1077	244	391	182	260		2007
465	205			260		2008
420	160			260		2009
8705	1140	668	432			المجموع

المصدر: مسعودي زكريا، مرجع سابق، ص: 13.

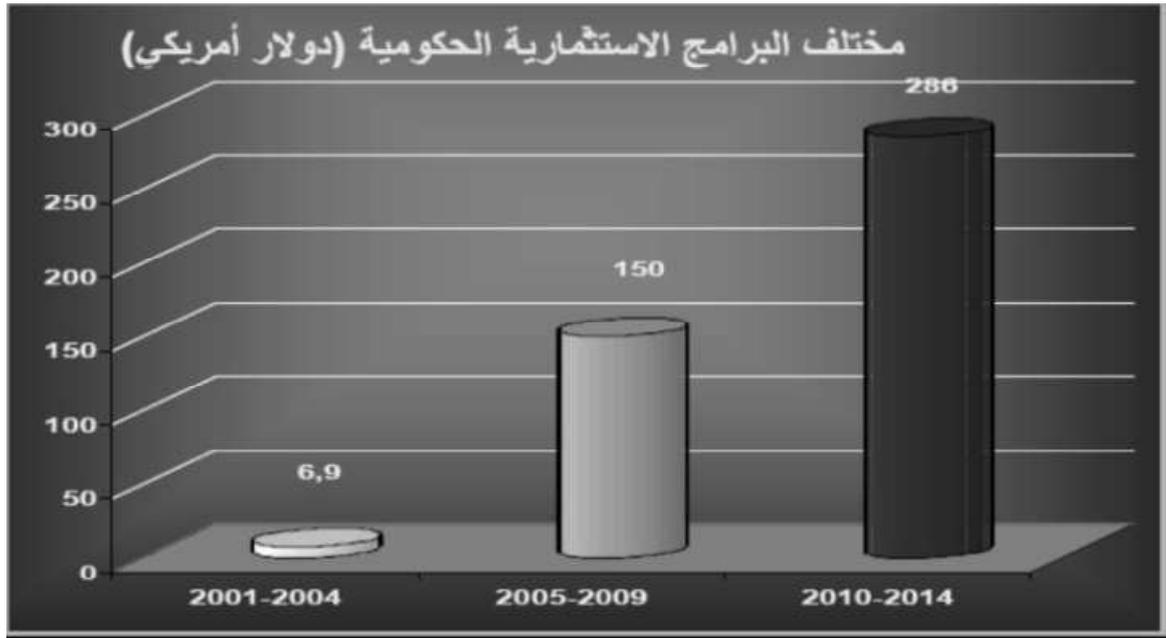
(1) : بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 14.

الفرع الثالث: برنامج توظيف النمو (2010-2014)

خصصت الجزائر خلال الخمس سنوات 2010-2014 غلafa ماليا لم يسبق لبرنامج تنموي حيث أن الظروف الحالية ملائمة لهذا الالتزام المتميز من أجل تسريع إنجاز مشاريع إجتماعية وإقتصادية لدعم النمو والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه كذلك تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والإجتماعية للجزائر وتعكس قيمة الإستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي (2010-2014) (21214 مليار دج) إرادة السلطات العمومية في المحافظة على هذه الديناميكية الخاصة التي تشمل جميع القطاعات النشاط سيما بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة وبعدا⁽¹⁾.

ويعتبر هذا البرنامج من أكثر البرامج ذو المبلغ الأكبر من البرامج السابقة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي

شكل () برامج الإستثمار العمومي



المصدر: طالب صلاح الدين، محاولة تقييم برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكنزوية خلال الفترة (2000-2010)، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر ص: 4

(1): عماري عمار ومحمدي وليد، مرجع سابق، ص: 9.

أولاً: أهداف برنامج توظيف النمو

يسعى هذا البرنامج من أجل إحداث حركية تنموية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد تضمن هذا المخطط ثلاث محاور رئيسية:

- تهيئة الاقليم وتنمية البنية الأساسية.
- دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

هذه المحاور التي وضعت من أجل الوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي⁽¹⁾:

- تحسين مستوى التنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس والرعاية الصحية.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق توسيع وتنويع النسيج الإقتصادي خارج قطاع المحروقات
- السعي للتخفيض من معدلات البطالة عن طريق خلق أكبر عدد من مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة.

أما فيما يتعلق بمكافحة البطالة فقد حدد هدف الوصول لإستحداث 3 ملايين منصب شغل جديدة خلال الخماسي الحالي بواسطة الإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية ومن قبل الإدارات.

ثانياً: خصائص برنامج دعم النمو

إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية من خلال⁽²⁾:

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد مالم تنتهي الدراسات الاقتصادية ومالم يتوفر على الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

⁽¹⁾: بن فرحات ساعد وعباس وداد، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 6.

⁽²⁾: بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص: 17.

- كل عملية إعادة تقييم برخصة برنامج قد تتبين ضرورية يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
- تدعيم أدوات الدراسة والانجاز.
- التمويل عن طريق الموارد الوطنية وتستبعد كل استدامة خارجية وبالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد ولا على استقلاليتها المالية ازاء الخارج في المستقبل.
- إقامة صندوق لضبط الإيرادات حيث ساهم في تمويل برنامج مواصلة دعم النمو مع احتفاظه بإدخار استراتيجي يعادل 10 ملايين دولار.

ثالثا: مضمون مخطط الخماسي للتنمية

تم تقسيم هذا البرنامج إلى 6 محاور أساسية تمثلت في (1)

- 1- المحور المتعلق بالتنمية البشرية وقد خصص له النصيب الأكبر من قيمة البرنامج ويقدر ب 10122 مليار دج (أي مايعادل نصف القيمة الاجمالية) وذلك بهدف تحسين ظروف التعليم بمختلف أطواره والتكفل الطبي.
- 2- المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية ويتضمن ميزانية شاملة تقدر ب 6448 مليار دج، يوجه أزيد من 3100 مليار دج منها للأشغال العمومية.
- 3- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية وقد خصص له مبلغ 1666 مليار دج (حوالي 379 لقطاع العدالة).
- 4- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية وقد استحوذ على ميزانية قدرت ب 1566 مليار دج.
- 5- المحور المتعلق بمكافحة البطالة و قدرت قيمته 360 مليار دج موجه لدعم حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني.
- 6- المحور المتعلق بالبحث العلمي وتكنولوجيا الجديدة للاتصال وقد خصص له مبلغ 26 مليار دج بهدف تطوير البحث العلمي.

(1): حطاطاش عبد الحكيم، زيتوني هند، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمار العامة للفترة 2001-2014، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 9.

المطلب الثاني: من الشراكة إلى سياسة الجوار الأوروبي

دخلت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 وتشكل هذه الاتفاقية الأساس القانوني للعلاقات بين الطرفين وتحدد أهداف محددة من خلال الشراكة والاتحاد من أجل المتوسط الذي أطلق سياسة الجوار لتعزيز التعاون ومواصلة استغلال الامكانيات المتاحة وإلى تطوير حدود الاتحاد الأوروبي " دائرة من الأصدقاء " مع بقية دول العالم دون أن تقدم لهم العضوية لتجسيد منطقة من الاستقرار والأمن والإزدهار المشترك مع مستوى عال من التعاون الإقتصادي والسياسي والأمن في جميع أنحاء أوروبا لمنع ظهور تقسيم بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه المباشرين⁽¹⁾.

الفرع الأول: البرنامج الإستدلالي الوطني (2007_2010)

منذ عام 2007 تحددت أولويات الإتحاد الأوروبي في مجال التعاون المالي مع الجزائر في إطار الشراكة والجوار الأوروبي تم تأسيس الإطار الإستراتيجي للتعاون بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في فترة تغطي (2007_2010) وقد تم رصد مبلغ 184,1 مليون دولار لتمويل هذه الفترة وقد تمحور هدف استراتيجية التعاون في⁽²⁾:

- _ الإصلاحات السياسية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.
- _ الإصلاحات في نظام العدالة وإدارة تدفقات الهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة وغسيل الأموال والإرهاب.
- _ التنويع الإقتصادي وتطوير الظروف المؤدية إلى القطاع الخاص (الإستثمار وتطوير شركات المنافسة (الشركات الصغيرة والمتوسطة) ورفع النمو وتخفيض البطالة.
- _ تطوير التعليم والتدريب والتعليم العالي وتشجيع البحث العلمي.
- _ تعزيز البرامج الإجتماعية مع الحفاظ على ميزانية متوازنة.
- _ تسهيل التجارة في السلع والخدمات.

⁽¹⁾ Amma lisa, Agnès Bonnet, Guide des instruments financiers de L' aid extérieure de l'union Européenne , (2007_2013), BruXcelles, p : 16

⁽²⁾ European Neighbourhood and Partnership instrument Algeria, Strategh paper (2007_2013) & National Indicative Programme (2007_2010) , p : 18.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

بالإضافة إلى إدارة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات والتلوث الصناعي في أفق 2020 وقد تم رصد مبالغ مالية في إطار البرنامج الاستدلالي (2007 - 2010) وفق الجدول الموالي وأهم المشاريع المقابلة لهذه المبالغ.

جدول(3-14) مخصصات البرنامج الاستدلالي (2007-2010)

الوحدة: مليون أورو

2007	
40	تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المراكز التقنية ودعم الجودة والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
17	العدالة: تحديث نظام السجن وتطبيق المعايير الدولية لإدارة السجن (ظروف الاحتجاز ومنع إعادة المخالفات عن طريق مساعدة السجناء على الاندماج من جديد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
2008	
25	تنويع الاقتصاد: دعم التنويع الاقتصادي(الزراعة، التنمية الريفية والسياحة وبعض الصناعات)
30	الصحة: دعم إعادة تنظيم وإصلاح الخدمات الصحية والمستشفيات
2009	
24	العمالة: تحسين المعلومات والوساطة ورصد توجيه وظائف في سوق العمل من خلال تحديث نظام الإحصاءات والتوقعات.
30	التعليم العالي: معالجة مشكلة تزويد الكثير من الخريجين غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل
2010	
30	المياه: تعزيز الصرف الصحي للحكومة وبرنامج معالجة المياه المستعملة

Source : European Neighbourhood and Partnership instrument Algeria, Strathg paper

(2007_2013) & National Indicative Programme (2007_2010), p :25

الفرع الثاني: البرنامج الاستدلالي الوطني (2011_2013)

وقد تم التركيز بشكل خاص في هذا البرنامج على النمو الاقتصادي وفرص العمل والتنمية المستدامة والثقافة عن طريق تدعيم الاتحاد الأوروبي للحكومة الجزائرية في وضع وتنفيذ سياستها في هذه القطاعات المحددة.

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

وقد بلغت الميزانية الإرشادية لثلاث سنوات (2011_2013) 172 مليون أورو وستمول ستة برامج بزيادة قدرها 4.2% مقارنة مع المخصصات في برنامج (2007_2010)⁽¹⁾ وقد تم تخصيص هذا المبلغ على النحو التالي المبين في الجدول.

جدول (3-15) مخصصات البرنامج الاستدلالي (2011_2013)

الوحدة: مليون أورو

البرنامج	الالتزام
1_ الدعم لحماية البيئة	34
2_ حماية وتعزيز التراث الثقافي	20
3_ دعم التنمية الاجتماعية والثقافية	20
مجموع أولوية التنمية المستدامة والثقافة (1-3)	72-76=43%
4_ دعم اصلاح قطاع النقل	38
5_ المرافق لبرنامج اتفاقية الشراكة (P3III)	30
6_ دعم اصلاح مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	30
مجموع أولوية النمو الاقتصادي والعمالة (4-6)	96-100=57%
مجموع البرنامج	100%

Source : Instrument Européen de voisinage et de partenariat, Algerie, Programme Indicatif National (2011_2013), p : 9.

المطلب الثالث: فرصة الجزائر في ظل أزمة المالية الأوروبية وتحدياتها المستقبلية

تظهر فرصة الجزائر في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية وكذا التحدي الذي سوف تواجهه من خلال اتجاهين مختلفين.

الفرع الأول: فرصة استغلال الأزمة المالية الأوروبية

فرصة الإقتصاد الجزائري تنطلق من فرضية محدودة تأثير الأزمة المالية الأوروبية على الإقتصاد الجزائري في المدى القريب أي في ظرف ثلاث سنوات القادمة وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات متضافرة، تتمثل أساسا في المؤشرات الإيجابية للإقتصاد الكلي الجزائري التي تشير إلى أريحية مالية على المدى القريب بفضل احتياطات الصرف التي وصلت لي أكثر من 194 مليار دولار سنة 2012،

⁽¹⁾ Instrument Européen de voisinage et de partenariat, Algerie, Programme Indicatif National (2011_2013), p : 8.

والتسديد المسبق للديون الخارجية، وضخامة المشاريع المسطرة دون اللجوء إلى التمويل الخارجي فهي تشكل عامل قوة للتكيف مع الأزمة المالية الأوروبية بحيث تسمح مداخيل النفط واحتياطات الصرف مع تراجع المديونية بتقليص الاعتماد على التمويل الخارجي، هذه المؤشرات الايجابية على مستوى الإقتصاد الكلي أعطت للمفاوض الجزائري نقاط القوة للمطالبة بإعادة النظر في الشراكة الجزائرية الأوروبية حيث استغللت الجزائر وضع الأزمة المالية في أوروبا للمطالبة بإعادة تصحيح حالة اللاتوازن في الشراكة التي تعكسها مؤشرات التبعية التجارية للجزائر للسوق الأوروبية، أي أن الشراكة بالنسبة للجزائر كانت نتائجها سلبية بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية في اجتماع لوكسمبورغ في بداية جوان 2010 في الإجتماع الخامس لمجلس الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يفرض على الطرف الأوروبي مطالبه وذلك بإعادة النظر في بعض بنود الإتفاقية التي ترها الجزائر تعمق من تبعيتها التجارية لأوروبا وذلك عن طريق إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي والفروع المعنية بالتفكيك الجمركي مع المطالبة وبإلحاح بحركة استثمارات مباشرة خارج المحروقات، وهذا المطلب يظل قائما مادامت أسعار المحروقات لا تزال مرتفعة في الأسواق العالمية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: تحدي الأزمة المالية الأوروبية

إن التحديات السلبية التي تفرضها الأزمة المالية الأوروبية على الإستقرار المالي والإقتصادي الجزائري بسبب ارتباط صادرات الطاقة الجزائرية بالسوق الأوروبية، وبالتالي هناك مجموعة من التحديات التي قد تفرض في حال استمرار الأزمة المالية في أوروبا أهمها أن الجزائر كما تستفيد من تراجع أسعار الأورو في السوق المالية العالمية فإنها قد تخسر في فوائد احتياطياتها من الصرف بالعملة الأوروبية حيث أن الإحتياطي يتشكل ب 42% من الأورو و 46% من الدولار بالإضافة إلى التأثير المباشر الذي يمكن أن يبرز على الإقتصاد الجزائري في حالة استمرار الأزمة المالية الأوروبية فيمكن في عائدات الغاز الطبيعي وذلك لإرتباط المشاريع الطاقوية الجزائرية بالسوق الأوروبية من جهة والتنافس الحاد في المستقبل القريب مع روسيا وقطر على السوق الأوروبية.

وبالتالي النتيجة الأساسية هي أن الفرص التي تقدمها الأزمة المالية الأوروبية للجزائر والتحديات تبقى رهينة عائدات المحروقات الجزائرية إما سلبا أو ايجابا مادام الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي⁽²⁾

⁽¹⁾ مصطفى صايح، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الإقتصاد الجزائري (الفرص و التحديات)، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، العدد الثامن، 1 سبتمبر 2008، تونس، ص: 15.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص: 16.

خلاصة الفصل الثالث

إن أزمة منطقة اليورو تعتبر أزمة مالية إقليمية حملت الكثير من الآثار على اقتصاديات المنطقة وألقت بآثارها على الكثير من البلدان بحكم تشابك العلاقات الاقتصادية والجزائر باعتبارها من الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة الأوروبية حيث سعت إلى تطبيق بنود الاتفاقية والإستفادة من جميع البرامج المالية المسطرة ولو بنسب ضئيلة وفق ما تبين من نسب التسديد الفعلية.

كما سوف تتأثر الجزائر من جراء الأزمة المالية الأوروبية على المدى المتوسط بسبب تراجع الطلب على الطاقة بسبب الركود الذي سوف تدخل فيه دول الاتحاد الأوروبي هذا ما سيدفع بأسعار النفط بإنخفاض في الأسواق العالمية وبالتالي ستكون له أثر مباشر على صادراتنا من الغاز بحكم أن الجزائر ممون رئيسي للموارد الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي وبالتالي تأثر مداخيل الجزائر وأثر ذلك مباشرة على الميزانية العامة التي أضهرت نتيجة سلبية بالعجز، بالإضافة إلى إنخفاض أسعار المحروقات سيؤدي إلى إنتقال رؤوس الأموال العالمية المستثمرة للبحث عن مجالات استثمارات أكثر أمنا من قطاع المحروقات

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

I- الخلاصة العامة للبحث

الشراكة الأوروبية متوسطة واقع فرضته المتغيرات الدولية خصوصا على الدول النامية لتفادي البقاء لوحدها في بيئة يشوبها الكثير من المخاطر، وبالتالي لا مكانة للاقتصاديات الصغيرة خصوصا في ظل موجات التحرر المالي والتجاري من جميع القيود والإفتاح الإقتصادي الذي ولد الكثير من الأزمات.

وتعتبر أزمة الديون السيادية التي أدت إلى زعزعة استقرار الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية في العالم فهو ما يزال يعاني من آثار انتقال الأزمة داخل اقتصاديات دوله وهذا ما بينته المؤشرات الإقتصادية الكلية للإتحاد الأوروبي، والتي نتجت عنها سلسلة من الإنهيارات المالية، وانتقال هذه الآثار إلى الدول التي دخلت معه في اتفاقية شراكة بحكم العلاقات الثنائية في اطار الشراكة الأوروبية متوسطة والذي ظهر بصورة واضحة في الجانب التجاري.

II _ نتائج إختبار الفرضيات

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1_ هددت أزمة اليونان بإنهيار الإتحاد النقدي الأوروبي من خلال انتقالها في بداية إلى دول ذات الإقتصاديات المتشابهة مثل البرتغال واسبانيا وارلندا ثم انتقالها إلى بقية دول الإتحاد عن طريق الأسواق السلع والخدمات وأسواق المال والإستجابة المباشرة من خلال أداء مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية بالسالب، لكن العمل المشترك لدول الإتحاد عن طريق وضع خطط مالية تقشفية لإحتواء الأزمة ووقف الإضطرابات المالية من خلال تدعيم السيولة والإئتمان واتباع طرق ووسائل مالية جديدة في الدول الأكثر تضررا للحفاظ على ديمومة التكتل الإقليمي، وبالتالي فإن الديون السيادية الأوروبية هي ديون آمنة وفي حالة تعرض احدى دول الإتحاد إلى أزمة سيولة تكون مخاطرها كبيرة على الأسواق الكبيرة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2_ دخول الدول المتوسطة في شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي سيؤدي للإستفادة من الجوانب المالية والإقتصادية كاملة وبدون شروط مسبقة بهدف توسيع التعاون والحد من تفاقم المشكلات فقد ثبت عدم صحة الفرضية الثانية، فمختلف البرامج المالية المسطرة من قبل الإتحاد الأوروبي لم تستفد منها الدول المتوسطة إلا بنسب ضئيلة جدا وذلك بحجة أن هذه الدول لم تطبق الإصلاحات الكافية من أجل الحصول على هذه المبالغ كاملة، بالإضافة إلى أن سياسة الدول المتوسطة غير واضحة بطريقة التي تجعلها تخدم مصالحها نتيجة مشكلاتها الإقتصادية والخطط غير مدروسة وغير معروفة النتائج ودخولها إلى هذه الشراكة غير متكافئة من خلال المنافسة القوية وصناعة قوية والتمويل بمختلف الطرق، ومفاوضات مع

الخاتمة العامة

اتحاد أوروبي مجتمعاً مع كل دولة على حدى هذا ما يجعل الدول المتوسطة بموقف ضعيف جداً أذ خسرت الكثير مقابل هذه الشراكة.

3- تأثرت المتغيرات الاقتصادية الكلية للإتحاد الأوروبي كما انتقلت إلى الدول الشريكة معه وهذا ما أثبتته دراسة بعض الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة والذي ظهر بصورة واضحة في الجانب التجاري وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4- نتيجة محدودة تأثير الأزمة المالية الأوروبية على الإقتصاد الجزائري وذلك للأريحية المالية من خلال تراجع المديونية والإحتياطات الصرف المعتبرة التي تملكها الجزائر أعطت للمفاوض الجزائري نقاط قوة للمطالبة لتعديل بنود اتفاقية الشراكة وبرنامج التفتيح الجمركي والفروع المعنية بالتفتيح الجمركي، وهذا ما أكده الواقع حيث تم تأجيل تفتيح التام للتعريف الجمركية إلى غاية 2020. مع المطالبة وبإلحاح بحركة استثمارات خارج المحروقات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة

III _ نتائج الدراسة

1) أصبح التوتر والإستقرار السمة السائدة حتى أنه بدى يظهر الحالة الطبيعية المتمثل في الأزمة وذلك من أجل البدء في دورة اقتصادية جديدة وتصحيح الإختلالات وهذا ما بينه تاريخ الوقائع الاقتصادية من جميع الأزمات التي ضربت بإقتصاديات الدول وبالتالي لا القوانين ولا الإتفاقيات تحد من نشوء الأزمات وأزمة الديون السيادية خير دليل على ذلك.

2) عن طريق مبدأ تحرير المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال والإستثمارات غير مشروطة فعبر هذه المبادئ التي هي عبارة عن قنوات لنقل الأزمة من دولة واحدة إلى بقية دول الإتحاد الأوروبي وهذا ما أثبتته معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي اتخذت استجابة سريعة سالبة.

3) انتقال أزمة الديون السيادية داخل دول الإتحاد الأوروبي بصورة سريعة استوجب عليه جهود للتعاون وعمل مشترك وقوى وواسع على مستوى سياسات دول من خلال عقد العديد من الإجتماعات للحد من انتشار الأزمة داخل اقتصادها من خلال الخطط التقشفية والمساعدات المالية المقدمة لليونان من دول الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وإنشاء صندوق للإستقرار المالي الأوروبي ومعاهدة الانضباط المالي، بالإضافة إلى القوانين وعقوبات وتشديد للرقابة.

4) الشراكة الأوروبية متوسطة واقع فرضته الظروف الاقتصادية نتيجة رغبة الإتحاد الأوروبي في توسيع نفوذه والهيمنة وكسب أسواق جديدة، وقد سعت له معظم الدول المتوسطة لتوقيع اتفاقية الشراكة سعياً منها للحصول على قروض ميسرة وتمويل في إطار برامج وخطط عمل

الخاتمة العامة

مشتركة، وتوسيع الشراكة إلى مشاريع أخرى من خلال سياسة الجوار الأوروبي مع كل دولة متوسطة على حدى.

(5) الشراكة الأوروبية متوسطة تعتبر قناة ناقلة وتوسع الأزمة أكثر وهذا ما أثبتته دراسة بعض الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة والذي ظهر من خلال مؤشرات أداء الإقتصادي لها ولكن بالرغم من ذلك استطاعت المغرب أن تسجل أعلى نسبة نمو بلغت 4,5% سنة 2013 مقارنة بكل من مصر التي بلغت نسبة النمو بها 2,4% والأردن 3,3%، وتونس 4% والجزائر ب3,3% لسنة 2013، ويبقى هذا النمو الإقتصادي لهذه الدول مرهون بعائد الريعي المتمثل في عائدات المحروقات وعائدات السياحة إما بالسلب أو الإيجاب بحسب حالة الإقتصاد الدولي.

(6) أثر أزمة منطقة اليورو رهين تحدي عائدات المحروقات بما أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بنسبة 97% فإنه في حال استمرار الأزمة في أوروبا فإن الجزائر كما تستفيد من تراجع أسعار الأورو في السوق العالمية فإنها قد تخسر من فوائد احتياطياتها من الصرف بالعملة الأوروبية، وبالتالي النتيجة الأساسية هي أن الفرص التي تقدمها الأزمة المالية الأوروبية للجزائر والتحديات تبقى رهينة عائدات المحروقات إما سلبا أو إيجابا.

IV _ توصيات البحث

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن ادراج مجموعة من التوصيات كما يلي:

- (1) ضرورة انشاء هيئة رقابية مستقلة وذلك بهدف الحد أو التقليل من الأزمات.
- (2) على الدول المتوسطة اعطاء أهمية للتكتلات القطرية فيما بينها وذلك بهدف اعطاء ميزة نسبية وتنافسية لمواجهة التكتلات الإقتصادية الكبرى، وذلك للحصول على أكثر المنافع.
- (3) يتعين على الدول المتوسطة الاستفادة من دروس الأزمات المالية لتفادها في المستقبل.
- (4) حتى تبقى الدول المتوسطة وخصوصا العربية منها ينبغي عليها أن تنتهج استراتيجية تكاملية حتى يمكن لها أن تتفوض من موقع قوة على مصالحها الإقتصادية.
- (5) يتعين على الجزائر تفعيل التكتلات العربية وعلى وجه التحديد المغاربية وذلك بحكم التقارب الجغرافي وتنوع الموارد الطبيعية بهدف تسريع وتيرة النمو الإقتصادي وتحقيق إندماج إيجابي في الإقتصاد العالمي، ومواجهة الأخطار الخارجية.
- (6) يتعين على الجزائر أن تستفيد من الطفرة البيترولية والإستثمار في مجالات أخرى خارج المحروقات وذلك بتشجيع قطاع الزراعة والسياحة خاصة، وإعادة تأهيل مناخ الأعمال بما يؤدي على الأقل إلى القضاء أو التخفيف من عوائق الإستثمار.

V _ أفاق البحث

في إطار الحديث عن أزمة مالية الأوروبية تثار العديد من المواضيع التي تحتاج إلى مزيد البحث والتوسع ولهذا نقترح دراسة العناوين التالية:

- 1) انعكاسات أزمة منطقة اليورو على أسعار صرف العملات - دراسة حالة اليورو و الدولار.
- 2) تداعيات أزمة منطقة اليورو على الاقتصاديات الناشئة - دراسة حالة الصين.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العظيم التوفيق في اتمام انجاز هذا البحث.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. ابراهيم الظاهر نعيم ، إدارة الأزمات ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
2. أبو حرب عثمان ، الاقتصاد الدولي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.
3. أبو شرار علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007.
4. أبو قارة يوسف أحمد ، إدارة الأزمات - مدخل متكامل - ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
5. أحمد الخضير محسن ، ادارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الاقتصادي القومي والوحدة الاقتصادية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1990.
6. أحمد عبد الرحمن أحمد ، إدارة الأعمال الدولية ، دار المريخ للنشر ، الرياض المملكة العربية السعودية ، 2001.
7. بابنات عبد الرحمن ، ناصر دادي عدون ، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دار المحمدي العامة ، الجزائر ، 2008.
8. البزاز حسن ، ادارة الأزمات بين نقطتي الغليان والتحول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان.
9. البكري كامل ، الإقتصاد الدولي " التجارة الدولية والتمويل" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.
10. البكري كامل ، الإقتصاد الدولي " التجارة الخارجية والتمويل" ، الدار الجامعية طبع ، نشر وتوزيع ، الإسكندرية ، 2001.
11. بن حمو سكيمة ، مدخل لعلم الإقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009.
12. تقي الحسيني عرفان ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999.
13. جاد الله محمود ، ادارة الأزمات ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
14. جمال خطيب شذا ، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص ص : 45 ، 46.
15. الجيلالي عجة ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2007
16. الحجار بسام ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003.

قائمة المراجع

17. حسن السيبي صلاح الدين ، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب نشر، توزيع، طباعة، القاهرة، 2003.
18. حشاد نبيل ، العولمة ومستقبل الإقتصاد العربي " فرص وتحديات"، دار إجي للطباعة والنشر، مصر، 2006.
19. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، 2009، بيروت.
20. دادي عدون ناصر ، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية " أسباب الإضمّام، النتائج المرتقبة ومعالجتها"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003،
21. رجب عبد الحميد السيد، دور القيادة في اتخاذ القرار خلال الازمات، طبعت بمطبعة الأمل، بدون بلد نشر، 2000.
22. سهير محمد السيد حسن محمد، محمد البنا، الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون ذكر بلد النشر، 2005/2004.
23. السيد النجار أحمد وآخرون، التحولات الإقتصادية العربية والألفية الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.
24. شلبي علي مغاوري ، اليورو " الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000
25. الصادق مدحت ، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
26. صالح سلام عماد ، ادارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، أبو ظبي، 2002.
27. صفوت قابل محمد ، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/3003.
28. صلاح الدين حسن السيبي، الأزمات المالية والإقتصادية العالمية (الأسباب، التداعيات، سبل المواجهة)، أبناء وهبة محمد حسن للطباعة والنشر، القاهرة.
29. صلاح عباس، ادارة الازمات في المنشآت التجارية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007،
30. عبد العزيز النجار ابراهيم ، الأزمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
31. عبد القادر سويبي عبد الهادي ، التجارة الخارجية، بدون بلد ولا دار نشر، 2008.
32. عبد الله عباينة عمر يوسف ، الأزمة المالية المعاصرة "تقدير اقتصادي اسلامي"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

قائمة المراجع

33. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
34. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية " أزمة الرهن العقاري الأمريكية "، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
35. عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعة، بدون بلد النشر، 2003/2002.
36. عبد الوهاب العزاوي محمد ، محمد خميس عبد السلام ، الأزمات المالية " قديمها وحديثها، أسبابها و نتائجها، والدروس المستفادة "، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
37. العربي فلاح محمد ، المتوسطة والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2001.
38. عفيفي حاتم سامي ، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005، القاهرة.
39. عليوة السيد ، إدارة التغيير ومواجهة الأزمات، دار الأمين طبع ونشر وتوزيع، القاهرة، 2005.
40. عمر حسين ، الجات، الخصخصة، الكيانات الإقتصادية الكبرى (التكاثر البشري والرفاهية_مشكلات اقتصادية معاصرة)، دار الكتاب الحديث، 1997.
41. العمواسي مصطفى ، أحمد عبد الفتاح زهدي و آخرون، الأزمة الإقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جاييس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
42. عيسى شطناوي زكريا سلامة ، الأثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية"من منظور الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009.
43. عيسى عبد الله محمد ، موسى ابراهيم، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
44. ماهر أحمد ، ادارة الأزمات، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر، 2006، ص: 13.
45. المجدوب أسامة، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
46. مجيد الموسوي ضياء ، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986_1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.
47. مجيد الموسوي ضياء ، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

قائمة المراجع

48. محمد دوابة أشرف ، الأزمة المالية العالمية " رؤية إسلامية" ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع و الترجمة، القاهرة، 2009.
49. محمد غنيم أحمد ، أساسيات الإدارة في عصر العولمة، بدون دار وبلد نشر، 2005.
50. محمود الإمام محمد ، تطوير الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي " الدروس المستفادة عربيا للتكامل العربي"، بحوث ودراسات لمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.
51. محمود المكاوي محمد ، الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم - النظريات التي تفسر الأزمات دراسة شخصية لأسباب الأزمات)، دار الفكر والقانون المنصورة، 2012.
52. محمود عياصرة معن ، محمد بني أحمد مروان ، ادارة الصراع والأزمات وضغوط العمل والتغيير، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
53. مرير الجميلي صدام ، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
54. مسعداوي يوسف ، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
55. مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم ، العولمة المالية وإمكانيات التحكم عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005.
56. مظهر قنطججي سامر ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، 2008.
57. مورد خاي كريانين تعريب محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، الإقتصاد الدولي " مدخل السياسات"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
58. مياسي إكرام ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص الجزائري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
59. نافعة حسن ، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
60. نصر مهنا محمد ، ادارة الأزمات " قراءة في المنهج" ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006.
61. هديسون جون ، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.
62. هوشيار معروف، الإستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
63. هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006.

قائمة المراجع

64. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي " قضايا نقدية ومالية"، دار المنهل اللبناني، بدون سنة نشر.
65. وليم اندراوس عاطف ، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لإقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
66. ياسين التكريتي هيفاء عبد الرحمن ، آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
2. الرسائل الجامعية
67. بن يخلف آسيا ، الأزمات المالية وكيفية التصدي لها وادارتها مع اشارة إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة (2008 _ 2009)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2009_2010.
68. بوهيدل سليم ، آثار برنامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وتمويل، العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005.
69. حملاوي سكيمة ، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية- دول المغرب العربي- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2011/2012.
70. رحال فاطمة، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر 2000 - 2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة الجامعية 2011/2012
71. رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013.
72. عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2008.
73. عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.

قائمة المراجع

74. كرامة مروة ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000_ 2010، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
75. مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2006/2005.
76. ميموني سمير، الشراكة الأورومتوسطية بين طموحات الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2006/2005
3. المجلات الدوريات والمطبوعات
77. إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت عدد4، نوفمبر 2012.
78. آمال قحايرية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 03، 2005.
79. أوكيل نسيمة، بوكساني رشيد، مصيبح أحمد، الأزمة المالية في منطقة اليورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61/62، شتاء، ربيع 2013.
80. بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، منظمة عربية المستقلة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد 102، ابريل/ نيسان، 2011، السنة العاشرة.
81. بن داودية وهيبية، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف.
82. بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، عدد 13، 2013.
83. تقرير انشاء الإتحاد المصرفي الأوروبي، حجر الأساس في اصلاح الهيكل المالي الأوروبي (QNB)، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 394، الكويت، سبتمبر 2013.
84. خطط الإنقاذ لم تفلح في إنقاذ اليونان، مجلة المصارف، السنة الثالثة عشر، العدد 101، ابريل 2012.

قائمة المراجع

85. رضا شكندالي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، العدد 08، تونس، 2010/12/01.
86. رقايقية فاطمة الزهراء ، أزمة الديون السيادية الأوروبية وآليات التعامل معها، مجلة المستقبل العربي
87. شريط عابد، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، الجزائر، 2008.
88. الصادق بوشنافة، أبعاد اتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية وانعكاساته على الإقتصاد الوطني، مجلة الأبحاث الإقتصادية، عدد 02، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008.
89. عبد الحق جنان، محمد رمزي جودي، اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وأثره على ثقافة المؤسسة الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، عدد 17، نوفمبر 2007.
90. علي لزعر، ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية متوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 05، جوان 2009.
91. لورا كودرس، أزمة ثقة و أكثر من ذلك، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 02، يونيه 2008.
92. محمد حبش، الأزمة المالية اليونانية إلى أين ؟ ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد التاسع عشر، العدد 12، ص: 12.
93. محمد دياب، منطقة اليورو: إلى أين؟، مجلة اتحاد المصارف، الكويت، السنة الثالثة عشرة، العدد 98.
94. مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الإئتمان في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات اصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013
95. مصطفى صايح، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الإقتصاد الجزائري (الفرص و التحديات)، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، العدد الثامن، 1 سبتمبر 2008، تونس
96. ناصر بوعزيز، لزعر علي، انعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروبية على المؤسسات الإقتصادية المغاربية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 09.
97. فاطمة الزهراء رقايقية، أزمة الديون السيادية الأوروبية وآليات التعامل معها، مجلة المستقبل العربي، عدد 408، 2013.

قائمة المراجع

4. التقارير و الدراسات
98. الديون اليونانية وأزمة اليورو و الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي، مجلس الغرفة السعودية، العدد التاسع عشر، يونيو 2010.
99. صندوق النقد الدولي، أفاق الإقتصاد العالمي " الآمال والواقع والمخاطر، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية، 2013.
100. صندوق النقد الدولي، تقرير الإستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق في يناير 2012 في عمق منطقة الخطر، 2012.
101. عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو 2012.
102. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
103. محمد محمود الإمام، تطوير الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي " الدروس المستفادة عربيا للتكامل العربي"، بحوث ودراسات لمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998
104. نشرة صندوق النقد الدولي، تقرير الأستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق في يناير 2012 في عمق منطقة الخطر، 2012.
105. الشراكة الأورومتوسطية وبعدها الإجتماعي، المنتدى النقابي الأورومتوسطي، 2003،
106. بنك الإستثمار الأوروبي، التقرير السنوي لـ " فيميب" 2012
107. يوسف عمراني، أوروبا متغيرة وعالم عربي متغير هنا اليوم، تقرير الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط EUROMED، المتوسطي 2011، دار الفضاءات للنشر والتوزيع، الأردن
108. اندريارندا وآخرون، سياسة المنافسة في الشراكة اليورومتوسطية، تقرير المعهد الأوروبي للإدارة العامة، المركز الأوروبي للمناطق في إطار برنامج يوروميد للسوق، 30 يونيو 2007
109. سينين فلورنسا، الإتحاد من أجل المتوسط " تحديات وطموحات"، الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2010، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
110. نشرة صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق ممدد مع إيرلندا بقيمة مليار يورو، واشنطن، 16 ديسمبر 2010
111. الحصاد الاقتصادي للربع الثاني من عام 2010، التقرير الاقتصادي، مجلس الغرف السعودية، العدد 19، يوليو 2010

قائمة المراجع

112. التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2013، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية

113. المؤسسة العربية لضمان وإئتمان الصادرات، التقرير السنوي، الكويت، 2011

5. الملتقيات و المؤتمرات

114. بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 9/8 ماي 2004

115. أوصالح عبد الحليم، الإقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمة المالية في الإتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي الثامن حول ادارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، أيام 08/07 ماي 2013.

116. بالرقى تيجاني، تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة على اقتصاديات دول المينا و أسبابها في ضوء طروحات مفكري الإقتصاد الإسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 21/20 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.

117. برهوم أسماء، "أزمة اليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، أيام 27/26 فيفري 2012، المركز الجامعي بالوادي.

118. بريش عبد القادر، حمو محمد، البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 21/20 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.

119. بن دعاس زهير، كتاف شافية، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الإقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر 2001-2014، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

120. بن علي بلعروز ، مداني أحمد، التصنيف الإئتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية وشرعية ، الملتقى الدولي الرابع بالكويت حول الأزمة الإقتصادية العالمية من منظور الإقتصاد الإسلامي يومي 16/15 ديسمبر 2010، كلية العلوم الإدارية بالكويت

قائمة المراجع

121. بن فرحات ساعد وعباس وداد، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر.
122. بوازدية الزهرة ، شفاء حمد، من أزمة الرهن العقاري إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 ماي، 2013.
123. بورغدة حسين ، درحمون حنان ، تجربة الأتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان، ملتقى دولي حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، أيام 8/7 ، 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
124. بوزيان راضية ، الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات العالم العربي" الأسباب، التداعيات، التأثيرات وآفاق التغيير على الإقتصاد"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 21/20 أكتوبر 2004 سطيف.
125. بوشنافة أحمد، روشام بن زيان وآخرون، اليورو والعلاقات الاقتصادية العربية_ الأوروبية، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، أيام 20 /18 أبريل، 2005، جامعة الأغواط، الجزائر.
126. بوعشة مبارك، الإقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر.
127. بوهزة محمد، دموم كمال، تحليل الجوانب المالية لإتفاقيات التعاون والشراكة الأوروبيةمتوسطة، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 9/8 ماي 2004.
128. تشام فاروق، النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية اليورو وآثاره على الإقتصاد الجزائري، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية " فرص وتحديات ، أيام 20 /18 أبريل، 2005، جامعة الأغواط، الجزائر.

129. تشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الإستثمار دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 9/8 ماي 2004
130. جديدي روضة، أثر برامج سياسة الانعاش الإقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر.
131. الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان،
132. حطاطاش عبد الحكيم، زيتوني هند، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر.
133. حنينة عمر، بخوش مديحة، آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على سوق العمل في دول شمال إفريقيا، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 جوان 2013،
134. خنيط خديجة، خلخال منال، اليونان انطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، أيام 08/07 ماي 2013.
135. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس (لبنان)، أيام 14 /13 مارس 2009.
136. دردور أسماء ، بن زاوي نسرين ، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 21/20 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.
137. رميدي عبد الوهاب، سماي علي، الآثار المتوقعة للإقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائري، ملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد

قائمة المراجع

- الجزائري وعلى من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 13/14، 2006، الجزائر.
- 138.** سوامس رضوان، بوقلقول الهادي، آثار استخدام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على الإقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية (فرص وتحديات)، جامعة عمار تلجي، الأغواط، أيام 18/20 أبريل 2005.
- 139.** طرطار أحمد، منصر عبد العالي، دور الديون السيادية اليونانية في انطلاق شرارة أزمة المديونية الأوروبية وآثارها على أداء الإقتصاد الأوروبي، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 19/20 ماي 2013.
- 140.** طلبة عادل، أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على سوق العمل في الإتحاد الأوروبي، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 19/20 جوان 2013.
- 141.** عماري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20/21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009
- 142.** عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 11/12 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر.
- 143.** غراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأوروجزائرية، ملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 13/14، 2006، الجزائر.
- 144.** غياط شريف، بوفل سهايم، التداعيات الناجمة عن عالمية أزمة الرهن العقاري (أزمة منطقة اليورو نموذجا)، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 19/20 ماي، 2013.

قائمة المراجع

145. قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الملتقى حول التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، أيام 2004/9/8.
146. قطاف ليلي، اتفاقية الشراكة الأوجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة الأوجزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006
147. كرامة مروة، الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية معبر أساسي لنقل أزمة منطقة اليورو إلى دول المغرب العربي، الملتقى الثاني حول الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 ماي 2013.
148. كرباش رحمة، بودخدخ كريم، دور وكالات التنقيط العالمية بين الحد من الأزمات المالية والتسبب فيها، الملتقى الثاني حول الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 ماي 2013.
149. محجوب آسية، بوحنيك هدى، أزمة اليورو وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري، الملتقى الثاني حول الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 جوان 2013.
150. محمد مرسي، المشاركة الأوروعربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 9/8 ماي 2004.
151. مرابط ساعد، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20_21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف. 2009.
152. مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر.
153. مفتاح صالح، الإتحاد النقدي الأوروبي و تأثيره الإقتصادي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية (فرص وتحديات)، جامعة عمار تلجي، الأغواط، أيام 20/18 أبريل 2005.

قائمة المراجع

154. مفتاح صالح، بن سمينة دلال، اتفاق الشراكة الأوروبية جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاس الشراكة الأوروبية جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006
155. نزار سناء، زايدي مريم، دور التحرير المالي في انتشار أزمة الديون السيادية اليونانية في منطقة اليورو، ملتقى دولي حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، أيام 8/7 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة.
156. هارون الطاهر ، بلجلبل عادل ، المساعدات المالية في اطار برنامج PHARE و MEDA لماذا الإختلاف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، أيام 14/13 نوفمبر 2006.
157. وصاف عتيقة، عاشور سهام، نظام النقد الأوروبي (الملاحح الأساسية والإشكاليات الإقتصادية)، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية (فرص وتحديات)، جامعة عمار تلجي، الأغواط، أيام 20/18 أفريل 2005.
158. يحي مصلة، خلوفي عائشة، جهود الإتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية 2008 على اقتصاديات دوله، الملتقى الدولي الثامن حول ادارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، أيام 08/07 ماي 2013.
159. يعقوبي محمد ، عناني عبد الله ، تأثير أزمة منطقة اليورو على علاقات الإقتصادية الأوروبية على دول مجلس التعاون الخليجي، الملتقى الدولي الثامن حول ادارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، أيام 08/07 ماي 2013.
160. ينون آمال، كحيلة آمال، تقييم أثر برامج الاستثمار العامة في قطاع الموارد المائية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 12/11 مارس، 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1 _ الكتب

160. Andrew Brociner: L'Europe Monétaire, SMS, UEM, Monnaie, Unique, Paris

161. Dimitri B. papadimitrou, Gennaror Zezza, Vincent Duwicquet , Current prospects For

162. Amma lisa, Agnés Bonnet, Guide des instruments financiers de L' aid extérieure de l'union Européenne , 2007_2013), Bruwcelle

The GREEK, Economy, interim Report, annandal –on- hudson, New york, Septembre, 2012

2 المجلات والدوريات والمطبوعات

163. youcef benabdallah ; « l'algerie dans la perspective de l'accord d'association avec l'union européenne ; les cahiers du cread n 75 ; 2006

164. Investir en Méditerranée, Les pays émergents investissent la Méditerranée, Billan 2012 de l'attractivite des pays MED en matiere d'investissement étranger, ANIMA, Etude N° 65, octobre 2013.

165. Investir en Mediterranée, Gérer la transition, Bilan 2011 et impact des crises sur l'investissement direct étrager, Etude N°62 octobre 2012

3 الرسائل الجامعية

166. ziad lattouf,Lamise en œuvre de l'accord d'association Algerie- union européenne_dans les perspectives du respect des droit de l'homme, these de doctorat en droit international et relations internationaes, université jean moulin lyon 3, écol doctorale,droit, présentée et soutenue publiquement le 7 janvier

4 التقارير والدراسات

167. Instrument Européen de voisinage et de partenariat, Algerie, Programme Indicatif National (2011_2013)

168. Joint Declaration of The Paris Summit For The Mediterranean, Paris , 13 July 2008 .

169. barcelona declaration adopted at the euro- méditerrananzan , conference 27_28/11/95

170. Commission européenne (2001) , Algérie : document de stratégie 2002_2006 et programmme indicatif national 2002_2004

171. European Neighbourhood And Partneship Instrument (ENPI) , Regional Indicative Programme (2011_2013) for The Euro Mediterranean Partnship

Eurostat European commission , Key Figures on the enlargement countries, Europa, 2013

172. European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI) , Regional Indicative Programme (2011_2013) for the Euro Mediterranean Partnership

173. European Neighbourhood and Partnership instrument Algeria, Strategh paper (2007_2013) & National Indicative Programme (2007_2010) ,

172. European Neighbourhood and Prtnership Instrument, Gross_Border Coperation, Strategy Paper 2007_2013, Indicative Programme 2007_2010 , 2007 .

173. European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI) , Regional strategy Papre 2007_3013 , and Regional Indicative Programme (2007_ 2010) For The Euro_Mediterranean Partnership , EURONED , .

173. MEDA et le fonctionnement du partenariat Euro- Méditerranéen , Institut de la Mediterranée, Juin 2000

174. European Commission, European Economic Forecast,Autumn 2013

175. European Commission, European Economic Forecast, Winter 2013

176. Eurostat news releasse Euro indicateurs , August 2013, Euro area Unemployment rate at 12,0 Eu 28 at 10,4, Luxembourg, 1 Octobre 2013

177. Eurostat communiqué de presse Euro indicateurs, Déficit de 3,9 milliars d'euros du commerce international de biens de la Zone Euro, Déficit de 16,5 milliards d'Euros pour L'UE 27 , Janvier 2013, Luxembourg, 18 mars 2013

178. European Commission, Basic figures on The EU, eurostat, Winter 2012/2013, edition .

179. Eurostat European commission , Key Figures on the enlargement countries, Europa, 2013.

180. European Commission, Document de Strategie par pays (2007_2013) , Egypte

181. European Commission, The EU'Sneighbouring economies manging policies in a challenging global environment, Direction- General for Economic and Financial Affairs, Furopean economy August 2013.

182. European Commission, Directorate General For Trade, Egypt
183. European Commission, Directorate General For Trade, European Union, Trade in goods with Egypt .
184. European Commission, Directorate General For Trade, Gordan.
185. Mid-Tem Review of the country strategy paper Morocco 2007-2013 and National Indicative Programme (2011-2013)
186. Instrument Européen de Voisinage de partenariat , Maroc, Programme Indicatif Nationnal (2007- 2010).
187. European Commission, Directorate General For Trade, Morocco.
188. European Commission, Directorate General For Trade, Tunisia.
189. commission des communautés euroéennes ,Rapport annuel du programme Meda 2000 , Rapport de la commission au conseil et au Parlement europeen,Bruxeles,2001.
190. commission europeéenne ,Etude D' impact de la declartion de Barcelone sur le secteur prive, Daif conseil.
191. European Commission, European Union Trade in goods with Algeria, Directorate General For Trade.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

191. mémoire economique . blogspot. Com/2011/06 blog_ post_9416 . html, le 20/09/2013 à 23 :50.

192. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2079rank.html> le 10/10/2013 à 10:20

193 . المجلة الاقتصادية الإلكترونية نقلا عن الموقع: www.almustaqbal.com/stories4.aspx?storyid=527451 بتاريخ 2013/10/01 على الساعة 10:2 .

194 . مجلة الإقتصادية الإلكترونية، أزمة اليورو 6 تداعيات على الإقتصاد العالمي أبرزها " الدورية"، العدد 6095، 2010، ص: 2، نقلا عن الموقع: www.almustaqbal.com

195. <http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=527> le 2/10/2013 à 12 :56
196. http://upload.wikimedia.org/wikipedia/en/c/c1/Current_Account_Balances_2010.png le 15/11/2013.à 03 :56
197. Hanal Jospe et autre , « Les Failles Des agences de Notation , Document sur h : // www.infoguerre.fr/fichiers/Les failles des agences de notation 2012
198. economy of Grece at : http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Greece , 2/11/2013, 21 :35 .
199. http://ec.europa.eu/europeaid/reports/meda_evaluation_midtern_report_2005-en.pdf ; consulte le 07/08/2013 à 02 : 58
200. [epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do ?tab=table&plugin=1&language=en&pcode=lecool15](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&plugin=1&language=en&pcode=lecool15) le : 8/12/2013 à 23 :50
201. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12345&article=695348&feature=#.UtmuDvYjLIU> le 17/12/2013 à 20 :29
202. ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/jordan le 30/12/2013 à 12 :45.
203. www.aeegypt.com/webpager_ar/commonpage.aspx?cid le 24/12/2013 à 22 :30
204. ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/morocoo le 01/01/2014 à 11 :57.
205. European Commission, Trade of Tunisia consulter le site : <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/tunisia/>, 01/01/2014 à 09 :38
206. www.achamel.inf/lyceens/cours.php?514 le 31/12/2013 à 10 :15.